

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد ملين دباغين. سطيف2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع



الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل :

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في فرع علم الاجتماع
تخصص: علم اجتماع التربية
بعنوان:

دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة - دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري -

إعداد الطالبة:

مفيدة لعيادة

لجنة المناقشة:

الصفة	مؤسسة الانتساب	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة سطيف 2	أستاذ التعليم العالي	زرارقة فيروز
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف 2	أستاذ محاضراً	براهمية صونيا
عضوا ممتحنا	جامعة سطيف 2	أستاذ محاضراً	عيسات العمري
عضوا ممتحنا	جامعة الجزائر3	أستاذ محاضراً	مرابط أحلام
عضوا ممتحنا	جامعة تيارت	أستاذ محاضراً	بداوي سميرة

السنة الجامعية: 2022/2023



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين. سطيف2

قسم علم الاجتماع



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل :

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في فرع علم الاجتماع
تخصص: علم اجتماع التربية

بعنوان:

دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة - دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري -

إعداد الطالبة:

مفيدة لعيادة

لجنة المناقشة:

الصفة	مؤسسة الانتساب	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة سطيف 2	أستاذ التعليم العالي	زرارة فيروز
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف 2	أستاذ محاضراً	براهمية صونيا
عضوا ممتحنا	جامعة سطيف 2	أستاذ محاضراً	عيسات العمري
عضوا ممتحنا	جامعة الجزائر3	أستاذ محاضراً	مرابط أحلام
عضوا ممتحنا	جامعة تيارت	أستاذ محاضراً	بداوي سميرة

السنة الجامعية: 2022/2023

دعاء

اللهم علمني ما ينفعني
وانفعني بما علمتني
وزدني علما

تشكرات

يقول تعالى: " وإذ تأذن ربكم لآن شكرتم لأزيدنكم".

بعد أن من الله علينا بإتمام هذا العمل المتواضع المقدم لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التربية، فإني أشكره جل جلاله على عظيم عطاياه و جميل فضله شكرا طيبا مباركا.

وبعد شكر الله تعالى أنقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة الفاضلة: " براهيمية صونيا" التي قدمت كل ما عليها من توجيهات ونصائح علمية ومنهجية من أجل إتمام هذا العمل وإخراجه في شكله النهائي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة والصديقة: " بن حسان زينة" على تقديمها لنا يد العون. و الأستاذ " بوشلحة محمد المحييط" من قسم الإلكترونيك بجامعة 08 ماي 1945 قالمة على تقديمه لنا يد العون.

إلى كل أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات بجامعة -08 ماي 1945 قالمة-.
إلى كل أساتذة معهد هندسة الطرائق بجامعة 08 ماي 1945 - قالمة- على تعاونهم معنا.
إلى نائبة قسم هندسة الطرائق بجامعة باجي مختار - عنابة- للسنة الجامعية 2015 /2016.
إلى نائبة قسم علم الاجتماع بجامعة باجي مختار - عنابة- للسنة الجامعية 2015 /2016.

وفي الأخير أرجو أن ينال هذا العمل رضى القارئ، ونعتذر له من خلل يراه، والمأمول أن يسدد خلله ويصلح خطاه.

شكرا جزيلا للجميع...

الإهداء

إلى منبع الحنان، إلى من أدبتني بخلق القرآن وزرعت في قلبي الطاعة والإيمان، إلى من لسان حالها
الدعاء لي بالتوفيق: "أهبي الغالية"

إلى من زرع في نفسي الطموح والإصرار، وتحمل عشرات الزمان، في سبيل نيل الغايات بدون يأس وملل
: "أهبي الغالية"

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يطيل في عمرهما على طاعته، وأن يتمتعهما بالصحة والعافية، وأن يجعل
عاقبتهم جنة عرضها السموات والأرض.

إلى الكواكب التي تناثرت حولي، وشركاء طفولتي وشبابي إلى من ساعدوني وساندوني ولسان حالهم
الدعاء لي بالتوفيق: "إخوتي وأخواتي" الأعتزاء حفظهم الله.

إلى كل قريب وصديق أهدي ثمرة جهدي هذا.

وأسأل الله العلي القدير أن ينير دربي

الصفحة	فهرس المحتويات
	دعاء
	تشكرات
	الإهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
17	مقدمة
21	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
22	أولاً: الإشكالية
26	ثانياً: تحديد الفرضيات
27	ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع
28	رابعاً: أهمية الدراسة
28	خامساً: أهداف الدراسة
29	سادساً: تحديد المفاهيم
28	سابعاً: المقاربات النظرية الموجهة لموضوع البحث
48	1- الإتجاه الوظيفي
56	2- الإتجاه الماركسي
57	3- الإتجاه الراديكالي
57	4- مقارنة الدراسة
59	ثامناً: الدراسات السابقة
59	1- الدراسات الأجنبية.
62	2- الدراسات العربية.
69	3- الدراسات المحلية.
73	الفصل الثاني: ماهية التعليم العالي والبحث العلمي
77	تمهيد
75	أولاً: ماهية التعليم العالي

75	1- ماهية التعليم العالي
75	1-1 نشأة وتطور التعليم العالي
81	1-2 أهمية التعليم العالي
82	1-3 أهداف ومميزات التعليم العالي
87	1-4 وظائف التعليم العالي
93	1-5 أنماط التعليم العالي
102	1-6 الاتجاهات المعاصرة للتعليم العالي
104	2- التعليم العالي في الجزائر
104	2-1- مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر
111	2-2- أهم مكتسبات إصلاح التعليم العالي في الجزائر
114	2-3- الاختلالات التي ميزت التعليم العالي في الجزائر
115	2-4- التعليم العالي في الجزائر ورهانات المستقبل
117	ثانيا: البحث العلمي:
117	1- ماهية البحث العلمي
117	1-1 أهمية البحث العلمي
118	1-2 أهداف البحث العلمي
118	1-3 خصائص البحث العلمي
119	1-4 أنواع البحوث
120	1-5 تاريخ ارتباط الجامعة بالبحث العلمي
121	ثالثا: البحث العلمي في الجزائر
121	1- لمحة تاريخية عن تطور البحث العلمي في الجزائر
128	2- الواقع الراهن للبحث العلمي في الجزائر
129	3- معوقات البحث العلمي في الجزائر
129	4- الحلول المقترحة لترقية البحث العلمي في الجزائر
131	خلاصة
132	الفصل الثالث: ماهية المعرفة ومجتمع المعرفة
134	تمهيد
135	أولا: ماهية المعرفة
135	1- نشأة المعرفة

139	2- أهمية المعرفة
140	3- خصائص المعرفة
142	4- مصادر المعرفة
142	5- أبعاد المعرفة
143	6- أنواع المعرفة
145	ثانيا: ماهية مجتمع المعرفة
145	1- لمحة تاريخية عن مجتمع المعرفة
148	2- دورة المعرفة
150	3- مراحل تكوين مجتمع المعرفة
152	4- المداخل الكبرى لدراسة مجتمع المعرفة
154	5- خصائص مجتمع المعرفة
165	6- مقومات مجتمع المعرفة
166	7- محاور بناء مجتمع المعرفة
167	8- أسس قيام مجتمع المعرفة
168	9- المتطلبات الرئيسية لبناء مجتمع المعرفة
170	10- مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعرفة.
171	11- مؤشرات تكوين رأس المال البشري لبناء مجتمع المعرفة في الجزائر
175	12- العلاقة بين التعليم العالي ومجتمع المعرفة
178	خلاصة
179	الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة
184	تمهيد
181	أولاً: مجالات الدراسة
182	1- المجال المكاني
190	2- المجال الزمني
191	3- المجال البشري
194	ثانيا: مجتمع البحث وخصائصه
202	ثالثاً: المنهج المستخدم
203	رابعاً: أدوات جمع البيانات
205	خامساً: صعوبات الدراسة

207	خلاصة
208	الفصل الخامس: المعالجة السوسيوولوجية للدراسة الميدانية
210	أولاً: عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية
210	أ- عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالإستثمار
210	1- تحليل البيانات المتعلقة بمحور فضاءات التدريس ومدى مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة.
215	2- تحليل البيانات المتعلقة بمحور المحتوى التعليمي ومدى مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة.
236	3- تحليل البيانات المتعلقة بمحور الأساتذة الجامعيين ومدى مساهمتهم في بناء مجتمع المعرفة.
259	4- تحليل البيانات المتعلقة بمحور طرق وسبل التدريس ومدى مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة.
275	5- تحليل البيانات المتعلقة بمحور البحث العلمي ومدى مساهمته في بناء مجتمع المعرفة.
299	6- تحليل البيانات المتعلقة بمحور متطلبات تطوير التعليم العالي للمساهمة في بناء مجتمع المعرفة.
307	ب- عرض وتحليل بيانات الدراسة الخاصة بالملاحظة
309	ثانياً: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية
315	خلاصة الفصل
317	الخاتمة
224	قائمة المصادر والمراجع
242	الملاحق

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يمثل التطور المؤسساتي للبحث العلمي في الجزائر من سنة 1962 إلى غاية 2012.	125
02	جدول يوضح توزيع اساتذة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة قالمة لسنة 2015/2014	183
03	جدول يوضح عدد الأساتذة حسب الرتبة والقسم بكلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية للسنة الجامعية 2017/2016 بجامعة باجي مختار - عنابة-	186
04	جدول يوضح المنشآت البيداغوجية التي تتكون منها كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة باجي مختار عنابة.	187
05	جدول يوضح عدد الأساتذة حسب الرتبة بكلية العلوم والهندسة بجامعة باجي مختار عنابة.	189
06	جدول يمثل توزيع الأساتذة الذين شملتهم الدراسة في الكليات الأربعة بالجامعتين.	192
07	جدول يمثل عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة في الكليات الأربعة بالجامعتين.	193
08	جدول يمثل توزيع البحوث حسب الجنس.	194
09	جدول يمثل توزيع المبحوثين حسب الرتبة.	195
10	جدول يمثل توزيع المبحوثين حسب الشهادة العلمية المتحصل عليها.	196
11	جدول يمثل توزيع المبحوثين حسب كل كلية وكل جامعة.	197
12	جدول يمثل الاقدمية في العمل للمبحوثين.	198
13	جدول يمثل إتقان اللغات للمبحوثين	200
14	جدول يمثل مدى اتساع فضاءات التدريس لكل الطلبة المندرجين في تلك القاعات	210
15	جدول يمثل مدى توفر فضاءات التدريس على شروط التعليم الجيد من تهوية، ونظافة، وتدفئة... الخ.	211
16	جدول يوضح مدى توفر فضاءات التدريس على مختلف وسائل تكنولوجيا	212

	الاتصال التربوي.	
213	جدول يوضح مدى توفر فضاءات التدريس على شبكة الأنترنت.	17
214	جدول يوضح مدى توفر فضاءات التدريس (المدرجات) على مكبر صوت وشاشات عملاقة.	18
214	جدول يوضح مدى حداثة تصميمات فضاءات التدريس.	19
215	جدول يوضح مدى مساهمة تصميمات فضاءات التدريس في تسهيل عملية التعليم والتعلم.	20
216	جدول يوضح مدى ارتباط المحتوى التعليمي بحاجات المجتمع.	21
217	جدول يوضح مدى مواكبة المحتوى التعليمي لمختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع.	22
219	جدول يوضح مدى ارتباط المحتوى التعليمي بإيجاد حلول لمختلف مشاكل المجتمع	23
220	جدول يوضح مدى مسايرة محتوى البرامج التعليمية للتقدم العلمي والتكنولوجي.	24
221	جدول يوضح مدى ارتباط محتوى البرامج التعليمية بإعداد الافراد لما يتطلبه سوق العمل.	25
224	جدول يوضح مدى تشجيع محتوى البرامج التعليمية على خلق وإنتاج معارف جديدة	26
225	جدول يوضح مدى تضمن محتوى البرامج التعليمية تدريس مختلف اللغات الأجنبية إلى جانب التخصص الرئيسي.	27
229	جدول يوضح مدى تشجيع المحتوى البرامج التعليمية الفرد على التعلم الذاتي.	28
230	جدول يوضح مدى ارتباط محتوى البرامج التعليمية بإعداد الفرد للتكيف مع مختلف التطورات والتغيرات التي تحدث في المجتمع.	29
232	جدول يوضح مدى احتواء محتوى البرامج التعليمية التدريب على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال.	30
237	جدول يوضح مدى إطلاع اعضاء هيئة التدريس على كل المستجدات التي تحصل في المجتمع.	31
238	جدول يوضح مدى تمتع أعضاء هيئة التدريس بثراء معرفي في مجال	32

	تخصصهم.	
240	جدول يوضح مدى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في مختلف التظاهرات العلمية (ملتقيات، مؤتمرات، ندوات، أيام دراسية... الخ).	33
241	جدول يوضح مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس من برامج ودورات تكوينية لتأهيلهم وتنمية كفاءاتهم.	34
244	جدول يوضح مدى إتقان أعضاء هيئة التدريس اللغات الأجنبية.	35
246	جدول يوضح مدى إتقان أعضاء هيئة التدريس استخدام الحواسيب وشبكة الانترنت.	36
248	جدول يوضح مدى إتقان أعضاء هيئة التدريس استخدام وتطبيق تقنيات البحث العلمي.	37
249	جدول يوضح مدى إتقان أعضاء هيئة التدريس تطبيق طرق وسبل التدريس.	38
250	جدول يوضح مدى امتلاك أعضاء هيئة التدريس إنتاج فكري في مجال تخصصهم (تأليف كتب، نشر مقالات، ترجمة كتب ومؤلفات أجنبية، القيام بدراسات علمية...).	39
253	جدول يوضح مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس من مختلف الخدمات المتعلقة بالعملية التعليمية (مكاتب خاصة، وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال التعليمية، خزائن...).	40
260	جدول يوضح مدى استناد عملية التدريس في التعليم العالي على طريقة المحاضرة.	41
261	جدول يوضح مدى كفاية طريقة المحاضرة في اكساب المتعلم مختلف العلوم والمهارات في مجال تخصصه.	42
262	جدول يوضح مدى استناد طريقة التدريس في التعليم العالي في الجزائر على طريقة الحوار والمناقشة وتبادل المعلومات بين الأستاذ و الطالب.	43
263	جدول يوضح مدى اعتماد التعليم العالي في الجزائر في عملية التدريس على طريقة حل المشكلات.	44
265	جدول يوضح مدى اعتماد التعليم العالي في الجزائر على طريقة البحث والاستقصاء في التدريس.	45
266	جدول يوضح في مدى اعتماد التعليم العالي في الجزائر على طريقة	46

	التدريس الجماعي التدريس.	
267	جدول يوضح مدى اعتماد التعليم العالي على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية.	47
270	جدول يوضح مدى اعتماد التعليم العالي في الجزائر على أنواع التعليم المختلفة والحديثة في اداء العملية التعليمية.	28
273	جدول مدى مساهمة طرق التدريس التي يعتمد عليها التعليم العالي في الجزائر على الابداع وإنتاج المعرفة.	49
275	جدول يوضح مدى استناد طرق وسبل التدريس على مختلف اللغات الأجنبية في التدريس.	50
277	جدول يوضح مدى توفر البحث العلمي على البيئة والظروف البحثية الملائمة.	51
278	جدول يوضح مدى تمتع البحث العلمي في الجزائر بالحرية الكاملة في دراسة مختلف القضايا والمشكلات المتعلقة بالمجتمع.	52
280	جدول يوضح مدى توفر البحث العلمي على مخابر بحث كافية ومتطورة ومجهزة بمختلف الوسائل والأجهزة البحثية الحديثة والمتطورة.	53
281	جدول يوضح مدى توفر البحث العلمي على قوى بشرية مؤهلة ومدربة على مختلف تقنيات وسبل البحث العلمي.	54
284	جدول يوضح مدى تمتع البحث العلمي بالاحترافية اللازمة في تشخيص المشكلات البحثية والتوصل إلى الاستنتاجات السليمة.	55
286	جدول يوضح مدى تمتع البحث العلمي بالاحترافية اللازمة في تشخيص المشكلات البحثية والتوصل إلى الاستنتاجات السليمة.	56
287	جدول يوضح مدى توفر البحث العلمي على مصادر معلومات متنوعة من كتب ومكتبات ومواقع الكترونية.	57
289	جدول يوضح مدى تميز البحث العلمي في الجزائر بوفرة الإنتاج المعرفي والعلمي من مؤلفات، ودوريات ومنشورات علمية مختلفة.	58
291	جدول يوضح مدى وجود عقود شراكة بين مخابر البحث العلمي الخاصة بالتعليم العالي ومختلف مؤسسات المجتمع.	59
292	جدول يوضح مدى اهتمام الباحثين بالبحث العلمي.	60
293	جدول يوضح مدى توفير الدعم المادي والمالي الكافي للقيام بالبحث	61

	العلمي.	
295	جدول يوضح مدى اهتمام السلطات العمومية بنتائج البحث العلمي. (توظيف مختلف نتائج البحث العلمي على أرض الواقع).	62
299	جدول يوضح مدى ضرورة تصميم برامج تعليمية متنوعة ومتطورة تساير مختلف التطورات التي تحصل في المجتمع.	63
300	جدول يوضح مدى ضرورة اعتماد سبل وطرق تدريس حديثة ومتنوعة	64
300	جدول يوضح مدى ضرورة تطوير وتجديد برامج ومناهج التدريس داخل مؤسسات التعليم العالي.	65
301	جدول يوضح مدى ضرورة تجديد وتطوير مباني وهياكل (قاعات التدريس) التعليم العالي.	66
302	جدول يوضح مدى ضرورة اعتماد على موارد بشرية (أعضاء هيئة التدريس) مكونة ومؤهلة ومتخصصة في أداء العملية التعليمية.	67
303	جدول يوضح مدى ضرورة الاعتماد على وسائل وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أداء العملية التعليمية.	68
304	جدول يوضح مدى ضرورة توفير الدعم المادي والمالي الكافي لتطوير التعليم العالي.	79
305	جدول يوضح مدى ضرورة توفير الجو المناسب والحرية الأكاديمية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي.	70
306	جدول يوضح مدى ضرورة ربط أهداف وأهمية التعليم العالي والبحث العلمي بحاجات المجتمع.	71
306	جدول يوضح مدى ضرورة الاهتمام بمخرجات البحث العلمي وتثمينها.	72

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	شكل يوضح الإطار العام للعملية التعليمية التربوية	93
02	شكل يوضح دورة المعرفة عند كل من عامر هواري وعبد القادر هواري	148
03	شكل يوضح دورة المعرفة عند ابراهيم الملكاوي	149
04	شكل يوضح دورة المعرفة عند عبد الرحمن عبد السلام جامل وعبد الرزاق ابراهيم وديح.	150
05	شكل يوضح وجود طليعة مجتمع المعرفة ومستخدمي التقانة الحديثة.	151
06	شكل يوضح نمو المعرفة وازدياد مستخدمي التقانة الحديثة في المجتمع.	151
07	شكل يوضح تكامل مجتمع المعرفة ومستخدمي التقانة الحديثة وازدياد المبتكرين والمبدعين.	152
08	شكل يبين مخطط دائري بياني للمبوحثين حسب الجنس.	194
09	شكل يبين مخطط دائري بياني للمبوحثين حسب الرتبة الأكاديمية الجامعية.	195
10	شكل يبين مخطط دائري بياني للمبوحثين حسب الشهادة العلمية المحصل عليها.	196
11	شكل يبين مخطط دائري بياني للمبوحثين حسب الكلية لجامعة عنابة.	198
12	شكل يبين مخطط دائري بياني للمبوحثين حسب الكلية لجامعة قالمة.	198
13	شكل يبين مخطط دائري بياني للمبوحثين حسب الخبرة المهنية.	199
14	شكل يبين مخطط دائري بياني للمبوحثين حسب خاصية إتقان اللغات الأجنبية إلى جانب اللغة العربية.	201

مَقَامَةُ

مقدمة:

شهدت المجتمعات خلال الربع الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين تدفق معرفي وثورة معرفية لا مثيل لها من قبل، حيث أصبح يطلق على المجتمعات خلال هذه الفترة بمجتمعات مابعد الصناعة أو مجتمعات مابعد الحداثة أو مجتمعات المعرفة أو مجتمعات الموجة الثالثة، باعتبار أن المجتمعات شهدت ثلاث فترات مختلفة. الفترة الأولى هي فترة المجتمع الزراعي حيث ما ميز هذه الفترة هي الإعتماد على الزراعة في الإقتصاد والربح وكسب المال، والفترة الثانية هي فترة المجتمع الصناعي حيث عرفت الصناعة في هذه المرحلة تطورا كبيرا وأصبحت هي أساس إقتصاد المجتمعات وهي السبيل الوحيد لكسب الثروة، أما الفترة الثالثة هي فترة المجتمع المعرفي أو مجتمع الموجة الثالثة وأهم ماميز هذا العصر عن العصرين السابقين أنه لا يعتمد على المواد والخام والثروات الطبيعية وإنما سمته الأساسية تتمثل في اعتماده على المعرفة التي أصبحت ميزة أساسية لهذا العصر لكونها تمثل المصدر الرئيسي للثروة.

ومجتمع المعرفة يشكل فرصة تاريخية نادرة ونقلة نوعية وفريدة تجعل من المعرفة أساس السلطة والثروة والتميز، كما أنه يضع الفرد وخبرة الموارد البشرية وكفاءاتها ومهاراتها كفاعل أساسي لإنتاج المعرفة ومصدر للإبداع الفكري والمعرفي والمادي. ويقوم التعليم العالي بدور فعال ومهم من خلال إسهامه المتميز في بناء رأس المال البشري، وتزويد المجتمع بالطاقات والكفاءات البشرية المؤهلة والمزودة بمختلف أصناف العلم والمعرفة لتقوم بدورها في عملية البناء والتنمية في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية... الخ. فالتعليم العالي يهدف أساسا إلى نشر المعرفة وتكوين نوعي ومتميز ليسهم بإيجابية في تقدم المجتمع ورفاهيته، ويرى عالم الإجتماع الأمريكي "ألفين توفلر" أن الطريق إلى التقدم وبلوغ مجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشرين لم يعد يمر باستخدام المواد الخام أو العضلات البشرية ولكنه يمر عبر العقل الإنساني.

ونتيجة لذلك نجد أن الكثير من الدول تتسابق لم أجل إصلاح أنظمتها التعليمية لا سيما أنظمة التعليم العالي بهدف إعداد أفرادها لهذا المجتمع الجديد ولمواجهة كل التطورات والتغيرات التي صاحبت تغير المجتمع من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعرفي، والذي لا بد فيه من التخلص من الأنظمة التعليمية التقليدية، والتوجه نحو الإنفتاح على تقنيات العصر التي فرضت نفسها على كل المجتمعات وعلى بيئاتها التعليمية. ففي الوقت الحالي لم يعد الهدف من التعليم العالي إكساب الطالب مختلف المعارف والحقائق التعليمية بل تتعداه إلى تنمية مهاراته وقدراته وبناء شخصيته ليكون قادرا على التفاعل

مع التغيرات والتحولات السريعة التي ميزت هذا العصر، ومن ثم ينعكس ذلك إيجابا على المجتمع فيصبح قادر على توليد المعرفة ونشرها وتوظيفها في كل المجالات والميادين، وتضييق الفجوة المعرفية الكبيرة بين المجتمعات لا سيما بين المجتمعات المتقدمة والنامية.

ولتحقيق أهداف بحثنا قسمنا دراستنا هذه إلى خمسة فصول وهي مقسمة بدورها إلى قسمين، قسم مخصص للإطار النظري للدراسة والذي يحتوي على أربعة فصول وقسم للدراسة الميدانية والذي يحتوي على فصل واحد ويمكننا التفصيل في هذه الفصول على الشكل التالي:

الفصل الأول: وخصص هذا الفصل للإطار النظري للدراسة حيث تضمن الإشكالية، والفرضيات الموجهة للبحث، عرض أهم الأسباب التي دفعت بالطالبة للبحث في هذا الموضوع، أهمية الموضوع وقيمه، وعرض أهم الأهداف التي تصبوها الطالبة لتحقيقها من وراء هذه الدراسة. و بعدها تم تحديد المفاهيم التي يتكون منها موضوع الدراسة، ثم عرض المقاربات النظرية والدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في البحث. ففي المقاربات النظرية اعتمدنا على الاتجاه الوظيفي الحديث بما يتضمنه من مداخل نظرية فرعية وهي : مدخل الأنساق الإجتماعية، مدخل الفعل الإجتماعي، نظرية رأس المال البشري، وبعدها نظرية التحديث، وكذلك الاتجاه الماركسي و الإتجاه الراديكالي. أما فيما يخص الدراسات السابقة فهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام: دراسات محلية، ودراسات عربية، وفي الأخير دراسات أجنبية.

الفصل الثاني: والذي خصص للحديث عن ثنائية التعليم العالي والبحث العلمي ففي المبحث الأول تم التطرق إلى التعليم العالي، وفي المطلب الأول تم الحديث عن ماهية التعليم العالي أين تم تقديم لمحة عامة عن نشأة التعليم العالي، ثم أنماط وأنواع التعليم العالي، وبعدها تطرقنا إلى أهداف وأهمية التعليم العالي، ثم مميزات وخصائص التعليم العالي وبعدها تطرقنا إلى الإتجاهات المعاصرة للتعليم العالي في العالم. أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى التعليم العالي في الجزائر وذلك من خلال الحديث عن مراحل تطوره، أهم الاختلالات التي ميزت نظام التعليم العالي في الجزائر وأهم مكتسبات إصلاح التعليم العالي في الجزائر، وفي الأخير تحدثنا عن التعليم العالي في الجزائر رهانات المستقبل، أما المبحث الثاني فخصص للحديث عن البحث العلمي والذي تطرقنا في مطلبه الأول إلى ماهية البحث العلمي وذلك بالحديث عن مفهوم البحث العلمي، أنواعه، أهميته، أهدافه، خصائصه، وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى البحث العلمي في الجزائر وذلك بمحاولة عرض مراحل تطور البحث العلمي في الجزائر، واقعه الراهن، معوقاته، والحلول المقترحة لترقية البحث العلمي في الجزائر.

الفصل الثالث: خصص للحديث عن ثنائية المعرفة ومجتمع المعرفة والذي تطرقنا فيه في المبحث الأول إلى ماهية المعرفة والذي تم الحديث فيه عن نشأة المعرفة وأهميتها وأنواعها وخصائصها ومصادرها ووأبعادها. أما المبحث الثاني فخصص للحديث عن ماهية مجتمع المعرفة وذلك من خلال عرض لمحة تاريخية عن ظهور مجتمع المعرفة، ومراحل تكوينه، المداخل الكبرى لدراسة مجتمع المعرفة، خصائصه ومقوماته ومحاور بنائه، وأسس قيامه، ثم الحديث عن مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعرفة، وكعنصر أخير في هذا الفصل حاولنا تقديم مشهد بناء مجتمع المعرفة في الجزائر.

الفصل الرابع: تم فيه عرض الإجراءات المنهجية للدراسة والتي تتمثل أساسا في مجالات الدراسة والتي تنحصر في المجال المكاني، والزمني، والبشري، ثم وصف العينة وخصائصها، وبعدها التطرق إلى المنهج المتبع في الدراسة، وتقنيات جمع البيانات من ملاحظة ، مقابلة ، واستمارة.

الفصل الخامس: خصص للدراسة الميدانية والذي تم التطرق فيه إلى تحليل بيانات الدراسة حيث خصص المبحث الأول لتحليل البيانات الأولية الخاصة بالمبجوثين، والمبحث الثاني خصص لتحليل بيانات دور فضاءات التدريس في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، والمبحث الثالث خصص لتحليل بيانات دور المحتوى التعليمي في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، والمبحث الرابع خصص لتحليل بيانات دور أعضاء هيئة التدريس في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، والمبحث الخامس خصص لتحليل بيانات دور طرق وسبل التدريس في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، والمبحث السادس خصص لتحليل بيانات دور البحث العلمي في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، وخصص المبحث السابع والأخير لأهم متطلبات تطوير التعليم العالي في الجزائر من أجل المساهمة في بناء مجتمع المعرفة. ثم تم عرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وفي الأخير قمنا بوضع إقتراحات وتوصيات لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من أجل بناء مجتمع المعرفة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: الإشكالية

ثانياً: تحديد الفرضيات.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: أهداف الدراسة

سادساً: تحديد المفاهيم

سابعاً: المقاربات النظرية:

1- الإتجاه الوظيفي.

2- الإتجاه الماركسي

3- الاتجاه الراديكالي

4- مقارنة الدراسة

ثامناً: الدراسات السابقة:

1- الدراسات الاجنبية.

2- الدراسات العربية.

3- الدراسات المحلية.

أولاً: الإشكالية

يمثل التعليم العالي في أي مجتمع من المجتمعات قمة الهرم التعليمي، الأمر الذي أدى به إلى احتلال مكانة مرموقة بين مراحل التعليم الأخرى. كما يعتبر من القطاعات الحساسة والهامة والتي تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التقدم والرقي للفرد والمجتمع على حد سواء، وذلك من خلال مساهمته في تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل، وضمان طرق التطور السليم للمجتمع في مسيرته نحو التنمية الشاملة وفي مختلف الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، وكذلك من خلال إسهامه المتميز في بناء رأس المال البشري ورفد المجتمع بالطاقات والكفاءات البشرية المؤهلة والمزودة بمختلف أصناف المعرفة والعلوم لتقوم بدورها في عملية البناء والتنمية، فهو يهدف أساساً إلى نشر المعرفة وتكوين الفرد المؤهل علمياً ومعرفياً ليسهم هذا الأخير في تقدم المجتمع ورفاهيته.

فالتعليم العالي يحتل مكان الصدارة في التقدم المنشود للمجتمعات البشرية، وفي تشكيل حياة المجتمعات الحديثة واقتصادياتها، وخاصة مع تنامي مفهوم اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة وتزايد متطلبات واحتياجات التنمية، إذ تؤكد الحقائق والوقائع جميعاً أن تقدم الأمم ورفقيها ونمائها أصبح يعتمد باستمرار على مدى تقدمها العلمي، ويرتبط بمدى قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد المعرفي والتكنولوجي والمعلوماتي، ولا يتحقق ذلك لأي مجتمع إلا من خلال وجود نظام جيد ومتميز للتعليم العالي يجعل من العنصر البشري عامل نمو وتقدم.

فالتطورات العلمية الهائلة التي حدثت في الربع الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين فرضت نمطاً من التطور المجتمعي، الذي يتعاضد فيه دور صناعة المعلومات وإنتاج المعرفة بوصفها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد المعاصر ومجتمع المعرفة، حيث أصبحت المعرفة العنصر الرابع لمصادر الثروة بعد أن كانت محصورة في الأرض ورأس المال المادي والقوة العاملة.

وبذلك فإن مجتمع المعرفة المعاصر يتميز بسمات وخصائص عديدة أهمها: انفجار المعرفة وتوظيفها، والتسارع في المعرفة وتدفقها، والتطور التكنولوجي وتطبيقاته، واستثمار الوقت وتجويده، وتطوير البحث العلمي بجوانبه النظرية والتطبيقية، وتوفير مستلزمات البحث ودعمه، وزيادة توليد المعرفة، وتطبيق الجودة الشاملة وإتقان إدارتها... الخ.

ويتفق معظم الباحثون على أن التعليم العالي يمكن أن يسهم في تكوين وتشكيل المعرفة، وذلك لما يمتلكه من أجهزة متطورة ومناهج ومقررات علمية معاصرة، وكفاءات قيادية وإدارية وأكاديمية مؤهلة. فنتائج التعليم العالي اليوم لا تقاس بالأرقام والنسب المتمثلة في أعداد الطلبة والمدرسين والمباني الفخمة،

وإنما تقاس بأعداد الأبحاث والدراسات العلمية التي تساهم في تنمية المجتمع، فهياكله من المفروض أن تكون مراكز بحثية وعلمية وإنتاجية تساهم في إعداد الأجيال المتعاقبة وتأهيلها وتدريبها وفق منهجية علمية سليمة، وهي بذلك تصبح حاملة لرسالة علمية وإنسانية وحضارية وثقافية. وبالإضافة إلى تلك الأدوار والوظائف فإن للتعليم العالي وظيفة جديدة هي المساهمة في بناء مجتمع المعرفة من خلال توليد المعرفة والتعامل معها وبثها عبر تقنيات المعلوماتية المعاصرة، وبذلك نستطيع القول أن التعليم العالي ومؤسساته هو القطاع المناسب في تنمية وبناء مجتمع المعرفة.

فهذا النوع من المجتمع يقوم على أساس إنتاج المعارف ومن ثم فإن تميز المجتمع وقدرته على المنافسة ومواجهة التحديات يعتمد أساسا على إنتاج المعارف، الأمر الذي يؤكد أن مجرد اكتساب المعلومات والبحث عنها، واستخدام التقنيات المعاصرة كأداة تيسر الحصول عليها ليس كافيا، وإنما لابد من تجاوز ذلك إلى عمليات إنتاج حقيقية للمعارف يتم تسويقها بحيث تصبح مصدرا اقتصاديا يحمل في ثناياه إمكانات القوة ويمهد للتطور والتحسين على مستوى الأفراد والجماعات، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الترابط الوثيق بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع.

ويرتبط مجتمع المعرفة بالتعليم إذ أنه لا يمكن تشكيل مجتمع معرفي بدون وجود قاعدة وشريحة عريضة من أفراد المجتمع تكون متعلمة وواعية ومستتيرة، وقادرة على الإبداع والابتكار، وهذا يمثل تحديا لنظم التعليم في مختلف المجتمعات، ويلقي عليها مسؤولية سرعة تطوير نفسها بحيث تصبح مجتمعات منتجة للمعرفة ولذا تعمل المجتمعات وتتسابق الدول نحو توفير نظم تعليمية متقدمة تحقق الجودة وتمنح الفرصة للحصول على الخبرات التعليمية التي تلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية لدفع عجلة التنمية الشاملة، ويستجيب للتحديات القادمة، ومن خلال إعداد جيلا قادرا على المنافسة ومؤهلا للمبادرة ومجهزا للبحث والتنقيب في مختلف ميادين العلم والمعرفة.

ومن خلال ما سبق فإن أي مجتمع يريد أن يصل إلى مكانة مجتمع المعرفة عليه أن يتسم بخصائصه المعاصرة والمتطورة ويتطلب ذلك منه احترام العلم والعلماء، وتوفير الأجواء المناسبة والفرص المتاحة لأجل توليد وبناء الأفكار، وتنظيم القيم والمعرفة وصناعة الأفكار والمعلومات، كل ذلك من خلال التعليم العالي ومؤسساته، فمجتمع المعرفة مجتمع متطور راغب بالوصول إلى بناء المعرفة، وهو مجتمع يعتمد على نظام تعليمي يتسم بالمرونة والمقدرة والنوعية في اكتساب المعرفة.

كما أن هذا المجتمع يتطلب إمكانات ومهارات خاصة وقدرات فائقة تهيئ الأفراد للتجاوب مع تحدياته المتجددة، الأمر الذي يؤكد أهمية نظم التعليم في المجتمع ومدى تجاوبها لمتطلبات مجتمع المعرفة، وهو

ملا يتحقق إلا من خلال تغييرات جوهرية ونوعية في كافة مؤسسات المجتمع، بحيث يمكنها التحول إلى عمليات إنتاج المعرفة بدلا من حفظها، وهي عمليات تتطلب إدخال تحسينات مستمرة على أنظمة التعليم، بحيث تشمل الأفراد والاستراتيجيات والخطط والممارسات والمباني والأجهزة والأدوات.

والجزائر باعتبارها من بين المجتمعات التي تريد الوصول إلى مجتمع المعرفة قامت بعدة تغييرات في أنظمتها التربوية والتعليمية من أجل مواجهة التحديات والتطورات التي عرفها العالم في الآونة الأخيرة، خاصة في مجال العلم والمعرفة، وما يتسم به هذا العصر من تدفق معرفي وثورة معرفية كبيرة. ومن بين هذه التغييرات هي تغيير نظام التعليم العالي من النظام الكلاسيكي إلى نظام LMD (ليسانس، ماستير، دكتوراه) وذلك من أجل مواجهة مختلف التطورات والتغيرات وتقليص الفجوة المعرفية بين الجزائر والدول المتقدمة. وبدأت الجزائر في تطبيق هذا النظام مع بداية الموسم الدراسي 2003/2004 على مستوى عشر جامعات ثم تم تعميمه على الجامعات كلها. وجاء هذا التغيير طبعاً لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه التعليم العالي في الجزائر والتي تتمثل في زيادة الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التعليم وكذلك زيادة الطلب على مخرجات التعليم العالي في سوق العمل، بالإضافة إلى التطورات التغيرات الكبيرة والمتسارعة التي عرفها العالم في مجال العلم والمعرفة يصعب استيعابها بسبل التعليم التقليدية والكلاسيكية فقامت بتطبيق هذا النظام في محاولة منها مسايرة الدول المتقدمة في مجال العلم والمعرفة.

فهل هذا النظام الجديد بما يتضمنه من خصائص وشروط والتي تتمثل أساساً في فضاءات التدريس التي يشترط أن تكون مصممة بشكل حديث ومتطور ومجهزة بمختلف وأحدث وسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي، وكذلك بما يتطلبه من محتوى تعليمي حديث ومتطور يتماشى مع خصائص المجتمع ويساير مختلف التغيرات والتطورات التي تحصل على المستوى العالمي، بالإضافة إعداد وتكوين أساتذة جامعيين مزودين بأحدث المعارف والمعلومات في مجال تخصصهم، ومدربين على تطبيق مختلف طرق التدريس الحديثة، وعلى إتقان مختلف تقنيات البحث العلمي قادر على بناء مجتمع المعرفة في الجزائر؟

وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا هذه والتي سنلقي من خلالها الضوء على دور التعليم العالي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة، وذلك من خلال التركيز على مجموعة من ركائز وعناصر أساسية في التعليم العالي وهي الفضاءات التي تتم فيها عملية التعليم والتعلم (فضاءات التدريس)، والتي تعتبر المكان الأول أو البيئة الأولى التي يلتقي فيها الأستاذ والطالب في عملية تفاعلية هادفة، والوقوف على أهم النقائص والمشاكل المادية والمعنوية التي تعاني منها هذه البيئة والتي لها تأثير كبير على عملية

التدريس. ثم التطرق إلى المحتوى التعليمي ومدى فاعليته ودوره في بناء عنصر بشري فعال في المجتمع، وذلك من خلال الوقوف على مدى مساهمة هذا المحتوى لمختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع، ومن خلال كذلك مدى مساهمة هذا المحتوى ومسايرته لحاجات المجتمع المختلفة وإيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي يعاني منها المجتمع. ثم التطرق إلى عنصر مهم وفعال في التعليم العالي وفي عملية التعليم والتعلم وهو أعضاء هيئة التدريس أو الأساتذة الجامعيين وذلك من خلال إلقاء الضوء على أهم الخصائص والمميزات التي يجب أن يتصف بها الأستاذ الجامعي في هذا العصر كالثراء المعرفي في مجال تخصصه، وكذلك إتقان استعمال وسائل تكنولوجيا المعلومات في التعليم والتعلم، بالإضافة إلى إتقان مختلف طرق التدريس والبحث العلمي لا سيما الحديثة منها. ثم بعد ذلك التطرق إلى أهم طرق وسبل التدريس التي يعتمد عليها التعليم العالي في الجزائر ومدى فعاليتها في التعليم والتلقين والتدريب. وبعدها تطرقنا إلى عنصر مهم في عملية إنتاج المعرفة وهو البحث العلمي والذي يعتبره البعض بمثابة مصنع لإنتاج مختلف المعارف وذلك من خلال الوقوف على واقع وخصائص البحث العلمي في الجزائر، و أهم المشاكل والصعوبات التي تقف كحاجز أمام البحث العلمي لإنتاج المعرفة وبالتالي المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، وفي الأخير تطرقنا إلى أهم متطلبات تطوير التعليم العالي والبحث العلمي من أجل بناء مجتمع المعرفة في الجزائر. ومنه جاء تساؤلنا الرئيسي التالي:

ما هو دور التعليم العالي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة ؟

و والذي تنفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية:

- س1- ما هو دور فضاءات التدريس التابعة للتعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة؟
- س2- ما هو دور المحتوى التعليمي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة؟
- س3- ما هو دور أعضاء هيئة التدريس (الأساتذة) في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة؟
- س4- ما هو دور طرق وسبل التدريس التي يتبعها التعليم العالي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة؟
- س5- ما هو دور البحث العلمي التابع لقطاع التعليم العالي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة؟
- س6- ما هي متطلبات تطوير التعليم العالي في الجزائر لبناء مجتمع المعرفة؟

ثانيا:تحديد الفرضيات الموجهة للبحث:

تعتبر مرحلة صياغة الفروض واختبار صحتها من أهم المراحل المنهجية عند تخطيط البحوث، ذلك لأن مجموعة الفروض ما هي في حقيقة الأمر إلا صورة دقيقة للمشكلة تغطي أبعادها من كافة الجوانب، وهي تعطي تفسيراً وحلاً مؤقتاً لمشكلة البحث.

وقد قمنا بعرض الفرضيات مباشرة بعد الإشكالية وذلك لأنها بمثابة إجابات احتمالية ومؤقتة على التساؤلات المطروحة في إشكالية البحث، وعلى هذا الأساس فقد قمنا بصياغة فرضية عامة تعد بمثابة إجابة مؤقتة على التساؤل الرئيسي واشتققنا منها ستة فرضيات فرعية هي بمثابة إجابات مؤقتة على التساؤلات الفرعية وذلك على النحو التالي:

- الفرضية العامة:
- إن التعليم العالي في الجزائر له دور ضعيف في بناء مجتمع المعرفة.
- الفرضيات الفرعية:

ف1- فضاءات التدريس في الجزائر لها دور ضعيف في بناء مجتمع المعرفة.

ف2- المحتوى التعليمي في الجزائر له دور ضعيف في بناء مجتمع المعرفة.

ف3- أعضاء هيئة التدريس في الجزائر لها دور ضعيف في بناء مجتمع المعرفة.

ف4- طرق التدريس التي يعتمد عليها التعليم العالي في الجزائر لها دور ضعيف في بناء مجتمع المعرفة.

ف5- البحث العلمي التابع لقطاع التعليم العالي في الجزائر له دور ضعيف في بناء مجتمع المعرفة.

ف6- التعليم العالي في الجزائر وحتى يكون له دور قوي في بناء مجتمع المعرفة يجب أن يعمل على تجديد كل من فضاءات التدريس، المحتوى التعليمي، ضمان التكوين الجيد لأعضاء هيئة التدريس، واعتماد طرق حديثة في التدريس وفي الأخير الاهتمام أكثر بالبحث العلمي.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع:

ولكل موضوع أسباب ودوافع تدفع بالباحث إلى دراسته والتعمق فيه وفهم جوانبه وأبعاده، ومن بين أهم الأسباب التي تقف وراء اختيارنا لهذا الموضوع هي:

أ- أسباب موضوعية:

- نقص الدراسات والأبحاث التي تهتم بالعلاقة بين التعليم العالي ومجتمع المعرفة في الجزائر.
- التطورات والتغيرات السريعة والمتتالية خاصة في مجال المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومعرفة مدى قدرة نظام التعليم العالي في الجزائر على احتواء هذا الكم الهائل من المعلومات والمعارف، وكذلك مسايرة هذه التطورات والتكيف معها من خلال نشر إنتاج وتوظيف المعرفة في المجتمع.
- الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن العولمة وثورة المعلومات وبروز مصطلحات جديدة كمجتمع المعرفة، ومجتمع الموجة الثالثة، ومجتمع مابعد الصناعة.

ب- أسباب ذاتية:

- ميولنا ورغبتنا في دراسة الموضوع والتعرف على دور التعليم العالي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة.

رابعا: أهمية الدراسة:

وتتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التعليم العالي في أي مجتمع ودوره في تنمية الموارد البشرية وتزويد مختلف القطاعات بمختلف الموارد البشرية في مختلف التخصصات. وذلك باعتبار التعليم العالي أو الجامعة كمصنع لإنتاج الموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة، فمجتمع المعرفة يحتاج إلى قاعدة بشرية أو شريحة عريضة من المجتمع مكونة ومؤهلة ومدربة ولا يمكن أن يقوم بهذا الدور إلا التعليم وبالأخص التعليم العالي، كما تكمن أهمية الدراسة من أهمية ودور التعليم العالي في العصر الحالي وما يميزه من تغيرات وتطورات سريعة ومتتالية خاصة في مجال المعرفة وقدرة هذا الأخير على خلق أفراد قادرين على التكيف مع مختلف التطورات والتغيرات والتحولات التي تحصل في المجتمع.

بالإضافة إلى أهمية ودور التعليم العالي في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة لمختلف مجالاته، ولإعتبره كذلك مصدر من مصادر إنتاج المعرفة، ومفتاح الدخول أو الولوج إلى مجتمعات المعرفة، كما تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الحاجة والضرورة العصرية للتحول إلى مجتمع المعرفة، وإبراز أهمية ودور التعليم العالي في بناء وتأسيس ذلك.

خامسا: أهداف الدراسة:

ويمكن تلخيص أهم أهداف هذه الدراسة كما يلي:

- الوقوف على واقع التعليم العالي في الجزائر ومعرفة مدى مساهمته في بناء مجتمع المعرفة من خلال الفضاءات التي تتم فيها عملية التعليم والتعلم، المحتوى التعليمي ومدى مساهمته لمختلف التغيرات

والتطورات التي تحصل في المجتمع، أعضاء هيئة التدريس وما تتسم به من خصائص في ظل مجتمع المعرفة، طرق وسبل التدريس التي يعتمد عليها التعليم العالي في الجزائر ومدى ملاءمتها وفعاليتها مع ما يحصل من تطورات وتغيرات وخاصة في مجال المعرفة والتدفق المعرفي السريع، وكذلك البحث العلمي باعتباره الفضاء المناسب لإنتاج المعرفة.

- الوقوف على العلاقة بين التعليم العالي ومجتمع المعرفة وذلك انطلاقا من دور التعليم العالي في بناء العنصر البشري وتزويده بمختلف العلوم والمعارف، وما يوفره من كفاءات كقاعدة إجتماعية ضرورية لبناء مجتمع المعرفة.

- الوقوف على أهم النقائص والإختلالات التي يعاني منها التعليم العالي في الجزائر والتي تحد من مساهمته في بناء مجتمع المعرفة.

- الكشف على أهم المتطلبات التي يجب أن يوفرها المسؤولين للتعليم العالي والبحث العلمي من أجل مساهمته في بناء مجتمع المعرفة.

- لفت انتباه المسؤولين إلى أهمية التعليم العالي وضرورة الإهتمام به أكثر فأكثر، باعتباره قطاع هام وحساس يساهم في نمو البلد وتطويره.

- محاولة الوصول من خلال نتائج الدراسة الحالية إلى مجموعة من الإقتراحات والتوصيات التي يمكن الإستفادة منها لتفعيل دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة.

- الرغبة في معرفة مدى فعالية بعض البنى التحتية للتعليم العالي في الجزائر كفضاءات التدريس، والمحتوى التعليمي، وأعضاء هيئة التدريس، وسبل وطرق التدريس، وكذلك البحث العلمي ومدى مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة.

سادسا: تحديد المفاهيم:

تعتبر خطوة تحديد المصطلحات والمفاهيم في البحث من أهم الخطوات المنهجية التي يجب على الباحث القيام بها وعدم إهمالها خاصة في مجال العلوم الاجتماعية وذلك لتبيان ما تعنيه من مقاصد وتوضيح ما تتضمنه من معان، وما تظهره من صفات، ويتضح المفهوم عندما يعقله الإنسان، ويميزه عن غيره الذي يشترك معه في الصفات، لذا يجب على الباحث تحديد مفاهيمه من أجل إزالة الغموض، أو أي لبس قد يعلق بذهن القارئ. ونحن بدورنا من خلال هذا العنصر سنقوم بتحديد مفاهيم بحثنا الأساسية كالتالي: مفهوم التعليم، مفهوم التعليم العالي، مفهوم المجتمع، مفهوم المعرفة، مفهوم مجتمع المعرفة، مفهوم الجامعة.

1 - مفهوم التعليم:

قبل أن نحدد مفهوم التعليم العالي أبيننا إلا أن نحدد أولاً مفهوم التعليم بصفة عامة لغة واصطلاحاً.

أ- لغة:

التعليم لغة كما ورد في لسان العرب يشتق من علم بالشئ: أحاطه وأدركه، وعلمه العلم والصنعة تعليماً وعلماً، جعله يتعلمها، ومن معانيه الإتقان فيقال: علم الأمر وتعلمه: أتقنه، وعلمت الشئ بمعنى عرفته وخبرته.¹

التعليم من علم، وعلمه الشئ تعليماً فتعلم، ومنه قوله تعالى: "وعلم آدم الأسماء كلها"، وقوله: "وعلمك ما لم تكن تعلم".²

ب- اصطلاحاً:

كثير من مفاهيم علم الاجتماع تتعدد تعاريف مفهوم التعليم، ولتحديده نقوم بعرض مجموعة من التعاريف كما يلي:

- ففي معجم علم الاجتماع نجد مفهوم التعليم يشير إلى "ما يطرأ على سلوك الكائن الحي من تغيير

وتعديل يرجع إلى الخبرة والممارسة أو إلى العلاقة المتبادلة بينه وبين العالم الخارجي بصفة أساسية"³.

- وعرف بأنه: "عملية يتم من خلالها بناء الفرد ومحو الأمية في المجتمع، وهو المحرك الأساسي في تطور الحضارات وهو محور قياس تطور ونماء المجتمعات، فتقيم تلك المجتمعات على حسب نسبة المتعلمين بها".⁴

- ويعرف علي السلمي التعليم:

"بأنه عبارة عن تغيرات متراكمة في السلوك تحدث مع التكرار وسبب ذلك هو التغيرات التي تطرأ على الجهاز العصبي للفرد"⁵.

¹ - ابن منظور "لسان العرب"، بيروت، دار صفاء، المجلد رقم 12، ص 418.

² - إياد حمدي العبيدي، "مفهوم التربية والتعلم والتعليم" in

<http://oumou4islam.yahoo.com/t506-topic.12/05/2012.p2>.

³ - إبراهيم مذكور: "معجم العلوم الاجتماعية"، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 161.

⁴ - مضر خليل العمر، رقية مرشد حميد: "العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقديم المجتمع" in <http://www.arabgeographers.net/up> , 16/07/2014.p3.

⁵ - علي السلمي: "العلوم السلوكية في التطبيق الإداري"، مصر، دار المعرفة، 1971، ص 214.

بمعنى أن التعليم إصطلاحاً له بعد نفسي يتصل بسلوك الفرد أو الكائن الحي عموماً، انطلاقاً من مختلف التغيرات التي تعود أساساً إلى الممارسة المعرفية المؤدية إلى الخبرة لتتجسد في شكل علاقة تأثيرية متبادلة بين الفرد ومحيطه.

- **ومن بين التعريفات أيضاً المتعلقة بمصطلح التعليم نجد:** " أن التعليم هو العنصر الأساسي في تكوين الفرد وتشكيل الفكر وتجديد السلوك، وهو دعامة في كل المجتمعات، حيث أن رقي الشعوب ونموها يقاس بنوعية ومضمون برامجها التعليمية وفعاليتها تكوينها، ومدى ملائمة نظم التعليم فيها لقيمتها الأصلية وتطلعاتها المعاصرة."¹

يركز هذا التعريف على أهمية وقيمة التعليم في المجتمع، ما تتضمنه البرامج التعليمية من محتوى تعليمي نوعي، ومدى فعاليتها وقدرتها على تشكيل و تكوين فرد معاصر يتكيف مع مختلف التطورات والتغيرات المعاصرة.

- **وأيضاً نجد أن التعليم هو:** " جملة مايكتسبه الفرد من حقائق معرفية عبر الوسائل المتاحة للتعلم."²

يركز هذا التعريف على الوسيلة التي يتم بها نقل المعرفة للفرد في العملية التعليمية.

- **وتعرف موسوعة المعرفة التربوية التعليم على أنه:** " ترتيب وتنظيم المعلومات لإنتاج التعلم، ويتطلب ذلك إنتقال المعرفة من مصدر إلى مستقبل، وتسمى هذه العملية بالإتصال، ونتيجة لأن التعليم المؤثر يعتمد على مواقف ومعرفة متجددة، فإن الحصول على تعليم فعال يستوجب تحقيق عملية إتصال فعالة بين أطراف العملية التعليمية..."³

يرتبط مفهوم التعليم ومدى فعاليته في هذا التعريف بعملية الإتصال، فإذا كانت عملية الإتصال فعالة بين طرفي التعليم (المعلم والمتعلم) في نقل المعرفة، نتج عنها تعليم فعال ومفيد.

- **وعرف التعليم أيضاً على أنه:**" العملية المنظمة التي يمارسها المعلم بهدف نقل ما بذهنه من معلومات ومعارف إلى المتعلمين الذين هم بحاجة إلى تلك المعارف، وفي التعليم نجد أن المعلم يرى أن في ذهنه مجموعة من المعارف والمعلومات ويرغب في إيصالها للمتعلمين لأنه يرى درجة تحقق حصول طلابه على تلك المعارف والمعلومات وما يمتلكه المعلم من خبرات في هذا المجال."⁴

¹- محمد بوعشة: " أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي"، بيروت، دار الجيل، 2000، ص10.

²- مهدي التميمي: " مهارات التعليم: دراسات في الفكر العربي والأداء التدريسي"، الأردن، داركنوز المعرفة، 2007، ص 19.

³- " موسوعة المعارف التربوية"، القاهرة، عالم الكتب، 2007، ص 1082.

⁴- إياد حمدي العبيدي: " مرجع سبق ذكره"، ص 2.

- كما عرف أيضا بأنه: " تغيير وتعديل السلوك الثابت نسبيا وناتج عن التدريب حيث يتعرض المتعلم في التعلم إلى معلومات ومهارات ومن ثم يتغير سلوكه أو يتعدل بتأثير ما تعرض له.¹
- وعرفه غانم بقوله " أنه نشاط منظم يهدف إلى تحقيق التعلم ويمارس بالطريقة التي يتم فيها احترام النمو العقلي للطالب وقدرته على الحكم على المستقبل وهو يهدف إلى المعرفة والفهم".²
- كما تم تعريفه بأنه: " نشاط موجه يتم من قبل جهة أو شخص ما لتزويد الفرد المتعلم بالجوانب المعرفية والمهارية، ثم مساعدته على إتقان الخبرة العملية والتعليمية محل التعليم، حتى يتمكن من التكيف بينه وبين المجتمع".³
- من خلال التعريفات السابقة للتعليم نستطيع القول بأنه عملية منظمة وهادفة يهدف من ورائها المعلم إلى نقل وتلقين طلابه مختلف المعلومات والخبرات والمهارات التي تؤثر في تعديل وتغيير سلوكياتهم و تساعدهم على فهم الواقع وتفسير ظواهره المختلفة.
- **التعريف الإجرائي:** ومنه نستطيع القول بأن التعليم هو العملية المنظمة والتي يهدف من ورائها المعلم إلى تلقين المتعلمين أو الطلاب مختلف المعلومات والمهارات والخبرات التي تساعدهم على تغيير سلوكياتهم وتعديلها، وتغيير مواقفهم وأرائهم اتجاه موضوعات أو أشياء أو مشكلات معينة.
- 2-التعليم العالي:**

تعددت التعريفات والمصطلحات المتداولة بشأن هذا المفهوم في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية بالخصوص، وبغية تبسيط هذا المعنى والمدلول يمكننا التأكيد بهذه المقدمة أن المراد بالتعليم العالي:

" ذلك التعليم الذي يتم على مستوى المؤسسات الجامعية مثل الكليات، المعاهد المرتبطة بها"، وعليه فإن التعليم العالي يشير إلى عملية زيادة المعلومات والمعارف والمعطيات والطرائق العامة وتحسين مستوى إدراك المتعلمين للبيئة التي يتلقون التعليم فيها... وينعكس ذلك على عمليات تزويد أو إغناء المتعلم بخبرات تفسيرية نمطية تقيد في إرساء قاعدة تفكيرية يرتكز عليها في سياق إدراكه للأشياء، والموضوعات

¹ - "المرجع نفسه"، ص 2.

² - "المرجع نفسه"، ص 2.

³ - الداوي الشيخ، ليلي بن زرقة: " تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004/2012"، مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر، العدد 04، 2015، ص 10.

والأفكار بما يمكنه على الأقل من وضع تصور وإيجاد الحلول الملائمة للمجتمع أو التصدي للمشكلات التي تعترض سيره نموه المنسجم.¹

- وبناء على ما تقدم يتضح أن التعليم العالي بكل ما يحمله هذا المصطلح من مدلولات يتمثل في : "ذلك النمط من التعليم بمختلف فروع ومستوياته، الذي يتوج في الغالب عن مراحل التعليم الثانوي بمختلف شعبه (التقني، والعام) ولهذا السبب فهو يحتل موقعا استراتيجيا في سيرورة التعليم بشكل عام مما يمنحه قوة في تطويره وإثرائه، ولكنه بالمقابل يمكن أن يشكل العقبة التي تحول دون ترقيته وتطوير المجتمع الذي يحتضنه".²

- **يقصد بالتعليم العالي:** "كل أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسات التي قد تكون جامعات أو كليات أو معاهد أو مدارس أو أكاديميات أو غير ذلك في مستويات تعليمية تعقب المدرسة الثانوية، والحصول في أغلب الأحوال على شهادتها العامة".³

ويقصد به "كل أنواع الدراسات والتكوين، والتكوين الموجه للبحث التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة".⁴

- **التعليم العالي:** "كافة أنواع الدراسات أو التأهيل أو التدريب على البحوث التي تقدمها على المستوى بعد الثانوي جامعات أو مؤسسات تعليمية أخرى تعترف السلطات المختصة في الدولة بأنها مؤسسات للتعليم العالي".⁵

نستنتج من خلال هذه التعريفات السابقة أن التعليم العالي هو ذلك النوع من التعليم الذي يتم على مستوى الجامعات والمعاهد والمدارس العليا والتي تصنف حسب كل دولة على أنها مؤسسة للتعليم العالي، وهو يلي المرحلة الثانوية مباشرة، والتي يكتسب من خلالها الفرد مختلف العلوم والمعارف، والذي يتوج في الأخير بشهادة علمية حول كل تخصص تمنح للشخص المتكون.

¹ - أبو بكر بوخريسة: "الجامعة والبحث العلمي في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 06، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، جوان 2006، ص 52.

² - "المرجع نفسه"، ص 53.

³ - رمزي أحمد عبد الحي: "التعليم العالي والتنمية"، الإسكندرية، دار الوفاء لنديا الطباعة، 2006، ص 99.

⁴ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مجمع الجامعات الجزائرية" سكيكدة، بسكرة، قلمة، أم البواقي، تبسة"، ملتقى دولي: "قابلية التشغيل والإدماج المهني لحاملي شهادات التعليم العالي"، بسكرة، 23، 22 نوفمبر 2002، ص 33.

⁵ - اتحاد الجامعات العربية، "دليل التقويم الذاتي والخارجي والاعتماد العام للجامعات العربية"، ط2، عمان، 2008، ص 14.

- **التعريف الإجرائي:** فالتعليم العالي إذن هو ذلك التعليم الذي يتم على مستوى المؤسسات الأكاديمية كالجامعات والمعاهد والكليات ، والذي يهدف إلى تزويد الأفراد بمختلف المعلومات والمعارف في ميدان تخصصهم وإعدادهم وتنمية قدراتهم العلمية والفكرية للقيام بأدوارهم في تنمية المجتمع وتطويره، وتدريبهم على طرق اكتساب المعرفة واستخدامها وتوظيفها في تنمية المجتمع وتطويره وبناءه معرفيا.

3- مفهوم المجتمع المعرفة:

أ- مفهوم المجتمع:

يعد مفهوم المجتمع من أكثر المفاهيم غموضا في دراسات علم الاجتماع، على الرغم من وضوحه في المعنى العام، وفي صيغ تداوله بين الدارسين والباحثين من غير المختصين، ذلك أن ما ينطوي عليه المفهوم من معاني ودلالات في دراسات علم الاجتماع لا ينطبق بالضرورة على المعنى الشائع له، فضلا عن أن الباحثين في علم الاجتماع أنفسهم يستخدمون التعبير في الكثير من الأحيان بمعاني مختلفة ترتبط برؤيتهم له.

هناك تعريفات متعددة ومختلفة للمجتمع نذكر منها مايلي:

- المجتمع في أبسط معانيه هو : "مجموعة من الأفراد والجماعات الذين تربطهم وحدة المكان والثقافة".¹
- وهو: " مجموعة من الأفراد الذين يعيشون معا فوق بقعة ما بتعاون وتضامن، ويرتبطون بتراث ثقافي معين، ولديهم الإحساس بالانتماء بعضهم لبعض والولاء لمجتمعهم، ويكونون مجموعة من المؤسسات تقدم خدمات ضرورية لهم في حاضرهم وتضمن لهم مستقبلا مشرفا في شيخوختهم، وتنظم العلاقات فيما بينهم".²
- هو أيضا : "مجموعة من الأفراد التي تعيش في بيئة محددة، وتترابط مع بعضها البعض من خلال مؤسسات تنظم علاقاتها وتخدم حاجاتها القائمة والمنتظرة، ويشكل لدى هذه الجماعة تراث ثقافي مشترك يجعلهم يشعرون بالانتماء المباشر لبعضهم البعض، ولمجتمعهم على حد سواء".³

¹ - عمر محمد التومي الشيباني: "الاتجاهات الحديثة في مفهوم التربية"، طرابلس، المكتبة الشعبية، 1980، ص 196.

² - إبراهيم ناصر: "أسس التربية"، عمان، دار عمار، 1999، ص 03.

³ - سامي سلطي عفرج: "مدخل إلى التربية"، عمان، دار الفكر، 2000، ص 197.

- ويعرف المجتمع كذلك على أنه: "مجموعة من الأفراد تسكن بقعة جغرافية محددة، تسود فيها مجموعة من المبادئ والمفاهيم والقيم والروابط الإجتماعية والأهداف المشتركة التي تميزها عن غيرها من الجماعات، والمستمدة من خصوصياتها في اللغة والتاريخ والدين والشعور بالمصير المشترك"¹.
غير أن هذا التعريف ينطوي أيضا على مجموعة من الملاحظات، منها أن أي بعد من الأبعاد المشار إليها لا يمكن أن يكون عاملا من عوامل التكوين الإجتماعي إلا بترايطه مع العوامل الأخرى، إضافة إلى عوامل عديدة أخرى يصعب حصرها، فعلى الرغم من انتماء أبناء العشيرة الواحدة في المجتمع التقليدي إلى مجتمع واحد، إلا أنهم لا يستقرون في مكان واحد، ويتوزعون في بقاع شتى، وقد يتحدث أبناء العقيدة الواحدة لغات مختلفة على الرغم من وحدة مشاعرهم وأحاسيسهم في كثير من الأحيان.

ونتبين من التعريفات المختلفة للمجتمع أن هناك شروطا ينبغي توافرها لقيام المجتمع وهي:²

- وجود أفراد يعيشون لفترة طويلة نسبيا في مكان ما.
- وجود نظام اتصال محدد (لغة مشتركة بين أفراد المجتمع).
- وجود ثقافة ذات عموميات مشتركة بين المجتمع، وخصوصيات ثقافية مميزة، توجه سلوك أفراد المجتمع.
- وجود نظم ومؤسسات تعمل على تحديد العلاقات الاجتماعية و تنظيمها، وتخدم حاجات المجتمع الحالية والمستقبلية، وتوجهه نحو بلورة حضارة معينة.
- وجود شعور جماعي بالوحدة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.
- التعريف الإجرائي: ومنه نستطيع تعريف المجتمع بأنه: مجموعة من الأفراد التي تعيش في بيئة محددة، وتتربط مع بعضها البعض من خلال مؤسسات تنتظم علاقاتها وتخدم حاجاتها القائمة والمنتظرة، ويشكل لدى هذه الجماعة تراث ثقافي مشترك يجعلهم يشعرون بالإنتماء المباشر لبعضهم البعض، ولمجتمعهم على حد سواء.

ب- مفهوم المعرفة:

- لغة:

إن المعاجم اللغوية العربية ثرية بالعديد من التعريفات لكلمة معرفة، والتي نذكر منها ما يلي:

¹ - طلال مصطفى : " مفهوم المجتمع " in

www.sociomaroc.blogspot.com.2012/04blog-post_585.rtm, 04/04/2014.

² - فخري رشيد خضر، محمود أحمد موسى، يوسف ابراهيم نبراي: "مدخل إلى أصول التربية"، الكويت، مكتبة الفلاح، 1986، ص

- ورد في معجم متن اللغة أن المعرفة مصدر للفعل "عرف" يعرف عرفانا وعرفان. ومعرفة الشيء أدركه بحاسة من حواسه، فهو عارف وعروف وعريف، وعرف فلان أي أصابته العرفة، فهو معروف.¹
- وورد في المعجم الوسيط أن المعرفة من الفعل عرف، يعرف، معرفة وعرفانا وعرفة وعرفانا: أي علم.²
- ويذكر الفيروز آبادي أن المعرفة من عرف الشيء: أي علمه و أدركه بتفكر وتدبر لأمره.³ والمعرفة هي إدراك الشيء على ما هو عليه.⁴ وهي مصدر من عرف يعرف فهي عكس الجهل. وهي إدراك الشيء على ما هو عليه، وهي مسبوقه بجهل بخلاف العلم.⁵
- وكمقابل للفظه معرفة في اللغة العربية، تستخدم كلمة **Knowledge** في الإنجليزية المشتقة من **Cognoscere** اللاتينية، وفي شرح المفردة فقد وردت كل من علم، دراية، خبرة... كمرادفات لها، وعلم درى بـ، ميز... تقابل الفعل **Know**.⁶
- وقد ورد تعريف كلمة **Knowledge** في قاموس **Oxford** بأنها: "الحقائق والفهم والمهارات التي اكتسبها الإنسان من خلال الخبرة والتعلم".⁷
- وإذا كان للمعرفة استخدام واحد في الإنجليزية، فالأمر أعقد منه في اللغة الفرنسية حيث تم إحصاء أكثر من سبعة وعشرون استخداما لها، غير أننا نجد الأكثر استخداما والأكثر تعبيريا لفظتي **Connaissance** و **Savoir** حيث يشيران إلى علم، معرفة، دراسة، تحصيل والملاحظ أن كلاهما يعبر عن المعرفة بنفس المعنى.⁸

¹- رضا أحمد : "معجم متن اللغة: موسوعة لغوية حديثة"، مج4، بيروت، مكتبة الحياة، 1960، ص 77.

²- مصطفى إبراهيم، الزيات أحمد حسن، عبد القادر حامد وآخرون: "المعجم الوسيط"، ج1، بيروت، المكتبة الإسلامية، دون سنة، ص 595.

³- الفيروز آبادي: "القاموس المحيط"، ج2، بيروت، دار إحياء التراث، 1977، ص 1114.

⁴- الشامي أحمد محمد، "الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات"، مج 2 المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2001، ص 1542.

⁵- رياض صالح الجنزلي: "الرؤية الإسلامية لمصادر المعرفة"، دار إيلاف هل، بريطاني، 1994، ص08.

⁶ -Edward Elias, **Elias Collegiate Dictionary :English Arabic, Cairo : Elias Modern Publishing haouse,1995,p278.**

⁷ -**Oxford : Advanced Learners Dictionary, 5th ed, London, Oxford, 1995, p655.**

⁸ -Grand Usuel Larousse : **Dictionnaire Encyclopedique,Paris,Larousse ,T2, 1997,sans page.**

بينما ومن جهة أخرى نجد أن هناك من له رأيا معاكسا لهذا الرأي، حيث يرى أصحابه أن هناك فرق بين لفظتي **Connaissance** و **Savoir** يمكن تلخيصه في أن المعرفة **Savoir** هي مجموعة من المعارف **Connaissances** المطبقة والممارسة.

فالمعرفة **Savoir** أعلى شأنًا من المعرفة **Connaissance** لكن الملاحظ يكشف أن هذه النظرة قربت كثيرا من كلمة **Savoir** من مصطلح العلم **Science**. وهذا يقودنا إلى ضرورة تحديد العلاقة بين المعرفة والعلم الذي هو بأبسط تعاريفه "بحث ينتج عن سعي الإنسان للتعرف على نفسه وما يحيط به من ظواهر معتمدا على مناهج وأدوات تحقق معرفة تتفاوت في اليقين".¹

ويعرف معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة المعرفة بأنها: "هي ما يتكون في الذهن من إدراك لشيء ما وهو يعبر عن فهم أي منا للحقيقة".²

ومن التعاريف السابقة المستقاة من مختلف المصادر اللغوية، يمكن استنتاج شبه اتفاق حول مفهوم كلمة معرفة وما يعبر عنها باللغتين الفرنسية والانجليزية، وينصب أساسه حول أصل الكلمة (الفعل عرف)، وكيفية حدوثه وأثر ذلك في ذهن الفرد، ثم التعبير عن ذلك بمجموعة من المفردات التي تدور في دائرة الحدث (المعرفة) مثل: إدراك، إحاطة، اكتساب... الخ.

- اصطلاحا:

- **تعني كلمة المعرفة:** "الإحاطة بالشيء، أي العلم به، والمعرفة هي أشمل وأوسع من العلم، ذلك أن المعرفة تشمل كل الرصيد الأوسع والهائل من المعارف والعلوم والمعلومات التي استطاع الإنسان باعتباره كائن ومخلوق يفكر ويتمتع بالعقل - أن يجمعه عبر مراحل التاريخ الإنساني الطويل بحواسه وفكره وعقله-"³

ومن هنا يمكن القول أن المعرفة هي أي شيء توصل إليه الإنسان منذ ولادته من أحداث ووقائع ودروس مستفادة.

- **والمعرفة في أبسط معانيها هي:** "المحصلة الناتجة عن العمليات العقلية: من ذكاء وفهم وإدراك وتمييز وتفكير وتدبير وحفظ وتحليل وتركيب وتخيل، بالإضافة إلى عوامل الحس المغذية لها، وذلك من خلال

¹ - "الموسوعة العربية العالمية"، ط2، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة، مج 16، 1999، ص 366.

² - "المنجد في اللغة العربية"، ط2، بيروت، دار المشرق، 2001، ص 967.

³ - مجدي عبد الكريم حبيب: "مجتمع المعرفة والإبداع في القرن الحادي والعشرين"، القاهرة، دار الفكر العربي، 2009، ص 16.

تفاعلها مع البيئة الخارجية المحيطة بالإنسان: من أشياء وموجودات وظواهر وحقائق ونظم ثقافية واجتماعية وغيرها.¹

نستنتج من خلال هذا التعريف أن المعرفة هي نتيجة تفاعل مختلف العمليات أو الوظائف العقلية والحسية مع البيئة الخارجية للفرد.

- وعرفها البيلاوي بأنها: "هي الفهم والوعي المكتسب من خلال الملاحظة والتفسير والدراسة، حيث يتم تحويل المعلومات إلى خبرة علمية توجه سلوك من يستقبلها".²

- وعرفها السوسيولوجي الأمريكي توفلر: "بأنها القيمة المضافة الناتجة عن العمل والتكنولوجيا، والتي أدخلت المجتمعات المعاصرة التي تحتكر الإنتاج في قطاعات جد متطورة كالذكاء الصناعي والبرمجيات والاتصالات وأنظمة التسلح في المرحلة ما بعد الصناعة أو ما يطلق عليها بالموجة الثالثة".³

ينحصر تعريف توفلر للمعرفة في الجانب الإقتصادي والذي يعني به أن المعرفة ذات مردود جيد للبلد الذي يقوم بتسويقها وأنها لا تفرض عليها الضرائب كباقي السلع والخدمات المادية الأخرى، وذلك هو معنى القيمة المضافة فهي مربحة وتعود بفائدة كبيرة على منتجها.

- وتعرف المعرفة كذلك بأنها: "مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المنكرة لمعرفة الظواهر والأشياء التي تحيط وتتصل به".⁴

- كما تعرف المعرفة: "بأنها كل ما يتحقق للإنسان أو كل ما يحصله الإنسان بعقله أو بجسمه، أو بحدسه من معاني أو مفاهيم أو تصورات أو أفكار "علمية" أو "خرافية" أو فنية متخصصة أو إلهامات وتجارب روحية... الخ، عما يعنيه مما يحط به، ليشبع شغفه الفطري للاستطلاع، أو ليبطل تعجبه لما يجري من حوله، أو ليحقق رغبته في السيطرة على العالم الذي يحيط به".⁵

ونرى من خلال هذين التعريفين أن المعرفة هي كل ما سعى الإنسان إلى معرفته من رموز وأفكار ومعاني ومفاهيم نتيجة بحثه الدائم والمستمر ومحاولاته المنكرة لفهم وتفسير كل ما يحيط به من أشياء وظواهر.

¹ - "المرجع السابق"، ص16.

² - حسن البيلاوي، سلامة حسين، "إدارة المعرفة في التعليم"، الإسكندرية، دار الوفاء، 2007، ص 13.

³ - Alvin Tofler **"futur shock, Bantambook"**, 8th edution, usa, newyork ; 1979, p26.

⁴ - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، "نظرية المعرفة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع المعرفة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص3.

⁵ - "المرجع السابق"، ص3.

أما المعرفة كما عرفها دروكر: " هي القدرة على ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة أو إيجاد شيء محدد، وهذه القدرة لا تكون إلا للبشر ذوي العقول والمهارات الفكرية".¹

إن المقصود بهذا التعريف هو تحويل وترجمة كل الأفكار والمفاهيم والمعتقدات والأحكام النظرية والمجردة إلى وسائل وخدمات تساهم في تحقيق أهداف معينة أو إيجاد حلول لمشاكل معينة، وإن هذه المهمة يقوم بها فقط ذوي القدرات العقلية الموهوبة والمهارات الفكرية العالية.

أما أتست يونغ فعرفها: " بأنها هي ما يحتاج الأفراد لمعرفته للقيام بأعمالهم كما كان في السابق بل يتحدثون اليوم عن ما يعرف بمجتمع المعرفة، إن المعرفة أشمل وأوسع من المعلوماتية كما ونوعا. فالمعرفة إذن هي استخدام المعلوماتية من أجل منفعة وفائدة إضافية وبما أن المنفعة شيء نسبي فلا بد إذن لكل معرفة من فلسفة تضع لها محددات المنفعة والفائدة".²

وهناك من يقسم تعريفات المعرفة إلى محورين أساسيين هما: المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية:

فالتعريفات التي تدور حول المعرفة الصريحة نذكر منها الآتي:³

- المعرفة: هي معلومات مجمعة ومنظمة، وهي أعلى من الإحاطة أو الإدراك، تؤدي إلى الحل أو الخبرة أو السلوك المتخذ بالفعل.

- المعرفة: هي معلومات منظمة قابلة للاستخدام في حل مشكلة معينة أو هي معلومات مفهومة، محللة، ومطبقة.

- المعرفة: هي معلومات تم تفسيرها وإعطائها معنى بحيث أصبحت مفيدة لحل مشكلة أو اتخاذ قرار.

- المعرفة: هي البيانات أو المعلومات التي تم تنظيمها ومعالجتها لنقل الفهم والخبرة والتعلم المتراكم والتي تطبق في المشكلة أو النشاط الراهن.

ويمكننا الاستنتاج أن هناك مفهوم أشمل للمعرفة وهو ما تقوم به المؤسسات التعليمية من دوراء توليد وإنتاج للمعرفة وهو ما يطلق عليه اليوم بصناعة المعرفة أي تلك المعرفة الناتجة عن اكتساب العلوم المختلفة، وهي الحصيلة النهائية للبحث العلمي والإختراع والإبتكار في شتى المجالات.

¹ -Druker PF, **knowledge- worker-productivity : the biggest challenge, California management review** 41, n2,1999, pp, 79,94.

² - Estein Albert : **Managing Intellectual capital.** In

[http:// www. Webbizus.com/ about.html](http://www.Webbizus.com/about.html), 28/02/2016.

³ - عمر أحمد همشري: "إدارة المعرفة: الطريق إلى التميز والريادة"، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013، ص56.

أما التعريفات القائمة على المعرفة الضمنية نذكر منها مايلي:

- عرف قاموس أكسفورد المعرفة: "بأنها دراية مكتسبة بواسطة الخبرة، وهي ما يتاح للإنسان من معلومات، إضافة إلى أن الفهم النظري والتطبيقي لهذه المعلومات يمثلان في مجموعهما ما يعرفه هذا الشخص".¹

- وعرفت أيضا بأنها: "مجموعة الآراء والخبرات التي ترشد الفكر، وتوجه السلوك لاتخاذ موقف معين، والقيام بعمل ما أو هي معلومات تم تنظيمها وتحليلها، لفهمها وتوظيفها في اتخاذ القرارات أو في حل المشكلات".²

- ومن أهم التعريفات التي عرف بها هذا المصطلح نجد أنها تعني: "مجموع الأفكار والأحكام والحقائق والآراء، والخبرات والمفاهيم والمبادئ التي يمتلكها إنسان أو مؤسسة، أو مجتمع عن ظاهرة ما، أو شيء ما للقيام بفعل ما، المستند إلى منظور فكري وإدراكي، ومهارات وقدرات شخصية لتوضيح أمر أو علاقة ما، أو لحل مشكلة ما، والمعرفة بذلك تحمل سمات الابتكار والإبداع والتجديد".³

ويمكن تعريف المعرفة استنادا إلى المعرفة الضمنية على أنها:

" المزيج المتكامل والمتربط من المعلومات والخبرات والتجارب والمهارات والاتجاهات ووجهات النظر والمعتقدات والمفاهيم والقيم التي يمتلكها الفرد، وتشكل بنيته المعرفية، وتحدد طبيعة سلوكه حيال القضايا والمواقف المختلفة، وتساعده في اتخاذ القرارات المناسبة وعليه يمكن القول بأن كل فرد يمتلك قاعدة معرفية وأن العقل البشري هو هذه القاعدة".⁴

ومن خلال كل التعريفات السابقة الخاصة بالمعرفة يمكن تعريفها على أنها:

التعريف الإجرائي: هي تلك الإمكانيات والخبرات الفردية والمؤسسية والمجتمعية الناشئة عن التفاعل الديناميكي بين العقل والعلم والفكر والبيانات والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والمهارات الفردية والجمعية والمتأنية عن توظيف كل ذلك في العملية الإنتاجية من سلع وخدمات وأفكار ومعارف في إطار التشابكات الأفقية والعمودية العميقة.

ج - مجتمع المعرفة:

¹- أحمد علي الحاج محمد، "اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره"، عمان، دار المسيرة، 2014، ص 77.

²- "المرجع نفسه"، ص 78.

³- "المرجع نفسه"، ص 78.

⁴- عمر أحمد همشري "مرجع سبق ذكره"، ص 57.

وردت العديد من التعريفات لهذا المفهوم والتي نورد بعضها كالآتي:

- **تعرفه الموسوعة الحرة بأنه:** "هو مجموعة من الناس ذوي الاهتمامات المتقاربة، الذين يحاولون الاستفادة من تجميع معرفتهم سويا بشأن المجالات التي يهتمون بها، ومن خلال هذه العملية يضيفون المزيد إلى هذه المعرفة، وهكذا فإن المعرفة هي الناتج العقلي والمجدي لعمليات الإدراك والتعلم والتفكير".¹ يحصر هذا التعريف مجتمع المعرفة في مجموعة من الأفراد الذين لديهم اهتمامات مشتركة في مجال المعرفة والعلم، ومن خلال هذه العملية يضيفون أشياء جديدة للمعرفة.

- **وعرفه التركماني بأنه:** "بأنه ذلك المجتمع الذي يتخذ المعرفة هدفا رئيسيا وتخطيطيا وتطبيقيا في شتى مجالات حياته، ويحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره، وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيده، وهو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها ليس في بلده فقط بل في كل أرجاء العالم كله".²

ومن خلال هذا التعريف نستطيع أن نطلق على أي مجتمع بأنه مجتمع معرفة إذا كانت كل اهتماماته منصببة على المعرفة وإنتاجها وتطبيقها وتوظيفها في شتى مجالات الحياة.

- **أما البيضاني فيرى:** "أن مجتمع المعرفة هو الذي تتوفر فيه مستويات عليا من البحث والتنمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو مجتمع الثروة الرقمية التي أسهمت في تغيير العلاقات في المجتمعات المتطورة ورؤيتها للعالمين، حيث أصبحت المعلومة والمعرفة سمة ومقياسا لمعنى القوة والتفوق في صياغة أنماط الحياة وتشكيل الذوق الفني والقيم، فضلا عن مضاعفة سرعة الفتوحات العلمية والإبداعية والتراكم المعرفي".³

يتميز هذا التعريف عن باقي التعريفات الأخرى بأنه يربط مفهوم مجتمع المعرفة بالبحث والتنمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويتصف بالثروة الرقمية التي أصبحت سمة المجتمعات الحديثة.

من خلال هذا التعريف نستطيع أن نصف مجتمع معين بأنه مجتمع معرفة إذا كانت فيه حركة البحث نشطة، وعجلة التنمية تسير دائما نحو التقدم والتطور المستمر، بالإضافة إلى امتلاكه مختلف وسائل

¹ - عبد الله تركماني: "مجتمع المعرفة وأبعاده في الوطن العربي" in

<http://hen.bredband.net/dcc/s2/s142htn, 13/06/2012>.

² - "المرجع نفسه".

³ - ابراهيم سعيد البيضاني: "دور منظمات المجتمع المدني في خلق مجتمع المعرفة"، مؤتمر دور التعليم العالي في بناء مجتمع

المعرفة، جامعة البحرين، 06-08-2010، ص7. in

<http://www.conf.uob-edu.bh/about.aspx>

تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما يملك أسرار ومفاتيح إنتاج المعرفة، وسرعة امتلاك المعلومة وتوظيفها وحسن استغلالها، وهذه هي سمة المجتمعات الحديثة.

- **وعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 مجتمع المعرفة أنه:** " ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصادية، والمجتمع المدني، والسياسة والحياة الخاصة وصولا إلى الارتقاء بالحالة الإنسانية.¹"

- **كما يعرف مجتمع المعرفة:** بأنه كل مجتمع تعد المعرفة فيه مصدر الإنتاج الأول بدلا عن رأس المال أو القوى العاملة، وهو يشير إلى المكانة التي يوليها مجتمع ما للمعلومات، حيث يستخدمها بعد إيجادها ونشرها لتحقيق رفاهية مواطنيه وازدهارهم، ويتسم هذا النوع من المجتمعات بكون المعرفة مكونا رئيسيا في أي نشاط إنساني يعتمد فيه على المعلومات والمعارف في جميع أوجه النشاط الإنساني سواء الاقتصادي أو الإجتماعي أو الثقافي، أي أن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي تكون فيه المعرفة إحدى قوى الإبداع والابتكار.²

نستطيع القول من التعريفات الثلاثة السابقة أن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يولي المعرفة اهتماما كبيرا، كما أنه المجتمع الذي يحسن استخدام المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في مختلف مجالات الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية...إلخ، من أجل تطوير والرفي بالحياة الإنسانية بصفة عامة.

- **ويعني مجتمع المعرفة كذلك:** " قدرة نوعية على التنظيم وإيجاد آليات راقية وعقلانية في مجال التسيير وترتيب الحياة والتحكم في الموارد المتاحة وحسن استثمارها وتوظيفها، وخاصة إيلاد الموارد البشرية الموقع الملائم في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يعني هذا المفهوم كذلك تطوير أنماط التصرف والتحكم في القدرات النوعية".³

من خلال هذا التعريف نستطيع القول أن مجتمع المعرفة هو المجتمع القادر على تنظيم وتسيير شؤونه وذلك بالإستغلال الأمثل لكل الإمكانيات والموارد المادية والبشرية المتاحة له وحسن استغلالها وتوظيفها.

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: " **تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003**، " مرجع سبق ذكره" ، ص 39.

² - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات " **التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية**، السعودية، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، 2010، ص02.

³ - " **المرجع السابق** "، ص06.

- وتتوه وثيقة جامعة الدول العربية الخاصة بالرؤية الإقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية إلى أن مجتمع المعرفة: " هو البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تطبق الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث يحسن استخدامها وتوزيعها توزيعاً عادلاً ليعم النفع الكامل".¹
- ونستطيع تعريف مجتمع المعرفة: بأنه المجتمع الذي يتصف أفرادها بامتلاك حر للمعلومات وسهولة تداولها وبثها عبر تقنيات المعلوماتية والحاسوبية الفضائية المختلفة، وتوظيف المعلومة والمعرفة وجعلها في خدمة الإنسان لتحسين مستوى حياته".²
- وتعرف اليونسكو مجتمع المعرفة بأنه: " المجتمع الذي تقوم فيه عمليات النمو والتطور والابتكار على الاستعمال الأمثل للمعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال".³
- يعرف مجتمع المعرفة: " بأنه المجتمع الذي يقوم فيه أفرادها (أفراد المعرفة) على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقواعد المعرفة في الحصول على المعرفة وجمعها وتنظيمها ونشرها وتوليدها وتقاسمها".⁴

تركز التعريفات الأربعة السابقة على أن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يتسم بالإملاك الحر للمعلومات وإنتاجها وحسن استعمالها وتوظيفها وتداولها عبر مختلف وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

التعريف الإجرائي: والمقصود بمجتمع المعرفة في دراستنا هذه هو المجتمع الذي يستطيع التكيف والتأقلم مع كل التغيرات والتطورات التي تحدث في المجتمع خاصة في المجال العلمي والمعرفي والتكنولوجي، وذلك من خلال اعتماد نظام تعليم عالي متطور وراق.

4- الجامعة:

أ- لغة:

إن إصلاح جامعة "University" مأخوذ من كلمة "Universitas" وتعني الاتحاد الذي يضم ويجمع أقوى الأسر نفوذاً في مجال السياسة في المدينة من أجل ممارسة السلطة، وقد استخدمت الجامعة لتدل على

¹ - "المرجع نفسه"، ص 106.

² - زياد بركات، أحمد عوض: "مرجع سبق ذكره"، ص 09.

³ - Estein Albert : **Managing Intellectual capital, opcit.**

⁴ - عمر أحمد همشري: "مرجع سبق ذكره"، ص 72.

تجمع الأساتذة و الطلاب من مختلف البلاد والشعوب، حيث جاء هذا التجمع على غرار الاتحادات الصناعية والحرفية التي كانت تقوم بدور تعليمي مهم في العصور الوسطى.¹

وتعتبر الكلمة العربية جامعة ترجمة دقيقة للكلمة الانجليزية المرادفة لها لأننا إذا تأملنا الأصل اللغوي لرأينا أنها تفيد معنى "الجمع" بالعربية والإنجليزية "Universalize" الذي يفيد كذلك معنى جعل الأمر عاما.²

وسوف نتطرق هنا إلى مصطلح كلية لأن له علاقة وطيدة بمصطلح الجامعة فكلمة كلية "college" مأخوذة من الكلمة اللاتينية "cologio" وتعني القراءة معا، وقد استخدم الرومان الكلمة في القرن 12 لتدل على مجموعات من الحرفيين والتجار.³

وقد استخدمت كلمة كلية بمعنى college في أكسفورد منذ القرن الثالث عشر لتدل على المكان الذي يجد فيه الطلاب المسكن، والمأوى والمعيشة والتعليم معا، أما كلمة كلية بمعنى: faculty فهي مأخوذة من الكلمة اللاتينية facultas وتعني القوة أو القدرة، وقد أطلقت أولا على أساتذة الآداب، وكان الأساتذة لا ينتمون إلى جامعة واحدة وإنما كانوا ينتقلون من جامعة لأخرى، وكان هناك أساتذة في اللاهوت و الآداب و القانون والطب، وانظم الأساتذة معا في اتحاد واحد على غرار الاتحادات الصناعية التجارية، وعندما وجدوا في هذا الاتحاد قوة لهم عرفت باسم الكلية، وقد انضمت هذه الكليات المنفردة من الأساتذة في اتحاد واحد تحت قيادة كلية الآداب في نهاية القرن الثالث عشر فكان ينتخب أستاذ من هذه الكلية ليتولى رئاسة الاتحاد فترة من الزمن.⁴

ب- اصطلاحا: أما فيما يخص التعريف الاصطلاحي للجامعة فهي تعرف كالاتي:

- "هي المكان الذي يتم فيه المناقشة الحرة والمتفتحة بين المعلم والمتعلم، وذلك بهدف تقييم الأفكار والمفاهيم المختلفة، وهي أيضا المكان الذي يتم فيه التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس من مختلف التخصصات، وكذلك الطلاب المنتظمين في هذه التخصصات".⁵

¹- عبد العزيز الغريب صقر: "الجامعة والسلطة" دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، الدار العالمية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 39.

²- "المرجع نفسه"، ص 39.

³- "المرجع نفسه"، ص 40.

⁴- محمد منير مرسي: "الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه"، القاهرة، عالم الكتب، 2002، ص ص، 10:09.

⁵- عبد العزيز الغريب صقر: "مرجع سبق ذكره"، ص 39.

من خلال هذا التعريف نرى أن الجامعة هي المكان الذي يتم فيه تبادل الأفكار والآراء بين الأطراف الذين تدور حولهم العملية التعليمية، أو هي المكان الذي يتفاعل فيه كل من الطلاب والأساتذة في موقف حوار ومناقشة حول قضايا مهمة في العملية التعليمية أو حول قضايا مهمة في المجتمع. ويعرفها آخرون على أنها "مؤسسة لها دور مهم في المحافظة على المعرفة وتنميتها ونقدها وفي تبني الطاقات المبدعة".¹

أما هذا التعريف فهو يمجّد دور الجامعة في المحافظة على المعرفة ونقلها ونشرها وتطويرها وتمحيص الجيد منها، والاعتماد على الكفاءات العلمية في ذلك. كما تعرف الجامعة بأنها: "مؤسسة اجتماعية، ثقافية وعلمية، فهي بمثابة تنظيمات معقدة بصفة مستمرة مع طبيعة البيئة الخارجية".²

وعرفت أيضا على أنها: "مؤسسة علمية تتخذ من البحث العلمي الموضوعي الأمبريقي مثلا أعلى في حمايتها للقيم الاجتماعية، وترسخ دعائم النظام الاجتماعي القائم".³ كما تعني الجامعة: "مجموعة من الناس يبذلون جهدا مشتركا في البحث عن الحقيقة والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات".⁴

ويعرف محمد العربي ولد خليفة الجامعة بأنها: "المصدر الأساسي الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والعلوم والفنون، فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية، وتمهيد الظروف الموضوعية بتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقية في الميادين الأخرى".⁵

ومن خلال هذه التعريفات نجد أنها تشيد بدور الجامعة الريادي في البحث العلمي و الكشف عن الحقيقة وإيجاد الحلول لمختلف الأزمات و المشاكل التي تعترض المجتمعات.

¹ - "المرجع نفسه"، ص 40.

² - عبد الله عبد الرحمان: "سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة علم الاجتماع التربوي" الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1991، ص 25.

³ - محمد سليم السيد، "الجامعة و الوظيفة الكبرى للعلم"، مجلة الفكر العربي، العدد 20، افريل 1987، ص 191.

⁴ - راجح تركي: "أصول التربية و التعلم في الجزائر"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 73.

⁵ - محمد العربي ولد خليفة: "المهام الحضارية للمدرسة الجزائرية"، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1989، ص

التعريف الإجرائي: فالجامعة إذن هي المكان الذي يتفاعل فيه الطلاب مع الأساتذة في موقف حوار ومناقشة حول قضايا مهمة في العملية التعليمية أو حول قضايا مهمة في المجتمع، وتبادل الأفكار وإيجاد الحلول من أجل تكوين فرد مبدع ومتميز وتنمية المجتمع وتطويره معرفيا.

5- فضاءات التدريس: يقصد بها المكان أو البيئة التي يلتقي فيها الطلبة مع الأساتذة في موقف حوار ونقاش حول مواضيع تخص الحياة اليومية للفرد أو حول مشكلات يعاني منها المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.

6- المحتوى التعليمي: عنصر أساسي في عملية التدريس، وترجع أهميته إلى أنه أكثر مكونات المنهج تحديدا ووضوحا، كما يلقي اهتماما خاصا في اختيار خبراته وتنظيمها وتطبيقها. ويقصد بالمحتوى التعليمي: مجموعة من الخبرات التي تقدم من خلال المقررات الدراسية التي تعدها المؤسسة التربوية للمتعلمين من أجل دراستها. ويشتمل المحتوى على اختيار وتنظيم معرفة معينة (حقائق ومعلومات ومفاهيم...)، مهارات (تعلم مجموعة مهارات في خطوات متتابعة)، ظروف ومواقف معينة لموضوع دراسي معين، وهذا نفعه عادة عند تحضير الدروس اليومية أو وضع خطة تدريس لوحدة دراسية معينة.¹

7- الأستاذ الجامعي:

يعرف الأستاذ الجامعي على أنه: " كل العاملين في مهنة التدريس، ابتداء من المعيد إلى الأستاذ، مرور بدرجات، المدرس المساعد، والمدرس، والأستاذ المساعد أي أنهم ينقسمون إلى فئتين رئيسيتين الأولى: المعيدون والمدرسون المساعدون والأساتذة المساعدون، والأساتذة".¹

الأستاذ الجامعي: " هو أحد الأعضاء القائمين بشؤون التدريس والإشراف على التعليم من حملة درجة الدكتوراه والماجستير من ذوي الرتب، أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر، مدرس".²

يرتبط مفهوم الاستاذ الجامعي في التعريفين السابقين بالمستوى العلمي والشهادة المتحصل عليها من قبل الشخص الذي يقوم بمهمة التعليم والتدريس في الجامعة، والتي تنحصر في شهادتي الماجستير والدكتوراه.

- **التعريف الإجرائي:** ونقصد بالأستاذ الجامعي في دراستنا هذه وكما عرفه الأستاذ فوضيل دليو بأنه "الشخص الذي يكون مؤهلا مهنيا وتربويا وسلوكيا وأن يكون مرشدا وموجها ومثيرا للتفكير وملهما لطلبته

¹ - إجلال محمد سري: "مشتكلات المعلم الجامعي في جامعات جمهورية مصر العربية"، المؤتمر الثامن لعلم النفس، مصر، 1992، ص 170.

² - حداد بشير: "التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي"، عالم الكتب، مصر، 2004، ص 119.

قادرا على الإثارة الفكرية والعقلية، والاستفسار والتساؤل والتواصل والاستقصاء العلمي، الذي يولد أسئلة كثيرة وأفكار جديدة بالنتقيب والبحث العلمي. بمعنى أن يكون قائدا للنشاط الفكري ويعلم طلابه استعمال الآلة التعليمية. فهو الذي يشركهم في تحقيق نمو ذاتي يصل إلى أعماق الشخصية ويمتد لأسلوب الحياة ويقوم بمهمتي البحث والتدريس".¹

8- مفهوم البحث العلمي:

هناك تعريف عديدة للبحث العلمي تؤكد استخدام الطرق والأساليب العلمية للوصول إلى حقائق جديدة والتحقق منها والإسهام في نمو المعرفة الإنسانية، بينما تؤكد أخرى على الجوانب التطبيقية للمعرفة العلمية في حل المشكلات عملية معينة في الحياة.

وتعرف اليونيسكو البحث العلمي في سياق مؤسسات التعليم العالي على أنه: "البحث المبتكر في مجالات العلوم والهندسة والطب والثقافة والعلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية والذي يتضمن تحليلا وتحقيقا دقيقا ونقديا متزنا، ويعتمد على تقنيات وأساليب متنوعة وفقا لطبيعة وظروف المشكلات التي يتم تحديدها، ويكون موجها نحو توضيح أو حل المشكلات".²

المقصود بالبحث العلمي حسب هذا التعريف هو البحث الدقيق والمنقن في جميع مجالات وميادين العلم من هندسة وطب وعلوم انسانية واجتماعية وتربية... الخ، لتحديد المشكلة بدقة وإيجاد الحلول المناسبة لها ومعالجتها.

كما يعرف البحث العلمي بأنه: "هو نشاط علمي منظم ومحدد، نقدي وتطبيقي يسعى إلى الكشف عن الحقائق ومعرفة الارتباط بينها، ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية، أو هو التحقق المنظم في موضوع ما أو قضايا فرضية للكشف عن الحقائق، أو النظريات وتطويرها. وهذا يعني أن ندرس، وأن نحقق، وأن نختبر، وأن نفحص من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي".³

من خلال هذا التعريف نجد أن البحث العلمي هو نشاط علمي منظم يهدف إلى الكشف عن الحقائق والأسباب التي تؤدي إليها ومعرفة العلاقات بين هذه الحقائق من أجل الخروج أو القيام استنتاجات حول موضوع معين.

¹ - فضيل دليو وآخرين: "اشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية"، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 150.

² - سعد بن حمد الربيعي: "مرجع سبق ذكره"، ص 493.

³ - محمد عبد الحميد: "البحث العلمي في تكنولوجيا التعليم"، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص 05.

وقد جاء تعريف أحمد الخطيب للبحث العلمي بأنه: " هو المسؤول الأساسي على الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة الإتصالات والمعلومات، وهو المطلوب منه حل المشاكل اليومية التي تواجه المجتمع في مجال الإنتاج والخدمات وإعداد البحوث والدراسات والاستشارات العلمية وتقديمها إلى صناع القرار في جميع مجالات الحياة الإجتماعية، والإقتصادية والسياسية والصناعية والإدارية"¹.

نستخلص من هذا التعريف أن البحث العلمي هو عبارة عن وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو حقائق جديدة تساعده في علاج مشكلة ما، وإيجاد الحل المناسب لها

التعريف الإجرائي: والمقصود بالبحث العلمي في دراستنا هذه هو البحث الذي تختص به كليات ومعاهد التعليم الجامعي والبحث العلمي، في سبيل خدمة المجتمع والإرتقاء به حضاريا متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم، وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع وصنع المستقبل وخدمة.

سابعاً: المقاربات النظرية:

اهتم علماء الاجتماع بدراسة سوسولوجيا التربية والتعليم (التعليم العالي) محاولين بذلك فهم الدور الحقيقي الذي يقوم به النظام التعليمي في عمليات التنشئة والتحديث في المجتمع. ويعود هذا الاهتمام إلى إسهامات رواد علم الاجتماع الأوائل من أمثال هربرت سبنسر، إميل دوركايم، ماكس فيبر وغيرهم. ولقد ركز هؤلاء العلماء على مناقشة قضايا التعليم العالي ومشكلاته في المجتمع الحديث. وفي إطار حدود البحث الذي نقوم به سنشير بإيجاز إلى أهم النظريات والتي اهتمت بتفسير العلاقة بين التعليم والتنمية والمجتمع والتركيز أكثر على دور التعليم العالي ومؤسساته في تحديث وتنمية المجتمع، ويمكن أن نطرح هذه النظريات كما يلي:

1- الإتجاه الوظيفي:

1-1- مدخل الأنساق الاجتماعية:

وتتدرج تحليلات أصحاب هذا المدخل تحت إطار التحليلات السوسولوجية التي ربطت بين قضية التربية كنسق اجتماعي وغيرها من الأنساق والبناءات الاجتماعية الأخرى التي توجد في المجتمع،

¹- أحمد الخطيب: " البحث العلمي والتعليم العالي"، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2003، ص 160.

وهو المدخل الذي تصور قضية التربية وتحليلها من خلال النظرة الشمولية والعامّة للمجتمع ككل. وهذا ما سنوضحه تباعاً من خلال عرضنا لإسهامات هؤلاء العلماء بصورة مركزة والتي تدرج معظمها في إطار التحليلات الكلاسيكية للنظرية البنائية الوظيفية لعلم اجتماع التربية.

وبصفة عامة يرى أنصار هذه النظرية أن الأنساق الاجتماعية تؤدي دورها في عمليات تنمية المجتمع وحل مشكلاته المتعددة، وتنقسم هذه الأنساق إلى قسمين أساسيين هما أولاً: الأنساق المفتوحة والتي تتفاعل بصورة مباشرة مع بيئتها، وثانياً: الأنساق المغلقة والتي تكون عكس الأولى ولا تتفاعل مع البيئة المحيطة بها، وبصفة عامة يركز علماء نظرية الأنساق الاجتماعية على النوع الأول من الأنساق لدراستها وتطبيقها في تحليلاتهم على المؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات مؤكدين أنه لا يمكن أن تعيش أو تستمر مؤسسة تعليمية بدون انفتاحها وتعاملها مع البيئة الخارجية التي تحيط بها.¹

ولكن بالرغم من ذلك كشفت بعض نتائج الدراسات الميدانية على العديد من المدارس والمعاهد العليا، أن كثيراً منها تنطبق عليها مواصفات النسق المغلق، وتحاول هذه الأنساق الحد من تأثير البيئة الخارجية عليها. كما تظهر على طبيعة هذه المدارس كمؤسسات تعليمية أنها لا تحبذ التعرف على طبيعة البيئة المحلية أو الخارجية ولقد ظهرت مع أواخر الستينات أو أوائل السبعينات تحليلات لبعض نتائج الدراسات التي تؤيد وجود الأنساق المغلقة، ويوصف هذا النمط من المدارس على أنها أنساق مدرسية غير مستجيبة للبيئة الخارجية، وتقاوم التغيير البنائي باعتبارها أنساق مغلقة، ولكن ذلك يعتبر شيئاً مستحيلاً فمن الناحية الواقعية خاصة وبعد الانتشار التكنولوجي والثورة التعليمية التي غيرت كثيراً من ملامح هذه الأنساق بصورة جذرية.²

وتحاول بعض هذه الدراسات الحديثة أن تحلل طبيعة المؤسسات التعليمية ودورها في المجتمع وحمية العلاقة المتبادلة بينهما، وخاصة أن هذه المؤسسات تعتمد على مصادر المدخلات من المجتمع الذي تعيش فيه، وتشمل هذه المدخلات على مضمون العملية التعليمية كعناصر أساسية لتوضيح نوعية هذه العلاقات المتبادلة التي تتم بصورة تلقائية وحمية في نفس الوقت، تلك العلاقة التي تعكس لنا بوضوح عن علاقة الجزء بالكل. وبإيجاز أصبحت علاقة المدخلات- المخرجات للمدارس والمؤسسات

¹- عبد الله محمد عبد الرحمن "علم اجتماع التربية الحديث: النشأة التطورية والداخل النظرية والدراسات الميدانية الحديثة"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 197.

²- "المرجع السابق"، ص 198.

التعليمية الجامعية أحد الاهتمامات الحديثة التي يتناولها العلماء والمهتمون بقضايا التعليم في الوقت الحاضر. وتتمثل تلك العلاقة باختصار:¹

➤ **المدخلات:** وهي تعتبر محصلة الأشياء التي تحصل عليها المؤسسات التعليمية من المجتمع باعتباره البيئة الخارجية لها، وتتمثل أهم عناصر هذه المدخلات في المعرفة، والقيم، والأهداف، والموارد المالية، التي تدعم جميعها بقاء هذه المؤسسات واستمرار وجودها.

➤ **العمليات التعليمية الأكاديمية:** وتشير إلى مجموعة العناصر المتداخلة التي تفسر الدور الوظيفي البنائي الذي تقوم به المؤسسات التعليمية في المجتمع، كما توضح العملية التعليمية والأكاديمية عددا من الإجراءات والمظاهر البنائية الوظيفية مثل: البناء الفيزيقي للمؤسسات والأفراد الذين يقومون بأعباء العمليات التدريسية والتعليمية بالإضافة إلى الخدمات المساعدة لهم، والتكنولوجيا الممثلة في الأدوات الفنية والمعامل، والوسائل التعليمية المتطورة.

➤ **المخرجات:** وتشمل حصيلة التفاعل للعملية التعليمية والأكاديمية، ونوعية فئة الخريجين منها والتي تكون مؤهلة لخدمة المجتمع وقادرة على تحسين كوارده الفنية والبشرية العاملة. كما تعكس هذه العملية مدى أهمية الخريجين أنفسهم نظرا لاكتسابهم العديد من المهارات الفكرية والفنية والقدرة على الفهم والتحليل العلمي، واكتساب القيم والاتجاهات والدافعية، والقدرة على الخلق والابتكار، واكتساب مهارات الاتصال، والفهم الثقافي المتعمق، وتحليل وفهم مشكلات العالم الخارجي، والإحساس بالمسؤولية المهنية والأخلاقية والاجتماعية.

ونستنتج مما سبق أنه يستحيل تصور المؤسسات التعليمية من المدارس والجامعات على أنها تعتبر أنساقا مغلقة في العصر الحديث نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر عليها كأنساق اجتماعية تتفاعل مع طبيعة البيئة الخارجية أو المجتمع الأكبر الذي توجد فيه. إن تحليل مكونات المدخلات والمخرجات للمؤسسات التعليمية يكشف لنا بوضوح عن مدى نوعية أنماط التفاعل المستمر بين تلك المؤسسات وغيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى. وباختصار، ظهرت الاهتمامات الحديثة في العلوم الاجتماعية لتؤكد على أهمية نظرية النسق المفتوح، وتستبعد تحليلات المتخصصين في العلوم فكرة النسق المغلق بعد أن أصبحت المؤسسات التعليمية أنساقا فرعية تنتمي لمجموعة أكبر من الأنساق التي يشملها النسق الأكبر وهو المجتمع الخارجي، ومن هذا المنطلق

¹ - عبد الله محمد عبد الرحمن: "سوسيولوجيا التعليم الجامعي: دراسة في علم الاجتماع التربوي"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991، ص 200.

اهتم الباحثون والمهتمون بقضايا ومشكلات المؤسسات التعليمية والجامعية بتحليل التفاعل الواقعي بين تلك المؤسسات وبيئتها المحلية.

ومن خلال ماسبق نتسطيع القول أن دور التعليم العالي (الجامعة) في العصر الحديث هو الإفتتاح على المجتمع والإطلاع على كل التغيرات والتطورات التي تحصل فيه، وتشخيص أهم المشاكل التي تعيق تنميته وتطويره، وذلك بوضع برامج تعليمية نوعية تتماشى مع خصائص المجتمع وتطوراته وتغيراته (المدخلات)، مع توفير كل الإمكانيات المادية من فضاءات مهيئة ومناسبة للتدريس ووسائل وأجهزة الاتصال التربوي الحديثة، وإمكانيات بشرية مؤهلة ومدربة (العمليات التعليمية الأكاديمية)، حتى تقوم بدورها الفعال في تكوين وتخريج فرد نوعي ومبدع يساهم في تنمية مجتمعه وتطويره معرفيا (المخرجات).

1-2- مدخل الفعل الاجتماعي:

والذي يمثله عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" وتكمن أهم تصورات فيبر في مجال علم الاجتماع بصفة عامة والتربية والتعليم بصفة خاصة من خلال تعريفاته أو تميزه لعلم الاجتماع ذاته، خاصة وأنه يرى أن علم الاجتماع هو العلم الذي يحاول تقديم فهم تفسيري للفعل الاجتماعي، والوصول إلى تفسيرات سببية لمضمون هذا الفعل ونتائجه المختلفة، ويتضمن هذا الفعل جميع أنماط السلوك البشري، وتكوين المعنى الذاتي وعن طريق هذا المعنى أو الفهم الذاتي يمكن للفرد أن يتعقل أو يفهم سلوك وأفعال الآخرين ويأخذ في حسابه كيفية التعامل والتصرف اتجاه سلوك وأفعال الآخرين. ومن ثم يظهر من خلال تعريف وتميز علم الاجتماع ونوعية الموضوعات التي استخدمها سواء للفعل الاجتماعي أو الفهم السببي أو التفسيري أو المعنى الذاتي، وفهم السلوك البشري، وغيرها من المفاهيم الأخرى مدى توجيه اهتمام علم الاجتماع نحو دراسة وتعقل وفهم وتحليل معنى الحياة الاجتماعية، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الوصول إلى حالة عقلية معينة بالنسبة للفرد أو الشخص، علاوة على ذلك ركز فيبر على أن مهمة علم الاجتماع هي تسهيل إدراك الباحثين والمتخصصين العاديين عند دراسة وفهم وتحليل معنى الحياة الاجتماعية التي لا يمكن تحليلها إلا عن طريق عاملين فقط وهما: التدريب، والتعليم، وبإيجاز لقد ربط الباحثين المتخصصين في علم اجتماع التربية تصورات فيبر العامة نحو علم الاجتماع ذاته وأهدافه الأساسية بعملية التربية والتعليم على وجه الخصوص.¹

¹ - عبد الله محمد عبد الرحمن: "علم اجتماع التربية الحديث: النشأة التطورية والمداخل النظرية والدراسات الميدانية الحديثة"، مرجع سبق ذكره، ص 183.

كما سعى فيبر لأن يوضح العلاقة بين التحول نحو العقلانية وظهور المجتمع البيروقراطي الحديث، وهو ذلك المجتمع الذي ينهض على مجموعة من التنظيمات البيروقراطية والتي تستخدم نوعية معينة من الأفراد الذين لديهم المؤهلات والشهادات العلمية، والخبرة التي تجعلهم خبراء محترفين، كما أن حصول هؤلاء على المكانة المهنية لا يمكن تحقيقها إلا عند الحصول على درجة عالية من التعليم، والتدريب، والخبرة، والشهادات العلمية. في نفس الوقت حرص فيبر من الناحية التاريخية على المقارنة التي اتسمت بها تحليلاته ليوضح كيفية تحول المجتمعات التقليدية في العصور الوسطى إلى المجتمعات الحديثة الصناعية البيروقراطية العقلانية، وجاءت عمليات التحول نحو العقلانية الحديثة عن طريق الإسهامات الفعلية للتنظيمات التربوية التي ظهرت في القارة الأوروبية وعملت على تحقيق المجتمع الرأسمالي الحديث، كما أشار إلى طبيعة أنواع المدارس، والمعاهد العليا والمدارس المتخصصة والجامعات ونوعية تقديمها لأنماط مختلفة من التعليم والتربية التي أهلت الفرد الحديث على اكتساب خصائص عقلانية حديثة تعتمد أساسا على الشهادات العلمية.¹

1-3- مدخل نظرية رأس المال البشري:

ظهرت هذه النظرية مع بداية الستينات وهي تمثل وجهة نظر الاقتصاديين حول العلاقة بين التعليم والتنمية. ومن أهم الإسهامات في هذا الإطار إسهامات عالم الاقتصاد الأمريكي "تيودور شولتز" من خلال تحليل العلاقة بين التعليم ومخرجاته من القوى العاملة باعتبارها نوعا من استثمار رأس المال ونوع من الاستثمار الإنتاجي كأحد الأسس الرئيسية لعملية التنمية الشاملة، ومن ثم لا يمكن أن ننظر إلى التعليم على أنه نوعا من الاستهلاك بقدر ما يعتبر نوعا من الاستثمار المنتج. كما أوضح "شولتز" أهمية التعليم ودوره في تحسين الظروف الاقتصادية التي هي نتيجة لإعطاء الفرد المؤهلات المطلوبة لتكوين الخيارات الشخصية للفرد، وأيضا المؤهلة له لدخول سوق العمل البشري الذي يمثل النواة المسؤولة على التنمية الصناعية الشاملة، إذ يرى: أن التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا بل العكس فهو نشاط اقتصادي له تكاليفه...، ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة، أكثر من استطاعتنا تقدير قيمة عوائدها التي تظهر في صورة خدمات.

كما حاول بعض الاقتصاديين من أمثال "مارك بلاج"، و"كوجن"، و"جرفين" أن يوضحوا طبيعة التغيرات الاقتصادية التي حدثت في السبعينات وحدث انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي بعد

¹ - "المرجع نفسه"، ص 186.

الازدهار الذي حدث في الستينات، وقد أدى هذا الانخفاض إلى انخفاض نفقات الاستثمار المادي في المؤسسات الجامعية، كما أثر أيضا على سوق العمل وعملية قبول الطلاب ونظرتهم إلى التعليم الجامعي، وقد ساهم كل ذلك في انخفاض ما يسمى بإنتاجية رأس المال البشري وانخفاض مستويات الدخول للقوى البشرية العاملة.¹

حقيقة أن تحليل التراث السوسيوي اقتصادي لعلماء الاقتصاد الاجتماعي التي ظهرت منذ أواخر القرن 18 وخلال القرن 19 وأيضاً حتى منتصف القرن العشرين يوضح لنا مدى اهتمام هؤلاء العلماء في التركيز على القوى العاملة كأحد الأركان أو العوامل الأساسية لموارد الإنتاج، ولكن تطورت المفاهيم والتصورات المختلفة حول طبيعة القوى العاملة ولا سيما بعد أن أصبحت متطلبات عمليات التنمية والتقدم الاقتصادي تعتمد على أنواع معينة من الأطارات والكفاءات العاملة والمدرية والمتعلمة والمتخصصة، والتي تعتمد على التعليم التكنولوجي، وتنمية المهارات الفنية والتكنولوجية، والقدرات الخاصة لأفراد القوى العاملة وتدريبهم وتأهيلهم بصورة مستمرة.²

1-4 مدخل نظرية التحديث:

ظهرت هذه النظرية مع بداية الخمسينات من القرن الماضي مركزة على مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في عمليات التنمية ومنها عامل التعليم الذي تعتبره مورد هام للمهارات الأساسية، واهتمت نظرية التحديث بالدرجة الأولى بتحليل الجوانب البنائية المتغيرة التي تؤديها عمليات التنمية بصفة عامة. فتبنت هذه النظرية المداخل السببية والتفسيرية في حدوث الانجازات موضحة مقدار التداخل بين العمليات التي تؤثر على عمليات التنمية والتحديث في المجتمع المعاصر.

وقد سعى علماء الاجتماع المعاصرين إلى تبني نظرية التحديث في تحليل الانجازات التي أحرزتها الدول المتقدمة لتحقيق ما وصلت إليه من نتائج، وأن تستخدم نفس الطرق التنموية التي استخدمتها الدول المتقدمة حالياً لإحداث عمليات التغيير والتطور والتقدم في المجتمعات المتخلفة. ومن أهم الإسهامات في هذا الإطار إسهامات "دايفيد ماكلياند" الذي حاول تحليل العملية النظرية لنشأة عملية التحديث موضحا العوامل التي بواسطتها أحرزت بعض المجتمعات تقدما اجتماعيا وتكنولوجيا عن غيرها من المجتمعات الأخرى، مركزا بالأساس على الثقافة الموجودة في هذه المجتمعات التي عملت على

¹ - عبد الله محمد عبد الرحمن: "سوسيولوجيا التعليم الجامعي: دراسة في علم الاجتماع التربوي، مرجع سبق ذكره، ص 192.

² - عبد الله محمد عبد الرحمن، "علم اجتماع التربية الحديث : النشأة التطورية والمداخل النظرية والدراسات الميدانية الحديثة"، مرجع سبق ذكره، ص ص، 192، 193.

تحقيق هذه الانجازات وتكوين الشخصية الفردية التي يعتبرها موجودة بنسب أعلى في الدول المتقدمة على حساب غيرها معتبرا إياها المسؤولة على تقدم شعوب عن أخرى. ولقد حاول **ماكلياند** أن يركز على نماذج الشخصية في الدول المتقدمة والتي تسعى إلى تحقيق التقدم والرغبة في التحديث والتغير.

لقد عبرت تحليلات "**ماكلياند**" عن اهتماماته التخصصية الضيقة كأحد علماء النفس الاجتماعيين الذين حاولوا أن يركزوا على مجموعة قليلة من العوامل التي عن طريقها فقط تتحقق عملية التحديث في المجتمع الحديث، وإن كانت لهذه العوامل بعض من جوانب الحقيقة، إلا أنها تعتبر نصف تلك الحقيقة فقط. فلقد حاول "**ماكلياند**" أن يصور أهمية التعليم والتنشئة الاجتماعية وأثرهما على عملية التحديث والتغير الاجتماعي وإحداث التنمية التكنولوجية والتنظيمية والاجتماعية من خلال استخدام بعض المتغيرات السيكولوجية مثل الانجاز، والواقعية، والسمات، والقيم، والمعتقدات، ولكن ذلك لا يمكن الاعتماد عليه فقط في تفسير عملية التحديث في المجتمعات وخاصة المجتمعات النامية فهناك المحتوى الثقافي والاجتماعي والحضاري والتاريخي الذي لا يمكن تجاهله في تفسير عمليات التحديث.¹

ومع منتصف السبعينات ظهرت إسهامات "**أليكس أنجلز**"، و"**ديفيد سميث**" ضمن هذه النظرية مقدمة رؤية أوسع من رؤية **ماكلياند**، فبعد تحليلها لعوامل التحديث المنجز في الدول المتقدمة قاما بإنجاز دراسة ميدانية على مجموعة من الدول النامية قصد تحليل الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات في التنشئة الاجتماعية وتكوين الشخصية الفردية. وفي تحليلهما للعلاقة بين التعليم والتنمية قاما بتطوير مقياس لتحديد خصائص الإنسان الحديث، وتم بناء هذا المقياس من خلال دراسة مقارنة على ست دول نامية، معتبرين بأن عملية التحديث تمثل عملية اكتساب أكبر نسبة من السكان لمجموعة من المواصفات والخصائص والاتجاهات والقيم والمعتقدات الحديثة، ومن مؤشرات هذا المقياس نجد: اكتساب الخبرة والرغبة في التجديد والتغيير، وتنوع الاتجاهات والآراء، اكتساب الحقائق والمعلومات، الاهتمام بالحاضر والمستقبل، الاهتمام بالتخطيط المستقبلي للحياة الشخصية، اكتساب الخبرة التكنولوجية الحديثة، احترام هوية الآخرين وآرائهم وغيرها...²

ويلاحظ على هذه النظرية بأن الدول النامية إذا أرادت أن تحقق التنمية والتقدم الاقتصادي، لا بد أن تسلك نفس المراحل والطرق التي مرت بها الدول المتقدمة في مسيرتها للتنمية الشاملة دون الأخذ في

¹ - عبد الله محمد عبد الرحمن: "سوسولوجيا التعليم الجامعي: دراسة في علم الاجتماع التربوي"، مرجع سبق ذكره، ص 183.

² - "المرجع السابق"، ص ص، 232، 233.

الاعتبار طبيعة السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والحضارية التي تعيشها الدول النامية والتي تختلف كثيرا عن السياقات التي كانت تعيشها نظيراتها المتقدمة في مراحل تاريخية ماضية.¹ كما اهتمت هذه النظرية "بالموارد البشرية" باعتبارها القوة الفاعلة في عملية التحديث، وفي هذا الإطار نشر "بورتين كلارك" وهو أحد المتخصصين البارزين في علم اجتماع التربية عام 1962 كتابا تحت عنوان "تعليم مجتمع الخبراء" طرح فيه قضية "التغير التكنولوجي" التي تتطلب وجود أفراد على درجة عالية من الخبرة والمهارة حيث يشير في ذلك إلى أن الحياة في المجتمع المعاصر تتطلب جيش من الفنيين المهرة والخبراء المتخصصين، ويعتمد بقاء المجتمع ذاته على مثل هذا الجيش ومدى الاستخدام الأفضل الفعال للموارد الفكرية الملائمة، ومن ثم لا بد أن يتم توجيه النظام التعليمي لتحقيق مثل هذه المهمة.²

ويرى أصحاب نظرية التحديث أن التوسع في التعليم وتنوع الأنساق التعليمية يعكس التغيرات التكنولوجية التي يفرضها البناء المهني، وتزايد الطلب على المهارات الفنية المتخصصة، وهي الرؤية التي تعتمد في إطارها النظري على نظرية المجتمع الصناعي التي سيطرت عليه أوروبا خلال الخمسينيات، تلك النظرية التي يتحدد مضمونها في أن التغير التكنولوجي وخاصة في مجال الإنتاج- يوفر الأساس اللازم للتغيير في الأنساق التعليمية، بالإضافة إلى تأكيد دور التعليم ذاته في تحديث أنساق الإنتاج ونظم المجتمع والعلاقة المتبادلة التي تربط بينها. ولهذا ساعدت نظرية التحديث على تبرير التوسع التعليمي وتتنوعه.³

ومن أبرز معالم الفكر الممثل لهذه النظرية كتاب "مجتمع الإنجاز" الذي اقترح فيه "دايفيد ماكلييلاند" أن صعود المجتمعات وأفولها يرجع إلى القيم التي يعتنقها غالبية أبناء المجتمع. وركز على أن الحاجة إلى الإنجاز أمر من الدافعية للإنجاز باعتباره أكثر العناصر مسؤولية في تفسير الاختلافات في تفاوت التنمية الاجتماعية والتكنولوجية في المجتمعات، ولقد وجد "ماكلييلاند" أن المجتمعات المتقدمة نسبيا توجد بها نسبة عالية من الأفراد الذين يمتلكون الطموح والدافعية للإنجاز، لذلك قام ببحث الخصائص

¹- كمال بلخيري: "دور الجامعة في مواجهة تحديات التنمية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 15، جامعة باتنة، ديسمبر 2006 ص ص، 232، 233.

²- حمدي علي أحمد: "مقدمة في علم اجتماع التربية"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص، 238.

³- "المرجع السابق"، ص، 239.

الشخصية للمجددين والمبتكرين والمنظمين، ويرى أن نجاح عملية استيراد التكنولوجيا المتقدمة من الخارج يتوقف على مدى وجود العناصر البشرية المحلية القادرة على التعامل معها واستيعابها.¹

ويلعب التعليم والتدريب دورا هاما وفي هذا الشأن فلقد أوضح كل من "هالس" و"فلود" أن التعليم يعكس التغيرات التي يتطلبها النمو الاقتصادي حيث أوضحا أن التقدم العلمي يجب أن يتم التوسع فيه لإعداد القوى العاملة، والمتفاعلة باعتبارها مطلب مهني، ويتم ذلك من خلال زيادة التخصص في التعليم المهني لإمداد الأفراد بالمعرفة والتدريب اللازم والضروري لإكتساب المهارات اللازمة لإحداث النمو. ولقد أوضح كل من "هالس" و"فلود" أن اقتصاديات المجتمعات المتقدمة اعتمدت أساسا على نتائج البحث العلمي وعلى إمداد قوة العمل بالمهارات التي ارتبطت بكفاءة النظام التعليمي في تحقيق هذا الأمر.²

لقد وجدت نظرية التحديث إقبالا كبيرا من جانب المهتمين بتحليل العلاقة بين التعليم والتحديث والتنمية، وبالرغم من وجود بعض الانتقادات التي وجهت لأفكار أصحاب هذه النظرية، إلا أن ذلك لم يقلل من أهميتها لمساهمتها في فتح المجال لإجراء المزيد من الدراسات السوسولوجية والسيكولوجية الحديثة لفهم واقعية عمليات التحديث، وخاصة تلك الدراسات التي حاولت أن تبرز دور المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعات في التحديث والتنمية وممثلة في مظاهره المتعددة، مثل اكتساب الخبرات المهنية والمعرفية، وإعداد القوى البشرية المدربة، واكتساب قدرات شخصية وسمات واتجاهات حضرية حديثة، والاهتمام بالتراث الحضاري والثقافي وإحياء ما به من قيم دينية مجيدة، ومواكبة المعرفة التكنولوجية العالمية وغير ذلك من مظاهر أخرى متعددة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الإهتمام بالمؤسسات التعليمية والنظام التعليمي عامة في المجتمعات النامية.³

2- الإتجاه الماركسي:

ترتكز النظرية الاجتماعية عند ماركس على قضايا أساسية هي:

أ- التطور المادي والتاريخي للمجتمع.

ب- الطبقات والصراع الطبقي.

ت- الإغتراب.

ث- نظرية المعرفة.⁴

¹ - "المرجع السابق"، ص 140.

² - "المرجع السابق"، ص 140.

³ - عبد الله محمد عبد الرحمن: "سوسولوجيا التعليم الجامعي: دراسة في علم الاجتماع التربوي"، مرجع سبق ذكره، ص 187.

⁴ - محمود عودة: "تاريخ علم الاجتماع: مرحلة الرواد"، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 124.

وفي القضية الأخيرة - نظرية المعرفة- والمتمثلة في العلاقة الموجودة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي فإن ماركس يرى: " بأن النشاط الاجتماعي على اختلافه، والعقل الاجتماعي والمقصود به الوعي الاجتماعي، يتحددان بوضوح من خلال اعتبارهما اجتماعيين، وكذلك فالنشاط والتغيير والوعي أي العقل لا وجود لهما إلا في ضوء علاقة واضحة الملامح بالآخرين، ويتحققان حيثما يقوم هذا التغيير الاجتماعي المباشر على أساس طبيعة التغيير التي تتماشى وفق الوعي حتى في أبسط صورته، من خلال قيامه بإعداد عمله العلمي".¹

وهناك مصطلح استعمله المحدثون للنهج الماركسي يشير إلى إطار التغيير والوعي وهو الإصلاح التربوي. وكون الإصلاح التربوي الحقيقي يتضمن عمليات تغيير سياسية واقتصادية ذات تأثير على إعادة توزيع مصادر القوة والثروة في المجتمع. وبتعبير أوضح فالإصلاح التربوي هو التغيير الشامل في البنى التنظيمية التربوية أو مجموعة التغيرات الأساسية الشاملة الحاصلة في السياسة التعليمية والمؤدية بدون شك إلى تغييرات لاحقة في المجتمع. ومن بين الممثلين لهذا الاتجاه نجد " كومز " في كتابه " أزمة التربية في عالمنا المعاصر 1971"، وقد حدد أزمة التربية في المجتمعات النامية في ارتفاع الطلب وعدم موازنة المناهج لمقتضيات المجتمع، وقدم " كومز " حلا لهذه الأزمة والمتمثل أساسا في إصلاح التعليم من خلال الرفع من المساعدات الأجنبية المالية و التقنية مع إدخال تكنولوجيا التعليم للتقليل من عدد المدرسين ومن ثم تحقيق الميزانية.

3- الإتجاه الراديكالي (النقدي):

ترتبط هذه المداخل بمدرسة فرانكفورت التي ظهرت في ألمانيا وحاولت أن تنتقد كل من النظرية البنائية الوظيفية والماركسية وذلك من خلال تحليلاتها للمشكلات والقضايا والظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي توجد في المجتمعات الغربية عموما. ولقد ركزت هذه المدرسة على وجه الخصوص بدراسة النظام التعليمي، وكيفية توجيهه إلى أيديولوجيات محددة سواء ماركسية اشتراكية أو رأسمالية ولم تحقق عموما ما يسمى بدولة الرفاهية المزعومة نظرا لوجود العديد من التناقضات التي توجد في كل المجتمعات الاشتراكية سابقا والرأسمالية وغيابهما لتطبيق الديمقراطية أو تطويرها عن طريق المؤسسات التعليمية أو غيرها من المؤسسات الأخرى.²

¹ - "المرجع السابق"، ص ص، 21، 20.

² - عبد الله محمد عبد الرحمن، "علم اجتماع التربية الحديث : النشأة التطورية والمداخل النظرية والدراسات الميدانية الحديثة"، مرجع سبق ذكره، 1998، ص 315-318.

كما ظهرت مجموعة من المداخل الحديثة لدراسة التعليم والنظام التعليمي مثل نظرية الحرمان الثقافي وتركيزها على دراسة الثقافات الفرعية للطبقة العمالية التي تعاني من الحرمان الثقافي والتعليمي في المجتمعات الغربية، كما ظهرت مدرسة إعادة التحليل الاجتماعي للتربية والتي جاءت في تحليلات "ويكسر" الذي يطرح أفكار جديدة أكثر تطوراً لأهداف التعليم العالي في المجتمعات الحديثة.¹

4- مقارنة الدراسة:

لقد تم تبني الإتجاه الوظيفي في دراستنا هذه بمدخله الأربعة والتي نجدها تركز على دور التعليم العالي ومؤسساته في إعداد الموارد البشرية التي تساهم بخبرتها وتكوينها وتأهيلها في تنمية المجتمع وتطويره. حيث نجد مدخل الأنساق الاجتماعية والذي يقر بأن التعليم ومختلف مؤسساته هو عبارة عن نسق اجتماعي مفتوح، يعمل بصورة متكاملة ومترابطة ومتجانسة مع بقية أنساق المجتمع، وهذا يتجسد بوضوح من خلال قيام الجامعات بتكوين الأفراد وتأهيلهم وتدريبهم للقيام بأدوارهم في المجتمع. ونجد كذلك مدخل الفعل الاجتماعي الذي يرى أن دراسة وفهم وتعقل معنى الحياة الاجتماعية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الوصول إلى حالة عقلية معينة بالنسبة للفرد أو الشخص وذلك لا يتم إلا عن طريق التعليم والتدريب. كما يقر ماكس فيبر في هذا الاتجاه أن التحول نحو العقلانية وظهر المجتمع البيروقراطي الحديث يكون بالاعتماد على مجموعة من الأفراد الذين لديهم من الخبرة والمؤهلات والشهادات العلمية التي تجعلهم خبراء محترفون وهذا لا يتحقق إلا عن طريق الحصول على درجة عالية من التعليم والتدريب والخبرة والشهادات العلمية، والتي هي من دور ووظيفة التعليم العالي ومؤسساته. ضف إلى ذلك مدخل رأس المال البشري الذي يحلل العلاقة بين التعليم العالي والتنمية حيث يرى أن العلاقة بين التعليم العالي ومخرجاته من القوى العاملة باعتبارها نوعاً من استثمار رأس المال البشري ونوع من الاستثمار الإنتاجي كأحد الأسس الرئيسية لعملية التنمية الشاملة في المجتمع، وبالتالي يمكن أن ننظر للتعليم على أنه نوعاً من الاستثمار في الأيدي العاملة والموارد البشرية التي تعتبر أحد الأركان الأساسية لعملية الإنتاج والتنمية والتطوير في المجتمع وفي جميع المجالات. وأخيراً نجد نظرية التحديث التي تقر بأهمية التعليم والتنشئة الاجتماعية ودورها في تكوين الشخصية الفردية وأثرهما في التحديث الاجتماعي والتغيير وإحداث التنمية التكنولوجية والتنظيمية والاجتماعية معتبرين أن عملية التحديث هي عملية اكتساب أكبر نسبة من السكان لمجموعة من المواصفات والخصائص والاتجاهات والقيم والمعتقدات الحديثة ومن بين هذه المواصفات

¹ - شبل بدران، حسن البيلوي: "علم اجتماع التربية المعاصر"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 32-39.

والخصائص نجد: الانجاز، والواقعية، والسمات والقيم والمعتقدات، وكذلك من خلال بعض المؤشرات: كإكتساب الخبرة، والرغبة في التجديد، إكتساب الحقائق والمعلومات، الإهتمام بالحاضر والمستقبل، الإهتمام بالتخطيط المستقبلي للحياة الشخصية، إكتساب الخبرة التكنولوجية الحديثة، احترام هوية الآخرين وآرائهم وغيرها. وكل هذه الأشياء هي من دور ووظيفة التعليم العالي ومؤسساته.

ومن مبادئ هذه النظرية كذلك التوسع في التعليم وتنوع الأنساق التعليمية يعكس التغيرات التكنولوجية التي يفرضها البناء المهني، وتزايد الطلب على المهارات الفنية المتخصصة، ولذلك ساعدت هذه النظرية على تبرير التوسع في التعليم وتنوعه. كما نجد أصحاب هذه النظرية يؤكدون على أن نجاح عملية استيراد التكنولوجيا المتقدمة من الخارج يتوقف على مدى وجود العناصر البشرية المحلية القادرة على التعامل معها واستيعابها، ويلعب التعليم والتدريب دورا مهما في هذا الشأن ونحن ركزنا في دراستنا على دور التعليم العالي في تدريب الطلبة والأساتذة على حد سواء في استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التعليم والتعلم.

فهذه المداخل الأربعة تعتبر بمثابة الدليل القاطع على دور التعليم العالي وأهميته في تنمية المجتمع وذلك من خلال إعداد الفرد وتكوينه وتأهيله وتدريبه ليكون فردا فاعلا في المجتمع، وكذلك تكوين أفراد أكفاء وقادرين على التكيف مع مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل على المستويين الداخلي والخارجي ومسايرتها والتأقلم معها.

ثامنا: الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة من أهم الركائز العلمية التي يعتمد عليها الباحث بعد تحديده واختياره لموضوع بحثه وتحديد مشكلة البحث. فيبدأ الباحث في البحث والتمحيص في الدراسات السابقة والتي تمثل بالنسبة له تراثا هاما ومصدرا غنيا لايد من الإطلاع عليه قبل البدء في البحث، ونحن من خلال دراستنا هذه اعتمدنا على مجموعة من الدراسات السابقة التي تتماشى مع موضوع بحثنا في جانبه النظري والتطبيقي، وقمنا بتصنيفها من العام إلى الخاص حسب النموذج التالي:

1- الدراسات الأجنبية:

- الدراسة الأولى: "رؤية جديدة للتعليم العالي"¹ **new Vision of Higher Education** التي قام بها كارلوس (carlos.t) سنة 1996 وهي عبارة عن رؤية اليونسكو المستقبلية للجامعة وأطلقت عليه

¹ -Carlos.T , «**A new Vision of Higher Education** »,Higher Education policy, Vol 9, No.1 ;1996 ;pp ;11-27.

مصطلح (proactive university) حيث أن ملامح الجامعة تحدد في سعيها للارتباط بعلاقات تعاونية مع المؤسسات الصناعية والخدمية في المجتمع الذي تتواجد فيه، وتسعى بتوجيه أنشطتها تلك المؤسسات وتستطيع طرح تصورات للوقاية من المشكلات التي تواجه تلك المؤسسات وتضع الحلول لها.

إن المعارف التي تقدمها الجامعة للفرد في الدول النامية لها تأثير كبير في عملية الرقي الاجتماعي لأنها تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وتيسر فرص العمل للأفراد وترفع مستوى معيشتهم.

قراءة وتعقيب:

يرى صاحب هذه الدراسة ضرورة ربط الجامعة في العصر الحالي بالمجتمع، وذلك بخلق علاقات تعاونية وتكاملية بين الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع الإجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وذلك من خلال توظيف وتطبيق نتائج البحث العلمي التي تجرى على مستوى مختلف المخابر البحثية الجامعية والإستفادة منها على مستوى مختلف مؤسسات المجتمع. وهذه ضرورة حتمية يجب توفرها على مستوى جامعاتنا الجزائرية ومختلف مؤسسات المجتمع إن أردنا الإلتحاق بركب الدول المتحضرة أو على الأقل التقليص من الفجوة المعرفية بيننا وبين الدول المتحضرة. وهذا ما تتناوله الدراسة الحالية عن طريق محاولة الاطلاع على دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة وذلك بالتركيز على عدة ركائز في التعليم العالي وهي فضاءات التدريس، المحتوى التعليمي، أعضاء هيئة التدريس، طرق التدريس وأخيرا البحث العلمي.

الدراسة الثانية: "الأسس الداعمة في مشروع التعلم في مجتمع المعرفة: استراتيجيات تعليمية تعاونية وتسهيلات تربوية"¹

Scaffolding Support in project- Based Learning Through Knowledge Community (kc) Collaborative Learning Strategies & Pedagogical Facilities.

لكوك وتان (Kwok et Tan) لسنة 2004، وهدفت الدراسة إلى التركيز على مشروع للتعليم في المدارس الآسيوية وبناء مجتمع المعرفة من خلال المنهاج، وطرق التعليم وموضوع مجتمع التعلم والذي رمز له الباحثان بالرمز (KC) اختصار لكلمتي Knowledge Community واستخدمت الدراسة

¹ -Kwok& Tan, Christopher& Percy : « **Scaffolding Support in project- Based Learning Through Knowledge Community (kc) Collaborative Learning Strategies & Pedagogical Facilities** »,8th GCCCE, Conference Proceeding,2004.

برنامج تفاعلي تم بناؤه وطبق في عدة دول منها: (هونغ كونغ، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية) كجزء من المنهاج، والغرض من البرنامج تزويد المعلمين بفرصة عمل للخروج من حدود الكتاب واستخدام مصادر جديدة للمعرفة، وترسيخ أساليب تعاونية وسلوكيات تدعم ثقافة التعلم وهو موضوع على درجة عالية من الأهمية، ويركز على بناء مجتمع التعلم كتمهيد لبناء مجتمع المعرفة وهو موضوع مازال قيد التطوير في مدارس آسيا التي تعتمد على الأبحاث المعرفية، وتوظيف أدوات المعرفة من خلال شبكة تعاونية، وتلقي الدراسة الضوء على مرتكزات مهمة لبناء المعرفة والتي يتم التركيز عليها في المرحلة الأساسية والثانوية في هونغ كونغ وسنغافورة منها:

- وجود قاعدة بيانات متوفرة وميسرة لمجتمع التعلم.
- استخدام استراتيجيات التعلم التعاوني
- اعتماد أسلوب حل المشكلات الموجودة في المجتمع والبيئة المحيطة ثم مناقشة الحلول مع المجتمع.
- تنوع مصادر المعرفة وتوفرها.

وهذا الأسلوب يتناسب مع تنامي مفهوم التعلم مدى الحياة ويرسخ شعار (المعرفة قوة).

قراءة وتعقيب:

نرى أن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو وضع مشروع للتعليم في المدارس الأساسية من أجل بناء مجتمع المعرفة يرتكز أساساً على المنهاج وطرق التدريس وموضوع مجتمع التعلم، كما قامت الدراسة بإلقاء الضوء على مرتكزات أساسية لبناء المعرفة في بعض الدول الآسيوية: كالصين، وهي مرتكزات أساسية يجب توفرها في أي نظام تعليمي خاصة نظام التعليم العالي في أي مجتمع لبناء مجتمع المعرفة. فهذه الدراسة تتوافق مع محورين من من محاور دراستنا الحالية والتي تتمثل أساساً في المحتوى التعليمي وطرق التدريس وإبراز دورها في تكوين فرد نوعي يساهم في بناء مجتمع المعرفة.

- الدراسة الثالثة: " دور التعليم العالي في تحويل المجتمع الفنلندي إلى مجتمع معرفة".¹**Response of Finnish Higher Education Institutiosto National Information Society Programme.**

التي قام بها كل من سييو (SEPP) وبيرتي (PERTTI) عام 2000 حيث أظهرت الدراسة أهمية ودور التعليم العالي في تحويل المجتمع الفنلندي إلى مجتمع معرفي، وما استلزم ذلك من إجراء مزيد من التكامل بين خطة الحكومة للتنمية الاقتصادية وخطة التعليم العالي، وقد ناقشت الدراسة أبعاد هذا التكامل، وحلت جهود الجامعات في التحالف مع بعض الشركات، من أجل تصميم برنامج قومي دفع فنلندا لمكانة عالية رائدة في مجال التكنولوجيا المتقدمة.

قراءة وتعقيب:

توضح لنا هذه الدراسة دور وأهمية التعليم العالي في أي مجتمع لبناء مجتمع المعرفة، وذلك من خلال زيادة الاهتمام بهذا النظام ووضع سياسة تتكامل فيها كل من أدوار الدولة وأدوار المسؤولين في التعليم العالي، وتضافر الجهود من أجل النهوض بالمجتمع وتطويره، ويعتبر نموذج فنلندا نموذج ناجح حيث وضعت خطة لتطوير مجتمعها بالتركيز والاهتمام أكثر بالتعليم العالي ومخرجاته، ومنه أصبحت فنلندا في ظرف قصير من أهم الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المتقدمة. وهذا ما سنحاول الإشارة إليه والتركيز عليه في دراستنا خاصة في الجانب التطبيقي وذلك من خلال تكامل الأدوار بين التعليم العالي خاصة محور البحث العلمي وسياسة الدولة من أجل تنمية المجتمع وتطويره.

2- الدراسات العربية:

-الدراسة الأولى: "المقومات الأساسية لمجتمع المعرفة".² التي قام بها الباحثان عبد الواحد محمد و دياب آصف سنة 2006 وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل كامل لمجتمع المعرفة: نشأته ومقوماته مع التركيز على أهمية بناء مجتمع معرفي قائم على تسخير المعرفة لتنمية الإنسان وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى أن:

¹ -Seppo.H, Pertti.M, « **Response of Finnish Higher Education Institutiosto National Information Society Programme** », Higher Education policy, vol-13, no.3, September 2000,pp,237-243.

² - خليل عبد الفتاح حماد، محمود عبد المجيد عساف، "توظيف البحث التربوي الفلسطيني في ضوء مقومات مجتمع المعرفة: رؤية مستقبلية"، بحث مقدم لمؤتمر البحث العلمي، مفاهيمه، أخلاقياته، توظيفه، الجامعة الإسلامية، غزة، 10-11 ماي 2001، .102

- اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية من خلال التعليم والبحث والتطور كفيل بتوفير عنصر جوهري من عناصر الإنتاج.

- أن النشاطات الإنتاجية التي تقوم على كثافة المعرفة هي معقل القدرة التنافسية.

قراءة وتعقيب:

نستنتج من خلال هذه الدراسة أن السبيل الوحيد لاكتساب المعرفة وتوظيفها في المجتمع هو الإهتمام بالتعليم والبحث والتطوير، وهذا ما يهدف لإثباته موضوع بحثنا من خلال محور دور البحث العلم في بناء مجتمع المعرفة. كما توافق هذه الدراسة مع الفصل النظري ماهية مجتمع المعرفة، أين تطرقنا إلى تحليل كامل حول مجتمع المعرفة ونشأته، ومقوماته ومتطلباته... الخ.

- الدراسة الثانية: "أنماط التعليم العالي وإسهامها في بناء مجتمع المعرفة"¹ التي قام بها عبد الستار السحباني سنة 2006 وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أنماط التعليم العالي وعلاقتها بمجتمع المعرفة والكشف عن إشكاليات الإصلاح في التعليم العالي. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث إحدى الإشكاليات التي تبحث في العلاقة بين المنظومة التربوية والمجال الاجتماعي الذي تنمو فيه أبعاد مجتمع المعرفة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن مجتمع المعرفة تحديا ورهانا كبيرا.

- الاستفادة من خبرات الآخرين يعتبر حلا لدخول الجامعات مجتمع المعرفة.

- الانخراط في مجتمع المعرفة يتم بصورة تدريجية حسب الإمكانيات المتوفرة.

قراءة وتعقيب:

ما يمكن قوله حول هذه الدراسة هو أن التنوع في أنماط التعليم العالي له علاقة وطيدة ببناء مجتمع المعرفة، وهذا ما نريد أن نتأكد منه من خلال دراستنا هذه في محور طرق وسبل التدريس في الجامعة الجزائرية، مع التركيز على الطرق الأنماط الحديثة في التدريس.

- الدراسة الثالثة "هدفت إلى تحديد دور الجامعات العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء التطور المعلوماتي العالمي"، التي قام بها الزبيدي صباح حسن سنة 2008 وتوصلت الدراسة إلى وضع مجموعة من الأدوار المقترحة للجامعات العربية في ضوء عصر المعلوماتية الرقمية وأهمها: بناء مجتمع المعرفة بصفته يمثل في الوقت الحاضر عصر جديد يرافق تطور التكنولوجيا المعلوماتية والمعرفة، وتوليد

¹ - "المرجع السابق"، ص 103.

المعرفة لأفراد المجتمع من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية لتسهيل تخزين المعرفة ونقلها وتطبيقها في ميادين الحياة المختلفة، وتعتبر الجامعات العربية أهم منابع العلوم ومصادر المعرفة وأبرز مؤسسات إنتاج المادة الفكرية وعليها القيام بدورها الحضاري والثقافي، وتحويل نمط بناء المجتمع العربي إلى نمط بناء المجتمع المعرفي المعتمد على اقتصاد المعرفة والكفاءة العالية والقابلية في التخطيط للموارد البشرية¹.

قراءة وتعقيب:

تطرق الباحث في دراسته هذه إلى الأدوار الجديدة التي يجب على الجامعات العربية القيام بها في ظل التطور المعلوماتي والتدفق المعرفي الكبير، واقترح الباحث أنه يجب على الجامعات العربية أن تساهم في بناء مجتمع المعرفة في العصر الحالي وما يتميز به من تطور خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات وأن تكون عنصرا فعالا في إنتاج المعرفة واكتسابها وتوظيفها في المجتمع، وذلك طبعا باستخدام وتوظيف مختلف وسائل تكنولوجيا المعلومات، وهذه الدراسة أيضا تتماشى مع جانب مهم من جوانب دراستنا وهي توظيف مختلف وسائل تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي ومعرفة مدى استخدامها وتوظيفها من قبل الأساتذة.

- **الدراسة الرابعة: "الجامعة ودورها في بناء مجتمع المعرفة"**، التي قام بها سالم سالم حميد سنة 2007 "والتي هدفت إلى تقييم دور الجامعة في بناء مجتمع المعرفة وأكدت أن دور الجامعة يتركز حول خلق قاعدة اجتماعية لمجتمع المعرفة تقوم على الأسس الآتية: التكامل بين ثورة المعلومات من جهة وثورة الاتصالات من جهة أخرى، والتكامل والتفاعل بين الأشخاص الذين يمتلكون المعرفة التخصصية والأشخاص الذين يمتلكون المعلوماتية، وبذلك يمكن توظيف المعلوماتية لخدمة الإنسان والإنسانية، وتعدد مصادر المعرفة وعدم حصرها في مكان واحد، وإتاحة الفرصة للحصول على المعرفة للجميع دون احتكارها من قبل بعض الأفراد، وغرس مهارات المعرفة المعلوماتية في نفوس أبناء المجتمع على اختلاف الفئات العمرية وعدم حصرها لدى فئة الشباب"².

قراءة وتعقيب:

وضحت لنا هذه الدراسة أهم الجوانب والمرتكزات التي يمكن أن تساهم بها الجامعات في بناء مجتمع المعرفة، وذلك من خلال إعداد أفراد من تخصصات مختلفة، وتتكامل هذه التخصصات وتتفاعل مع

¹ - زياد بركات، أحمد عوض، "مرجع سيق ذكره"، ص 12.

² - "المرجع السابق"، ص 13.

بعضها البعض من أجل إنتاج المعرفة في المجتمع (أفراد مختصين في المعلوماتية وأفراد يمتلكون المعرفة)، ومنه نستطيع القول أن الجامعات تعتبر مصنع لصناع المعرفة في المجتمع (قاعدة إجتماعية لمجتمع المعرفة). وهذا ما نهدف إلى توضيحه من خلال دراستنا هذه التي من أهدافها هو إثبات دور التعليم العالي في تكوين وإعداد فرد متعلم ومتقن وقادر على التكيف واستيعاب التطور المعلوماتي والتدفق المعرفي الكبير الذي يتميز به هذا العصر، ولما لا الإسهام في إنتاج المعرفة في مختلف التخصصات العلمية.

- **الدراسة الخامسة:** "تصور مقترح لبناء مجتمع المعرفة في الجامعات الفلسطينية"¹ التي قام بها الباحثان: صهيب الآغا وسمر أبو شعبان سنة 2010 والتي هدفت الدراسة إلى وضع تصور لبناء مجتمع المعرفة في الجامعات الفلسطينية، وتم إتباع المنهج الوصفي لتحقيق أهداف البحث، وتوصلت الدراسة إلى تسع أسس أساسية لبناء مجتمع المعرفة كما توصلت إلى اثني عشرة مكونا أساسيا لبناء مجتمع المعرفة، وفي ضوء الأسس والمكونات التي تم التوصل إليها قدمت الدراسة التصور المقترح لبناء مجتمع المعرفة في الجامعات الفلسطينية وهو يتكون من عناصر أساسية هي: الأهداف والمحتوى وفريق العمل.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة ربط الجامعات بمراكز البحوث وقواعد البيانات الكبرى من أجل الإسهام في بناء مجتمع المعرفة وتطويرها، وأوصت الدراسة بما يلي:

- تشجيع الأساتذة والطلبة والباحثين على التنمية المستدامة في المجال المعرفي.
- ضرورة تطوير البنية الأساسية للاتصالات في الجامعات الفلسطينية.
- العمل على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات في الجامعات الفلسطينية.

قراءة وتعقيب:

هذه الدراسة اقتصرت على الجامعات الفلسطينية فقط، فعلى الرغم من وجود مجموعة من السمات والخصائص المشتركة التي تتميز بها الجامعات العربية، إلا أنه تبقى لكل جامعة طابعها وخصوصيتها حتى داخل المجتمع الواحد. حيث حاولا الباحثان من خلال هذه الدراسة وضع تصور مقترح لبناء مجتمع المعرفة لدى الجامعات الفلسطينية، وخرجا بمجموعة من العناصر والتي أهمها: الأهداف والمحتوى وفريق العمل، وهذه النقاط الثلاث تعتبر من المتطلبات الأساسية لبناء مجتمع المعرفة في الوقت الحالي لأي مجتمع.

¹- صهيب الآغا، سمر أبو شعبان: "تصور مقترح لبناء مجتمع المعرفة في الجامعات الفلسطينية"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دور التعليم الإلكتروني في تعزيز مجتمعات المعرفة، مركز زين للتعليم الإلكتروني، 09-11 مارس 2010، ص 56، 57.

- الدراسة السادسة: "البحث العلمي لتنمية مجتمع المعرفة"¹ التي قام بها محمد بن أحمد سنة 2005 وهدفت هذه الدراسة لتحديد مكونات رأس المال المعرفي بما في ذلك البحث العلمي باعتباره ركيزة أساسية لجميع جوانب النشاط الإنساني، وقد تناول البحث مفهوم المعرفة والتنمية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي لتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية "UNDP" والمتعلقة ببرامج التنمية، وقد اقترح الباحث منظومة تربوية متطورة كمدخل لمجتمع المعرفة، وكذلك التعريف بالأنشطة العلمية ومعدلات الإنتاج العلمي من خلال المجالات العلمية المحكمة، وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن مجتمع المعرفة أساس عولمة بديلة.
- أن رأس المال الفكري يشتمل على مخرجات المنظومة التربوية بمستوياتها الثلاثة.

قراءة وتعقيب:

ركز الباحث في هذه الدراسة على عنصر مهم وأساسي في بناء مجتمعات المعرفة وتنميتها ألا وهو البحث العلمي الذي يتجسد فيه جانب مهم من جوانب مجتمع المعرفة وهي إنتاج المعرفة، فالبحث العلمي يعتبر مصدر إنتاج المعرفة في أي مجتمع والمخابر البحثية هي بمثابة مصانع لإنتاج المعرفة، أما القائمون بالبحث فيمكن أن نطلق عليهم صناع المعرفة. وهذه الدراسة أيضا تتماشى مع المحور السادس من محور دراستنا الذي خصصناه للبحث العلمي التابع لقطاع التعليم العالي في الجزائر ودوره في بناء مجتمع المعرفة.

- الدراسة السابعة: "تقرير التنمية العربية الإنسانية لسنة 2003 " نحو إقامة مجتمع معرفة في الدول العربية":

تعرض تقرير التنمية العربية الإنسانية لسنة 2003 إلى حال المعرفة في الدول العربية بإمعان النظر في سمات المكونين الرئيسيين لمنظومة اكتساب المعرفة وهما نشر المعرفة وإنتاجها في البلدان العربية. وتحديد مختلف مجالاتها(التنشئة، والتعليم، والإعلام والترجمة)، والتي تعترضها صعوبات عديدة من أهمها شح الإمكانيات المتاحة للأفراد والأسر وللمؤسسات والتضييق على أنشطتها، بالإضافة إلى

¹ - خليل عبد الفتاح حماد، محمود عبد المجيد عساف: "توظيف البحث التربوي الفلسطيني في ضوء مقومات مجتمع المعرفة: رؤية مستقبلية"، بحث مقدم لمؤتمر "البحث العلمي، مفاهيمه، أخلاقياته، توظيفه، الجامعة الإسلامية، غزة، 10-11 ماي 2011، ص

الركود في عدد من مجالات إنتاج المعرفة وبخاصة في مجال نشاط البحث العلمي بينما تزخر المجتمعات العربية بإبداع أدبي وفني متميز.¹

قراءة وتعقيب:

هذا التقرير هو عبارة عن دراسة عامة وشاملة لحالة المعرفة في الدول العربية والذي شخص أهم المعوقات التي تعرقل بناء مجتمع المعرفة في الدول العربية من مختلف النواحي السياسية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية والإعلامية، وركز على دور التعليم وخاصة التعليم العالي والبحث العلمي في إنتاج المعرفة وبناء مجتمع المعرفة.

- **الدراسة الثامنة: تقرير المعرفة العربي لسنة 2009**² والذي اعتمد على فريق كبير من الباحثين، واستخدم الجداول الإحصائية للتعبير عن حالة المعرفة في الدول العربية، وناقش التقرير الملامح العامة والمكونات الرئيسية لمجتمع واقتصاد المعرفة في المنطقة العربية ورصد الفجوة الرئيسية التي تفصل العالم العربي عن العالم ككل، وأوضح أوجه القصور في مجالات المعرفة الرئيسية واهتم بالحرية كمطلب أساسي لإقامة مجتمع المعرفة.

وأوضح التقرير أن الحق في المعرفة يجب أن يكون مكفول لكل إنسان، كما عرض الشروط التي تمكن من تطوير المعرفة في الوطن العربي، وشخص القيود التي تعرقل بناء مقومات مجتمع المعرفة من الناحية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية، وأبرز دور التعليم في تكوين رأس المال المعرفي نظرا للتقدم التكنولوجي وتوظيف التقنيات الحديثة في عملية التعليم والتعلم وإنتاج المعرفة، وأصبح التعليم يشكل قاعدة مركزية في مجتمع المعرفة.

قراءة وتعقيب:

لقد جاء هذا التقرير بنفس الأشياء التي جاء بها تقرير المعرفة العربي لسنة 2003، حيث ركز هو كذلك على عرض حال المعرفة في الدول العربية، ثم تطرق بعد ذلك إلى توضيح أهم مجالات إنتاج المعرفة واكتسابها والتي لخصها في كل من التنشئة والتعليم والإعلام والترجمة. ثم بعد ذلك تطرق إلى أهم المعوقات والصعوبات التي تعترضها.

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة"، مرجع سبق ذكره، 109.

² - مؤسسة محمد بن راشد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير المعرفة العربي 2009". in

3- الدراسات المحلية:

- الدراسة الأولى: "فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة واستهلاكها"¹ - طلبة قسم علم الاجتماع نموذجاً" التي قام بها الدكتور عبد الله ساقور من جامعة عنابة ولقد انطلق الباحث في هذه الدراسة من التساؤل التالي: كيف يمكن أن يكون النظام الجامعي في الجزائر فعالاً؟ ثم قام الباحث بتحديد عدة شروط تؤدي إلى فعالية النظام الجامعي وهي:

- عامل التكامل بين العناصر البشرية والأجهزة الإدارية وتشكيلها في هيئة لكتلة اجتماعية متماسكة.
- عامل الالتزام بالموضوعية والحياد عند نقل الوقائع وتقديمها لمختلف السلطات الوصية دون تشويه أو تحريف أو تسويق.

- عامل تحمل مسؤولية التسيير بأضيق وأوسع معانيه وضمان الفعالية على كل المستويات ودون تحيز.

- ضرورة توافر مركز خاص بمعالجة البيانات لممارسة مهام التخطيط، المتابعة، التقويم... الخ.
ثم قام الباحث من خلال دراسته هذه بوضع نموذج خاص بمجال الإنتاج والاستهلاك للمعرفة وتطبيقه في الدراسات السوسولوجية ويتمثل في قسم علم الاجتماع في جامعة باجي مختار-عنابة- عام 1976، ورأى أن إنتاج المعرفة في هذا القسم عبارة عن نشاط تربوي تعليمي (التكوين النظري والتطبيقي) يعنى فيه بتكثيف جميع الموارد المتاحة حسب ضرورات التكوين (المنهاج) ويصبح استهلاك المعرفة في القسم كمنتج عن طريق الفهم والاستيعاب والتحليل والتركيب والتطبيق والتقويم... الخ، وعليه فإن الاستهلاك هو الآخر نشاط إنساني يزاوله الطلاب في المدرجات والأقسام، ويزاولونه عند نزولهم إلى الميدان لتنفيذ استمارة استبيان أو جمع البيانات من المحيط الاجتماعي، فالمنطق يفرض التداخل بين العملتين لبلوغ مرحلة المنفعة، ثم بعد ذلك قام الباحث بتحديد مستويات إنتاج المعرفة واستهلاكها في هذا القسم تتلخص في:

- معرفة دقائق الأمور حول المجتمع، الإنسان، البيئة الاجتماعية عموماً والنظريات المفسرة لها ولمشاكلها.

- معرفة الطرق والوسائل التي تؤدي إلى دقائق الأمور (المنهجية و التقنيات).

¹ - عبد الله ساقور: "فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة واستهلاكها". طلبة قسم علم الاجتماع نموذجاً"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2002، ص 106.

- معرفة الأشياء العامة والمجردة : بناء، وظيفة، طبقة، أيديولوجيا... الخ.
- ففي نظر الباحث فإن هذه المعارف والتقنيات المكتسبة نشأت عن الممارسة ولم تكتسب قيمتها ومضمونها إلا من خلال اتصالها بالواقع التعليمي والاجتماعي، إذ يقضي الطالب مدة أربع سنوات في الدراسة، والتراكم المعرفي، الفهم والاستيعاب، والتقويم، ويمكن توضيح مستويات المجال المعرفي من خلال سنوات الجذع المشترك والتخصص، بحيث يتعرف الطالب على المصطلحات والمفاهيم العامة في دراسة العلوم الاجتماعية والسلوكية من جهة، ومعرفة حقائقها الخاصة بميدان ما من جهة أخرى.
- كما يرى الباحث أن الطالب يزود بمعارف تتعلق بالطرق والإجراءات المعدة خصيصا للتوصل إلى المعرفة لهذا الميدان (التخصص)، والتعرف عن كثب على مفاهيمه الأساسية كمدخلات «input» من خلال ردود أفعاله وقدراته الخاصة في استرجاع المعلومات وتذكرها، وصفها، وتعريفها، وتحيدها، وتعديدها... الخ. «output». ويستكمل الطالب كفاءته بانجاز مذكرة تخرج يختار موضوعها باستشارة الأستاذ المشرف تستمد معطياتها من الواقع الاجتماعي الجزائري وتستمر أبحاثه الميدانية في موضوع المذكرة طيلة السنة الدراسية.

قراءة وتعقيب:

تعتبر هذه الدراسة التي قام بها الأستاذ نموذج واضح عن دور وفعالية النظام الجامعي والذي يتمثل أساسا في التعليم والتكوين الذي يتلقاه الطلبة داخل مؤسسات التعليم العالي في اكتساب المعرفة من طرف الطلبة (التعليم والتكوين) ثم إنتاج هذه الأخيرة، ويتمثل ذلك في البحوث والدراسات الميدانية التي يقوم بها الطلبة والتي يتم من خلالها الوقوف على أهم الحقائق والمشكلات الموجودة في المجتمع وذلك يتم تحت إشراف الأساتذة (مختلف الرسائل والمذكرات) ثم توظيف هذه الأخيرة في المجتمع وذلك باقتراح حلول وتوصيات يمكن أن تلجأ إليها مختلف المؤسسات في علاج مختلف المشاكل والعوائق التي تعترضها. وما ذكره الأستاذ عن قسم علم الاجتماع الذي اعتمده في دراسته يمكن تطبيقه وتعميمه على مختلف التخصصات التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وهذه الدراسة تتطابق تماما مع ما نريد توضيحه والوصول إليه من خلال دراستنا هذه.

- **الدراسة الثانية: إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية¹** التي قامت بها الأستاذة بوساحة نجاة من جامعة ورقلة والموسومة وهي عبارة عن دراسة نظرية تطرقت الباحثة من خلالها إلى أهم مراحل تطور الجامعة الجزائرية وذلك منذ نشأتها في عهد الاستعمار الفرنسي إلى مرحلة ما بعد الاستقلال مع ذكر مختلف المميزات والخصائص التي تميزت بها كل مرحلة، ثم تناولت الباحثة أهم الإصلاحات التي طرأت على نظام التعليم العالي، وذلك منذ اعتماده الطريقة الفرنسية في التعليم مروراً بمرحلة التغيير ووضع وبناء معالم جامعة جزائرية تحاول الاستقلال تدريجياً من المخلفات الاستعمارية من جهة، ومن جهة تحاول تسطير معالم واضحة يكون للتعليم العالي والجامعة دور ديناميكي في تفعيلها، ثم مرحلة 1970-1974 والتي تميزت بظهور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وشهدت العديد من الإصلاحات كتقسيم الكليات إلى معاهد تضم الدوائر المتجانسة، كما شهدت تعديلات على الدراسة الجامعية، وعبرت هذه المرحلة تعبيراً واضحاً عن إرساء معالم جامعة جزائرية بعيدة عن السيطرة الفرنسية، ثم آخر مرحلة وتتمثل في وضع الجامعة الجزائرية في مشروع التنمية الشاملة للمجتمع الأمر الذي دفع بها إلى إعداد وتجنيد الكوادر والإطارات التي يحتاجها المجتمع في التنمية، وبعدها تطرقت الباحثة بوضع العديد من الإحصائيات الخاصة بعدد الطلبة والتخصصات المفتوحة وعدد الأساتذة وأهم الدرجات العلمية المحصلين عليها. ثم بعد ذلك تناولت أهم مراحل تطور البحث العلمي في الجزائر وأنهت دراستها بالتطرق إلى أهم المعوقات التي تحول دون السير الحسن لمسار إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية والتي نوجزها كالاتي:
- عدم وجود نظام مالي واضح خاص بالبحث العلمي الجامعي فمنحة البحث لا تتناسب مع ما يبذله الباحثين من مجهودات كما أن الأموال المخصصة للبحث تصرف أحياناً كثيرة بطرق غير عقلانية وبدون رقابة مالية صارمة.
 - عدم وجود منهجية واضحة في مسيرة البحث العلمي يتم الالتزام بها إدارياً.
 - إن طبيعة الدراسات والبحوث على قلتها لا تنعكس مباشرة على مسار التنمية.
 - انخفاض عدد المؤهلين للعمل في مجال البحث العلمي.
 - افتقار البحث العلمي في الجزائر إلى سياسة واضحة المعالم بالرغم المجهودات المبذولة خاصة في السنوات الأخيرة التي تم فيها تخصيص غلاف مالي للبحث العلمي.
- وتقترح الباحثة بعض التوجيهات والنصائح تتمثل في:

¹- بوساحة نجاة: "إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 08، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2012، ص 202-215.

- ضرورة وعي المسؤولين بأهمية البحث العلمي أو الإنتاج المعرفي بالنسبة للتنمية.
- الاهتمام أكثر بجانب نشر البحوث العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجامعيين للتمكن من الاستفادة منها علميا وبيداغوجيا.
- الاهتمام أكثر بتشجيع وتحفيز البحث العلمي من طرف الهيئات المسؤولة على هذا القطاع الحيوي.

قراءة وتعقيب:

هذه الدراسة هي عبارة عن دراسة نظرية فقط تطرقت من خلالها الباحثة إلى أهم التطورات وأهم الإصلاحات التي مر بها التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، ثم نجد الباحثة ختمت مقالها بالإشارة إلى بعض المعوقات التي تحول دون فعالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية، ثم وضعت بعض الإقتراحات التي هي عبارة عن حلول يمكن أن تعتمدها الجامعة الجزائرية من أجل إنتاج المعرفة. وهذه الدراسة تتطابق مع الجانب النظري فقط لدراساتنا.

- الدراسة الثالثة: "برامج التعليم العالي في الدول العربية بين التمحور حول اكتساب المعرفة وإنتاجها وإشكالية هشاشتها- الجزائر نموذجا"¹ التي قام بها الباحث السعيد عواشيرة سنة 2008 وهي دراسة نقدية تحليلية عملت على توضيح الفرق بين اكتساب المعرفة وبين إنتاجها، حيث يرى الباحث أن الأنظمة التكوينية تتمثل في نموذجين أساسيين: نماذج تكوينية دمجية تتمركز حول اكتساب المعرفة، ونماذج تكوينية إنتاجية تتمركز حول إنتاج المعرفة، ومن خلال ذلك هدفت الدراسة للتعرف على النموذج الذي تنتمي إليه استراتيجيات التعليم العالي في الدول العربية أعلى مستوى في أهداف التعليم. وهدفت الدراسة للتعرف على أسباب هشاشة المعرفة التي تصيب المعارف التي تتضمنها برامج التعليم العالي في الدول العربية- الجزائر نموذجا- ، وتحدثت الدراسة عن السبل الكفيلة بحماية تلك المعرفة من الإصابة بالهشاشة. ثم شرحت الدراسة النموذجين وبينت كيفية انتظام مكونات العملية التعليمية في كل واحد منها، وكذا الخلفيات والمنطلقات الفلسفية والسيكولوجية لكل نموذج، كما تعرضت الدراسة للمحة عن واقع استراتيجيات التعليم العالي في الجزائر من حيث انتظام بعض مكونات العملية التعليمية فيه مع تباين قيمة المعرفة، والأهداف الأساسية للتعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.

¹- نهلة عبد الرحمان إبراهيم قيطة: " دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإدارة التربوية، قسم أصول التربية، كلية التربية، الجامعة الإسلامية غزة، 2011، ص 61.

وتوصل الباحث إلى استنتاج مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في تقويم برامج التعليم العالي، وبالتالي اعتماد برنامج دون آخر واقترح سبلا للتحويل من التركيز على مجرد تبليغ المعرفة إلى استثمارها وإنتاجها تقاديا لأغراض هشاشتها.

قراءة وتعقيب:

ركز الباحث في هذه الدراسة على أهم البرامج التي تعتمدھا الدول العربية عامة والجزائر خاصة، حيث يرى الباحث أن الأنظمة التكوينية تتمثل في نموذجين أساسيين: نماذج تكوينية دمجية تتمركز حول اكتساب المعرفة، ونماذج تكوينية إنتاجية تتمركز حول إنتاج المعرفة ومن خلال ذلك هدفت الدراسة للتعرف على النموذج الذي تنتمي إليه استراتيجيات التعليم العالي في الدول العربية أعلى مستوى في أهداف التعليم. وهدفت الدراسة للتعرف على أسباب هشاشة المعرفة التي تصيب المعارف التي تتضمنها برامج التعليم العالي في الدول العربية- الجزائر نموذجا-، ونجد أن هذه الدراسة تخدم موضوع بحثنا من حيث مساهمة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة وذلك بالتركيز على البرامج والمحتوى التعليمي الذي تعتمدھ الجزائر.

ما يمكن قوله على كل من الدراسات الأجنبية أو العربية أو المحلية أنها تخدم موضوع بحثنا في جانبه النظري والتطبيقي، وأنها تتوافق وتتماشى معه في بعض الجوانب والمحاور التي اعتمدها في الجانب التطبيقي.

الفصل الثاني: الفصل الثاني: ثنائية التعليم العالي والبحوث العلمي

الفصل الثاني: ثنائية التعليم العالي والبحث العلمي:

تمهيد

أولاً: ماهية التعليم العالي

1- أدبيات أساسية عن التعليم العالي

1-1- نشأة وتطور التعليم العالي

1-2- أهمية التعليم العالي

1-3- وظائف التعليم العالي

1-4- مميزات واهداف التعليم العالي

1-5- أنماط التعليم العالي

1-6- الاتجاهات المعاصرة للتعليم العالي

2- التعليم العالي في الجزائر

2-1- مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر

2-2- أهم مكتسبات إصلاح التعليم العالي في الجزائر

2-3- الاختلالات التي ميزت التعليم العالي في الجزائر

2-4- التعليم العالي في الجزائر ورهانات المستقبل.

ثانياً: ماهية البحث العلمي:

1- أدبيات أساسية عن البحث العلمي

1-1- أهمية البحث العلمي

1-2- أهداف البحث العلمي

1-3- خصائص البحث العلمي

1-4- أنواع البحث العلمي

1-5- تاريخ ارتباط الجامعة بالبحث العلمي.

2- البحث العلمي في الجزائر

2-1- لمحة تاريخية عن تطور البحث العلمي في الجزائر

2-2- الواقع الراهن للبحث العلمي في الجزائر

2-3- معوقات البحث العلمي في الجزائر

2-4- الحلول المقترحة لترقية البحث العلمي في الجزائر

خلاصة

تمهيد

يعتبر نظام التعليم العالي والبحث العلمي من الأنظمة الأساسية التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معا، وضمان طرق التطور السليم للأمة في مسيرتها نحو أهدافها في التقدم والرقي في مختلف المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية)، فهو السبيل الوحيد إلى إعداد القوى البشرية المتخصصة التي تساهم في بناء مجتمع المعرفة وذلك من خلال إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها في المجتمع.

ونظرا لأهمية التعليم العالي والبحث العلمي في بناء مجتمع المعرفة، وذلك لما يقوم به التعليم العالي من دور في تأهيل وتكوين الأفراد وتزويدهم بمختلف المعارف والمهارات التي تساعدهم على القيام بأدوارهم في المجتمع، وتجديد هذه المهارات حسب ما تتطلبه التطورات والتغيرات في المجتمع. بالإضافة إلى دور البحث العلمي وما يقوم به من دراسات وأبحاث تساهم في تطوير مؤسسات المجتمع وتنميتها والحفاظ على استمراريتها من خلال استغلال هذه النتائج في حل المشكلات والمعوقات التي تعاني منها مختلف مؤسسات المجتمع.

وهذا ما دفع بالطالبة إلى تخصيص فصل كامل للحديث عن التعليم العالي والبحث العلمي ودورها في بناء مجتمع المعرفة، حيث تم عرض في جزء التعليم العالي قسم أول تناولنا فيه نشأة وتطور هذا الأخير، أهميته بالنسبة للمجتمع، مميزاته في العصر الحديث وأهدافه، أهم وظائفه خاصة في عصر مجتمع المعرفة، أنماطه ودورها في بناء مجتمع المعرفة وبعدها تم عرض عنصر الاتجاهات المعاصرة للتعليم العالي. وقسمه الثاني خصصناه للحديث عن التعليم العالي في الجزائر وذلك بالتطرق إلى مراحل تطوره، أهم مكتسباته، وأهم الاختلالات والمشاكل التي يعاني منها، والتعليم العالي في الجزائر ورهانات المستقبل.

أما جزء البحث العلمي فتطرقت فيه الطالبة في قسمه الأول إلى ماهية البحث العلمي وذلك بعرض أهميته، أهدافه خصائصه، أنواعه وتاريخ ارتباط الجامعة بالبحث العلمي. وفي قسمه الثاني تم عرض عنصر البحث العلمي في الجزائر والذي تناولت فيه الطالبة لمحة تاريخية عن تطور البحث العلمي في الجزائر، وواقعه الراهن، وأهم معوقاته، ثم عرض أهم الحلول المقترحة لترقية البحث العلمي في الجزائر ومساهمته في تنمية المجتمع وتطويره وبناءه معرفيا.

أولاً: التعليم العالي:**1- ماهية التعليم العالي:**

يعتبر التعليم العالي ضرورة اجتماعية وحضارية تفرضها متطلبات العصر الحديث، كما يعتبر بمثابة حجر الأساس في تقدم المجتمعات وتطورها. وغالبا مايقاس مقدار التقدم والتطور والتقانة للمجتمعات من خلال واقع مؤسسات التعليم العالي فيها، كونها هي التي تزود كافة مؤسسات المجتمع بالموارد البشرية المؤهلة والكفوة والقادرة على تحقيق التقدم في كافة ميادين الحياة. ومن خلال هذا العرض سنقوم بعرض موجز لكل من نشأة التعليم العالي، أهم أنماطه، وظائفه ومميزاته، أهميته وأخيرا الاتجاهات العالمية المعاصرة للتعليم العالي.

1-1- نشأة وتطور التعليم العالي:

ارتبطت نشأة التعليم العالي بنشأة التعليم النظامي، الذي ارتبط بدوره باكتشاف الكتابة، وورد في الموسوعة العربية العالمية أن السومريين الذين عاشوا في وادي الدجلة والفرات قد أوجدوا نظاما للكتابة حوالي سنة 3500 قبل الميلاد، وكذلك طور المصريون نظاما للكتابة حوالي سنة 3000 قبل الميلاد، وقد تضمن النظامان على أساليب لكتابة الحروف والأرقام، وكان المعلمون قبل اكتشاف الكتابة يكررون الدروس شفويا فيقوم الطلبة بحفظ ما سمعوه، وكان معظم المعلمين عند السومريين والمصريين من كهنة المعابد، أما الطلبة فكانوا قلة من أبناء الطبقات العليا، وكانت قبائل معينة في شرق البحر الأبيض المتوسط تتحدث اللغات السامية، وقد ابتكرت ما بين سنة 1500-1000 قبل الميلاد الحروف الهجائية الأولى في العالم، فأضافوا للتربية والتعليم أداة جديدة وقد يسر استخدام الحروف الهجائية الكتابة بدلا من استخدام الصور والرسومات في الكتابة.¹

ويحلول القرن الخامس والرابع قبل الميلاد في حضارة اليونان القديمة اشتهر معلمون أمثال سقراط وأرسطو ممن قاموا بتعليم الفلسفة والعلوم، ولكن تعليمهم لم يكن ضمن الإطار الجامعي، في تلك الأيام لم يكن الطلبة يحتاجون النجاح في امتحان القبول أو الانتظام في مقررات محددة، ولا يمنحون شهادات أكاديمية، ومثل ذلك حدث في الهند القديمة حيث قام علماء الدين بتعليم الهنود التراث الهندي والمعارف الدينية، حيث كان التعليم حكرا على الكهنة.²

¹- مهدي التميمي: "مهارات التعليم: دراسات في الفكر والأداء التدريسي"، الأردن، دار كنوز المعرفة، 2007، ص22.

²- "الموسوعة العربية العالمية": الطبعة الثانية، الجزء8، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999، ص 150.

أ- التعليم العالي في العصور الوسطى:

بالرغم من أن النماذج الأولى للتعليم العالي كان لها تأثير على طبيعة التعليم الحالي، فإن أول ظهور للجامعة كان في أوروبا من الكاتدرائيات والمدارس المحلية لبعض المدن في القرن الثاني عشر، والتي كانت مكلفة بتدريب نخبة لحماية المدن، وخدمة الكنيسة والدولة، ثم تعدت لتدريس رجال الدين، والقانون، والطب. وهذه المدارس خلفت فيما بعد المدارس الرهبانية الدير «Monastic schools» والتي كانت تهتم بالجانب الديني فقط، مثل هذه المدارس جذبت الرهبان من فرنسا والدانمارك خاصة سنة 1209 و 1215 لتوفرها على أساتذة وطلبة متخصصين في اللاهوت «Theology» والفلسفة تسمى هذه المدارس الحضارية الجديدة ب: «studia» والتي جاءت لتلبية الحاجات الدنيوية والاستقرار في حال الحروب، وذلك بتدريب جيوش للدفاع عن المدن هذا في المقام الأول، والأبرشية «Parish» رجال الدين، محامين، إداريين وممارسين للطب في المقام الثاني.

فالجامعة في الأصل مجموعة من «Studium» الذي هو عبارة عن كلية أو مجموعة من الكليات العليا والذي استقطب الطلبة من مختلف أنحاء أوروبا، والذي تثبت وضعيته «Status» فيما بعد بوثيقة أو قرار من الإمبراطور ليصبح «Studium Cenera» والذي يمنح المدرسين فيه حق التدريس في أي مكان.¹ وشهد القرن الثاني عشر ميلادي أولى الجامعات في أوروبا وهي جامعة باريس وبولونيا «Paris and Bologne» والتي كانت نتيجة انبعاث الفلسفة اليونانية «Grec philisophy» من جديد ، فالشهرة الواسعة للمدارس التابعة للكنائس في باريس استقطبت طلاب من شمال أوربا ومع حلول القرن التاسع عشر نمت وتطورت مدارس باريس إلى أن أصبحت «Single Stadium General» سنة 1194 بقرار من الأمبراطور، ثم من الملك الفرنسي سنة 1200.² وكانت ساليرنو «Salerno» أول مدرسة تثبت وضعيتها على الأقل في كلية الطب، وتقع في جنوب إيطاليا مفترق الطرق لعدة حضارات: المسيحية، العربية، اليونانية، واليهودية، حيث تأثرت بكل حضارة منها، وكانت تضم كلية معروفة للطب منذ القرن التاسع أو العاشر ميلادي والتي كانت تدرس أعمال حاليوس وأبيقراط «Galen and Hippocrate» «، حيث احتكرت تدريس الطب، وأقرت ك: «General studium» سنة 1280.³

¹- James Forest, Philip Galbach : « **Iternational Handboock of Higher Education** », Springer, 2007, p162.

²- محمد منير مرسي: "دراسات في التربية المعاصرة"، القاهرة، دار النهضة، 1977، ص 8.

³- س. ه. هاسكر: "نشأة الجامعات في القرون الوسطى"، ترجمة: جوزيف نسيم يوسف، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1984، ص 246.

إن كلمة جامعة «Universitas» لم تعد تعني تجمعا فقط مجموعة من «Studium»، لكن في باريس وشمال أوروبا كانت تعني " تجمع الأساتذة" ، أما في بولونيا وإيطاليا فتعني تجمع الطلبة حيث عرفت باريس بـ: «جامعة الأساتذة» «University of Masters»، والإيطالية جامعة الطلبة «University of Students» وبذلك أصبح مصطلح الجامعة يعني: تجمع الأساتذة أو الطلبة ولم يعد يرتبط بـ «Studium»، حيث كانت بولونيا «Bologna» متخصصة في القانون والإدارة.¹

إن نجاح كل من النموذجين «Paris and Bologne» أدى إلى انتشار الجامعات (هجرة الطلبة وتقلهم) حيث تأسست «Oxford» سنة 1180 برجع الطلبة من الجامعات الفرنسية، أما «Cambridge» فقد أنشئت سنة 1209 بعد هجرة الطلبة من «Oxford»، وبقيتا الجامعتين الوحيدتين في إنجلترا بالرغم من هجرة الطلبة إلى مدن أخرى (هاتين الجامعتين كانتا متخصصتين في الأدب اليوناني واللاتيني في أصول اللغة) مقارنة بـ: اسكتلندا «Scotland»، أين ظهرت أربع جامعات في أيام الملكة إليزابيث الأولى «Queen Elizabeth» وحتى القرن التاسع عشر.

في حين حافظت جامعة باريس التي لقبتم بأب الجامعات والتي تعرف الآن بجامعة السوربون على صدارتها في اللاهوت (علم الدين) واستفادت باقي الجامعات الفرنسية من الانتشار الواسع سنة 1229 والتي اتجهت إلى التركيز على القانون. أما المدن الإيطالية فقد عرفت تسابقا لنيل شرف تأسيس جامعات بها، حيث أن هجرة الطلبة من بولونيا إلى المدن الإيطالية الأخرى أدى إلى تأسيس جامعات بها كما حدث في أوروبا. أما في باقي الدول الأوروبية كإسبانيا مثلا تأسست جامعة "سالامنكا" سنة 1220، وفي سنة 1298 اعتبرت واحدة من أكبر الجامعات إلى جانب جامعات بولونيا، باريس، وأكسفورد في العالم المسيحي. أما الجامعة الوحيدة التي تأسست في البرتغال فكانت في ليشبونة سنة 1290 و تتالت عملية تأسيس الجامعات في مختلف الدول الأوروبية.²

ب- التعليم العالي والمجتمع الصناعي:³

ازداد عدد الجامعات التي ظهرت في القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر بحلول سنة 1300م، حيث بلغت 38 جامعة في سنة 1400م، و 72 جامعة في 1500م. وهذه الزيادة في العدد والحجم كانت بسبب:

¹ - عبد العزيز صقر: «مرجع سبق ذكره»، ص39.

² - «المرجع نفسه»، ص09.

³ - James Forest, Philip Galbach, «opcit», p175.

- حركات الإصلاح والحركات المعارضة (الظروف السياسية وحركة التبشير).
- تزايد عدد الطلبة المنتمين إلى الطبقة العليا وطبقة النبلاء في القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر وكان للتعليم الأكاديمي دورا في إعادة تشكيل وتنظيم الطبقات الاجتماعية.
- وتعد الثورة الصناعية من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة توسع التعليم العالي، حيث بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر، وانتشرت في أوروبا وأمريكا في باقي دول العالم مما أدى إلى ظهور نموذج جديد للجامعة والتي تختص بالبحث العلمي حيث ظهرت:
 - علوم طبيعية جديدة: الكيمياء، البيولوجيا، الجيولوجيا.
 - علوم تطبيقية جديدة: الهندسة، المعادن، الكهرباء، والطب التطبيقي.
 - العلوم الإنسانية: التاريخ واللغة المعاصرة.

وفي أواخر القرن التاسع عشر ازداد عدد الطلاب وانتشر الطلبة عبر أنحاء أوروبا، من بريطانيا إلى فرنسا وألمانيا وروسيا وصولا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما شهد هذا القرن ولأول مرة ظهور المرأة ونسبة معتبرة وليس مجرد أعداد رمزية لفئة الطلبة (أول ظهور للمرأة كان بتشجيع من القرارات التي اتخذتها الجامعات البريطانية بمنحها شهادات معادلة للطلبة في مستعمراتها سنة 1878، فبدأ قبولها في الجامعات البريطانية، وكذا حذت حذوها باقي الجامعات. ورغم توسع التعليم العالي فلم يزل مقتصرًا على النخبة، ولكن في القرن العشرين التغيير كان كافي لإتاحة فرص الإلتحاق بالتعليم العالي لطلبة طبقات المجتمع الدنيا، حيث ازداد العدد في أوروبا من:

- 1 في 200 (0,46) من الطلبة في سنة 1868.
- 1 في 100 (0,88) من الطلبة سنة 1900.
- وصولا إلى 1 في 50 (2,07) من الطلبة سنة 1940.
- أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت سباقه في هذا الخصوص:
 - 1 في 90 (1,1) من الطلبة سنة 1860.
 - 1 في 44 (2,3) من الطلبة سنة 1900.
 - 1 في 11 (9,1) من الطلبة سنة 1940.

أما فيما يخص التحاق المرأة بالتعليم العالي فقد كانت النسبة مهملة في أوروبا قبل سنة 1900 وأصبحت 14% سنة 1920، و22% مقارنة بـ: 30% في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة. هذه الأرقام تعكس تغير الوظيفة الاجتماعية للتعليم العالي في المجتمع الصناعي، من تعليم النخبة

الحاكمة وأتباعها من رجال الدين، إلى تدريب عدد كبير من القادة في مختلف المجالات الصناعية، التجارية... مما أدى إلى توسع وزيادة الوظائف والمهن، من ضمنها تخصصات عديدة في الهندسة والمحاسبة والإدارة والتعليم في حد ذاته.

ج- التعليم العالي ومجتمع ما بعد الصناعة:

عرف التعليم العالي أكبر توسع له بعد الحرب العالمية الثانية منذ القرن الثاني عشر، 75% من الجامعات حتى في أوروبا تأسست خلال القرن العشرين (75% منها بعد سنة 1945). حيث نمت الجامعات القديمة في كل الدول وتوسعت في الحجم والتخصصات، حتى أعداد الطلبة زاد ليشمل أكبر عدد ممكن، ولم تعد تقتصر على النخبة أو نبلاء المجتمع لتضم أكبر نسبة ممكنة من الفئة العمرية.

هذا التوسع غير مسبوق راجع إلى ما يعرف بـ: "الثورة الثالثة" في تاريخ الإنسانية بعد الثورتين الزراعية في العصر الحجري، والثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، أي التحول إلى مجتمع مبني على خدمات الخبراء المتخصصين، والذي يدعى عادة بمجتمع ما بعد الصناعة الذي يستدعي أغلبية النشطين في مختلف الدول المتقدمة العمل ليس في التصنيع الاستهلاكي والسلع الرأسمالية فقط بل في الخدمات وخاصة المتخصصة منها والتي تحتاج إلى تعليم وتدريب ذي مستوى عال.¹

غالبا ما يسمى بمجتمع المعلومات تأكيدا على أهمية الاتصال الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية، أو مجتمع المعرفة والذي يضم التطبيقات المختلفة للمعرفة في مجالات عدة كالبيولوجيا والطب والفنون والعلوم...، والذي يعتمد على متخصصين وبذلك من المفروض أن يطلق عليه المجتمع المتخصص.

كل هذه التخصصات تدرس في الجامعات والمدارس الخاصة بالأعمال التابعة لها، وهذا ما جعل الجامعة المؤسسة المحورية لمجتمع ما بعد التصنيع، وبهذا أصبحت مهنة التدريس هي المفتاح لأنها المهنة التي تعلم باقي المهن (بالرغم من ذلك فإن التعليم العالي في الدول النامية لا يزال يهتم بحفظ التقاليد والعادات القديمة للفكر والثقافة خاصة في الدول العربية). كذلك ظهور اقتصاديات التعليم والاعتقاد بأن التعليم مطلوب لضمان نمو اقتصادي أفضل، وذلك باعتبار أن التعليم مرتبط بالعناصر التالية:²

- دور التعليم المتزايد في دفع عجلة التنمية والتقدم والنمو الاقتصادي.

¹ -« Ibid », p192.

² - فاروق عبده: "اقتصاديات التعليم وتخطيطه"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص17.

- تزايد نفقات التعليم، الأمر الذي دعا إلى البحث عن الفائدة الاقتصادية التي ترجى من هذا الإنفاق وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحصول على أكبر عائد ممكن بأقل التكاليف.

- الحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل مختلفة لسد نفقات التعليم.

د- تاريخ التعليم العالي في الوطن العربي:

كان للعرب نصيب وافر من النشأة المبكرة للتعليم حيث كان يعتمد على الكتاتيب وكانت تدرس علوم الدين وماارتبط بها من علوم أخرى، حيث كانت في شكل حلقات حول الشيخ، وكان المسجد هو المدرسة الوحيدة للتعليم ثم تطورت عنه الجامعات الحديثة. وبالرغم من أن النماذج الأولى كان لها تأثير على طبيعة التعليم العالي، فإن جذور الجامعات الحديثة تبدأ من إنشاء جامعة القرويين وجامعة الزيتونة في شمال إفريقيا وجامعة الأزهر في مصر، وفي ثلاثتها من أقدم جامعات العالم وكان طبيعياً أن تبدأ بتدريس العلوم الإنسانية ولكن الأمر تغير فيما بعد فأصبحت كل العلوم المعاصرة تدرس فيها.¹

بالإضافة إلى المدارس النظامية في بغداد ومن أشهرها المدرسة المنتصرية التي بناها الخليفة المنتصر في القرن الثالث عشر (1233م) منطلقاً من مجال الدراسات الفقهية ولا تزال بناية المدرسة قائمة وسط بغداد على نهر دجلة وقد سميت ثاني أكبر الجامعات العراقية بـ:"الجامعة المنتصرية"، وكانت هناك مدارس نظامية أخرى من أشهرها نظامية بغداد التي تعد امتداداً لمدرسي البصرة والكوفة

(638 م-635 م) والتي تأسست في صدر الإسلام، والتي تدرس اللغة، الفقه، المنطق، الفلسفة.²

وفي مصر فتحت أبواب جامع الأزهر سنة 970 م لدراسة العلوم الدينية، بنيت بإزائه بعد ذلك جملة من المدارس (المدرسة الطبرسية سنة 1310م والمدرسة الأبقاوية سنة 1340م) والتي ألحقت بعد ذلك بالأزهر ولازالت جزاء منه إلى اليوم، وأدخل نظام المراحل التعليمية فيه سنة 1930م (الابتدائي، الثانوي والعالي) ثم جرى بعد ذلك تنظيم هيئات الأزهر وإقامة كليات للدراسات الإسلامية والعربية، والطب، والهندسة، والإعلام ليتحول بذلك إلى جامعة عامة.³

أنشئت أولى الجامعات في الوطن العربي عام 1908 وهي الجامعة المصرية، ثم أنشئت الجامعة الجزائرية سنة 1909م (وإن كان تأسيسها الفعلي سنة 1879م)، وأنشئت جامعة الإسكندرية سنة 1942،

¹- مهدي التميمي، "مرجع سبق نكره"، ص 24.

²- "المرجع السابق"، ص 25.

³- "المرجع نفسه"، ص 25، 26.

وجامعة عين شمس في 1950م. أما جامعة الخرطوم فقد كانت نواتها كلية غوردون التي أنشئت سنة 1902م وسميت بالخرطوم عقب الاستقلال سنة 1956م، وفي ذات العام افتتحت الجامعة الليبية، أما المملكة العربية السعودية فأقدم جامعاتها "جامعة الملك سعود" التي أنشئت سنة 1958م، وفي لبنان تأسست جامعاتها سنة 1951 وكانت من قبل تعتمد على الجامعات الأمريكية التي أنشئت سنة 1920 وأنشئت جامعة بغداد سنة 1958، وتتابع منذ أوائل ستينيات القرن العشرين تأسيس الجامعات في الوطن العربي، والتي تحرص وزارة التعليم العالي على تمويلها بكل ما يلزم وتزويد مكاتبها ومخابرها وإجراء التجارب والبحوث وبناء المدن الجامعية وكل هذا لمواجهة الطلب المتزايد والأعداد المتزايدة لطلبة التعليم العالي.¹

1-2- أهمية التعليم العالي:

يسمح بظهور واكتشاف القدرات والطاقات البشرية الخلاقة والمبدعة التي يعد الاهتمام بالتعليم العالي في العصر الحديث من بين أهم المؤشرات التي توضح تقدم الدول ورفيها نظرا لبلوغه الأهمية التالية:²

- يعتبر التعليم العالي الاستثمار الأصيل الذي يشكل القاعدة الأساسية لكل استثمار آخر، فهو الدعامة الأولية للأمن القومي وجوهر المنافسة العالمية نظرا لقدرته على تخريج متخصصين قادرين على فهم ومعرفة التقدم العلمي الهائل والانجازات التقنية وقبول التغيرات الهائلة في مختلف مجالات الحياة.
- تزويد المجتمع باحتياجاته من المهارات والقدرات التي تتطلبها عملية التنمية والتي تساهم مساهمة فعالة في تطوير المعرفة العلمية والتكنولوجية.
- يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية.
- التعليم العالي والبحث العلمي على وجه الخصوص يعمل على زيادة معدلات النمو، حيث أكد "Denison" أن حوالي 18% من معدل زيادة النمو في اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1927-1957 يعود إلى تقدم التعليم العالي والبحث العلمي.

¹ - هاشم فوزي الدباس العبادي، يوسف حجيم الطائي: "إدارة التعليم العالي: مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر"، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2008، ص 69.

² - الداوي الشيخ، ليلي بن زرقة: "مرجع سيق نكرة"، ص ص، 12، 13.

- يمكن التعليم العالي من اكتساب معارف ومعلومات وتوظيفها وتطبيقها وبالتالي يمكن من التوصل إلى المعرفة واكتشاف الجديد واكتساب مهارات وقدرات عقلية ويدوية متنوعة، وذلك باستخدام المنهج العلمي في التفكير والقدرة على الإبداع والإبتكار.¹

1-3- أهداف ومميزات التعليم العالي:

كانت الجامعات تاريخيا مفتوحة فقط لأبناء الصفوة من المجتمع وبذلك كانت أهداف الجامعات تعكس بشكل كبير أهداف فئات محدودة من المجتمع والتي غالبا ما كانت الفئات العليا فقط. ولما اتسعت رقعة التعليم العالي تنوعت برامجها وتعددت خلفيات منتسبيه كان لابد من أن تتغير أهداف التعليم الجامعي تباعا، ولذا لم تعد أهداف التعليم الجامعي مقتصرة على التعليم والبحث ولم تعد الجامعات قابعة في أبراجها العاجية وإنما أصبحت أهدافها متعددة بقدر التنوع والتعدد المتوافرين في المجتمعات التي توجد فيها الجامعات. ولعل أكبر جهد، فيما يخص صياغة أهداف ومميزات التعليم العالي بصورة حديثة، هو ذلك الجهد الذي قامت به لجنة "كارنيجي" للتعليم العالي.

ولا يسعنا هنا إلا أن نعترف بأن الأهداف والمميزات التي أشار إليها تقرير هذه اللجنة هي في شموليتها وتنوعها تكاد تغطي كل ما تحاول جامعات العصر الحديث تحقيقه، وفيما يلي أهداف ومميزات التعليم العالي كما ورد لدى هذه اللجنة.

أ- أهداف التعلم العالي:

تورد لجنة "كارنيجي" أهدافا متعددة للتعليم العالي يمكن إيرادها في النقاط التالية:²

✓ إتاحة الفرص التعليمية للطلاب وتوفير بيئة تعليمية مناسبة لمساعدتهم على النمو والتكيف: إن من أهم الأهداف الأساسية للجامعة توفير الفرص التعليمية المختلفة للطلاب ليتمكنوا من فهم المجتمع الذي يعيشون فيه واكتساب الكفاية الفنية والأكاديمية في المجال المهني الذي يختارونه وبلوغ معايير مناسبة للسلوك الأكاديمي، واستكشاف الميول المهنية والثقافية للطلاب، وتوجيههم وإرشادهم وتدريبهم مهنيا. كما أن من مسؤوليات الجامعة توفير بيئة تعليمية مناسبة للطلاب لمساعدتهم على النمو المتطور الكلي وتمكينهم من التكيف مع مجتمعهم.

¹- Jhon Vaizey : « **Economie de l'éducation : Economie et Humainisme** », Paris, ed ouvrieries, 1996, p 32.

²- أحمد الخطيب : " **الجامعات الافتراضية: نماذج حديثة** "، عمان، عالم الكتاب الحديث، 2006، ص 28.

✓ **تطوير وتنمية المعرفة و قابليات وقدرات الأفراد في المجتمع:** ومن المسؤوليات الكبيرة للتعليم العالي تطوير وتيسير الأفكار الجديدة والتكنولوجيا الحديثة واكتشاف وتدريب المواهب وتوجيهها لخدمة المجتمع وتطوير وتعزيز قابليات وقدرات الأفراد من أجل تقدم الفكر والمعرفة اعتمادا على البحث العلمي باعتباره مقوما رئيسيا من مقومات التعليم الجامعي.

✓ **توفير العدالة في فرص التعليم العالي لجميع الطلاب الذين أتموا التعليم الثانوي:** ويقصد بتوفير العدالة في فرص التعليم العالي أن تتوفر المساواة أمام جميع الطلاب الذين أكملوا التعليم الثانوي للالتحاق بالتعليم الجامعي، أن هذا الهدف من أهداف التعليم الجامعي يتطلب أن تتوفر مقاعد دراسية لجميع الطلاب المؤهلين للالتحاق بالتعليم الجامعي والراغبين فيه، وأن تتوفر المساعدات المادية للطلبة.

✓ **دعم وتعزيز عمليات الإبداع العقلي والفني:** ومن أبرز الأهداف التي يسعى إليها التعليم العالي توفير بيئة ثقافية غنية تعمل على استقطاب المواهب القادرة وتيسر لها فرص ممارسة النشاطات الخلاقة والمبدعة في المجالات العقلية والفنية. وأن من أهداف الجامعة الأساسية المحافظة على حكمة الماضي ونقلها وإغنائها والإبقاء على سجلات الماضي وتحليلها، ودعم وتعزيز عمليات الإبداع العقلي والفني والتأكيد على استمرارية النشاط العقلي الخلاق لضمان غنى مستودع المعرفة الإنسانية.

✓ **تقويم المجتمع بهدف تجديده من خلال تنمية الفكر الناقد عند الطلاب:** إن عملية التجديد الاجتماعي مسؤولية رئيسية من مسؤوليات الجامعة في المجتمع. ولكي تستطيع الجامعة تأدية هذه الوظيفة لابد من أن تعمل على تنمية وتطوير الفكر الناقد عند طلابها وأساتذتها لكي يتمكنوا من تأدية الدور الذي يجب أن يقوموا به في المجتمع، ألا وهو دور الناقد الاجتماعي أو دور تقويم المجتمع ويطلق على هذه الوظيفة التي تقوم بها الجامعة اسم وظيفة الجامعة كناقد أو مقوم للمجتمع.

ب- مميزات التعليم العالي الحديث:

لعل شعار التعليم العالي للجميع يكاد يلخص ويحدد مسارات واتجاهات التعليم العالي في العصر الحديث، وبالتالي يرسم صورة ومميزات هذا التعليم، وفيما يلي عدد من المبادئ الأساسية

التي يركز عليها التعليم العالي بمفهومه الحديث، والتي تختلف اختلافا بينا عن مميزات التعليم العالي في النصف الأول من هذا القرن وهي كما يلي:¹

✓ **التنوع:** تعتبر خاصية التنوع من أكثر عناصر القوة للتعليم العالي ومن حيث المصادر الرئيسية لديناميكيته، وتتجلى هذه الخاصية من خلال التنوع في مؤسسات التعليم العالي. فالتنوع في مؤسسات التعليم العالي يحتم أن تحدد كل مؤسسة أهدافا خاصة بها وأن تعمل على تحقيقها بدلا من أن تحاول أن تتطابق في أهدافها مع مؤسسة أخرى، كما يحتم أن تجتهد كل مؤسسة على أن تكون منفردة في نوعها وأن تسعى إلى التفوق استنادا إلى معايير خاصة بها، إن الحاجة للمزيد من التنوع في مؤسسات التعليم الجامعي تتبع من حقائق أساسية يذكر منها ما يلي:

✓ الاختلاف في الظروف الاجتماعية والثقافية للطلاب الذين يلتحقون بالتعليم العالي والتنوع في ميولهم واهتماماتهم.

✓ الاختلافات في المهن الجديدة التي تظهر في المجتمع وما تستلزمه من تدريب للطلاب لإنقاذها.

✓ المشكلات الاجتماعية التي تظهر باستمرار في المجتمع.

✓ التركيز على نوعية الحياة والاختيار الحر أسلوب الحياة عند الأفراد في المجتمع.

فالتنوع يجب إذن أن يكون معلما أساسيا من معالم التعليم الجامعي، وهاديا لجميع مؤسسات هذا التعليم.

✓ **تعدد الاختيارات:** من السمات التي كانت تميز التعليم الجامعي التقليدي التركيز على تقديم

مواد دراسية للطلاب ذات طابع أكاديمي أطلق عليها اسم " مواد الثقافة العامة" وكانت وظيفة هذه المواد إعداد طلاب الجامعة ليصبحوا مواطنين صالحين والقيام بأعمال ليست ذات طابع مهني، ولقد كانت مواد الثقافة العامة تحتل منزلة رفيعة وتشكل العنصر الرئيسي للتعليم العالي. وبكلمات أخرى كان المنهاج الدراسي للتعليم العالي التقليدي يؤكد فقط على تقديم مواد الثقافة العامة لجميع الطلاب. وفي مرحلة لاحقة أخذت مواد المنهاج الدراسي للتعليم العالي التقليدي تستبدل ببعض المواد الاختيارية مع الإبقاء على مواد دراسية إجبارية عامة

¹ - "المرجع السابق"، ص 31.

لجميع الطلاب وكانت الفلسفة التي تقف خلف هذا المفهوم للتعليم العالي تنطلق من فكرة مؤداها أن هناك معرفة أساسية لا بد من اكتسابها من قبل طلاب الجامعة.

ولقد حدث تحول في فلسفة التعليم الجامعي بحيث أصبح التعليم الجامعي بالمعنى الحديث يرتكز على مفهوم أطلق عليه اسم الخبرة التعليمية العريضة، ويعتمد هذا المفهوم للتعليم الجامعي على تقديم مادة تخصصية يتعمق فيها الطالب الجامعي في أحد حقول المعرفة وتقديم مواد اختيارية تتاح الفرصة من خلالها لأن يشبع ميوله واهتماماته. ومن خلال هذه الخبرة التعليمية العريضة تتاح الفرصة للطلاب الجامعي أن يستوعب تخصصا رئيسيا في إحدى ثقافات العالم والفكر الإنساني والفرصة لمعرفة أوسع مما تنتجه مادة التخصص من خلال المواد الاختيارية.

✓ **المنهاج المناسب:** ويعني المنهاج المناسب تقديم مواد مختلفة للطلاب المختلفين ويمكن تعريفه أيضا بأنه: "مجموعة من المساقات الدراسية التي ترتبط بشكل مباشر بالاهتمامات والميول الشخصية للطلاب وبالمشكلات الاجتماعية المعاصرة". ويتضمن المنهاج المناسب برامج ذات علاقة باهتمامات وميول الطلاب الأكاديمية والمهنية ومساقات تتركز حول مشكلات معينة بدلا من المساقات التي تتركز حول مواد دراسية، ويتم التركيز في المنهاج على التصورات الجديدة المتعلقة بالمقارنات الثقافية والأحداث الإنسانية العالمية وعلى فهم الطالب لنفسه ومكانته في المجتمع وعلى الأهداف المتعلقة بالكفايات التي يستقيها في النهاية وعلى رغبته في فهم مجتمعه.

✓ **التدريس:** على الرغم من أن مؤسسات التعليم العالي تعطي أهمية قصوى وتركز بعمق على إجراء البحوث العلمية، إلا أنه تحول في السنوات الأخيرة في الإهتمام حيث أخذت هذه المؤسسات تركز جهودها على عملية التدريس الجامعي، فالتركيز على عملية التدريس في أي جامعة يحدده مدى الأهمية التي تعلق على التدريس، عند إجراء عملية تقويم التعليم الجامعي ويقرره مدى اعتماد الكفاية المهنية للمعلم الجامعي كمتيار للحكم على نوعية وفعالية التعليم الجامعي. ومع أنه يصعب تقويم التدريس الجامعي بشكل مقنع لجميع فئات المهتمين في التعليم الجامعي على اعتبار أن بعضهم لا زال ينظر إلى التدريس على أنه فن أكثر منه علم، إلا أن هناك بعض المقترحات التي تساعد على أن يحتل التدريس الجامعي مكانته بحيث يصبح أحد المقومات التي من خلالها يمكن الحكم على نوعية وفعالية التعليم الجامعي والتي نذكر منها:

- إشراك طلاب الجامعة في عملية تقويم الكفاية التعليمية للمدرسين في الجامعة.
- التفاوت في النصاب التدريسي للمدرسين في الجامعة حيث تتاح الفرصة للمدرس الذي يأخذ نصابا مرتفعا في التدريس لأن يقوم من خلال كفاياته المهنية كمدرس وأن تتاح الفرصة للمدرس الذي يقوم بإجراء أبحاث علمية لأن يأخذ نصابا أقل في التدريس وأن يتم تقويمه كمدرس اعتمادا على كفاياته في مجال إجراء البحوث العلمية.
- اعتماد سياسة مرنة فيما يتعلق برواتب أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، بحيث يعطي المدرس الذي يقوم بعملية التدريس بكفاية عالية راتبا موازيا لراتب المدرس الذي يقوم بإجراء الأبحاث العلمية بنفس الكفاية.
- الاهتمام بمنح جوائز شرفية للمدرسين المتفوقين في التدريس.
- توفير دعم مالي لتطوير عمليات التدريس الجامعي مواز للدعم المالي المتوفر لدعم الأبحاث العلمية.

✓ **المكتبة كمركز للتعليم:** تقوم المكتبة في الجامعة بدور رئيسي وفعال في تعليم طلاب الجامعة وأن الجهاز الفني الذي يعمل في المكتبة يمكنه القيام بالإشراف على مشاريع الدراسة الذاتية (المستقلة) للطلاب وقيادة الحلقات الدراسية وتدريب مساقات طرق البحث العلمي، ويمكن للمكتبة أن تكون مركزا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل: التعليم بواسطة الحاسب الإلكتروني، وأشرطة الفيديو، والتعلم الذاتي، كما يمكن للمكتبة أن تستخدم في الجامعة كمركز لتوزيع المعلومات بالإضافة إلى الدور التقليدي المتعلق بحفظ وصيانة الكتب.

✓ **التوجيه والإرشاد:** تتضمن العملية التربوية بشكل أساسي جوانب ثلاثة هي التوجيه، التدريس، التقويم، وتاريخيا تركز الإهتمام في الجامعات على التدريس أكثر من التركيز على التوجيه والتقويم. ولقد أخذ التوجيه فيما بعد يحتل أهمية ودورا جديدا في مجال التعليم الجامعي، إذ بعد أن أصبح التعليم الجامعي مفتوحا للجميع ترتب على ذلك أن أعدادا متزايدة من الطلبة أخذوا يلتحقون بهذا التعليم دون خبرة سابقة بطبيعته ومتطلباته، وأن أعدادا كبيرة من الطلبة يحتاجون إلى دراسات علاجية، وأن تعدد الإختيارات المتاحة للطلبة والمتعلقة بنوع الكلية التي يتاح لهم فرصة الالتحاق بها وأنواع البرامج الأكاديمية المحتمل أن يتابعها الطلبة وأنواع المهن التي يرغبون الإعداد لها، وأنماط المعيشة التي سيختارونها قد ترتب عليها ظهور

حاجات جديدة عند الطلاب كحاجاتهم إلى برامج للتوجيه والإرشاد في المجالات الأكاديمية والمهنية والشخصية.

✓ **إتاحة الفرصة لخدمة المجتمع المحلي:** إن من ضمن مسؤوليات التعليم الجامعي إتاحة الفرص المتنوعة للطلاب لخدمة المجتمع المحلي، وأن يكون النظام التعليمي في الجامعة مرنا بحيث يحتسب للطلاب الجامعي ساعات معتمدة مقابل أي خبرة عملية أو خدمة يقدمها للمجتمع المحلي، وأن تضاف هذه الساعات المعتمدة إلى رصيد الطالب من الساعات المعتمدة من برنامجه الأكاديمي في الجامعة.

✓ **البحث العلمي:** فالبحث العلمي يعتبر نشاطا أساسيا من نشاطات الجامعة حتى أنه يمكن القول بأن البحث العلمي يشكل الخاصية الرئيسية التي تميز الجامعة عن غيرها من مؤسسات التعليم العالي الأخرى. ومع أن جميع مؤسسات التعليم العالي معنية بنقل المعرفة إلا أن عملية تعميق وتوسيع المعرفة تعتبر من صميم عمل الجامعة، فإذا كان التدريس يعتبر الوظيفة الأساسية أو الرئيسية للجامعة فإن البحث العلمي يعزز هذه الوظيفة لأنه يؤثر على نوعية وطبيعة التدريس الجامعي.

ولكي تستطيع الجامعة - أية جامعة - الاضطلاع بمسؤولياتها اتجاه البحث العلمي لا بد أن توفر الشروط التي تساعد على إجراء البحوث ودعمها وعلى رأس هذه الشروط ضمان الحرية لإجراء البحوث العلمية وتوفير الدعم المادي للباحثين لتمكينهم من الإستمرار في نشاطات البحوث العلمية وتوظيف النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال البحوث.

1-4- وظائف التعليم العالي:

تحدد رسالة التعليم العالي في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: التعليم، والبحث والتطوير، وخدمة المجتمع. ويذهب كثير من الكتاب والتربويين إلى أبعد من ذلك في وصف دور التعليم العالي، ويمكن توضيح ذلك بإيجاز كالآتي:

أ- **التعليم:** بمعنى تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات للمتعلمين، بقصد إعدادهم وتأهيلهم للحياة، ليكونوا قادرين على التكيف مع البيئة الحياتية والعملية والإسهام في تنمية مجتمعاتهم والمجتمع الإنساني ككل، وتأتي هذه المهمة على رأس أولويات التعليم العالي إذ أن

إسهامه في إعداد وتهيئة الأجيال القادمة للعمل والمشاركة في التنمية الشاملة، يعد عنصرا أساسيا في تقدم المجتمع والنهوض به في كل المجالات الأخرى.¹

ويذكر عثمان بن عبد الله الصالح في مقاله: "تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح" أن المهمة الأولى والأكثر شيوعا في مؤسسات التعليم العالي هي التدريس وتحويل المدخلات البشرية من الأشخاص العاديين إلى كفاءات ذات قدرات معينة، يمكنها ممارسة دورها في المجتمع والمساهمة في التنمية الوطنية باختلاف أدوارها، وينبغي أن تركز عمليات التدريس والتعليم على تزويد الطلبة بمزيج من المعرفة والسلوك والمهارات، بما يتيح إعداد الخريجين لمقابلة احتياجات سوق العمل، والقدرة على المنافسة مع غيرهم من خريجي مؤسسات التعليم العالي الأخرى سواء المحلية أو الدولية.²

ب- البحث والتطوير: يمثل البحث والتطوير أحد الوظائف الرئيسية للتعليم العالي، خاصة في مراحل الدراسات العليا، وعاملا أساسيا من عوامل تحسين وتعزيز الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي، مما يؤدي إلى رفع مؤشرات التنمية البشرية، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى ازدهار التنمية الاجتماعية وزيادة معدلاتها. ويهدف التعليم العالي من خلال ما يتوفر لديه من كفاءات علمية، إلى تنمية المعرفة والمساهمة في إنتاجها وتطويرها، وإيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي يواجهها المجتمع المحلي والعالمي، ومن هذا المنطلق يعمل التعليم العالي على رعاية وتأهيل القدرات وبناء الكفاءات المتميزة، للقيام بإجراء البحوث والدراسات والتجارب العلمية بما يخدم المجتمع البشري ويساهم في تقدمه ورفاهيته.³

ج - البحث العلمي وإنتاج المعرفة:⁴

أصبحت المعرفة اليوم محددًا رئيسيًا لنجاح اقتصاديات الدول وتنافسيتها، ومؤسسات التعليم العالي هي المعول عليها في إدارة المعرفة والتحول نحو المجتمع المعرفي ودعم تحقيق اقتصاد المعرفة. والمرتكز الرئيس في تحقيق ذلك يتمثل في البحث العلمي وربطه بقطاعات الإنتاج المختلفة في الدول عبر

¹ - سعيد بن حمد الربيعي: "التعليم العالي في مجتمع المعرفة: التغيرات والتحديات وفاق المستقبل"، الإسكندرية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ص 27.

² - عثمان بن عبد الله الصالح: "تنافسية مؤسسات التعليم العالي= إطار مقترح"، مجلة الباحث، العدد 10، السعودية، جامعة المجمعة، 2012، ص 300.

³ - سعد بين حمد الربيعي: " مرجع سبق ذكره"، ص 27.

⁴ - عثمان بن عبد الله الصالح: "مرجع سبق ذكره"، ص 300.

الاستثمار في الشراكات الإستراتيجية بين مؤسسات التعليم العالي حكومية كانت أو خاصة ويقترح "الزبيدي" رؤية مهمة لبناء إستراتيجية تكامل العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الإنتاج تتمثل في المرتكزات الثلاث الآتية:

✓ اعتراف القطاعات الإنتاجية بمختلف تخصصاتها بأهمية البحث التطبيقي والتكنولوجي وأنها بأمس الحاجة إليه.

✓ تطوير فلسفة التعليم العالي عبر اعتراف الجامعات بأن مهمتها الأساسية ليس التعليم الأساسي ورفد العناصر البشرية بذلك، وإنما مهمتها أيضا خلق روابط شراكة مع قطاعات الإنتاج بغرض إجراء وتطبيق البحوث التطبيقية.

✓ صياغة مناخ بحثي يشجع من خلاله الأكاديميون والباحثون على إمكانية تعزيز مكانة البحث التطبيقي الأكاديمي، وتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يسهل تحديد المشاكل، وتوفير المعلومات وعرض البيانات.

د- خدمة المجتمع: تشكل خدمة المجتمع إحدى الوظائف الأساسية للجامعات والتعليم العالي، لذا لا يتوقف دور التعليم العالي عند التعليم والبحث والتطوير، وإنما يمتد إلى خدمة قضايا المجتمع من خلال وحداته ومراكزه ومنشآته ومختبراته التي تقدم خبراتها وإسهاماتها لجميع الهيئات والمؤسسات، وهي تتجز من خلال ما تقدمه من استشارات وأبحاث، و من خلال الحلول التي تقدمها لمعالجة المشكلات التي تعترض مختلف المؤسسات المجتمعية.¹

ويصنف بعض الباحثين مهام التعليم العالي في ثلاث وظائف وهي:²

- وظيفة عامة تعنى بالتطوير العام للمعارف والقيم الثقافية في المجتمع المحلي، والعالمية بشكل عام، والطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية بشكل خاص.
- وظيفة مهنية تعنى بتزويد الطلاب والمستفيدين بالمعارف والكفايات والمهارات الضرورية، التي يحتاجونها بعد انتهائهم من الدراسة ودخولهم في قطاع العمل.
- وظيفة تعليمية- بحثية تعنى بإعداد الكفاءات من الباحثين والعلماء والمتخصصين وبناء القدرات الوطنية ذات المستوى الرفيع، والتي تساهم في تقدم المجتمع في مختلف حقول العلم و المعرفة.

¹- سعد بن حمد الربيعي: "مرجع سبق ذكره"، ص 27.

²- "المرجع نفسه"، ص 30.

وولا تخرج رسالة ووظيفة التعليم العالي عن وظيفتها السابقة في ظل متطلبات مجتمع المعرفة، والتي يمكن تحديدها كما يلي:

▪ الدور التعليمي: إعداد وتنمية الفرد:¹

تحدد مسؤولية التعليم العالي في ضوء سياساته واستراتيجياته العلمية والتربوية في إعداد وتأهيل أعداد من الخريجين بتخصصات متنوعة ومهارات متعددة تلبي الاحتياجات والمتطلبات المعاصرة لمؤسسات سوق العمل ومشاريع التطوير والتنمية التي أوجدت الحاجة والضرورة لإعداد موارد وإطارات علمية متخصصة في فروع المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتركيز على إكساب الطلاب مهارات التعامل مع مجتمع المعرفة. ولأهمية التأهيل البشري يشير الباحثين في هذا المجال إلى ارتباط النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات بقدرتها على إعداد وتنمية العنصر البشري، كما يؤكد البعض منهم على ضرورة أن تعمل مؤسسات التعليم العالي على التنوع في برامجها وأساليبها لتهيئة الطلاب لمواكبة التغيرات المستمرة في متطلبات الوظيفة وأن تعددهم لسوق العمل باكتساب مهاراته ومنها القدرة على التفكير الناقد والابتكاري، وتقبل المسؤولية للإسهام في إحداث تغيير نحو مستقبل أفضل، والتحلي بدرجة من المرونة والإلتزام والإهتمام بالتعليم المستمر.

بالإضافة إلى ما تفرضه التحديات العلمية والتكنولوجيا والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:²

- تحقيق التنوع والكثرة والمرونة في البرامج الدراسية، بحيث تسهم في إعداد الطالب إعدادا متوازنا مع المتطلبات الإنسانية والثقافية والعلمية والمهنية.
- تضمين التكنولوجيا المستخدمة في مؤسسات الانتاج والخدمات في عمليات التعلم، وإدخال تخصصات جديدة ترتبط بحاجات المجتمع ورؤى المستقبل، ويكون الهدف منها إعداد جيل قادر على مواجهة المستقبل مثل التكنولوجيا المبنية على الإلكترونيات الدقيقة، وتكنولوجيا المواد الجديدة وما يتصل بها من تطبيقات، وتكنولوجيا القطاع المالي والتجاري.
- تنوع أدوار الأستاذ الجامعي وشمولها، حيث تشمل دور المسهل والمنسق لعمليات التعليم والتعلم، والمصمم لبيئة التعلم، والانسان المربي، والخبير التعليمي، والمستخدم الخبير لتكنولوجيا المعلومات.

¹- نعيمة محمد أحمد: "ضمان جودة التعليم العالي في إطار مجتمع المعرفة"، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة

التعليم العالي"، 2016. in

<http://sustech.edu.files/workshop/2016.0511051412878,02/05/2017,p634>.

²- "المرجع السابق"، ص 634.

وأصبح التعليم العالي في ظل مجتمع المعرفة مطالب بتنمية قدرة الفرد على الاكتساب والتحصيل والاستفادة من المعرفة وتزويده بالمهارات وتكوين القدرات الابتكارية حتى يزيد من قدراته على مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة، وأن يقدم له المعارف التي يحتاجها في مستقبل حياته المهنية. ومن أهم الكفايات المطلوبة في خريج التعليم العالي في ظل مجتمع المعرفة هي:¹

✓ **الكفايات المهنية:** التناسب بين الوظيفة والاختصاص، والاستفادة من الإعداد الأكاديمي

الجامعي في ممارسة المهنة ، والعمل بإتقان، والرغبة الذاتية في العمل.

✓ **الكفايات الأكاديمية:** المعرفة الواسعة في مجال التخصص، الاطلاع على التطورات

العلمية الحديثة، الاطلاع على دراسات وأبحاث علمية عديدة، متابعة الاجتماعات وحلقات

النقاش المتعلقة بمجال العمل، التحدث بطلاقة بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية، القدرة

على التعامل مع الحاسوب بمهارة.

✓ **الكفايات الثقافية:** متابعة البرامج الثقافية المنشورة في وسائل الإعلام، المشاركة في

الندوات الثقافية، الاهتمام بالأحداث والاطلاع على مشاكل البيئة، الاهتمام بالأحداث

المحلية، متابعة المنشورات الصحفية.

✓ **كفايات الاتصال والتواصل:** مهارات النقاش والحوار، تقبل رأيي الآخرين، القدرة على

التواصل مع الآخرين إلكترونياً.

✓ **الكفايات الشخصية:** القدرة على إدارة الوقت الفعال بشكل جيد، القدرة على اتخاذ القرار

بأسلوب التعاون والعمل بشكل فعال ضمن فريق عمل، القدرة على إبداء أفكار مبتكرة،

القدرة على تحمل المسؤولية وعلى معالجة المشاكل بسرعة.

▪ **الدور البحثي: إجراء البحث العلمي:²**

يتضمن البحث والتطوير كل الأنشطة والأعمال الإبداعية حسب منهجية وطرائق نسقية من أجل

إثراء الرصيد المعرفي الإنساني الذي يشمل معرفة الإنسان والطبيعة والثقافة والمجتمع واستغلال هذا

الرصيد المعرفي في تطبيقات جديدة خدمة للتنمية الإنسانية المتكاملة. ويمكن تلخيص الطرق التي يعتمد

عليها التعليم العالي كمدخل لمجتمع المعرفة فيما يلي:

- طرائق بحثية تتعدى التعلم السلبي لوضع برامج البحث العلمي في بناء محيط بناء وفعال ونشط.

¹- "المرجع نفسه"، ص 635.

²- "المرجع السابق"، ص 636.

- علاقة ترابط من خلال شبكات المعارف المتبادلة مبنية حول مبادئ التلاقي الفكري المتبادل بين الجامعات حول البحث العلمي، فمجتمع المعرفة يعتمد على التعليم مدى الحياة.
- اكتساب المعرفة في الجامعات، والتعلم كيف نتعلم ونكسب القدرة على التحليل، والبحث في علوم المستقبل وتبني المدخل المستقبلي في برامج البحوث العلمية.
- تطوير البرامج والكفايات والمواهب بين الباحثين للعمل وخلق روح الفريق بين الجامعات ذلك كخطوة لمحاولة تطبيق البحث العلمي في إعداد الدراسات الأكاديمية.
- ويتم تطوير البحث العلمي من مفهوم مجتمع المعرفة من خلال:
- زيادة الإنتاج البحثي الأصيل المتخصص لأعضاء الهيئة التدريسية.
- زيادة ثقافة البحث العلمي.
- توجيه البحث العلمي لخدمة التنمية.
- تعزيز الثقافة وممارسة البحث العلمي.

▪ الدور المجتمعي: خدمة المجتمع¹

يمثل التعليم العالي محورا أساسيا في البناء التعليمي للمجتمع إذ عن طريقه تنفذ أكثر المشروعات التنموية، وإذا كان الهدف الأساسي هو الهدف العلمي، غير أن الهدف الاجتماعي حاليا أكثر حضورا بل أصبح الآن الموجه للحركة العلمية، وذلك بالتحكم في العملية التعليمية من مدخلات وتوجيه العمليات وتحديد مواصفات المخرجات، فأصبح التعليم العالي اليوم يدور في فلك المجتمعات التي تحقق حاجياته وتتلسم مشكلاته وتحقق تطلعاته. وأصبح المجتمع وحاجاته ومشكلاته رافدا أساسيا من روافد العملية التعليمية في الجامعة وأصبح شرطا أساسيا لنجاح أي نظام للتعليم العالي وحيازته لثقة أفراد المجتمع ومؤسساته وارتباط رسالته وأهدافه بالمجتمع المحيط به، والمقياس الحقيقي لجودة التعليم العالي هو قدرته على حل مشاكل المجتمع وقضاياها. وتعد خدمة المجتمع من أهم الأدوار التي يضطلع بها التعليم العالي ويعتبر الوعاء الذي يصب فيه جميع أنشطة وبرامج التعليم العلمية والبحثية، ولكي يقوم التعليم العالي بدور أفضل في خدمة المجتمع لا بد أن يضع رؤية واضحة حول كيفية تلبية حاجات المجتمع والنهوض به.

¹ - " المرجع السابق"، ص 636.

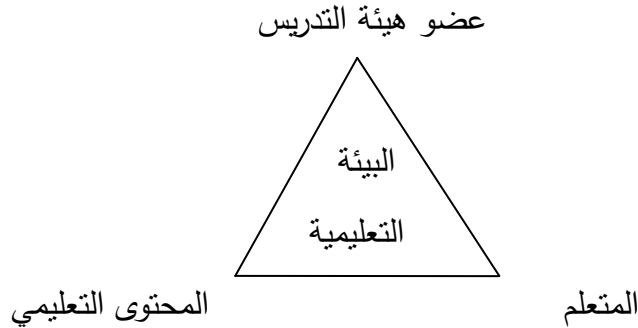
1-5- أنماط التعليم العالي:

عرف الناس سابقا النمط التقليدي للجامعة التي تقدم نمطا تعليميا واحدا من خلال المحاضرة وقاعة التدريس، ومع تطور الزمن ظهرت أنماط أخرى لتقديم التعليم العالي، وبظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتعاظم الطلب للحصول على فرص تعليمية، تنوعت وتعددت الطرق والأساليب التي تقدم بها البرامج التعليمية، وتوجد اليوم أنماط كثيرة لتوفير التعليم العالي، منها:

أ- **التعليم العالي النظامي:** وهو التعليم العالي التقليدي السائد حاليا في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.¹

ب- **التعليم العالي عن بعد:** يعرف بأنه: " ذلك النوع من التعليم الذي يتميز بعدم التواصل المباشر الكلي بين الهيئة التدريسية (المعلمين) والمتعلمين، حيث يتم تقديم المواد التعليمية من خلال الشبكة المحلية أو العالمية، من خلال استخدام تكنولوجيا التعليم والاتصال، وذلك ضمن إطار العملية التعليمية التربوية الأوسع إطارا، والتي تتكون أساسا من ثلاث مكونات أساسية ضمن بيئة تعليمية محددة، كما هو موضح في الشكل:²

شكل رقم: 01 يوضح الإطار العام للعملية التعليمية التربوية.



المصدر: صلاح عابد الشهران: "التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الوطن العربي نحو التطوير والإبداع"، 2014، ص 03.

يعتبر التعليم بالمراسلة متفلسا لأولئك الذين فشلوا في تحقيق أهدافهم من المدارس والجامعات التقليدية. ففي انكلترا مثلا كان ينظر إلى الدراسة الذاتية وكأنها عملية متدنية، تقدم إلى طلبة لم يستحقوا التعليم التقليدي. ومع توسع صيغ التعليم التقليدي، وازداد الإهتمام بالتعليم عن بعد في العالم، حتى أنه

¹ - حمد بن سعد الربيعي: "مرجع سيق نكروه"، ص 540.

² - صلاح عابد الشهران: "التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الوطن العربي نحو التطوير والإبداع"، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الرابع عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الكويت، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت، جانفي 2014، ص03.

صار أكثر من مجرد اختيار من الدرجة الثانية، وازدادت أهميته حين أصبح جزءا من نظام تعليمي ذي ثلاثة اتجاهات تستعمل فيه الراديو، والتلفزيون، وجولات قصيرة من التعليم بالمالزما الصفية.¹ وقد تطورت حركة التعليم بالمراسلة في منتصف القرن 19 وعندما بدأ التطور الصناعي والحضري يستلزم ضرورة توافر فئات من المجتمع مثقفة وأخرى عاملة، أخذت الطباعة المحسنة، والخدمات البريدية وسهلت من عملية الدراسة البيئية وجعلتها مرغوبة أكثر وممكنة أكثر من ذي قبل. ففي بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية كانت الدراسة البيئية جزءا من استجابة عامة للربحية الملحة لعملية التحسين الاقتصادي والاجتماعي. وقد تسربت هذه الحركة بسرعة إلى روسيا وأجزاء أخرى من أوروبا وأستراليا، ونيوزلندا، وكندا، وجنوب إفريقيا واليابان.²

ويهدف التعليم عن بعد إلى خلق متعلمين يعتمدون على أنفسهم في عملية التعليم، وبصبح بمقدورهم بعد دراستهم لسلسلة من المساقات أن يحولوا ما تعلموه إلى نشاطات عملية ملموسة، وأن يتمكنوا من الإستمرار في التعليم بأنفسهم مدى الحياة. ويستعمل التعليم عن بعد على نطاق واسع كوسيلة لتغيير المهن، مع ميزة عدم ترك المهنة أو العمل من أجل الذهاب للمدرسة للتدريب على المهنة الجديدة.³ ولهذا النوع من التعليم مجموعة من الخصائص الأساسية التي تميزه عن أنواع التعليم الأخرى، ومن هذه الخصائص نذكر:⁴

- **الفصل بين المعلم والمتعلم:** يقوم التعليم عن بعد على أساس الفصل بين المعلم والمتعلم في مكان وزمان التعلم، ومن ثم فإن دور المعلم وطبيعة إجراءات التفاعل بينه وبين المتعلم تختلف اختلافا جوهريا عن صور التعليم التقليدي، ويطلق على هذه الخاصية: الفصل بين سلوكيات التعليم وسلوكيات التعلم، بمعنى الفصل بين أداء المعلم وأداء المتعلم مكانيا.
- **دور التنظيم المؤسسي:** يعتمد التعليم عن بعد بصورة أساسية على دور المؤسسات التعليمية التي تحدد أغراض وأهداف التعلم، وتعمل على تصميم وإنتاج برامج، وهنا يختلف التعلم عن بعد عن التعلم الذاتي الذي يتم بواسطة المتعلم حسب خطواته وقدراته، دون تدخل أي مؤسسة تعليمية.

¹- أحمد الخطيب: "التعليم العالي: الإشكاليات والتحديات"، الأردن، عالم الكتب، 2009، ص 107.

²- "المرجع السابق"، ص 107

³- "المرجع نفسه"، ص 108.

⁴- "المرجع نفسه"، ص 109.

- **استخدام الوسائط التقنية:** يستخدم التعليم عن بعد مواد تعليمية ووسائط نقل تقنية لتصميم ونقل التعلم، وذلك الاستخدام يعتبر واجهة أساسية تميز التعلم عن بعد، وبتوظيف تلك الوسائل التي تحمل محتوى التعلم إلى أعداد كبيرة من طالبي العلم والمعرفة، تقل التكلفة الفعلية للتعلم من بعد بالمقارنة مع التعليم التقليدي، مما يجعل الإقبال عليه كبيرا.
- **الاتصال المزدوج:** وهذه الخاصية من السمات المهمة للتعليم عن بعد، فالاتصال التقني غالبا هو الذي يعبر عن المفهوم (التعليم عن بعد)، ويتم ذلك بالاتصال عن طريق الوسائط التقنية في اتجاهين من المعلم إلى المتعلم والعكس، وبين المتعلمين أنفسهم أيضا، وإذا كانت هذه السمة أساسية كما ذكرنا آنفا، إلا أن مؤسسات التعليم عن بعد رأت أن تضيي الكثير من الحيوية والواقعية على برامجها، فأدخلت نظم الاتصال الحقيقي بين المعلمين والمتعلمين، وبين المتعلمين أنفسهم بصفة دورية، مما عالج أهم سلبيات التعلم عن بعد.
- **التعلم في مجموعة:** يتم تطبيق إجراءات التعلم عن بعد بنظام المجموعات المحدودة، من نشأة فكرة الصف الافتراضي، ويتدخل التنظيم المؤسسي هنا، حيث يقوم بترتيب اللقاءات وإحداث التفاعل المطلوب بين جميع الأطراف تقنيا.
- **الشكل التصنيعي للتعليم عن بعد:** يعتمد تنفيذ التعلم عن بعد على المواد التعليمية، سواء المطبوعة منها أو مسموعة أو المسموعة المرئية معا، كما يعتمد الأساليب التفاعلية، ولكبر عدد من المتعلمين المستفيدين من هذه البرامج، يتم إنتاجها بكميات كبيرة لمواجهة حاجاتهم المتزايدة، ومن هنا اتخذ الإنتاج صورة الشكل التصنيعي لتلك المواد. وتحت بعض مؤسسات التعلم عن بعد إلى تصنيع هذه المواد التعليمية داخل مؤسساتها، بينما اتجهت مؤسسات أخرى إلى الاستفادة من بض المراكز خارجها لكي تصنع لها مواد التعلم المطلوبة.
- **الخصوصية:** يعامل نظام التعلم عن بعد طلابه حسب قدراتهم الذاتية، وسرعة خطاهم في التعلم آخذ في الاعتبار فروقهم الفردية وميولهم واتجاهاتهم، ومن هنا جاءت فكرة الخصوصية في التعلم، أي أن المؤسسة التعليمية قد احترمت خصوصية المتعلم فيما يتعلق باختيار البرامج المناسبة لقدراته ومهاراته وسرعة تعلمه، كما رعت إمكاناته وظروفه الخاصة.

- أما أهم خصائص التعليم عن بعد في ظل التغيرات والتطورات السريعة والمتتالية التي تعرفها المجتمعات، وفي ظل ما يتطلبه مجتمع المعرفة نذكر مايلي:¹
- تقديم الخدمات التعليمية لمن فاتتهم فرص التعليم لأسباب تتعلق بظروفهم الشخصية أو العائلية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو المكانية أو الزمنية.
 - توسيع فرص التعليم الجامعي للمزيد من الدارسين الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وبالتالي الاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد على هذا النوع من التعليم.
 - إسهام التعليم في التنمية إسهاما حقيقيا غير تقليدي، من خلال فتح مجالات وتخصصات جديدة لم يستطع التعليم التقليدي إتاحتها للدارسين، وذلك للاستجابة لمتطلبات خطط التنمية الوطنية من الإطارات البشرية المؤهلة والمدرية.
 - تحقيق مبادئ ديمقراطية التعليم والتي ترمي إلى تكافؤ الفرص التعليمية وبالتالي المساواة بين البشر دون تمييز فيما بينهم لأسباب تتعلق بمكانتهم الاجتماعية، والاقتصادية، أو بسبب العرق أو الدين أو الجنس.
 - تحقيق التربية المستدامة (التعليم المستمر أو التعليم مدى الحياة)، وقد أصبح ضرورة ملحة في هذا العصر، حيث يتوق معظم الأفراد العاملين إلى الرغبة في تحسين وصقل وخبراتهم وزيادة تأهيلهم، وهم على رأس أعمالهم لمساعدتهم على أداء واجباتهم ومسؤولياتهم، وأدوارهم الوظيفية.

ج- التعليم العالي المستمر:

إن مفهوم التعليم المستمر ليس مفهوما جديدا ساقته لنا التربية الحديثة بل هو قديم قدم الحضارات كما أنه أمر ملازم للديانات السماوية إذ نادت بالتربية المستمرة ضمانا لانتشارها بين الأجيال المتعاقبة، وبقائها في العصور المتعاقبة، وللتعليم المستمر عدة مصطلحات تطلق عليه منها: التربية مدى الحياة، والتربية المستمرة، التربية الدائمة، والتعليم المستمر وكل هذه المصطلحات تتفق على أن التربية المستمرة لا تقتصر على مرحلة معينة من العمر، أو تنحصر في مرحلة دراسية محددة متلاحمة مع سياق الحياة.² ويقصد بالتعليم المستمر ذلك النوع من التعليم الذي يهدف إلى

¹- محمد عطا مندي: "التعليم عن بعد: أهدافه وأسسّه وتطبيقاته العملية"، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص 31، 32.

²- أحمد عارف ملحم، "الأدوار المرتقبة للتعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة"، المؤتمر العلمي الدولي التاسع (الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل)، الجامعة الخليجية، البحرين، دون سنة، ص 4.

مساعدة الفرد في مواجهة المتغيرات الحضارية الاجتماعية والتقنية، سواء في مجال العمل أو المجتمع تحقيقا للتكامل والترابط بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، وصولا إلى النهوض بها عن طريق حشد الطاقات البشرية وإنمائها، وحشد طاقات البيئة والاستفادة منها وذلك طبقا لخطط وإجراءات تنظيمية تقوم بدور الوسيط بين هذه الطاقات كمدخلات، وبين المخرجات المستهدفة كنتائج متوخاة.¹

ويستند هذا النوع من التعليم على مجموعة من الخصائص التي جعلت له أهمية قصوى تميزه وتعزز من مكانته في سبيل تعاطي مع ما تعيشه المجتمعات، وهذه الخصائص تتمحور في خمسة أركان هي:²

- **الكلية أو الشمولية:** وهذا يعني أنه يشمل جميع مراحل الإنسان من المهد إلى اللحد، وجميع أنواع التعلم الرسمية وغير الرسمية.
- **التكامل:** ويقصد به التكامل بين جميع مصادر المعرفة والتربية من البيت والمجتمع والمدرسة ومراكز التدريب وغيرها مما يشكل عملية التعلم والتربية.
- **المرونة:** متماشية مع متغيرات العصر ومتطلباته في ما يعلم؟ وكيف يعلم؟ ولم يعلم؟ تؤمن بضرورة التغيير لوجوده أصلا.
- **الديمقراطية:** تؤكد على حق جميع الناس في التعلم بغض النظر عن الفروق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والعقلية، فهي تربية للجميع.
- **تحقيق الذات:** أي أن هذه التربية أو التعليم تسعى لأن يكون الفرد محققا لذاته ومطورا لها ليعيش عيشة متناسقة مع ما يفرضه المجتمع والعصر، تكيفه مع العوامل المحيطة وتفتح المجال له للإبداع، وكل ذلك ينعكس في النهاية على مجتمع متقدم تبعا لتقدم وتطور أفراد.

وللتعليم المستمر نمطين رئيسيين هما:³

- **التعليم التقليدي (أو النظامي أو الشكلي أو المدرسي أو الرسمي):** أحد أشكال التعليم المستمر، ولكن أبرز أشكاله هو التعليم غير النظامي، ويقصد به ما يقدم للكبار من البرامج والمساقات التي توازي في طبيعتها ما يقدم للدارسين في المراحل النظامية المختلفة، من ابتدائية إاعدادية وثانوية وجامعية، ومن مؤسسات هذا النمط مراكز محو الأمية، والمدارس الشعبية، والجامعات المفتوحة.

¹ - "المرجع السابق"، ص 4.

² - "المرجع نفسه"، ص 5، 6.

³ - سعيد بن حمد الربيعي: "مرجع سبق ذكره"، ص 543.

وينطوي تحت التعليم النظامي مهمات التدريب التي تنظمها المؤسسات السالفة الذكر، كتأهيل المدرسين أثناء الخدمة وتدريب المهنيين كالأطباء، والمهندسين، والفنيين في المجالات المختلفة.

- التعليم الحر غير المحدود بشكل أو إطار، وهو ضرب من التعليم يكتسب بالتجربة ومعاركة الحياة، ومن مؤسسات هذا النمط المكتبات والمساجد والنوادي و وسائل الاتصال الجماهيري والمواقع الأثرية وغير ذلك مما يمكن أن نطلق عليه اسم الثقافة العامة، ويمكن إجمال أبرز أنماط التعليم المستمر السائدة فيما يلي:¹

✓ دورات التأهيل والتدريب، وسواء أكانت أثناء مراحل نظامية أو غير ذلك أو كانت عقبها أثناء الخدمة.

✓ التعليم المفتوح أو التعليم عن بعد ومن أنماطه:

- الجامعة التلفزيونية كتلك التي في الصين، وجامعة أنديرا غاندي في الهند اعتبارا من سنة 1984.

- الجامعة المفتوحة، كجامعة القدس المفتوحة، والجامعة البريطانية، وجامعة العلامة محمد إقبال في الباكستان، وجامعة تايلاند.

- التعليم بالمراسلة كما هو الحال في بعض الجامعات البريطانية، والتعليم بالانتساب كجامعة بيروت العربية، وبالانتساب الموجه كما هو الحال في جامعة الإمارات العربية المتحدة.

- الجامعة بلا جدران وتتمثل في التجربة التي قام بها عام 1971 معلمون من إتحاد الجامعات التجريبية.

- المدارس الليلية وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار.

ولا يمكن تحديد أهداف التعليم المستمر تحديدا نهائيا بل هي أهداف تتجدد وتتغير وفقا لتجدد وتغير تطلعات الإنسان وقدراته وظروفه المحيطة، ومن الأهداف ما هو قريب ومنها ما هو بعيد وهما على صلة فتحقيق البعيد يتطلب تحقيق القريب، لكن يمكننا أن نقف عند الخطوط العريضة من هذه الأهداف والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بمتغيرات العصر.

ولعل الهدف الأسمى من التعليم المستمر هو خدمة المجتمع، والأخذ به إلى مصاف المجتمعات

المتقدمة المواكبة لمراحل التنمية في مختلف المجالات، ومن أهداف هذا التعليم:²

¹ - "المرجع السابق"، ص 543.

² - "المرجع السابق"، ص 543.

- إعادة فحص الأفكار وأنماط السلوك السائدة في المجتمع، بناء على المشكلات الجديدة وتحديد ما تتطلبه عناصر التغيير التي طرأت والسعي إلى تحقيقها.
- تضيق الهوية الثقافية الناتجة عن اختلاف السرعة بين النمو المادي والنمو الحضاري في جوانب الحياة الاجتماعية.
- التوفيق بين القيم والاتجاهات القديمة ومتطلبات العصر الجديد.
- مواجهة ما ينتج من مشكلات ناتجة عن التغيير الاجتماعي السريع.
- التنمية الاقتصادية وتعزيز موارد دخل المجتمع.
- نشر الوعي حول القضايا الكبرى سواء المحلية أو الخارجية.
- تلافى الأخطاء السابقة.

وكل هذه الأهداف في مجملها تضع نصب عينها خدمة المجتمع من خلال تطوير أفرادها وهي الفلسفة التي يقوم عليها التعليم المستمر.

د- التعليم الإلكتروني:

يعد التعليم الإلكتروني الثورة الحديثة في أساليب وتقنيات التعليم والتعلم والتي تسخر أحدث ما تتوصل إليه التقنية من أجهزة وبرامج في عمليات التعليم والتعلم، بدءاً من استخدام وسائل العرض الإلكترونية لإلقاء الدروس في الفصول التقليدية واستخدام الوسائط المتعددة في عمليات التعليم الفصلي والتعليم الذاتي، وانتهاء ببناء المدارس الذكية والفصول الافتراضية التي تفسح المجال للطلاب الحضور والتفاعل مع محاضرات وندوات تقام في دول أخرى من خلال تقنيات الانترنت والتلفاز التفاعلي.¹

ويعرف التعليم الإلكتروني بأنه: "طريقة للتعليم باستخدام التقنيات الحديثة مثل الحاسب والشبكات والوسائط المتعددة (صوت وصورة ورسومات...)"، وآليات البحث والمكتبات الإلكترونية والأنترنت، سواء كان ذلك عن بعد أو في الفصل الدراسي؛ لتوصيل المعلومات للمتعلم في أي مكان وبأقصى سرعة وأقل جهد وأكبر فائدة.²

ويتفق معظم الباحثين على التقسيم التالي للتعليم الإلكتروني:³

¹- "المرجع نفسه"، ص 545.

²- عبد الإله بن حسين العفرج، زياد علي خليل، محمد أحمد الشورى، منيب وصفي الخصاونة: "تقنيات التعليم"، ط 3، السعودية، الخوارزمي للنشر والتوزيع، 2012، ص 153.

³- قسيم محمد الشناق، حسن على بن دومي: "أساسيات التعلم الإلكتروني في العلوم"، عمان، دار وائل للنشر، 2007، ص 65.

- **التعليم الإلكتروني المتزامن:** وهو تعليم إلكتروني يجتمع فيه المعلم مع المتعلمون في آن واحد ليتم بينهم اتصال متزامن بالنص، أو الصوت أو بالفيديو.
- **التعليم الإلكتروني غير المتزامن:** وهو اتصال بين المعلم والمتعلم، والتعلم غير المتزامن يمكن للمعلم من وضع مصادر مع خطة تدريس وتقويم على الموقع التعليمي، ثم يدخل الطالب للموقع في أي وقت ويتبع إرشادات المعلم في إتمام التعلم دون أن يكون هناك اتصال متزامن مع المعلم.
- **التعليم الإلكتروني المدمج:** وهو يشتمل على مجموعة من الوسائط والتي تم تصميمها لتنتم بعضها البعض والتي تعزز التعلم وتطبيقاته، وبرنامج التعلم المدمج يمكن أن تتضمن العديد من أدوات التعلم، مثل برمجيات التعلم التعاوني الافتراضي الفوري، والمقررات المعتمدة على الإنترنت، ومقررات التعلم الذاتي، وأنظمة دعم الأداء الإلكترونية، وإدارة التعلم، التعلم في الفصول التقليدية التي يلتقي فيها المتعلم مع الطلاب وجه لوجه، والتعلم الذاتي، وفيه مزج بين التعلم المتزامن وغير المتزامن.

ويمكن تحديد خصائص وسمات التعليم الإلكتروني كما يلي:¹

- ✓ تعليم عدد كبير من الطلاب دون قيود الزمان والمكان وفي وقت قصير.
- ✓ استخدام العديد من مساعدات التعليم والوسائل التعليمية والتي قد لا تتوفر لدى العديد من المتعلمين من الوسائل السمعية البصرية.
- ✓ إمكانية تبادل الحوار والنقاش.
- ✓ التقويم الفوري والسريع والتعرف على النتائج وتصحيح الأخطاء.
- ✓ تشجيع التعلم الذاتي ومشاركة أهل المتعلم.
- ✓ تعدد مصادر المعرفة نتيجة الاتصال بالمواقع المختلفة على الانترنت.
- ✓ مراعاة الفروق الفردية لكل متعلم نتيجة لتحقيق الذاتية في الاستخدام.
- ✓ سهولة وسرعة تحديث المحتوى المعلوماتي.
- ✓ تبادل الخبرات بين المدارس.

للتعليم الإلكتروني مزايا متعددة تتمثل فيما يلي:²

¹- رمزي أحمد عبد الحي: "التعليم العالي الإلكتروني: محدداته، ومبرراته ووسائله"، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2005، ص 122.

²- عبد الإله بن حسين العفرج، زياد علي خليل، محمد أحمد الشورى، منيب وصفي الخصاونة: "مراجع سبق ذكره"، ص 155.

- توفير بيئة تعليمية غنية تعدد بها مصادر التعلم: تتوفر في التعليم الإلكتروني مصادر متعددة للتعلم، مثل المكتبات الرقمية وقواعد البيانات والوسائط المتعددة والانترنت.
 - حداثة المعلومات وتجديدها المستمر: خلافا للمقرر التقليدي فإن المقرر الإلكتروني يتميز بسهولة ومرونة تحديث معلوماته وتجديدها بشكل مستمر.
 - الحصول على المعلومات من مختلف أنحاء العالم: يتميز التعليم الإلكتروني بأنه لا جنسية له، إذ يمكن الاتصال بأي جهة علمية عالمية لتبادل المعلومات معها.
 - سهولة البحث عن المعلومات: مع وفرة وتنوع مصادر التعلم أصبح من السهل بمكان البحث والحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بالعملية التعليمية.
 - توفر الانترنت كوسيلة اتصال: كانت عملية التعلم تتم تقليديا بصورة محدودة، ولكن الانترنت- كوسيلة اتصال- ساعدت على استمرار عملية التعلم خارج أسوار المؤسسة التعليمية.
 - توفير الوقت والجهد والمال: في التعليم الإلكتروني يمكن الاستغناء كثير من متطلبات التعليم التقليدي التي تستهلك الوقت والجهد والمال.
 - المرونة في الزمان والمكان: يتيح التعليم الإلكتروني إمكانية التعلم في أي وقت وزمان ومن أي مكان حسب استعداد المتعلم ورغبته.
 - تساوي الفرص التعليمية: يساوي التعليم الإلكتروني بين الراغبين في التعلم، ويتيح الفرصة أمامهم، فلا اعتبار بمنطقة جغرافية أو مستوى اقتصادي.
 - تنمية مهارات التواصل الفعال لدى الطلاب: يتمكن الطلاب - خصوصا ضعيفوا المشاركة أثناء الدرس- من التفاعل مع الأستاذ والمقرر الإلكتروني بأرياحية.
- يمكن من خلال التعليم الإلكتروني تحقيق الأهداف التالية:¹
- زيادة فاعلية المعلمين وزيادة عدد طلاب الشعب الدراسية.
 - تقديم المحتوى التعليمي بصورته الإلكترونية للمعلم والطالب معا وسهولة تحديثها مركزيا من قبل جهة الاختصاص.
 - توفير الكثير من الوقت لدى المتعلمين.
 - نشر التقنية في المجتمع وإعطاء مفهوم أوسع للتعلم المستمر.

¹- لطيفة علي الكميشي: "التعليم الإلكتروني زكية مجتمع المعرفة"، مجلة جيل للعلوم الانسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 24، أكتوبر 2016، ص 146.

من سمات وخصائص العصر الحالي التغير والتطور السريع، والتدفق الكبير للمعرفة في مختلف المجالات لاسيما مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، مما يفرض على مختلف مؤسسات التعليم العالي الاعتماد على التنوع في أنماط التعليم العالي، كالاتحاد على التعليم المستمر، والتعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني إلى جانب التعليم النظامي بهدف مواكبة ومسايرة مختلف هذه التطورات والتغيرات، وضمان نقل ونشر المعرفة ولما لا إنتاجها وتوظيفها في المجتمع، ولا يتم ذلك إلا عن طريق التنوع في سبل ونظم التعليم العالي.

1-6- الاتجاهات المعاصرة للتعليم العالي في العالم:

يعرف التعليم العالي في العالم مجموعة من الإتجاهات العامة التي تطبع جل أنظمة التعليم العالي في العالم، والتي نلخصها كما يلي:¹

أ- تنوع التعليم العالي:

أدى تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي خاصة في الدول النامية إلى تزايد الحاجة إلى تنوع مؤسساته وتكييف برامجها لتتماشى مع تنوع التعليم العالي في ظل بروز التعليم العالي غير الجامعي وأنماط جديدة غير تقليدية من التعليم مثل: التدريس المنطور وتحديث المعلومات من خلال التعليم المستمر والتعليم عن بعد، مما أدى إلى ضرورة الإهتمام بضمان الجودة جودة هذه الأنماط الجديدة من التعليم والمؤسسات التي تعنى بها والبرامج التي تقدمها، حيث أثبتت الطرق القديمة عدم مسابقتها لهذا التطور.

وهذا ما يجب أن تعتمده مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في العصر الحالي الذي يفرض على التعليم العالي ومؤسساته التنوع في طرق ونظم التعليم لا سيما الحديثة منها، والتي تعتمد على وسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي لمواكبة التدفق المعرفي الكبير ولما لا المشاركة في إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها في المجتمع.

ب- صعوبات التعليم العالي:

تبعاً لتزايد عدد الطلبة في قطاع التعليم العالي وتنوع احتياجاتهم، تواجه الحكومات صعوبة في ضمان هذه الخدمة العمومية، وتكمن هذه الصعوبة في عدم كفاية الدعم المالي المخصص لمؤسسات التعليم

¹ - زين الدين بروشي، يوسف بركان: " تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر - الواقع الآفاق -"، المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، مملكة البحرين، الجامعة الخليجية، 05/05 أفريل 2012، ص ص، 809، 808.

العالي، وهذا بدوره يفرض عليها ضرورة مراجعة البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي ووجهات اتفاق الموارد المتاحة لترشيد هذا الإنفاق مع تأمين الحد الأدنى من الجودة المطلوبة.

ج- تكفل القطاع الخاص بالتعليم العالي:

على غرار بقية الخدمات العمومية وبسبب صعوبات تمويل وترشيد الموارد وكذا تحسين جودة الخدمات المقدمة يلاحظ من بين أهم التوجهات التي يعرفها قطاع التعليم العالي منذ العشرية الأخيرة تغيير طبيعة الخدمات المقدمة من مؤسسات عمومية إلى مؤسسات خاصة أكثر فأكثر. إن هذا التغيير المتمثل في إضفاء الطابع السلعي على خدمة التعليم العالي يدخل عدة تعديلات في مفهوم الخدمة المقدمة تقليدياً، ومن بين المستجدات نجد التعامل مع مصطلحات جديدة مثل: العرض، والطلب، الربحية، العميل بدل الطالب ومن ثم تكتسب الجودة مكانة مركزية ليس فقط كمطلب يلح عليه العميل (الطالب) ولكن أيضاً كأحد مكونات الميزة التنافسية التي تتسابق من خلالها المؤسسات التعليمية، إضافة إلى ذلك يقتضي الأمر من السلطة العمومية مراجعة نفسها والتخلي على الدور التقليدي المتعلق بالرقابة والتعديل (Régulation) تبعاً لما أصبح يسمى بالإدارة العمومية الحديثة (New Public Management) وفي هذا الصدد تجد نفسها مجبرة على القيام بمجموعة من الإصلاحات بغية بناء نظام ينطوي على:

- اللامركزية (Décentralisation) في إيجاد القرار.
- مفاوضة الأهداف.
- مراقبة النتائج.
- وترسيخ مبدأ التمويل بحسب النتائج.

إن الغاية من هذا التحول الجديد هو تثبيت آليات التعديل (Auto- Régulation) وتمكين الدولة من المراقبة عن بعد، حيث تكفي السلطات بتحديد الخطوط العريضة (السياسة) والإمداد بالموارد الضرورية ثم مراقبة النتائج وليس الوسائل.

د- عولمة التعليم العالي:

أضحت العولمة ظاهرة تمس جميع جوانب حياتنا بما فيها التعليم، وساهمت تكنولوجيات الإعلام والاتصال (TIC) في التسريع من وتيرة العولمة في شكل تبادلات تجارية وحركة رؤوس الأموال وتنقل الأشخاص. وقد كان لهذا التطور أثر واضح على التعليم العالي، بحيث تنامت الإتفاقيات البيئية والدولية من أجل تمكين "المقارناتية" (Comparabilité) للأنظمة الوطنية للتعليم العالي. لا بد من الإشارة أن

التبادل الثقافي والدراسة في الجامعات الأجنبية كان ظاهرة معروفة حتى من قبل العولمة. وتتجلى مظاهر العولمة في التعليم العالي من خلال بروز أشكال حديثة للتعليم كالتعليم العابر للدول (Transnational) أو العابر للحدود (Transfrontalier) ما فصح المجال لأنماط جديدة من الشراكات كالتوأمة واقتسام تنفيذ المشاريع والإسهام في مشاريع تعليمية بحثية مشتركة على النطاق الدولي، كما ظهرت أساليب جديدة للتعليم كالتعليم عن بعد وصولاً إلى ما أطلق عليه اليوم التعليم بلا حدود. وأضحى التعليم سلعة (خدمة) يتم تداولها وفق الإتفاقيات الدولية مثل: إدراجه ضمن اتفاقيات تجارة الخدمات (GATS). ومن مخلفات العولمة ظاهرة التكامل الجهوي وأحسن دليل على ذلك نظام التعليم الموحد لأوروبا: "ل.م.د"

" Processus de Boulogne "، إن ما ساهم في هذا التدويل هو وجود طلب (كمي نوعي) هائل على المستوى العالمي (خاصة من طرف طلاب الدول النامية). ما شجع على عروض التكوين كاستثمارات مربحة (تصل مداخيل الجامعات من طلب الأجنبي إلى ثلث مداخيلها الإجمالية). كما تجدر الإشارة إلى تعدد أشكال التعليم المعولم والخاص والذي مهد الطريق إلى بروز سوق معتبر للخبرات وخدمات ضمان الجودة والتأهيل (Accréditation).

للتعليم العالي بكل أنواعه دور كبير في التطور الحضاري والإنساني حيث تطورت أهدافه وتنوعت لتشمل نقل المعرفة وإنتاجها وتخزينها والحفاظ عليها، وتوسيع قنوات خدمة المجتمع ومؤسساته وخاصة الصناعية منها، وزيادة مرونة القبول زمانيا ومكانيا، وتعميق التداخل بين التخصصات ضمن مسار تطوير المناهج، والتوسع في الجانب التقني، وإعادة هيكلة وتنظيم بنية مؤسسات التعليم العالي.

ثانيا: التعليم العالي في الجزائر:

1- مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر:

عرف التعليم العالي في الجزائر مسيرة متميزة بدءا من نيل البلاد استقلالها إلى الوقت الحالي، وكانت تتخلله في كل مرحلة من مراحل التغيير جملة من الإصلاحات تهدف إلى ربط أهدافها باحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية، ويمكن الإشارة إلى هذه المراحل على النحو التالي:

1-1- التعليم العالي في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي:

تعود نشأة الجامعة الجزائرية إلى سنة 1909 بإمضاء رئيس الحكومة آنذاك «Gérard Jonnart»، قرارا بنشأتها بحيث قال في تلك المناسبة أن: "الجامعة الجديدة إلى جانب الخدمات التي تواصل في أدائها

في سبيل العلم والمهن الحرة سوف تصبح بإمكانها أيضا تزويد الزراعة والصناعة والتجارة الجزائرية بأيدي عاملة مؤهلة".¹

أول دخول جامعي كان في نوفمبر 1859، وكان العميد «Delacroix» رئيس الأكاديمية أجرى خطابا بمناسبة أول دخول "...عن قريب نظرا للإجراءات التي اتخذت مؤخرا، المسلمون يتمكنون من الاستفادة من الخدمات المدرسية العليا الجديدة، لذلك يجب إعطائهم مكونين من جنسهم وثقافتهم".² فحسب جمعية أصدقاء الجامعة، الجامعة التي أنشئت في الجزائر لا تختلف عن الجامعة الفرنسية بل هي متحدة معها ومندمجة فيها، الخصوصية الوحيدة التي تتميز بها هي: "كونها تحتوي على فروع أصلية ومحلية بالإضافة إلى الفروع الأساسية التي تدرس في الجامعة الفرنسية، وجميع التخصصات العلمية وتكيفها في ميدان جزائري"، بمعنى أنها تريد القيام تطوير التعلم إلى الجانب الأوروبي الإفريقي تحت لواء الغرب والشرق.³

فحسب هذه الخصوصية فإن "في وسط المدارس العليا الأربعة يعيش أعضاؤها صراعات لأنهم لديهم إيديولوجية مختلفة:" صراع بين مدرسين في العلوم والمدرسين في الأدب، صراع بين الشرقيين والغربيين، صراع بين الفرنسيين والمعريين". وكان عدد الجزائريين لا يتعدى الخمسين ولكن بعد سنة 1920 مع ظهور الحركة الوطنية العصرية من طرف المثقفين الجدد كالصحافيين، القضاة، الأطباء، بدأ الإهتمام بالتعليم، بحيث يرونها كوسيلة للتحرر ولكن بعد 1954 ضعف عدد الطلبة الجزائريين نظرا للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني.

1-2- التعليم العالي في الجزائر بعد الاستقلال:

في هذه المرحلة أصبح الطلب الاقتصادي والاجتماعي على التربية ملحا داخل المجتمع الجزائري، واتضحت الحاجة إلى تكوين الإطارات السامية بوتيرة مستعجلة، ولم تكن الجامعة الجزائرية الموروثة عن العهد الاستعماري التي كانت تتماشى وأغراض أقلية أوروبية قادرة على الإستجابة للوضعية الجديدة الناجمة عن عهد الاستقلال.

بعد سنة 1962 أدخلت تعديلات على تسيير الجامعة والتوظيف لتكييف التعليم العالي وجعله يتماشى وسياق السيادة الوطنية، وبغرض تلبية الحاجة المستعجلة إلى الإطارات والتقنيين في التخصصات المختلفة، أنشأ منذ بداية 1962 معاهد تقنية متخصصة وتعين على الجامعة أن تصلح نفسها إصلاحا

¹ -Les amis de l'association de l'université, « Université D'alger 1945 », j. 1959.

² -« ibid ».

³ -« Ibid ».

عميقا وأن تباشر مجموعة من التحولات والتغيرات التي طرأت على التعليم العالي والتي نوجزها في عدة مراحل:

✓ المرحلة الأولى:¹

وتمتد من الاستقلال سنة 1962 إلى سنة 1970 تاريخ إنشاء أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي، تتميز هذه المرحلة بفتح جامعات المدن الرئيسية بالجزائر. فبعد أن كانت بالجزائر جامعة واحدة، وهي جامعة الجزائر وكانت مختصة في تكوين أبناء المعمرين بالدرجة الأولى، فتحت جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967، ثم تلتها بعد ذلك كل من جامعة العلوم والتكنولوجيا - هواري بومدين - بالجزائر، وجامعة العلوم والتكنولوجيا - محمد بوضياف - بوههران، وجامعة عنابة. بينما فتحت الجامعة الإسلامية - جامعة الأمير عبد القادر - بقسنطينة سنة 1984. أما النظام البيداغوجي الذي كان متعبا فهو ما كان موروثا عن الفرنسيين، إذ كانت الجامعة مقسمة إلى كليات وهي:

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.
- كلية الطب.
- كلية العلوم الدقيقة.

لقد كانت الكليات مقسمة بدورها إلى عدد من الأقسام، تهتم بتدريس التخصصات المختلفة، كما أن النظام البيداغوجي كان مطابقا للنظام الفرنسي، حيث كانت مراحلها كما يلي:

مرحلة الليسانس: وتدوم ثلاث سنوات بغالبية التخصصات، وهي عبارة عن نظام سنوي للشهادات المستقلة، التي تكون في مجموعها شهادة الليسانس.

شهادة الدراسات المعمقة: وتدوم سنة واحدة، يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.

شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة: وتدوم سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية.

شهادة دكتوراه دولة: وقد تصل مدة تحضيرها خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

¹ - بوفلجة غيات، " التربية والتعليم بالجزائر"، ط2، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006، ص ص، 76، 77.

لقد كانت المرحلة الأولى تهدف إلى توسيع التعليم العالي، والتعريب الجزئي والجزأة، مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة.

✓ **المرحلة الثانية:**¹ وتبدأ من سنة 1970، سنة إحدات وزارة متخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي، تلاها مباشرة إصلاح التعليم العالي سنة 1971، ويتمثل هذا الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة، واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية. قد أجريت التعديلات التالية على مراحل الدراسة الجامعية:

- **مرحلة الليسانس:** وهي ما يطلق عليها أيضا مرحلة التدرج الأولى وتدوم أربع سنوات، أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية.

- **مرحلة الماجستير:** وهي ما يطلق عليها أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى، وتدوم سنتين على الأقل وتحتوي على جزأين، الجزء الأول وهو مجموعة من المقاييس النظرية، وتهتم بالتعمق في دراسة منهجية البحث، أما الجزء الثاني فيتمثل في إنجاز بحث يقدم في صورة أطروحة.

- **مرحلة الدكتوراه العلوم:** وهو ما يطلق عليها أيضا ما بعد التدرج الثانية، وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي.

إلى جانب التغييرات المذكورة أعلاه تتميز عملية الإصلاح بإدخال الأشغال الموجهة والتطبيقات الميدانية في البرامج الجامعية، كما تميزت هذه المرحلة بفتح مجموعة من المراكز الجامعية في مختلف ولايات الوطن، لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي.

ولقد تم في هذه المرحلة أيضا وضع الخريطة الجامعية (1984)، وكانت تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي آفاق 2000، معتمدة في ذلك على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، كما عمدت إلى تحديد الاحتياجات من أجل العمل على توفيرها وتعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل، كالتخصصات التكنولوجية والحد من توجه الطلبة إلى بعض التخصصات الأخرى كالحقوق والطب، كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة.

¹ - "المرجع السابق"، ص ص، 77، 78.

ولقد كانت فرصة تحضير الخريطة الجامعية مناسبة لتقييم التجارب التي مرت بها الجامعة الجزائرية، حيث أعيد النظر في البرامج والتخصصات المدروسة، وتحولت بعض الدوائر إلى معاهد مستقلة.

✓ المرحلة الثالثة:¹

والتي يرى بوفلجة غيات أنها تبدأ من 1998 إلى غاية 2004، وتتميز بالتوسع التشريعي والهيكلية والإصلاح الجزئي. وقد تضمنت إجراءات تتمثل فيما يلي:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي، الذي وافق عليه مجلس الحكومة في سبتمبر 1998.
- قرار إعادة تنظيم الجامعة في صورة كليات.
- إنشاء 06 جذوع مشتركة يتم توجيه الطلبة الجدد إليها.
- إنشاء 06 مراكز جامعية في كل من ورقلة، لغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة، نتيجة تحويل المدارس العليا للأساتذة بتلك المدن.
- تحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية، مستغانم، إلى جامعات، وإنشاء جامعة بومرداس.
- وهكذا أصبح قطاع التعليم العالي يحتوي على 17 جامعة، 13 مركزا جامعيًا، 06 مدارس عليا للأساتذة، و 11 معهدا وطنيا للتعليم العالي و 12 معهدا ومدرسة متخصصة هذا سنة 1999، وقد ظهرت بعد ذلك جامعات أخرى ومراكز جامعية وملاحق لجامعات، مما ساهم في تدعيم هيكل قطاع التعليم العالي وتجسيد ديمقراطيته.

✓ المرحلة الرابعة: وتبدأ سنة 2004²

لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين، حيث لم يعد خافيا توجه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلية تعليمية من ثلاث أطوار هي: الليسانس، الماجستير، والدكتوراه الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه الأطوار والشهادات المتوجة بها على الصعيدين الوطني والدولي، ويتشكل كل طور من وحدات تعليمية على سداسيات:

¹ - "المرجع السابق"، ص 79.

² - بوحفص مباركي: "إصلاح التعليم العالي في المغرب العربي طبقا لمسار بولونا- آفاق وتحديات"- جامعة وهران، كلية العلوم الإجتماعية، 4-6 ماي 2010، ص 12.

- **الليسانس:** يشتمل على ستة سداسيات كما يتضمن مرحلتين أولهما تكوين قاعدي متعدد التخصصات وثاني مرحلة تكوين متخصص.

- **الماستر:** ويشتمل على أربعة سداسيات، يحصر هذا التكوين لمهنتين مهنية وبحثية.

- **الدكتوراه:** يضمن هذا الطور تكويننا تبلغ مدته ست سداسيات ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه من الدرجة الثالثة بعد مناقشة الأطروحة.

في الجزائر بدأ التحضير لإصلاح التعليم العالي منذ سنة 1999 على مستوى النصوص نظام التعليم العالي ذي المستويات الثلاث (ليسانس، ماستر، دكتوراه) من خلال القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم: 99-05 المؤرخ سنة 1999، ثم الشروع في الإنخراط فعليا في مسار بولونا وتطبيق إجراءات الإصلاح الذي تقتضيه خلال العام الدراسي 2004-2005.¹

❖ نظام الـ LMD استجابة للتوجهات العالمية في التعليم العالي:

يهدف التطوير إلى تمكين النظام التعليمي من الإستجابة إلى متطلبات العصر الجديد واستيعاب التطورات العلمية والتكيف مع المستجدات الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، والتكنولوجية ومواجهة التحديات التي تواجه تطور الفرد والمجتمع والتفاعل الإيجابي مع المتغيرات.

وقد عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كليا لافتا، حيث تضم في الوقت الحالي (خلال سنة 2018) مئة و ستة (106) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعون ولاية (48) ولاية عبر التراب الوطني، وتضم خمسون (50) جامعة وثلاثة عشرة (13) مركزا جامعيًا، وعشرون (20) مدرسة وطنية عليا، وإحدى عشر (11) مدرسة عليا للأساتذة، وملحقتين (02) جامعتين، وتزايد تعداد الأساتذة إلى 40,140 عضو هيئة تدريس وارتفاع عدد الطلبة إلى 1077,945 طالب، وهذه تعتبر مؤشرات دالة على هذا التطور.²

❖ مساعي تطبيق نظام LMD:

في ظل الإختلالات المتعددة التي سجلت في منظومة التعليم العالي، لأن الإصلاح يرمي علاوة على المرفق العمومي للتعليم العالي وتكريس ديمقراطية الإلتحاق بالجامعة إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة التالية:³

¹ - "المرجع نفسه"، ص12.

www.mesr-s-dz.13/10/2014.

² - الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي in_

³ - عمر بلخير: "واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر: دراسة تحليلية"، in

[http://cofjo.jilwan.com/confjo2012.php ?_19/06/2012.p6](http://cofjo.jilwan.com/confjo2012.php?_19/06/2012.p6).

- ضمان تكوين نوعي من خلال الإستجابة للطلب الاجتماعي للتعليم العالي.
 - تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات بين الجامعة وعالم الشغل.
 - تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.
 - التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
 - تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتويعهما.
 - تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصدقاء الوطنية والإقليمية والدولية.
- إن نظام التعليم العالي أصبح من الضروري إصلاحه على نحو يجعله قادرا على إعداد الطلبة إعدادا ملائما يؤدي بهم إلى اكتساب المعرفة والمهارات الفكرية والعلمية، التي تمكنهم من التكيف مع متطلبات عصرهم، والإتجاهات الإيجابية اتجاه العمل والمواطنة، مما يجعلهم مبادرين في العمل ومهتمين به وقادرين على الإسهام الإيجابي في بناء المجتمع وتنميته.

❖ خصائص النظام الجزائري المطلوب:

- إن تطبيق نظام LMD يندرج في قلب التحول والتطور الذي يعرفه نظام التعليم العالي في الجزائر الذي يجب أن يكون:¹
- كفؤ، يجمع بين الجودة والتنافسية.
 - عادل، يضمن مساواة الحظوظ.
 - قادر على توجيه البحث العلمي والتكنولوجي نحو إبداعية وابتكارية أكثر لتوليد المعرفة وقادر على توفير منتجات جديدة ومنه تطوير العلاقة جامعة ومؤسسة.
 - مبدع لدينامكية تكوين المكونين والباحثين المؤهلين على مستوى عال، لتلبية الإحتياجات الكبيرة لتأطير عمليات التكوين والبحث العلمي خاصة في مرحلتي الماجستير، والدكتوراه.
 - مزود بنظام تقييم داخلي وخارجي ضروري من أجل ضمان جودة التكوينات السارية، ويضاف إلى كل تلك المتطلبات البعد الدولي للتعليم العالي والذي يبرز من خلال:
 - التفتح والتنافسية اللتان أصبحتا ميزتان لأنظمة التعليم العالي، تتأثر الأنظمة الأكثر نجاعة باستقطاب أفضل الكفاءات والاستفادة منها.

¹-www.macromedia.com, 24/11/2011.

- نشوء فضاءات جامعية إقليمية ودولية تسهل حركة الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار، ومن ثم تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث. فمن خلال انخراط الجامعة الجزائرية في هذه الفضاءات تتمكن من إرساء صداقيتها على الصعيد الدولي وأن تحقق أفضل استفادة من هذه التبادلات.

❖ ما يوفره نظام LMD للطلاب:

يسعى إصلاح التعليم العالي على الصعيد البيداغوجي في إرساء نظام تعليمي غاياته تمكين الطالب من:¹

- اكتساب المعارف وتعميقها وتنويعها في مجالات أساسية تتوافق مع المحيط الاجتماعي والمهني، مع توسيع فرص التكوين من خلال اندماج وحدات تعليمية استكشافية وأخرى للثقافة العامة باعتبارها العناصر المكونة لمقارنة متداخلة التخصصات تتيح بصفاتها تلك معابر في مختلف المراحل المشكلة للمسالك التكوينية.
- اكتساب مناهج عمل تنمي الحس النقدي، القدرة على التحليل والتركيب، بالإضافة إلى القدرة على التكيف.
- الاستفادة من توجيه ناجع وملائم يوفق بين رغباته واستعداداته قصد تحضيره الجيد إما للحياة العملية أو لمتابعة الدراسة الجامعية.

2- أهم مكتسبات إصلاح التعليم العالي في الجزائر:

لقد تم من خلال هذه الإصلاحات رفع التحديات الأربعة التالية:

1-2- الديمقراطية: لقد كان إسباغ الطابع الديمقراطي على الولوج إلى المنظومة التربوية والتعليم العالي سمة في السياسة الجزائرية منذ 1962 إلى يومنا هذا. ففي سنة 1954 كان بمقدور أقل من 07 طلبة في كل 10000 نسمة الولوج إلى الجامعة في وطنهم، وبعد خمسون سنة تجاوز عدد الطلبة الجامعيين الـ: 3000 طالب في كل 100.000 نسمة. إن إسباغ الطابع الديمقراطي على التعليم العالي والمسند مجاناً هذا الأخير وبوجود خدمات جامعية لا يمكن اختزالها في عملية تضخيم عدد الطلاب أي فتح أبواب التعليم العالي لأكثر عدد ممكن من المسجلين فعليا

¹- المرجع السابق.

للشباب من كل الفئات الاجتماعية ومن كل الجهات والمناطق وأن يكون التوزيع حسب الجنس غير مجحف في حق الإناث وقد تم بذل جهد معتبر في هذا الشأن.¹

"وهكذا فقد شهد قطاع التعليم العالي انفجارا طلابيا ضخما أدى إلى ضعف المستوى في التكوين

وإلى اكتظاظ الأقسام بعدد الطلبة وضعف التأطير ونقص بعض الوسائل قياسا بالمعايير الدولية."²

2-2- الجزائر: فور الإعلان عن استقلال الجزائر ظهرت مسألة جزارة المنظومة التربوية بشكل عام

والتعليم العالي بشكل خاص، كانتشغال كبير على مستوى السلطات الجزائرية، فالجزارة كانت تعني

تدخلا على مستوى برامج التعليم العالي لتكييفها مع الاحتياجات الوطنية من الإطارات، وقد ترجمت

سياسة تهدف إلى ولوج مكثف للجزائريين إلى وظيفة التعليم لضمان استخلاف المتعاونين الأجانب. ولم

يكن الدخول الجامعي 1962-1963 يتجاوز الـ:82 أستاذ، جلهم من المعيدين، من بين أساتذة

التعليم العالي العاملين والبالغ عددهم حينها 298 أستاذ. وسمحت القرارات المتخذة سنة 1982 بجزارة

سلك المعيدين والأساتذة المساعدين بشكل كامل سنة 1987، وبجزارة العلوم الطبية سنة 1988 والعلوم

الاجتماعية سنة 1989، ومن خلال العشرية 1990-2000 جاء دور جزارة العلوم البيولوجية والعلوم

الدقيقة والتكنولوجيا.³

ويمكن أن نعتبر بأن سلك الأساتذة في التعليم العالي قد تمت جزارته بشكل كامل سنة 2001-

2002، (إذ بالكاد كان هناك 67 أستاذا أجنبيا سنة 2001-2002)، فالمؤسسات التابعة لوزارة التعليم

العالي والبحث العلمي وحدها أصبح يرتادها اليوم: 44448 أستاذا دائما وفي كل الأسلاك.⁴

"أما بالنسبة لجزارة المناهج فقد أحدث الإصلاح انقلابا في الطرق التقليدية الموروثة وعرضها

بأساليب تربوية جديدة مثل طريقة التكوين المندمج والمراقبة المستمرة للمعارف وتدعيم حصص الأعمال

التطبيقية والموجهة واعتبار الوحدة الدراسية مجموعة متناسقة من المعارف والمهارات غير أن التجديد في

المناهج والأساليب لم يشمل المضمون واقتصر على الشكليات والقوالب، ذلك أن المضمون الذي يقدم في

¹- التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: "50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012". In

, 28/02/2016,p26.www.mers.dz

²- تومي حسين: "الجامعة وتنمية المجتمع في الجزائر: بين النجاح الكمي والإخفاق الكيفي"، مجلة الدراسات الاجتماعية، الجزائر،

مركز البصيرة للبحوث والخدمات التعليمية، جويلية 2010، ص 29.

³- التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: "50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012"، "مرجع سبق ذكره"، ص 27.

⁴- "المرجع السابق"، ص 28.

عدد من المعاهد لا يختلف كثيرا عما يقدم في النظام القديم، وأن محتويات البرامج مازالت تستمد مادتها الأساسية من البرامج الأجنبية خاصة الفرنسية منها.¹

2-3- التعريب: شكل إدراج اللغة العربية في المنظومة التربوية في الفترة الاستعمارية أحد مطالب التشكيلات السياسية والثقافية البارزة في تاريخ الحركة الوطنية، فاللغة العربية في واقع الأمر كانت ولا تزال تعتبر لغة أجنبية رغم نشر القانون الأساسي للجزائر سنة 1947، والذي اعترف بأن اللغة التي يتخاطب بها أغلبية الجزائريين تمثل إحدى لغات "مجموع أهل البلاد"، وقد توجب بذل جهود كبيرة عند الاستقلال ليسد هذا النقص وجعل اللغة العربية وبشكل تدريجي لغة التعليم الرئيسية في الجامعة، وبما أن التعليم العالي كان يعاني نقصا فادحا في الأساتذة الذين يتحكمون في اللغة العربية، فقد توجب تكوينهم باللجوء إلى عدد كبير من الأساتذة المتعاونين من العالم العربي. هذا وبالموازاة مع تحضير دورات رسكلة لا سيما في مراكز التعليم المكثف للغات.(المفتوحة في المؤسسات الجامعية).²

وكان التعريب في السنوات الأولى من الإستقلال يقتصر على معهد الدراسات الإسلامية التابع لجامعة الجزائر وليسانس اللغة العربية التي شهدت تهاوتا كبيرا عليها من قبل الطلبة. وشمل هذا المنحى مواد واختصاصات أخرى، حيث تم بالإضافة إلى أقسام التعليم باللغة الفرنسية الموجودة سابقا، فتح أقسام معربة في مدرسة الصحافة سنة 1965 ثم في الفلسفة والتاريخ بهدف تكوين أساتذة في التعليم الثانوي، وقد التحقت كلية الحقوق بالركب ابتداء من عام 1969. وعرف تقدم التعريب في العلوم الاجتماعية وعلوم الأرض والحياة تسارعا ابتداء من سنة 1989، وهي السنة التي شهدت وصول أول دفعة معربة بالكامل إلى الجامعة من حاملي شهادة البكالوريا علوم، فنسبة التعريب في واقع الأمر استمرت في الارتفاع وبشكل متباين حسب الاختصاصات المدرسة، إذ بلغت هذه النسبة 100% في العلوم الاجتماعية والإنسانية سنة 1996-1997.³

2-4- التوجه العلمي والتقني: يمكن تصنيف الخيارات المتمثلة في إسباغ الطابع الديمقراطي والجزارة والتعريب من بين الأهداف الرئيسية التي تم على أساسها تطوير التعليم العالي ابتداء من سنة 1962، وقد شهدت هذه الخيارات تدخلات فيما بينها على امتداد السنوات الخمسين الماضية من استقلال البلاد. ولفهم البنية الحالية للجامعة الجزائرية، تم أخذ خيار آخر بعين الاعتبار وهو التوجه العلمي

¹ - "المرجع نفسه"، ص 29.

² - التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: "50 سنة في خدمة التنمية 1962 - 2012"، "مرجع سبق ذكره"، ص 27.

³ - "المرجع السابق"، ص ص، 27، 28.

والتقني الذي لطالما أثر بانتظام على اتخاذ القرار في هذا المجال، ويمكن التذكير بأن الجزائريين القلائل الذين تمكنوا من بلوغ المرحلة الجامعية خلال الفترة الاستعمارية، وكانوا عموما يتابعون دراسات أدبية (الأدب العربي في المقام الأول) والحقوق أحيانا أو الطب والصيدلة، وأنهم لم يكونوا يمثلون قبيل الاستقلال سوى 3% تقريبا من مجموع المسجلين في مؤسسات التعليم التقني القليلة حينها مثل المدرسة الوطنية لمهندسي الجزائر أو المدرسة الوطنية للفلاحة في الجزائر العاصمة.¹

وقد ساهمت الأهمية التي أولتها الدولة إلى مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجهد التصنيع وتثمين الموارد الطبيعية في تعزيز التوجه العلمي والتقني، ومع تبني نظام الاقتصاد الموجه، ابتداء من المخطط الثلاثي 1967-1969، والمخططين الرباعيين 1970-1973 و 1974-1977 ثم المخططين الخماسيين التاليين أين برزت الحاجة إلى إطارات تقنية مؤهلة، وأصبحت نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية سنة 1986-1987 تتأهز 73% من مجموع المسجلين، مع أغلبية مسجلة في شعبة التكنولوجية بنسبة تساوي 34%.²

إن التزايد السريع لتعداد الطلبة الجزائريين في السنوات الأخيرة، والركود الذي عرفه سوق العمل وتطور تركيبة الشعب في البكالوريا، جعل عدد المسجلين في الاختصاصات العلمية والتكنولوجية ينخفض، غير أن هذا لا يدفعنا إلى إعادة النظر وبشكل مطلق في الأرقام التي تعبر عن هذا التوجه العلمي والتكنولوجي والتي هي في ارتفاع متواصل.³

3- اختلالات التعليم العالي في الجزائر:

على الرغم مما حققه التعليم العالي في الجزائر من نتائج إيجابية هامة خلال العقود الأخيرة الماضية يبقى بعيدا عن المستوى المنشود من حيث النوعية والكيف، وهو اليوم يعاني من مجموعة من الإختلالات والنقائص على المستويات عدة منها الهيكلي والتنظيمي، وحتى البيداغوجي والعلمي، ويمكن عرض هذه النقائص كما يلي:

¹ - " المرجع السابق"، ص 28.

² - " المرجع نفسه"، ص 28.

³ - " المرجع نفسه"، ص 29.

3-1- في مجال الاستقبال وتوجيه الطلبة:¹

- ✓ اعتماد التعليم العالي المركزية في توجيه الملتحقين الجدد من الطلبة الناجحين في التعليم الثانوي، مما أفقد هذا النظام التوجيهي مرونته وقاد في أغلب الأحيان البرامج إلى مسالك نفقية مبهمة.
- ✓ ارتفاع ظاهرة التسرب الجامعي مما أدى إلى تدني مردود الجامعة الجزائرية وامتداد المدة التي يقضيها الطلبة في الجامعة ما عقد وضعية الجامعة الإستيعابية. أحجام ساعية مكثفة وضاعطة تلزم الطالب بأوقات حضورية مبالغ فيها في قاعات المحاضرات والأعمال الموجهة، على حساب الوقت الواجب تخصيصه لتكوينه الذاتي والتحضير لاستقلالته المعرفية.
- ✓ التخصص المبكر الذي يوجه بمقتضاه الطلبة توجيهها مبكرا وعادة ما يكون ابتداءا من السنة الأولى جامعي، والذي يبقى في أغلب الأحيان توجيهها غير ناضجا.
- ✓ نظام تقييم ثقيل، من خلال اعتماده على الامتحانات النظرية، بالإضافة إلى فترة إجراء هذه الامتحانات التي عادة ماتكون ممتدة بشكل مبالغ فيه، على حساب الزمن البيداغوجي.

3-2- في مجال الهيكله والتسيير يمكن تسجيل مايلي:²

- ✓ إختلال صارخ بين برامج التكوين التي يوفرها التعليم العالي في الجزائر واحتياجات سوق العمل الناتج عن غياب تعبير واضح عن الإحتياجات من قبل القطاعات المشغلة لانعدام سياسات تعاونية مدروسة بين قطاعي التكوين وسوق الشغل.
- ✓ غياب شبه تام للمعابر نتج عنه إنغلاق الفروع، الشيء الذي لا يمكن الطالب من الحفاظ على المعارف المكتسبة والإستفادة منها في مسلك آخر.

3-3- في مجال التأطير فإنه تجدر الإشارة إلى مايلي:³

- ✓ نقص التأطير ومردودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج، مما أثر على تطوير هيئة التدريس كما ونوعا.
- ✓ هجرة الأدمغة واستمرار ظاهرة مغادرة الأساتذة الباحثين نحو آفاق أخرى أكثر جذبا، لا سيما في مجال غياب قانون أساسي خاص ومحفز.

¹- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: "إصلاح التعليم العالي"، جوان 2007، ص09.

²- "المرجع نفسه"، ص 09.

³- "المرجع السابق"، ص10.

3-4- في مجال الموازنة بين التكوين وسوق الشغل فنسجل ما يلي:¹

✓ برامج تكوين أقل ملائمة لمتطلبات التأهيلات الحديثة.

✓ اندماج ضعيف للجامعة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

4- التعليم العالي في الجزائر ورهانات المستقبل:

ظهر القرن الحادي والعشرين بملامح جديدة وذلك مع بدايات العقد الأخير من القرن العشرين، والتي تلخصت في العولمة، المعرفة، وكان سبب انتشارها ثورة المعلومات والاتصالات التي أدت إلى تزايد الاعتمادات المتبادلة وتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية، بحيث أصبح العالم قرية كونية صغيرة لا مكان فيها للإنعزال أو العزلة. ويتميز هذا الوضع بالفرص والمخاطر التي يجب أن يسهم فيها التعليم العالي بكل مكوناته المادية والبشرية إعدادا واستعدادا لتحقيق الرهانات على المستويين المحلي والدولي.

4-1- على المستوى المحلي:²

يبدو بوضوح الدور الريادي والمسؤولية القومية للجامعات ومؤسساتها البحثية باعتبار مسؤوليتها عن قيادة حركة التنمية والتقدم في المجتمع، وفي اتباع الأسلوب العلمي في تشخيص أسباب المشكلات العلمية المتعددة التي يواجهها المجتمع، وصياغة تطبيق الحلول والمقترحات العلمية لمواجهتها، ومتابعة عمليات التطبيق وتقييمها، والتوصية بما يجب في إطار تصحيح المسار عند الحاجة.

ومن بين تلك المجالات والمشكلات التي تبدو دائما في حاجة ماسة لهذا الدور ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي التعليم العالي، واختلال التوازن بين متطلبات سوق العمل من التخصصات النظرية والعلمية. وتدني مستويات المهارة الفنية لخريجي مؤسسات التعليم العالي في مجالات التكنولوجيا الحاسوبية واللغات الأجنبية، والمشكلات العامة المرتبطة بارتفاع معدلات وسرعة التغيير الاجتماعي وآثاره المعقدة. وهي كلها مشكلات وتحديات تبرز من جديد أهمية ارتباط الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بالمجتمع.

¹- "المرجع نفسه"، ص10.

²- نصر الدين غراف "التعليم الإلكتروني ومستقبل الإصلاحات بالجامعة الجزائرية"، in

http://www.webreview.dz/IMG/pdf/ar04-rist19-2_23/5/2015.p09.

4-2- على المستوى الدولي:¹

إن العالم الجديد يسمى بعالم المعرفة، يرى في العلم الحديث والسيطرة على أسبابه وأبعاد علاقاته المتنوعة، تشيد على أساسه دعائم حضارتها، وترسي به أسس نهضتها ومجالات تقدمها، وتصاغ على هدى منه الحلول لمشكلاتها.

ويظهر الدور المتعاظم للجامعات والمؤسسات البحثية في المجتمعات الصناعية المتقدمة في حركة التطور في مجتمعاتها، وعملها التنافسي المستمر من أجل القيام بأدوارها والوفاء بمسؤولياتها اتجاه مجتمعها، وذلك من خلال تعظيم العلم الذي تراه الأساس المحوري في صياغة معادلة القوة الدولية، وتشكيل علاقات السيادة، والتبعية بين الأمم والدول وبلوغ هذه المرحلة لا يتحقق إلا من خلال ما يلي:

- توظيف آفاق وثمار ثورة المعلوماتية في دعم وحماية الأمن الشامل لمجتمعاتها.
- الإستفادة من الطفرة العلمية والتكنولوجيا الهائلة في التنمية الشاملة لمجتمعاتها.
- استثمار آفاق وآثار ثورة الاتصالات والتخلي عن الطرق التقليدية لتحقيق وحماية مصالح مجتمعاتها.
- توسيع نطاق التطوير التقني وآفاقه الفنية والمستقبلية بما يتلاءم واحتياجات مجتمعاتها العربية بما يمكنها من تصدير نموذجها الحضاري والثقافي إلى غيرها من شعوب العالم.

ثانيا: البحث العلمي: ماهية البحث العلمي:

يعد البحث العلمي أحد الأركان المهمة في تطور وتقدم المجتمعات بما يقدمه من حلول لمشاكل ومعضلات وصعوبات تواجه هذه المجتمعات. وهو أداة للتكيف مع المتغيرات البيئية المتجددة وهو وسيلة لتحقيق الرفاهية وتطوير نوعية الحياة.

1- أهمية البحث العلمي:

يرتبط البحث العلمي في تاريخه العميق بمحاولة الإنسان الدائمة والمستمرة في الكشف عن المعرفة والبحث والتنقيب عنها، وفهم الكون الذي يعيش فيه، وقد ازدادت الحاجة إلى البحث العلمي في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى، حيث أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق عن غيره، وقد

¹- "المرجع السابق"، ص 09.

أدركت معظم دول العالم وخاصة المتقدمة منها أهمية البحث العلمي وأهمية الدور الذي يؤديه في التقدم والتنمية فأولته الكثير من الإهتمام وقدمت له كل ما يحتاجه من متطلبات سواء كانت مادية أو معنوية حيث البحث العلمي يعتبر الدعامة الأساسية للإقتصاد والتطور في مختلف نواحي الحياة البشرية.¹

كما تتمثل أهمية البحث العلمي في التنقيب عن الحقائق التي يستفيد منها الإنسان في التغلب على بعض مشاكله، وفي حل المشاكل التي تعترض تقدمه وفي كافة مجالات الحياة الإجتماعية والتربوية والعلمية وغيرها، وأيضا تفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها عن طريق الوصول إلى قوانين كلية تتحكم أكبر من الوقائع والظواهر، بذلك نستطيع أن نتحكم في القوى الطبيعية ونسخرها لخدمة الإنسان ونبتعد لما قد يحدث عنها من أضرار وكوارث فنعمل على التقليل من أخطارها.²

وبالتالي يمكننا القول أن التقدم والتطور الذي تشهده الدول المتقدمة راجع لإدراك هذه الأمم أن عظمتها وتفوقها راجع إلى قدرات أبنائها العلمية والفكرية، ومع أن البحوث تحتاج إلى أموال طائلة إلا أن هذه الدول وفرت كل المتطلبات لتطوير البحث العلمي وتشجيعه.

2- أهداف البحث العلمي:

يمكن تلخيص أهداف البحث العلمي فيما يلي:³

- الكشف عن الحقائق وخصائصها.
 - الكشف عن العلاقات الإرتباطية لهذه الحقائق وعناصرها، وغيرها من الحقائق وتطورها.
 - السيطرة على حركة الحقائق التي تم اكتشافها ومعرفة خصائصها وعلاقاتها.
 - إمكانية التنبؤ بحركة هذه الحقائق أو مثيلاتها في إطار العلاقات المتجددة والمتغيرة.
- وللأهداف السابقة صياغة جديدة في الإطار التطبيقي للأهداف التي يتردد ذكرها كثيرا في المراجع الخاصة بالمناهج وطرق البحث والتي يمكن تلخيصها في الأهداف التالية:
- الكشف عن الظواهر العلمية.
 - وصف الظواهر العلمية والعلاقات بين عناصرها.
 - تفسير حركة الظواهر وعلاقاتها.
 - تعميم النتائج والتفسيرات في مجالات حركة الظاهرة.

¹- نجاه عبو: "معوقات البحث العلمي الأكاديمي في الجامعة الجزائرية"، أعمال المؤتمر التاسع، 18- 19 أوت 2015، ص03.

²- "المرجع نفسه"، ص04.

³- محمد عبد الحميد: "مرجع سبق ذكره"، ص ص، 08، 09.

- الضبط المحكم لحركة الظواهر وعلاقتها.

- التنبؤ أو بناء التوقعات الخاصة بحركة الظواهر وعلاقتها.

3- خصائص البحث العلمي:

يتميز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:¹

- الاعتماد على الحقائق وليس على الخيال أو التخمين.

- استخدام الفروض العلمية في البحث، وبذلك تصبح النتائج المتوصل إليها نتائج فرضية، حيث أن

الحقيقة العلمية ليست مطلقة وإنما هي حقيقة فرضية نصل إليها بالأسلوب العلمي في ضوء

مشاهدات معينة، فإذا تغيرت الظروف فإن الحقيقة العلمية التي سبق الوصول إليها قد لا تنطبق

على الواقع الجديد، وفي حالة عدم انطباقها فإنه يجب أن تعدل الحقائق التي تم التوصل إليها

سابقا بحقائق أخرى تتفق مع ما استجد من مشاهدات وظروف.

- يعتمد البحث العلمي في دراسته للظواهر على التحليل واستنباط العلاقات، فالعقل البشري محدود

القدرة على فهم الظواهر المعقدة ما لم يستخدم التحليل لتبسيط تلك الظواهر وفهم العوامل

والعلاقات التي تحكمها.

- يعتمد البحث العلمي على القياس الدقيق، وكلما كانت أدوات ووسائل القياس المستخدمة دقيقة

كلما كانت النتائج التي يتم التوصل إليها دقيقة أيضا.

- تم البحث العلمي بالموضوعية والتحرر من الانفعال أو العاطفة أو التحيز، فإذا ظهر من خلال

البحث أن الباحث كان متحيزا لوجهة نظر معينة فإن ذلك يشكك في النتائج التي يتم التوصل

إليها.

4- أنواع البحوث العلمية:

هناك العديد من الاتجاهات في تصنيف الدراسات العلمية إلى أنواع طبقا لمعايير متعددة مثل

التصنيف على أساس ميدان البحث إلى دراسات مكتبية وميدانية، أو على أساس أسلوب البحث إلى

دراسات كمية وأخرى كيفية، أو ربط نوع الدراسة بالأهداف إلى دراسات وصفية وأخرى تجريبية، أو على

أساس المجال العلمي إلى دراسات طبيعية وأخرى اجتماعية وإنسانية وغيرها من التصنيفات التي يمكن أن

تعدد بتعدد المعايير التي يقوم على أساسها التصنيف. لكن التصنيف الأكثر انتشارا هو التالي:

¹- أحمد عبد الله اللوح، مصطفى محمود أبو بكر: "البحث العلمي: تعريفه، خطواته، مناهجه، المفاهيم الإحصائية"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002/2001، ص 33.

4-1- البحوث الأساسية (النظرية): لا يرتبط هذا النوع من البحوث بمشكلات آنية بحد ذاتها، حيث أن الهدف الأساسي والمباشر لها إنما يكون لتطوير مضمون المعارف الأساسية المتاحة في مختلف حقول العلم والمعرفة، كما يطلق على هذا النوع من البحوث أيضا البحوث الأساسية أو المجردة التي تهدف إلى إضافات معرفية وعلمية لدعم حياة المجتمعات الإنسانية، وذلك من خلال وضع تصور للبناءات النظرية للظواهر الاجتماعية والإنسانية ذات العلاقة المباشرة بالنماذج المثالية أو ما يجب أن تكون عليه المفاهيم من حيث اعتمادها على معايير أو مقاييس قابلة للقياس،¹ فالبحوث الأساسية إذن هي البحوث التي يدور موضوعها حول النظريات والمبادئ القاعدية والتي تهدف إلى تطوير المعارف الخاصة بمجال ما دون مراعاة الانعكاسات التطبيقية والهدف من هذه البحوث هو تطوير المعرفة العلمية.²

4-2- البحوث التطبيقية: "تهدف إلى تطبيق المعرفة العلمية في مجال التطبيق العملي لحل بعض المشكلات الملحة، وهي تعتمد على جمع البيانات من مصادرها الأولية من خلال الملاحظة والاستقصاء، كما يهدف هذا النوع من البحوث إلى تقديم توضيحات حول مشكلة ما بنية تطبيقها ميدانيا."³

5- تاريخ ارتباط الجامعة بالبحث العلمي:

تؤكد العديد من الدراسات و الأبحاث التي أجريت حول العلاقة بين الجامعة و البحث العلمي أن البدايات الأولى لاهتمامات الجامعات بالبحث العلمي ظهر مع ظهور الجامعة الحديثة في أوروبا خلال القرن 19، ويتجلى هذا المظهر بوضوح أكثر في الجامعات الألمانية وهو مرتبط بإنشاء جامعة برلين عام 1809 كمؤسسة كرست نشاطها للبحوث العلمية في مختلف الميادين مستهدفة دراسة مشكلات المجتمع الألماني والنهوض به بعد هزيمته في الحروب أمام نابليون⁴، وأهم خاصية لوحظت في هذه الجامعات تتمثل في وجهة النظر القائلة أن المعرفة هي نتاج البحث العلمي و الاستكشاف، وهي وظيفة جوهرية للجامعة ولا تقتصر وظيفتها على نقل المعرفة من خلال التدريس ونقل المعرفة إلى الأجيال القادمة.

إن تطور البحث العلمي الأساسي في الجامعات كان الخطوة المهمة التالية في تطوير الأفكار العقلانية و الوظائف، لذا اتجهت الجامعات في قارة أوروبا عامة، وفي ألمانيا خاصة بتزايد وظيفة البحث

¹ - محمد عبيدات وآخرون: "مرجع سبق ذكره"، ص 06.

² - موريس أنجرس: "منهجية البحث في العلوم الإنسانية"، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، ط2، الجزائر، دار القصة للنشر والتوزيع، 2010، ص 70.

³ - "المرجع السابق"، ص 71.

⁴ - خالد بن عبد الرحمن المودي، إبراهيم صالح المعتاز: "واقع البحث العلمي في جامعة الملك سعود"، ندوة البحث العلمي في الجامعات، مارس 2000، ص 01 .

العلمي بوصفه النشاط الأساسي للجامعة.¹ وهذه الأفكار أثرت في عديد من الباحثين الأمريكيين مثل "Veblen" الذي كتب في بداية القرن 20 يقول: "إن التدريس لطلبة البكالوريوس في الجامعة باهت وغير ممتع بالمقارنة مع وظيفة البحث العلمي، ذات الإشارة الشيقة و القيمة الاجتماعية."² ولقد ارتبط البحث العلمي في بريطانيا بوجهة النظر القائلة بأنه ينعش التدريس بدلا من تبريره بوصفه نشاطا مهما في حد ذاته، إذن التدريس الحديث استفاد من صلته الوثيقة بالبحث الإبداعي، فالتدريس وظيفة جامعية أولية لتدريب الصفوة، بينما البحث العلمي موجه إلى التنمية الاجتماعية وإنتاج المعرفة.³

وفي فرنسا ظهر الاختلاف الرئيسي عن النموذج القاري في إعداد وتأهيل القيادات العليا خارج الجامعة، أي في الكيانات والمؤسسات والمدارس العليا في القرن 19، والتي سعت إلى تدريب الإداريين المتميزين وتأهيلهم، خاصة عقب الثورة الفرنسية لأن التعليم و التدريب الخاص بالإدارة والنخبة العلمية تم خارج الجامعات بعيدا عن رجال الدين وتم في المنظمات الحديثة.⁴

وقد تميزت الجامعات الألمانية بتخصصها العلمي المنضبط وبالتركيز على البحث العلمي و التعليم في الدراسات العليا بدلا من التدريس الجامعي في مرحلة البكالوريوس، وفي أجزاء أخرى من أوروبا فإن تطور الجامعات التي تتجه نحو البحث العلمي كان امتداد لتأسيس الدولة القومية واحتياجها المتزايد للهوية الوطنية، وإلى أشكال جديدة من المعرفة التطبيقية، وخلال القرن 20 خاصة بعد الحرب العالمية الثانية صار ينظر إلى العلم على أنه مصدر الثروة والسلطة والتوسع.⁵

ومن خلال هذا التوضيح البسيط الخاص بالبدايات الأولى للبحث العلمي في الجامعة نستطيع أن نقول أنه يرتبط بنهضة الجامعات الألمانية الحديثة في القرن 19، أين أضيفت مهمة أخرى للجامعات تتعلق بتوليد المعرفة إلى جانب التعليم وإعداد القوى المتعلمة، وهذا النموذج الألماني الذي تعهدت فيه الجامعة بالبحث العلمي والتدريس كان له أثر عالمي واسع مع بداية القرن 20، ليس بانتشاره الواسع في الو.م.أ فحسب وإنما أيضا بتطبيق التدريب والبحث العلمي في العديد من الجامعات والدول الأوروبية

¹- روجر كينج، "الجامعة في عصر العولمة"، ترجمة فهد بن سلطان السلطان، الرياض، مكتبة فهد الوطنية، 2008، ص 42.

²- Veblen T " **the higher learning in American** " , new hanvem,yale university press, p 15.

³- روجر كينج: "مرجع سبق ذكره"، ص 42.

⁴- "المرجع نفسه"، ص 43.

⁵- "المرجع نفسه" ، ص 44.

مثل: فرنسا وبريطانيا والدول الاسكندنافية... الخ، ثم انتشر هذا النموذج لدى مختلف الجامعات في مختلف أنحاء العالم.

2- البحث العلمي في الجزائر

2-1- لمحة تاريخية عن تطور البحث العلمي في الجزائر:

اكتسب البحث العلمي في الجزائر أهمية كبرى كونه يشكل أبرز مباحث التقدم العلمي والتكنولوجي ومظاهر الرقي الحضاري والثقافي والاجتماعي وأداة فاعلة في خطط التنمية. وقد اقترن تطوره بالتحويلات البنوية التي عرفتها الجامعة الجزائرية، فالإصلاحات التي كانت تحدث في كل مرحلة على النظام الجامعي كان البحث العلمي نصيب وافر منها ويمكن تحليل واقع البحث العلمي في الجزائر بحسب التطور الذي عرفه هذا الأخير فيما يلي:

أ- مرحلة ما قبل الاستقلال:

كانت نشاطات البحث قبل الاستقلال تعتمد على مؤسسات مختلفة يمكن تصنيفها إلى فئتين: المؤسسات المتخصصة والجامعة، وكانت هيئات البحث متمثلة في المركز الوطني للبحث العلمي، ومحافظة الطاقة الذرية، والمركز الوطني للدراسات الفضائية، وديوان البحث العلمي والتقني في ما وراء البحار. وكان البحث العلمي متمركزا في جامعة الجزائر العاصمة فقط، وكان ينطوي تحتها مجموعة من المعاهد مثل: معهد الدراسات الشرقية الذي تم إنشاؤه سنة 1933، ومعهد الدراسات الفلسفية الذي تم إنشاؤه سنة 1952، ومعهد علم الأعراق البشرية الذي تم إنشاؤه سنة 1956، ومعهد البحث الصحراوي الذي تم إنشاؤه سنة 1937، وكان هناك تواجد أيضا لبعض المؤسسات ذات الطابع البحثي في حرم جامعة الجزائر العاصمة.¹

ب- مرحلة ما بعد الاستقلال:

لقد تم تعليق آفاق البحث العلمي الجامعي الذي كان لا يزال مرتبطا بالبحث الفرنسي بعد مغادرة الأساتذة الباحثين الفرنسيين بأعداد كثيرة وبصورة عاجلة. وكان الشغل الشاغل بالنسبة للأساتذة الجزائريين هو ضمان التعليم وكذا التسيير الإداري للجامعة. ولم تسمح هذه المهمة، ذات صبغة أولوية والمتعلقة بالتعليم والتأطير، وبضمان مرافقة نشاطات مؤسسات البحث الموجودة وكانت محاولات إعادة بعث النشاط البحثي في الجامعة وملء الفراغ، بدءا من سنة 1964 من طرف بعض الأشخاص فقط، وقد نظم البروتوكول الجزائري الفرنسي المؤرخ في: 16 مارس 1968 ولمدة أربع سنوات، التعاون العلمي بين

¹ - التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: "50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012"، "مرجع سيق ذكره"، ص 85.

البلدين وهو يتميز بالتمويل المشترك بين الجزائر وفرنسا للبحث العلمي، وقد تم إنهاء هذا النظام سنة 1971.¹

وتعود القرارات الجزائرية الأولى في تنظيم البحث الوطني إلى بداية السبعينات، وذلك باستحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تركز إدماج البحث العلمي في نشاطات التعليم العالي، وبعد الوزارة تم استحداث المجلس المؤقت للبحث العلمي سنة 1971، والمنظمة الوطنية للبحث العلمي سنة 1973.

وعلى الرغم من الحركية التي كانت تتميز بها هذه الهياكل فإنه لم يكن لها التأثير الكبير في البحث الجامعي الذي كانت أولى نشاطاته على وجه الخصوص ثمرة مبادرات فردية وجماعية غير رسمية، ومع ذلك فإن عمل المنظمة الوطنية للبحث العلمي كان بالفعل تأسيسا في مجال استحداث مراكز بحث جديدة وإعادة بعث الحركية في تلك المراكز التي ورثتها بلادنا عن الاستعمار والتي بدأت في الكف عن ممارسة نشاطاتها. ومن جانبها، فإن مديرية البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد سطرت بمناسبة المخطط الرباعي الثاني 1973-1977 مخطط وطني للبحث العلمي والتقني يلح على الاعتراف بالبحث العلمي كعامل تنمية واستقلالية.²

وفي شهر ديسمبر 1983 تم حل المنظمة الوطنية للبحث العلمي، وعلى الرغم من انعدام التنسيق بين المؤسسات فإن فرق البحث كانت تواصل نشاطاتها ولكن في ظروف غير مستقرة نسبيا. وفي سنة 1985، تم استحداث محافظة البحث العلمي والتقني، وتم إلحاقها بالوزارة الأولى لإعطائها أكبر حيز من المسؤولية، وانطلقت أولى وحدات البحث في إطار اللجان المتعددة القطاعات الملحقة بمحافظة البحث العلمي والتقني. وتم الاتفاق والتشاور بشكل موسع حول برامج هذه الوحدات بين مختلف الشركاء الذين من شأنهم الاستفادة من نتائج البحث، واستحداث مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي خلال هذه الفترة، وينتظم كل نشاط البحث الجامعي في شكل وحدات بحث. (والمقصود من لفظة وحدة بحث هو وحدة بحث علمية).³

وفي سنة 1986 تم استحداث المحافظة العليا للبحث، وتم إلحاقها برئاسة الجمهورية وهذه المحافظة هي دمج بين محافظة البحث العلمي والتقني وبين محافظة الطاقات الجديدة. وفي سنة 1990،

¹ - "المرجع السابق"، ص 86.

² - "المرجع نفسه"، ص 87.

³ - "المرجع نفسه"، ص 87.

تم ترقية المحافظة العليا للبحث إلى هيئة حكومية حيث إن وزارة الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا هي عضو في الحكومة. وفي سنة 1986، تم وضع قانون قطاع البحث، وبه تأسست هيئة الباحثين الدائمين، وأن قانونا كهذا من شأنه أن يدفع المؤسسات الوطنية لإدراج وظيفة البحث العلمي في نشاطاتها، وذلك عن طريق خلق وحدات وفرق ومراكز بحث، ومن شأن قانون الأستاذ الباحث، من حيث المبدأ تشجيع حركية الجامعيين من أجل تقوية كيانات البحث ذات الصلة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.¹

وبالنسبة إلى هذه الفترة الزمنية هناك ثلاثة نصوص قانونية تحدد البحث العلمي وهي:²

- قانون وحدة البحث (المرسوم رقم 83-521 المؤرخ في 23 جويلية 1983).
- قانون مركز البحث (المرسوم رقم 83-521 المؤرخ في 10 سبتمبر 1983).
- قانون الباحث الدائم (المرسوم رقم 83-25 المؤرخ في 18 مارس 1986).

وفي سنة 1990 كان عدد الفرق المشكلة 500 فرقة تضم حوالي 3500 أستاذ باحث، وقد تناقصت الاعتمادات الممنوحة للجامعة في إطار البحث منذ أن تم حل المنظمة الوطنية للبحث العلمي سنة 1983 وتميزت هذه الفترة بين 1984-1985 بغياب الإطار التنظيمي. وكانت القيمة المالية ضعيفة خلال ميزانيتي هذين العامين تمول بعض الفرق المنبثقة عن ما كان يعرف سابقا بالمنظمة الوطنية للبحث العلمي ومنها مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي وخاصة وحدة البحث في الموارد البيولوجية الأرضية، ومركز البحث في التكنولوجيا الحيوية.³

وتعود عملية إعادة بعث الحركية في البحث العلمي إلى شهر جوان من سنة 1986، وذلك بعد الإنشاء الرسمي لأولى فرق ووحدات البحث التي تم اعتماد برامجها من قبل المحافظة العليا للبحث وبعد الانطلاق في عملية تمويل سير البحث، وهكذا تميزت هذه الفترة بتجريب مخططات متتالية تهدف إلى تنظيم البحث العلمي. وسنوضح من خلال الجدول التالي أهم المؤسسات البحثية التي أنشئت في الجزائر.⁴

¹ - "المرجع نفسه"، ص 88.

² - "المرجع نفسه"، ص 88.

³ - "المرجع نفسه"، ص 88.

⁴ - "المرجع نفسه"، ص 89.

جدول رقم: "01" التطور المؤسساتي للبحث العلمي في الجزائر من سنة 1962 إلى غاية 2012:

سنة الحل	الوصاية	سنة التأسيس	الهيئة
1968	/	1963	مجلس البحث العلمي
1971	/	1968	هيئة التعاون العلمي
1973	/	1971	المجلس المؤقت للبحث العلمي
1983	وزارة التعليم العالي	1973	الهيئة المؤقتة للبحث العلمي
1986	رئاسة الجمهورية	1982	محافظة الطاقات الجديدة
1986	الوزارة الأولى	1984	محافظة البحث العلمي والتقني
1990	رئاسة الجمهورية	1986	المحافظة العليا للبحث
1991	الوزارة الأولى	1990	الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا
1991	الوزارة الأولى	1991	الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا والبيئة
1992	وزارة الجامعات	1991	أمانة الدولة للبحث
1993	وزارة التربية الوطنية	1992	أمانة الدولة
1993	وزارة التربية الوطنية	1993	الوزارة المنتدبة المكلفة بالجامعات والبحث
إلى يومنا هذا	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2000	الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي
إلى يومنا هذا	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2008	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

وتجسدت هذه الإرادة سنة 1998، بإصدار قانون توجيهي وبرنامج خماسي متعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (قانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998). وكان الغرض من هذا هو تقويم حالة الاستقرار التي كانت تميز تصور البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وكذا الدور المنوط به خلال

الفترة الزمنية السابقة من جهة، وتقويم حالة الانقطاع الدائم للأعمال التي تم الشروع فيها من قبل المؤسسات التي توالى على رأس البحث من جهة أخرى.¹

ومن أجل التمكين لذلك، كانت الغاية من هذا القانون هو إنشاء صرح مؤسساتي للبحث يمكنه ضمان استقرار المؤسسات، وديمومة المهام، وتناسق الأهداف، وتعبئة الكفاءات البشرية، ورصد الوسائل المادية والمالية لهذا الغرض.

منظمة البحث المنبثقة عن القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998:

إن القرار القاضي بإدراج نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضمن إطار قانون برنامج يعبر عن الاهتمام الذي توليه الدولة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وهو قرار يبرز كذلك إرادة الدولة في جعل العلم في قلب بناء أمة حديثة، وهو يمثل أخيرا تكريسا للبحث العلمي كأولوية وطنية وكعامل أساسي في التطوير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للوطن. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع التعليم العالي شهد كذلك سنة 1998 إصدار قانون توجيهي يعزز ترقية نشاطات البحث الجامعي.²

ويمكن تلخيص أهم أهداف القانون رقم 98-11 فيما يلي:³

- تعزيز الأسس العلمية والتكنولوجية في البلاد.
- تحديد وجمع الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- إعادة تأهيل وظيفة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وفي مؤسسات البحث، والحث على تثمين نتائج البحث.
- تعزيز تمويل الدولة لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- تثمين الصروح المؤسساتية والتنظيمية للتكفل بنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بفعالية أكثر، وفي هذا الشأن تشكل سنة 1998 نقطة انطلاق حقيقية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر. فبإصدار القانون التوجيهي والبرمجي تم وضع منظومة بحث جديدة من قبل السلطات العمومية. وعلى المستوى المؤسساتي والتنظيمي، فإن هندسة هذا التنظيم الذي ينص عليه القانون 98-11 والذي يتشكل من هيئات وهياكل تتمثل فيما يلي:

¹- "المرجع نفسه"، ص 89.

²- "المرجع نفسه"، ص 90.

³- التقرير العام لمشروع القانون المعدل والمتمم: 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002. الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ: 24 أوت 1998 العدد 62.

➤ **هيئات لإعداد وتسطير السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي:**¹

* المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني، والذي يترأسه الوزير الأول، ويعتبر الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث بالموازاة مع تنسيق عملية انطلاقها وتقدير تنفيذها.

* المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي هو عبارة عن هيئة استشارية ملحقة بالوزير المكلف بالبحث، وهو مجلس مكلف بالتقييم الاستراتيجي للسياسة الوطنية للبحث بخياراتها وآثارها وكذا إعداد آليات تقييم ومتابعة استخدامها.

* الهيئة المدبرة، المنصوص عليها في القانون البرنامج، تكلف بتجسيد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي يحددها المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني، وبضمان القيام بتسيير أمانة هذا الأخير فقد تم وضع هذه الهيئة منذ سنة 2008 في شكل مديرية عامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

* اللجان المتعددة القطاعات لها دور يتمثل في مساعدة الهيئة المدبرة في تطبيق السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وفي هذا الشأن فهي مكلفة بترقية وتنسيق وتقييم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المتعلقة بالبرامج الوطنية التي تتكفل بها، وهي مكلفة أيضا بدراسة وتقييم وتحيين البرامج الوطنية للبحث العلمي. وباقتراح الاعتمادات والوسائل الكفيلة بإنجازها. فاللجان المتعددة القطاعات هي التي تقترح أعمالا لتقييم البحث العلمي، وتسهر على تنظيم تبادل المعلومات والوثائق العلمية والتقنية، وتقترح إجراءات لتحسين جرد القدرات العلمية والتقنية، وكذا الاستخدام العقلاني لهذه الأخيرة، ويتم استحداث هذه اللجان بحيث تغطي مجالات كبرى.

* اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي توجد على مستوى كل مديرية وزارية وهي مكلفة بضمان ترقية وتنسيق وإعادة تقييم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مستوى القطاع.

* الوكالات الموضوعاتية للبحث والتي كان منها أثناء إصدار القانون 98-11 وكالتان هما: الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي، والوكالة الوطنية لتطوير البحث الطبي، وهاتان الوكالتان مكلفتان بمتابعة تنفيذ البرامج في إطار البرنامج الوطني للبحث. وقد تم تطويرهما

¹ - التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: "50 سنة في خدمة التنمية 1962 - 2012"، مرجع سبق ذكره، ص 91.

فيما بعد بمناسبة تعديل القانون سنة 2008 من أجل تأسيس الوكالات الموضوعاتية الحالية والتي تم الإنطلاق في وضعها بغية تغطية مجموع مجالات البحث الكبرى.

➤ هياكل ترقية وتنفيذ البحث العلمي والتطوير التكنولوجي متمثلة في:¹

* المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، الموجهة للبحث العلمي على مستوى القطاع أو على مستوى قطاعات متعددة، فبالإضافة إلى مهمتها العامة التي تتمثل في تحديد برمجة وتنفيذ وتقييم مشاريع البحث، فإن هذه المؤسسات مكلفة أيضا بتحفيز الاستيعاب والتحكم في العلوم والتقنيات وبتثمين نتائج البحث، وتسعى إلى تكوين الباحثين والإطارات والتقنيين في مجال البحث.

* وحدة البحث، التي كان لها وجود قبل القانون 98-11، وقد تكون هي أيضا موجهة للبحث العلمي على مستوى القطاع أو على مستوى قطاعات متعددة، وتكون ملحقة بالمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، وهي مكلفة بتنفيذ ميدان معين من ميادين البحث.

* مخابر البحث في الجامعة أو المشتركة مع هياكل أخرى، وحتى مع الهياكل الاقتصادية منها، تتمتع باستقلالية التسيير، ويمكن إنشاؤها في مؤسسات التعليم والتكوين العالين. كما أنه بالإمكان إنشاء مخابر كهذه في المؤسسات العمومية، وهذا باقتراح من اللجان المتعددة القطاعات المعنية.

2-2- الواقع الراهن للبحث العلمي في الجزائر:

إن الملاحظ لوضعية البحث العلمي في بلادنا يمكنه التوصل للاستنتاجات التالية:²

- رغم جهود عدد لا بأس به من المخابر فإن نتائج البحوث تبقى غير مشجعة كما أنها لا تجد طريقا لإعلام الآخرين بنتائجها.
- رغم توسيع شبكة مراكز البحوث وازدياد عدد الباحثين إلا أن براءات الاختراع تبقى مخيبة للآمال المنشودة.
- كما يلاحظ عدم وجود استراتيجية وطنية واضحة المعالم للبحث والتطوير للقيام بنهضة صناعية وتكنولوجية على غرار تجربة كوريا الجنوبية وماليزيا.
- لحد الآن لم تكتسب الجزائر معهدا للبحث والتطوير ذو سمعة عالمية.

¹ - " المرجع نفسه"، ص 93.

² - عبد الله كيار: "الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، الجزائر، سبتمبر 2004، ص 304.

2-3- معوقات البحث العلمي في الجزائر:

مما لا شك فيه أنه توجد معوقات كثيرة لتنشيط حركة البحث الجامعي في الجزائر ترتبط بنواحي عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم لمسيرة البحث العلمي، ليتم التقيد بها إداريا وعلميا.
- ضعف الإنفاق على البحث العلمي وهو ما يساهم في تقديرنا في ضعف مستواه، وقلته وعدم إسهامه في التنمية، فضلا عن هجرة العلماء إلى الدول المتقدمة، وهذه مشكلة أطلق عليها الباحثين "زيف المخ البشري" أو "هجرة الكفاءات".
- ضعف العلاقة بين الجامعة وقطاعات التنمية الأخرى "كالصناعة، الزراعة...."، ويتجلى ذلك من خلال الانطباع الموجود في الجامعة، بأن المؤسسات الصناعية وغيرها لا تثق كثيرا في الأبحاث الجامعية، بل وغير مقتنعة بفائدتها، في الوقت الذي يشعر فيه المسؤولون ورجال الأعمال في القطاع الصناعي وغيره بأن الجامعات لا تهتم بإجراء بحوث تطبيقية تعالج الإنتاج أو تحل مشكلات علمية.
- ضعف قاعدة المعلومات في المراكز البحثية والمختبرات العلمية إلى نظيرتها في الدول التي تشهد تقدما علميا.
- الأجواء العامة والخاصة للباحثين المقيدة لكل ما يقتضيه البحث والمعرفة والتفكير في الحقيقة من حرية أكاديمية ومسؤولية علمية ترتقب من الجامعة اتجاه محيطها.
- عدم التكفل العملي بالأبحاث العلمية المتميزة في مختلف المجالات، وبشكل كامل في إطار أوعية النشر المتخصصة والطباعة.

2-4- الحلول المقترحة لترقية البحث العلمي في الجزائر:

من أجل النهوض بواقع البحث العلمي في الجزائر كباقي الدول التي تسعى للحاق بركب الدول المتقدمة يتوجب على أصحاب القرار وبالخصوص الوصايا(الوزارة المعنية) القيام بجملته من المراجعات لسياستها الإصلاحية التي شرعت فيها بالفعل، وذلك بما يخدم الاقتصاد والوطن ويعيد الجامعة مكانتها

¹ - موسى لحرش: "ملاحظات حول البحث العلمي في الجزائر". in

وهيبتها المفقودة سواء محليا أو عربيا، أو دوليا، وكما هو معروف فإن الجامعات التي تتمتع بسمعة ذائعة الصيت إنما تبوأَت هذه المكانة بفضل مجموعة من الشروط والتمثلة فيما يلي:¹

- نوعية وعدد أفراد طاقمها المكلفين بالبحث والتطوير العلمي.
- مدى وفرة وسائل وعتاد البحث العلمي والتقني والقدرة على إدايتها.
- حجم الأغلفة المالية المخصصة للبحث العلمي والتقني.
- مدى توافر مناخ ملائم للإبداع والابتكار.
- عدد ساعات التدريس الملقاة على عاتق الأساتذة الباحثين في الجامعات ومدى تفرغهم للبحث.
- وجود ظروف عمل مشجعة للأساتذة الباحثين للمشاركة في الملتقيات والمؤتمرات العلمية.
- مدى توفر نظام من المحفزات لتشجيع الباحثين على الإجتهد والمنافسة الخلاقة بما يعود عليهم بالمنافع المادية والمعنوية.

¹ - ميسون مارديني: " واقع البحث العلمي في الوطن العربي"، مجلة الخفجي، العدد الرابع، المملكة العربية السعودية، سبتمبر 1997، ص16. في كبار عبد الله: "الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد16، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- ، الجزائر، سبتمبر 2004.

خلاصة الفصل:

إن أنظمة التعليم العالي والبحث العلمي السائدة في مجتمعاتنا الآن، وفي ظل التطورات العلمية والتكنولوجية وانفجار المعرفة التي يشهدها القرن الحالي (القرن الحادي والعشرين)، أصبحت غير قادرة على الوفاء بما ينبغي أن تحققه من أهداف. فالتعليم التقليدي الذي تمارسه جامعتنا اليوم يحتاج إلى تطوير وتحديث مستمر وفق معايير جديدة تأخذ في الحسبان حاجات الفرد والمجتمع المتغيرة في ضوء ما تفرضه التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة. وذلك من أجل إعداد الفرد المتعلم القادر على إنتاج المعرفة واكتسابها وتوظيفها في حياته لا حفظها واستردادها واستظهارها من أجل المعرفة. فالهدف الأسمى من التعليم العالي والبحث العلمي في العصر الحالي هو التفاعل مع المعرفة واستيعابها وإنتاجها وتوظيفها في المجتمع، وفي المواقف الحياتية المختلفة وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة.

الفصل الثالث:
الفصل الثالث:
ثنائية المعرفة
ومجتمع المعرفة

الفصل الثالث: ثنائية المعرفة ومجتمع المعرفة:

تمهيد

أولاً: ماهية المعرفة

- 1- نشأة المعرفة.
- 2- أهمية المعرفة
- 3- خصائص المعرفة
- 4- مصادر المعرفة
- 5- أبعاد المعرفة
- 6- أنواع المعرفة.

ثانياً: ماهية مجتمع المعرفة

- 1- لمحة تاريخية عن مجتمع المعرفة
- 2- دورة المعرفة
- 3- مراحل تكوين مجتمع المعرفة
- 4- المداخل الكبرى لدراسة مجتمع المعرفة
- 5- خصائص مجتمع المعرفة
- 6- مقومات مجتمع المعرفة
- 7- محاور بناء مجتمع المعرفة
- 8- أسس قيام مجتمع المعرفة
- 9- المتطلبات الرئيسية لبناء مجتمع المعرفة
- 10- مؤشرات التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة.
- 11- مؤشرات تكوين رأس المال البشري لبناء مجتمع المعرفة في الجزائر
- 12- العلاقة بين التعليم العالي ومجتمع المعرفة.

تمهيد:

تحظى المعرفة في الحياة المعاصرة بدور غير مسبوق، فلم يحدث عبر العصور الانسانية السابقة أن تراكمت المعرفة بالشكل الذي وصلت إليه حاليا، ولم يحدث أيضا أن تزايدت بالسرعة التي تتزايد بها في الوقت الحالي، فقد أصبحت المعرفة اليوم رأس المال الرئيس الذي تسعى الأمم إلى امتلاكه وتنميته، وإلى توظيفه بكفاءة وفاعلية مما يؤدي إلى تفعيل التنمية المستدامة وتحقيقها.

ومنه برز التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة الذي يمكن وصفه بالمجتمع المهتم بالنشاطات المعرفية، والحريص على تكاملها والاستفادة منها. ويراد من هذه النشاطات: توليد المعرفة بالبحث العلمي والإبداع والإبتكار، ونشرها بالتوعية والتعليم والتدريب، إضافة إلى توظيفها في تقديم منتجات أو خدمات جديدة أو مطورة يحتاجها الإنسان ويستفيد منها، بتكاليف معقولة.

ومن هذا المنطلق قررت الطالبة عرض فصل كامل حول ماهية المعرفة ومجتمع المعرفة، حيث تناولت فيه في قسمه الأول: "ماهية المعرفة"، نشأتها، أهميتها، خصائصها، مصادرها، أبعادها، وأنواعها. أما في قسمه الثاني: "ماهية مجتمع المعرفة" فقد تناولت فيه الطالبة لمحة تاريخية عن مجتمع المعرفة، دورة المعرفة في المجتمع، مراحل تكوين مجتمع المعرفة، مداخله الكبرى، خصائصه، مقوماته، محاوره، وأسس قيامه، المتطلبات الرئيسية لبناء مجتمع المعرفة والتي تتمثل أساسا في: توفر قيادة واعية بأهمية المعرفة في المنظمات والمجتمعات المعاصرة، توفر قيادة تنظيمية راسخة، بناء استراتيجية متكاملة للمعرفة تعبر عن التوجهات الرئيسية للمنظمة ونظرتها المستقبلية، إعادة هندسة الموارد البشرية، توفر هياكل تنظيمية مرنة وبنية تكنولوجية قوية، بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي ودعمه. كما تم عرض في هذا القسم مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعرفة والتي يمكن حصرها في الإهتمام بالبحث العلمي والتنمية وأهمية الثروة المعرفية، وتدفق المعارف والمعلومات ومؤشر تنامي دور العلماء وأهل الخبرة والمعرفة. ثم تناول عنصر مؤشرات تكوين رأسمال فكري لبناء مجتمع معرفة جزائري والتي تم حصرها في التعليم العالي والبحث العلمي، وكعنصر اخير تم عرض العلاقة بين التعليم العالي ومجتمع المعرفة وتوضيح كيف يسهم التعليم العالي بمختلف أجهزته مورده في بناء مجتمع المعرفة.

أولاً: ماهية المعرفة:**1- نشأة المعرفة:**

تعود بدايات الإهتمام بالمعرفة إلى خلق الإنسان، إذ خلقه الله سبحانه وتعالى على الفطرة، ثم علمه وهده السبيل، يتبين هذا من قوله تعالى: "وعلم آدم الأسماء كلها"¹ وقوله تعالى: "خلق الإنسان، علمه البيان"² ومع وجود الإنسان على الأرض بدأ يتعرف إلى عناصر البيئة المحيطة، ويجمع المعلومات حولها يوماً بعد يوماً، لتساعده على تحديد سلوكه واتجاهه، وتمكنه من حل مشكلاته اتجاهها، والتغلب على المواقف المختلفة التي يواجهها، وكان هذا أحد لوازم وجوده واستمراريته وتطوره.³

وتزايد التراكم المعرفي عبر العصور، فمنذ فجر التاريخ تقدم المجتمع البشري في تطوره من الصيد وجمع الأثمار إلى الزراعة وتدجين الحيوانات "معرفة فطرية" فبدأ باكتساب المعرفة من المحيط الذي يعيش فيه، ثم اهتدى بعدها إلى الكتابة الصورية ليتطور إلى الكتابة المسمارية، فالمعرفة في هذه الحقبة ما هي إلا خبرات متوارثة مقرنة بالإلهام انتقلت إلى معرفة كيفية فعل الأشياء، أي يتوجب على العقل تأملها والتفكير فيها وبذلك تحولت إلى ما يدعى بـ: "المعرفة الفلسفية" خلال العهد البابلي والتي لم تؤطر نظرياً إلا لدى الإغريقين عندما تحولت المعرفة لديهم إلى المعرفة النظرية وأصبحت المعرفة في صلب اهتمامات فلسفتهم على يد "سقراط"، و"أرسطو" و"بلاتو" وهؤلاء لم يؤمنوا بوجود أنواع معينة من المعرفة، بل إن هناك انسجاماً وتوافقاً بعد التحقق من خلال توحيد الأفكار المادية والأخلاقية، والسياسية لتصل إلى "الحقيقة الموضوعية" والتي يمكن تمييزها من خلال تحليل وملاحظة نظامية وعلمية لموضوع معين، للوصول إلى المعرفة النظرية.⁴

وتطورت المعرفة كثيراً في العصر الإسلامي وارتقت إلى مرتبة أسمى، فمنذ المدرسة المحمدية في القرن السادس الميلادي وما بعدها بزغ الكثير من العلماء والفلاسفة المسلمين كان لهم الأثر البارز في توليد المعارف التي تداولها الأوربيون واعتمدها في بناء نظرياتهم العلمية في مختلف العلوم والفنون فيما بعد. وتبلورت لديهم المعرفة العلمية التي تقوم على التجربة والإثبات على خلاف المعرفة الفلسفية والنظرية. والجدير بالذكر إن اصطلاح (إسلامية المعرفة) الذي يتناوله الباحثون في عصرنا هذا، ليس

¹ - سورة البقرة، الآية 31.

² - سورة الرحمن، الآيتين 3-4.

³ - عمر أحمد همشري: "مرجع سبق ذكره"، ص 48.

⁴ - ثريا عبد الرحمن الخزرجي، شيرين بدري البارودي، "مرجع سبق ذكره"، ص 24.

علما أو فكريا جديدا وإن كان اصطلاحا جديدا، خاصة وأنه يشير إلى تطور المعرفة وتزويدها بأصول الإسلام وتعاليمه واعتمادها نصوص القرآن الكريم التي لا تتضب من المعارف والعلوم في شتى مجالات الحياة، والأحاديث النبوية مرجعية أصيلة للمعرفة الإسلامية، لما تتميز به من مرونة تجعلها فاعلة لكل مكان وزمان عن جذوره، فضلا عن الكتب السماوية التي سخرت التقدم العلمي لخدمة ورقي الفكر.¹ وقد تأثر المفكرون المسلمون قديما في أفكارهم لبناء نظريتهم للمعرفة بالفلسفة اليونانية وبالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، إلا أن المعرفة في الحضارة الإسلامية بخلاف المعرفة النظرية لدى اليونان، اتصفت بأنها معرفة اعتمدت على التجريب والبرهان، وكان للإسلام بتعاليمه الخالدة وفكر علمائه الأصيل فضل السبق في تأكيد أهمية المعرفة والعلم، وقد أفاض في بيان فضلها وفي الدعوة إليهما إذ قال تعالى: "الرحمان، علم القرآن، خلق الإنسان، علمه البيان"²، وقال أيضا في آية أخرى: "وما أتيتم من العلم إلا قليلا"³ وغيرها من الآيات القرآنية التي دعت واهتمت بالعلم والمعرفة. كما أكدت السنة النبوية الشريفة أيضا على أهمية اكتساب المعرفة والعلم بدلالة الحديث الشريف: "أطلبوا العلم من المهد إلى اللحد"، "زكاة العلم إبلاغه"، فالإسلام يدعو إلى اكتساب المعرفة والعلم ويزكي جهود العلماء وما يكشفون من حقائق الوجود وأسرار الكون.⁴

ومن المعلوم أن المسلمين قد نقلوا معارف الحضارات الأخرى كالفارسية واليونانية وغيرها وحاولوا جادين إخضاعها للتجربة والبرهان، ولم يقتصر دورهم على التجربة والنسخ، بل تعداه إلى توليد المعرفة الجديدة، وتدعيم المعرفة النظرية بالتطبيق العملي، وهناك آيات أخرى كثيرة في القرآن الكريم تدل على ذلك، منها قوله تعالى: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"⁵، وقوله تعالى أيضا: "قل يا قوم اعملوا على مكانتكم إني عامل"⁶، وقال: "أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا"⁷. ولا شك أن كل معرفة تتم في إطار الدين الإسلامي وأحكامه وقيمه التي رسمها الإنسان هي معرفة إنسانية، فكل المعارف المباحة تلك هي المعارف التي من شأنها أن تؤدي إلى خير للفرد والمجتمع

¹ - "المرجع السابق"، ص 25.

² - سورة الرحمن، الآيات من 1-4.

³ - سورة الإسراء، الآية 58.

⁴ - عمر أحمد همشري "مرجع سبق ذكره"، ص 51.

⁵ - سورة التوبة، الآية 105.

⁶ - سورة الأنعام، الآية 135.

⁷ - سورة الكهف، الآية 30.

والإنسانية، هذا وقد اعترف الإسلام بكل مصادر المعرفة والتي يمكن إرجاعها إلى خمسة مصادر رئيسية هي: الحس، والعقل، والحدس، والإلهام، والوحي الإلهي. كما قدر كل منها وأهميته في مجال اكتساب المعرفة.¹

وأبان التطور الذي حدث في الاقتصاد الأوربي و بروز الأفكار الاقتصادية بمدارسها (الكلاسيكية، الكينزية، الاشتراكية، النيو كلاسكية...) وتياراتها التي كانت تمثل البداية الحقيقية للتفكير العلمي ومنها أخذت المعرفة طابعها الحقيقي. وتعد الثورة الصناعية حجر الأساس للمعرفة العلمية ويمكن أن نلتمس بدايات هذا الاتجاه من خلال كتابات (آدم سميث) والذي يعتبر أول من دعى إلى ضرورة إخضاع النشاطات التعليمية إلى معايير اقتصادية وبين أهمية المعرفة والتعليم بوصفه رأس المال الدائم الذي يسهم في استقرار المجتمع اقتصاديا وسياسيا وجاءت هذه الأفكار تلبية لمتطلبات الاقتصاد الصناعي، والتي تميزت بدقة المنطق ودرجة عالية من الفكر التجريدي، حيث أدرك سميث بأن الثورة الصناعية ستؤدي إلى اللامادية تدريجيا بين الاقتصاد والمادة، معتبرا أن المعرفة والإبداع أكثر أهمية من المواد الخام.²

أما في فرنسا فقد عرض الأفكار الجديدة كل من (جان ساي - شارل رست - شارل جيد) وكانت كتاباتهم البداية الحقيقية للتفكير بالأصول اللامادية في مجال الاقتصاد، وحفزت ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية دول العالم على توجيه جهودها نحو تنمية قدرتها البشرية، فشهدت تلك الفترة ولادة حقل (اقتصاديات التعليم) ويشير هذا المصطلح إلى ذلك العلم الذي يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشريا وتكنولوجيا وزمنيا من أجل تأهيل العنصر البشري بالتعليم والتدريب، ومن أجل توزيع أفضل لهذا التكوين. ومن أبرز الاقتصاديين الذين زادهم اهتمامهم بالاعتماد على المعارف الجديدة في النمو الاقتصادي (روبرت سولو، وتيودور شوالترز) والذي يعتبره البعض أنه أول من أشار إلى أهمية رأس المال البشري في التنمية عام 1960.³

أما الفكر الحديث والمعاصر فقد تناول المعرفة من خلال المدارس الفكرية والتنظيمية والإدارية الحديثة والمعاصرة التي قدمت مجموعة من النظريات والأفكار والمبادئ التي تعد اليوم أساسا لنجاح مبادرات إدارة المعرفة وبرامجها في المنظمات على اختلافها، مثل المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) بمدارسها الفرعية الثلاث (الإدارة العلمية، والبيروقراطية، والمبادئ الإدارية) التي ركزت على نحو أساسي

¹ - "المرجع السابق"، ص 52.

² - ثريا عبد الرحمن الخزرجي، شيرين بدري البارودي، "مرجع سبق ذكره"، ص 27.

³ - "المرجع السابق"، ص 28.

على استخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات واتخاذ القرارات، وأداء العمل حسب التخصص الوظيفي، واستخدام الخبراء المتخصصين لوضع أفضل الطرق لأداء العمل، أي اعتماد الخبرة المهارة، وقدمت مجموعة من المبادئ الإدارية المهمة مثل: مبدأ تقسيم العمل، وسيادة المصلحة العامة على المصلحة الخاصة أو الفردية، ووحدة الفريق وغيرها من المبادئ التي تركز على إدارة رأس المال البشري، ويمكن استثمارها والاعتماد عليها في إدارة المعرفة، والمدرسة السلوكية ممثلة بمدرستها العلاقات الإنسانية، وتنمية التنظيمات) التي ركزت أساسا على ضرورة الاهتمام بالعاملين، وتحسين ظروف عملهم، وتشجيع العلاقات الاجتماعية الحسنة بينهم، وعلى ضرورة فهم السلوك الإنساني الفردي والجماعي أساسا لتحسين العمل الإداري وتطويره وتحقيق أهداف التنظيم. ومدرسة النظم التي أكدت على ضرورة النظر إلى المنظمة على أنها نظام واحد متكامل ببنيتها الداخلية والخارجية يسعى إلى تحقيق أهداف معينة، إذ يعد تحليل هاتين البيئتين من أهم مراحل بناء استراتيجية إدارة المعرفة وتطويرها.¹

واستمرت المعرفة ومفهومها في النمو والتطور بعد ذلك، وقد كان لثورة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشبكة الانترنت، والتطورات الأخرى المرافقة دورها المهم في ظهور مفاهيم ساعدت في توفير مناهج وأدوات لبناء النظم المبنية على المعرفة بطرق محكمة وكفوءة، ومن هذه المفاهيم إعادة هندسة نظم الأعمال وإدارة المعرفة، وهندسة المعرفة، وأصبحت المعرفة في القرن الحادي والعشرين تشكل اقتصادا جديدا هو الاقتصاد المبني على المعرفة. ولم تعد الإدارة التقليدية وأدواتها، بذلك فاعلة في الارتقاء بالمنظمات واستمراريتها وتميزها في ظل بيئة سريعة التغير، وأصبح الاعتماد على المعرفة أساسا لهذا الارتقاء والاستمرارية والتميز.

وقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمعرفة من حيث توليدها وتجديدها واقتنائها وتوظيفها وإدارتها، وقد استند الاهتمام إلى عاملين أساسيين هما:²

1- تحول اقتصاد الدول المتقدمة إلى اقتصاد قائم على المعرفة، مقرونا بتزايد الطلب على العاملين ذوي المهارات الفنية العالية المتخصصة.

2- تطور التكنولوجيا الرقمية والشبكية وأنظمة الاتصالات التي أدت إلى وفرة في المعلومات، وسهولة في الحصول عليها، وجمعها، وتنظيمها ومعالجتها واسترجاعها وبنائها وتوزيعها على نطاق واسع.

¹ - عمر أحمد همشري "مرجع سبق ذكره"، ص 53.

² - "المرجع السابق"، ص 54.

2- أهمية المعرفة:

مع إطلالة الألفية الثالثة، وانبثاق العالم الرقمي بفضل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسارع التطور النوعي في تكنولوجيا الانترنت والشبكات، أصبحت المعرفة موردا (سلعة) استراتيجيا ثميناً بالغ الأهمية والحيوية للمنظمات والمجتمعات الحديثة، ومصدراً مهماً للقيمة الفكرية والميزة العلمية والمضافة التي ترسم من خلالها المجتمعات والدول قوتها وتقدمها في جميع المجالات.

إن أهمية المعرفة للمنظمات على اختلافها تبرز ليس في المعرفة ذاتها، وإنما فيما تشكله من إضافة قيمة لها، وخلق ميزة تنافسية لها في بيئة متغيرة ودائمة التطور، وفي اعتبارها مصدراً لا غنى عنه لضمان الجودة، وتحفيز حركة أنشطة الإبداع والابتكار، وفي الدور الذي تؤديه في تحول المنظمة إلى الاقتصاد الجديد المعتمد على المعرفة، والذي يعرف باسم اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy)، ذلك الاقتصاد الذي يقوم على فهم جديد أكثر منه عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد، إذ أصبحت المعرفة عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج فيه، فكل عملية إنتاجية تحتاج إلى معرفة، وأن المعرفة نفسها قد اندمجت مع عناصر الإنتاج الأخرى لتشكل عناصر نوعية جديدة، وعلى اعتبار أنها الركيزة الأساسية في بناء إستراتيجية إدارة المعرفة في المنظمات ونجاحها، وفي كونها مستلزماً مهماً من مستلزمات تطور المنظمات إلى منظمات معرفية متعلمة، إذ تحولت كثير من المنظمات إلى منظمات المعرفة التي تقوم بأنشطة توليد المعرفة واستقطابها ونقلها وتوزيعها وتطبيقها، والتي تعتمد على المعرفة في تخطيط مجمل أنشطتها وتنفيذها، وتشكل المعرفة جزءاً جوهرياً من منتجاتها وخدماتها.¹

وينظر إلى المعرفة على أنها قاعدة ارتكاز أساسية للتنمية الإنسانية والحضارية، وأساساً لبناء مجتمع المعرفة، إذ أصبح للموارد البشرية (رأس المال البشري) المبدعة قوة جديدة في هذا المجتمع، كونهم صناع المعرفة، ووكلاء تغيير، حتى إن قوة الأمم أصبحت تقاس بما لديها من طاقة بشرية مبدعة قادرة على اختيار المعارف اللازمة والحصول عليها والإفادة منها، واكتشاف معارف جديدة وإثرائها ونقلها وتوزيعها ومشاركة الآخرين، وتوظيفها لأغراض الرفاه الفردي والمنظمي، والاجتماعي، يضاف إلى ذلك، أن الحصيلة الفكرية للمعرفة تشكل القاعدة الرصينة في بناء السلوك الإنساني على الصعيدين الفردي

¹ - عمر أحمد همشري، "مرجع سبق ذكره"، ص 63.

والتنظيمي، لأن هذا السلوك يمثل انعكاسا للفكر المعرفي والنمط الفلسفي والتربوي والثقافي للفرد أو الجماعة وقيمتها داخل المنظمة.¹

ومن المعلوم أن صراع المستقبل لن يدور حول الحصول على الدخل والثروة كما أن الحال في الماضي، بل حول الحصول على المعرفة وكيفية توزيعها، فالقوة والثروة أصبحتا تعتمدان اعتمادا تاما على المعرفة وغدت قوى المعرفة أعلى صور القوة، وأن مصدر الثروة الحقيقي في عالم اليوم ليس رأس المال والأرض، وإنما المعرفة، وبالتالي يمكن القول بأن المعرفة هي الثروة الدائمة والمتجددة، بمعنى أنها السبيل لإنتاج الثروة، وتطوير مجتمع الرفاهية، وتحسين جودة حياة الإنسان.

3- خصائص المعرفة:²

4-1- التراكمية: تعود المعرفة بجذورها إلى بداية الحضارات الإنسانية، وقد بنيت معارفنا فوق

معارف كثيرة أسهمت فيها حضارات إنسانية مختلفة، لأن المعرفة تبنى هرميا من الأسفل إلى الأعلى، نتيجة تراكم وتطور المعرفة العلمية.

والتراكمية العلمية إما تأتي بالبديل فتلغي القديم مثل : فيزياء نيوتن التي أعتقد بأنها مطلقة إلى أن جاء اينشتاين بنسبيته، وبالمثل فإن الكثير من النظريات والمعارف العلمية في مجالات مختلفة، استغنى عنها الإنسان واستبدلها بنظريات ومفاهيم ومعارف خاصة في مجال العلوم الاجتماعية التي تتسم بالتغير والنسبية.

4-2- التنظيم: إن المعرفة العلمية منظمة تخضع لضوابط وأسس منهجية لا نستطيع

الوصول إليها دون إتباع هذه الأسس والتقيد بها. كما أن التطور العلمي يقتضي من الباحث التخصص في ميدان علمي محدد، وذلك بحكم التطور العلمي والمعرفي، وتزايد التخصصات وتنوع حقولها، مما يسمح للباحث بالإطلاع على موضوعاته وفهم جزئياته وتقنياته.

4-3- السببية: يعرف السبب بأنه مجموع العوامل أو الشروط وكل أنواع الظروف التي متى تحققت

ترتب عنها نتيجة مطردة، ونستطيع القول بوجود علاقة سببية بين متغيرين:(علة) ونتيجة (معلول)، وعندما تجري تجارب عديدة و بنفس الهدف نتحصل على نفس النتيجة.

4-5- الدقة: يخضع العلم لمبادئ ومفاهيم متعارف عليها بين ذوي الاختصاص تتضمن مصطلحات

ومعاني ومفاهيم دقيقة جدا ومحددة، ويجب استعمال هذه المصطلحات بدقة وتحديد مدلولها

¹ - " المرجع السابق"، ص 64.

² - ماتيو جيدير: " المنهجية في البحث"، ترجمة: ملكة أبيض، دون دار نشر، دون سنة، ص 10.

العلمي، لأنها عبارة عن اللغة التي يتداولها المختصون في فرع من فروع المعرفة العلمية، وتقتضي الدقة والاستناد إلى معايير دقيقة، والتعبير بدقة عن الموضوعات التي ندرسها.

4-6- اليقين: إن المعرفة العلمية لا تفرض نفسها إلا إذا كانت يقينية، أي أن صاحبها تيقن منها عمليا، فأصبح يستطيع إثباتها بأدلة وبراهين، وحقائق وأسانيد موضوعية لا تحمل الشك، وهذا ما يعرف باليقين العلمي، فالنتائج التي يتوصل إليها، يجب أن تكون مستتبطة من مقدمات ومعطيات موثوق من صحتها.

4-7- الموضوعية: إن الباحث ينبغي يكون حياديا في بحثه، يتجرد من ذاتيته، وينقل الحقائق والمعطيات كما هي في الواقع، وأن لا يخفي الحقائق التي لا تتوافق مع وجهة نظره وأحكامه المسبقة.

كما يلخص "أحمد عمر همشري" خصائص المعرفة في النقاط التالية:¹

- ✓ أنها إنسانية: فقد ميزت المعرفة الإنسان عن باقي الكائنات الحية، كما أنه هو الذي ينقلها من جيل إلى جيل آخر، وهو القادر على إيجادها وهضمها وتوليدها وتجديدها. وجدير بالذكر أن كثيرا من المعارف يحتفظ بها على نحو خلاق في رؤوس الأفراد.
- ✓ - أنها تراكمية: إذ تتكون المعرفة وتحدث على فترات زمنية طويلة نسبيا، وتتراكم ويحتفظ بها الفرد أو المنظمة بغرض معالجة مشكلات أو مواقف معينة.
- ✓ أنها مجرد أثيرية وغير ملموسة، وأنها توجد كمنتج معرفي وبمعزل عن المنتجات المادية الأخرى.
- ✓ أنها تولد وتجدد: إذ أن لدى بعض المنظمات خصوبة ذهنية تجعلها قادرة على توليد المعرفة الجديدة، وهذا ما يمثله الأفراد المبتكرون في هذه المؤسسات وبخاصة والمجتمع بعامة الذين يعول عليهم في عملية توليد المعرفة وتجديدها.
- ✓ أنها تتقادم: فكما تولد المعرفة وتتجدد فإنها تتقادم وتموت أيضا. فالمعرفة في مجال علم الحاسوب مثلا أصبحت تتقادم بسرعة تفوق حتى سرعة تقادم أجهزة الحواسيب نفسها. كما أن بعض المعارف تموت بموت الشخص حاملها، وبعضها الآخر يموت بإحلال معارف جديدة محل القديمة، وجدير بالذكر، أن قسما مهما من نماذج المعرفة أصبحت معرفة تاريخية أرشيفية خارج الاستخدام إلا لأغراض الدراسات التاريخية.

¹- أحمد عمر همشري، "مرجع سبق ذكره"، ص 62-64.

✓ أنها تحاز وتمتلك: فالحائز للمعرفة يمكنه الاحتفاظ بها أو بيعها أو المتاجرة بها أو هبتها مجاناً لمن يريد، ومع ذلك تظل المعرفة موجودة عنده.

✓ أنها تخزن: فالمعرفة يمكن أن تخزن في الوثائق، وأدمغة الأفراد، وقواعد المعرفة، ومواقع الانترنت وغيرها.

✓ أنها لا تفنى بالاستعمال: إذ أن المعرفة قابلة للاستعمال الدائم لأكثر من غرض.

5- مصادر المعرفة:

هناك مصادر متعددة للمعرفة يمكن حصرها في مصدرين أساسيين هما:¹

1- مصادر داخلية: وتشمل الإنسان أو الفرد العامل الذي لديه معارف وخبرات متخصصة في كيفية إنجاز الأعمال التي تتطلب إبداعاً من طرفه، وفرق العمل التي تمثل مجموعة من الأفراد الذين يتميزون بقدرات إبداعية ويعملون على ابتكار معارف جديدة في مجال عملهم، والبحوث والدراسات التي تسهم في تطوير أنشطة المنظمات.

2- مصادر خارجية: وتشمل العلاقات المتبادلة فيما بين المنظمات، إذ تؤدي هذه العلاقات إلى تعلم كثير من المهارات والخبرات، والتقليد والتعلم من الأطراف الخارجية (كالمنافسين أو الزبائن أو المستفيدين أو الموردين أو الناشرين الخ)، والتفاعل مع البيئة الخارجية على نحو عام.

6- أبعاد المعرفة:

هناك ثلاثة أبعاد أساسية للمعرفة هي:²

6-1- البعد التكنولوجي: يعبر هذا البعد عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرمجيات المختلفة، وقواعد المعرفة، ومحركات البحث في إدارة المعرفة ومعالجة مشكلاتها.

6-2- البعد التنظيمي واللوجستي للمعرفة: ويعبر هذا البعد عن كيفية الحصول على المعرفة والتحكم فيها وتخزينها وإدارتها، ونشرها وتعزيزها وتجديدها ومضاعفتها، وإعادة استخدامها، وإعداد خرائط بأمكان توافرها في المنظمة، وتحديد مسارات تدفقها، ويتعلق بتحديد الطرائق والإجراءات والتسهيلات والوسائل المساعدة والعمليات اللازمة لإدارتها بصورة فاعلة من أجل كسب قيمة.

¹- المرجع السابق"، ص 65.

²- "المرجع السابق"، ص 70.

6-3- البعد الاجتماعي: ويركز هذا البعد على تقاسم المعرفة بين الأفراد، وبناء جماعات (فرق عمل) صانعة المعرفة، وتأسيس المجتمع على أساس ابتكارات صناع المعرفة، والتقاسم والمشاركة في الخبرات الشخصية وبناء شبكات فاعلة من العلاقات بين الأفراد، وتأسيس ثقافة تنظيمية داعمة.

- أنواع المعرفة:

هناك تصنيفات عدة للمعرفة، كل منها يتناول مظهر من مظاهر المعرفة، أو تنظر للمعرفة من زاوية معالجتها لطبيعة المعرفة، ونوعية النتائج المتوخاة، غير أن التصنيف الأكثر شيوعاً هو التصنيف الذي يصنف المعرفة إلى نوعين أساسيين هما:¹

3-1- المعرفة الضمنية أو الكامنة: وهي المعرفة الذاتية أو الخبرات الشخصية التي تكونت مما تعلمه الشخص، ويحتفظ بها في عقله، أو هي المعرفة المتراكمة في عقول الناس الذين يتمتعون بقدرات ذاتية وبإطلاع واسع، ولا يصرحون بها ولا يوصلونها إلى الآخرين، حتى وإن كانت مهمة لهم، وهي لذلك لا يمكن رؤيتها أو التعبير عنها بسهولة، وهي محدودة الاستخدام ومحدودة الفائدة والقيمة، لأنها غير متاحة إلا لحاملها لذلك قد تخسر المؤسسة المعرفة الضمنية إذا غادرها حاملها لسبب ما. كما يرى كل من "سامي حنون" و"رأفت محمد العوضي" في بحثهما المقدم في مؤتمر التعليم الإلكتروني واقتصاديات المعرفة والمنعقد بجامعة غزة المفتوحة سنة 2011 تحت عنوان: "تطبيقات إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي" بأن المعرفة الضمنية هي المعرفة المخترنة في عقول الأفراد والمكتسبة من خلال تراكم خبرات سابقة وغالبا ما تكون ذات طابع شخصي، مما يصعب الحصول عليها لكونها مختزنة داخل عقل صاحب المعرفة. ويرى "ALLEN" بأن المعرفة الضمنية هي المعرفة المخفية وتشير إلى المهارات الموجودة داخل عقل ولب كل فرد، والتي يصعب نقلها وتحويلها للآخرين، وقد تكون المعرفة هنا فنية أو إدراكية، وليس من السهل فهمها على أنها عملية أو التعبير عنها بكلمات. وهي حصيلة العمليات العقلية التي تتم داخل عقل الإنسان، وهذا النوع من المعرفة يصعب إدارته والتحكم فيه لأنها موجودة في رؤوس مالكيها فقط.²

¹ - أحمد علي الحاج محمد، "اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره"، عمان، دار المسيرة، 2014، ص 80.

² - سامي حنون، رأفت محمد العوضي: "تطبيقات إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي"، بحث مقدم لمؤتمر التعليم الإلكتروني واقتصاديات المعرفة المنعقد بجامعة القدس المفتوحة - منطقة غزة التعليمية، يوليو 2011، ص 07.

ومن خصائصها أنها المعرفة التي يصعب تدوينها وحفظها وتداولها وتوثيقها ولا يمكن فصلها عن مصادرها، ولكن يمكن استنباطها من خلال التفاعل الإنساني والأنشطة والعلاقات، وهي المعرفة التي يمكن الحصول عليها بصورة غير مباشرة من خلال العصف الذهني للأفكار والاستنتاج أو الاستنباط.¹

3-2- المعرفة الظاهرة أو المعلنة أو الصريحة: هي الخبرات والتجارب المحفوظة للمعرفة الموجودة في الكتب والوثائق الرسمية، ويمكن تحديدها وتجميعها، وأرشفتها وترميزها بمساعدة تقنية المعلومات والتعبير عنها بلغة رسمية لدى الجميع، وتبادلها وتوصيلها للأشخاص الآخرين مثل: المعرفة العلمية والفنية والعقلية الموجودة في الكتب، والمعادلات الرياضية، وكذا قواعد البيانات والبرمجيات والأهداف والنظم، واللوائح الخاصة بمؤسسة ما، أو هي التي صرح بها ووجدت طريقها إلى التطبيق، وتحولت إلى سلعة أو إلى خدمة تدر منافع وأرباح لمالكها أكان شخصا أو مؤسسة أو مجتمع، وهي لذلك يمكن توثيقها وحفظها، والتعبير عنها، ونقلها إلى أشخاص آخرين بسهولة، والمشاركة من قبل الجميع، بوصفها خبرة مشتركة تم الوصول إليها، والتشارك فيها وتراكمها، وتتكون المعرفة المعلنة من النظريات والمفاهيم، والإستراتيجيات والسياسات، ومن البرامج والموازنات، ومن العمليات الوظيفية، ومن نظم المعلومات والاتصالات ومعاييرها، ومن أسس التقويم.²

وتخدم المعرفة الصريحة عددا من الأهداف المهمة في المنظمات من بينها:³

- ممارسة المعرفة الصريحة تسهل التنسيق بين النشاطات والمهام المختلفة في المنظمة.
 - ممارسة المعرفة الصريحة تبني المهارات التقنية والإجراءات العقلانية وبهذا تساعد المنظمات على تقديم صورة عن نفسها من ناحية القدرة والشرعية والمسؤولية، ومنذ أن كانت المعرفة الصريحة مرمزة بقيت مع المنظمات حتى بعد أن يترك مخترعوها ومؤلفوها المنظمة نفسها.
- وهي أيضا المعرفة القائمة على اقتناء البيانات والمعلومات وتحليلها بطرق منهجية، وهي معرفة مرمزة ومنظمة وجاهزة وقابلة للوصول والنقل والتعليم، ويمكن تقاسمها بين جميع العاملين أو المستفيدين على أساس تشاركي، وتظهر دون غموض، وتكون موثقة في مصادر المعرفة الرسمية (الكتب، والأدلة،

¹- سعد بن حمد الربيعي: "مرجع سيق نكره"، ص 122.

²- "المرجع السابق"، ص 80.

³- أحمد علي: "مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 494.

وبحوث المؤتمرات، وإجراءات العمل، والسياسات، والمواد السمعية البصرية، وقواعد البيانات والمعرفة، وغيرها). وتسمى لذلك المعرفة الرسمية.¹

بالإضافة إلى أنها المعرفة الظاهرة الواضحة التي يمكن تحولها من شخص لآخر أو من مؤسسة لأخرى، وهي المعرفة النظامية القابلة للقياس والتعبير عنها كميًا ويمكن نقلها وتعلمها واستيعابها، ومن أمثلتها براءات الاختراع وحقوق النشر والتصميم والأشكال والنماذج. وهي المعرفة المصنفة والتي يمكن نقلها بطرق رسمية ووسائل منظمة من خلال بعض الإجراءات والقواعد والتعليمات.²

ثانياً: ماهية مجتمع المعرفة:

1- لمحة تاريخية عن مجتمع المعرفة:

تمتد جذور مجتمع المعرفة إلى أول مجتمع بناه الإنسان، إذ تراكمت معارف الإنسان على مدى العصور، وبدأت الحضارات تنتقل عن سابقتها وتضيف إليها المزيد حتى جاءت العصور الحديثة لتقدم قفزة معرفية في تسارع التطورات في مجال المعلوماتية والتي أدت إلى بروز معطيات جديدة تحقق نوع من التراكم المعرفي، تولد لدينا منظومة اجتماعية مغايرة بلامحها ومفاهيمها فهي عالم يركز على المعرفة وتقانة المعلومات يدعى مجتمع المعرفة (Knowledge Community) الذي برز مع مطلع السبعينات من القرن الماضي حاملاً تلك المعطيات وخلق نظاماً اقتصادياً متلائمة وقائمة عليها.³

ويعد مجتمع المعرفة مرحلة جديدة من مراحل التطور أعقبت المرحلة الصناعية وهي المرحلة التي أطلق عليها (ألفين توفلر) السوسيوولوجي الأمريكي اسم **الموجة الثالثة**، باعتبار أن البشرية قد عرفت في تاريخها حضارتين سابقتين هما: موجة عصر الزراعة، وموجة عصر الصناعة وهاهي ذي اليوم تدخل عصر المعرفة. فلقد تطورت المجتمعات الحديثة من الزراعة إلى الصناعة، فالصناعة غزيرة الإنتاج إلى استخدام الروبوت ووسائل الإنتاج الحديثة، إلى مجتمعات المعرفة والمعلومات، ولقد ارتكز تقسيم تطور المجتمع البشري إلى مراحل على مجموعة من المعايير التي أبرزتها القاعدة الفكرية للتكنولوجيا.⁴

1- عمر أحمد همشري: "مرجع سبق ذكره"، ص 66.

2- سعد بن حمد الربيعي: "مرجع سبق ذكره"، ص 123.

3- ثريا عبد الرحمن الخزرجي، شيرين بدري البارودي: "اقتصاد المعرفة: الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية"، عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2011، ص 43.

4- عبد الرحمن عبد السلام جامل، محمد عبد الرزاق إبراهيم ويح: "التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة"، المؤتمر الأول لمركز التعليم الإلكتروني، جامعة البحرين، 17-19 أبريل 2006، ص 04.

ففي أولى مراحل التطور "مرحلة المجتمع الزراعي"، تشكلت القاعدة الفكرية التكنولوجية من حصيلة التجربة والخطأ ومن المهارات الحرفية المكتسبة. وفي ثاني مراحل التطور "مرحلة المجتمع الصناعي"، تأسست القاعدة التكنولوجية على العلم وفروعه المختلفة. أما المرحلة الثالثة التي يحملها لنا المستقبل والتي بدأت ملامحها في الظهور وهي "مرحلة ما بعد الصناعة"، فإن قاعدتها الفكرية تقوم على نظرة للعلم بصفة خاصة، والمعرفة الإنسانية بصفة عامة فهي نظرة تسعى لاكتشاف أوجه الشبه والتلاقي بين الفروع المختلفة للعلم لتخلص منها بالعموميات التي تربطها سويًا وتشكل منها رؤية أكثر شمولًا للواقع. وكانت من نتيجة المرحلة الثالثة ظهور مجتمع المعرفة، نتاجًا لولادة تكامل ثروة المعلومة المركبة، إذ أصبح الانتقال من المعرفة العلمية إلى تطبيقاتها التكنولوجية أمرًا أكثر سهولة بزمان أقل، وبمردودية اقتصادية أعلى من جهة، فضلًا عن الاندماج بين تكنولوجيا معالجة المعلومات " الكمبيوتر وتطبيقاته"، وبين ثورة الاتصالات الرقمية - وتطبيقاتها " شبكة الانترنت" من جهة ثانية.¹

ويعود الميلاد المعرفي - الفعلي - لمفهوم مجتمع المعرفة إلى أواخر التسعينات من القرن الماضي، خاصة بعد أن بذلت اليونسكو جهدًا فائقًا في مجال التعريف به ونشره، فقد كانت مختلف المقاربات النظرية وخاصة الماركسية منها تؤكد أن تطور المجتمع رهن حسن استغلال الإمكانيات المادية والثروات الطبيعية، وتحقيق حالة من الإشباع الجماعي، ومقاومة الفقر والمرض، إلا أنه مع مرور السنوات وتكرار إخفاق التجارب تثبت محدودية مثل هذه الرؤية.²

ولعل هذا ما يفسر الانتباه منذ أواسط السبعينات من القرن الماضي إلى أن تطور المجتمعات ليس نتاج المعطيات الاقتصادية والمادية وحدها، بل ثمة معطيات أخرى من الضروري توفرها لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات، ولذلك تم التركيز خاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على ما يسمى: (بالرأس مال غير الملموس) أو غير الواقعي، أي الاستثمار العقلاني في قطاعات التربية والتعليم، والصحة، والإعلام والمعلوماتية، إلا أنه منذ منتصف الثمانينات أثبتت التجارب أهمية الموارد البشرية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، الأمر الذي يفسر حرص المجتمعات الأوروبية على التلازم بين التحكم في المعلومات وحسن إعداد الرأس مال البشري.³

¹ - " المرجع نفسه"، ص 04.

² - " المرجع نفسه"، ص 04.

³ - " المرجع نفسه"، ص 04.

فمجتمع المعرفة إذن حالة من الامتياز الفكري والمعرفي والتقني، ومن التقدم العلمي والبشري الأمر الذي شجع بعض المختصين على وصفه بـ: "الثورة المتعددة المعاني والاتجاهات". وقد بات واضحا اليوم أننا إزاء شكل جديد من التطور المجتمعي، يعتمد في نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة عموما والعلمية منها على وجه الخصوص، مثلما يعتمد على كفاءة وإنتاج المعلومات واستخدامها في جميع ميادين الحياة ومجالاتها، حيث تتعاظم مكانة صناعة المعلومات وأهميتها بوصفها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد الحديث، وتعزز قوة الأنشطة المعرفية لتتبوأ أكثر المفاصل حساسية وتأثيرا في منظومة الإنتاج الاجتماعي، وغالبا ما يطلق على هذا التحول (خطأ عصر ثورة المعلومات)، وذلك لأن المعلومات لا تشكل إلا جزءا من الثورة المعرفية التي تقوم على العلم والتقدم التكنولوجي في مجالات البيولوجيا، ونظريات الكم/الكوانتا، وميادين الاتصالات والمعلوماتية، وعلى التفاعل المتسمر بين هذه الحقول المعرفية الثلاثة.¹

وإذا كان المجتمع الصناعي قد يعتمد على البخار، والفحم، والميكانيكا ثم على النفط والكهرباء والطاقة النووية مثلما يعتمد على الرأسمال الذي يستعين بقوة الدولة لتأمين المواد الخام وفتح الأسواق، فإن مجتمع المعرفة يعتمد أساسا على العقل البشري واكتشافه في الإلكترونيات الدقيقة، والهندسة الحيوية، والذكاء الصناعي، والاتصالات، والكمبيوتر، علاوة على مكان توليد المعارف والمعلومات، واختزانها مع إمكان استردادها وتوصيلها بسرعة الضوء إلى أي بقعة في العالم.²

ويمكن اعتبار مجتمع المعرفة مجتمع تعلم لا تقف المعرفة عند حد اقتنائها أو عند حد استيعابها بل لا بد من توظيفها توظيف حقيقي لحل المشاكل، ولابد أن تقوم في هذا المجتمع منظومة مجتمعية كفوءة تتسم بالمرونة وقادرة على اكتساب المعرفة وتتأثر بالسياق العام للمجتمع الذي تقوم فيه ويجب أن يعمل هذا المجتمع على توفير المناخ الاجتماعي اللازم لقيام منظومة المعرفة بكفاءة. وأورد تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 تعريفا لمجتمع المعرفة" بأنه المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات بكثافة ويعتمد في تطوره بصفة رئيسية على التقنية الفكرية والمعلومات"، بمعنى التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع معرفي حيث المعلومات في أكثر أشكالها اتساعا وتنوعا وهي القدرة الدافعة والمسيطر، وأكدت منظمة اليونسكو في تقريرها الصادر 2005 على أنه لا يمكن اختزال مجتمع المعرفة إلى مجتمع المعلومات ما هو إلا وسيلة للوصول إلى مجتمع المعرفة، ونعتقد أن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع

¹ - "المرجع نفسه"، ص 05.

² - "المرجع نفسه"، ص 05.

الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير نشاطه الاقتصادي، واتخاذ القرارات الرشيدة ويصبح الإنسان فاعل أساسي ومعين للإبداع الفكري والمعرفي والمادي.¹

2- دورة المعرفة:

يعتمد التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والاستفادة من معطياته على تفعيل دورة المعرفة وفعالية أدائها وزيادة عطائها، حيث تمر المعرفة في دورتها بثلاث محطات تغذي بعضها البعض بأسلوب التفعيل والعطاء في علاقة دورانية. ويمكن تلخيص هذه المراحل كما يلي:²

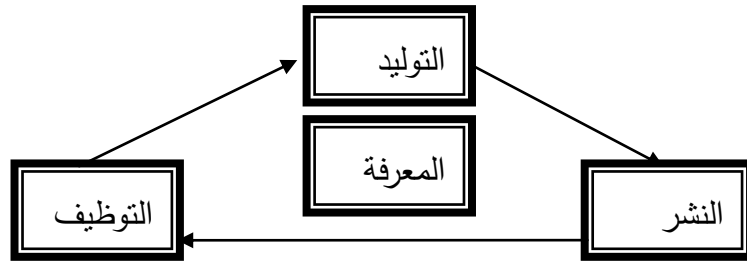
أ- **مرحلة توليد المعرفة:** وعمادها البحث العلمي والإبداع والابتكار، وما ينتج عن ذلك من أفكار ومعطيات جديدة أو متجددة تسهم في التميز المعرفي.

ب- **مرحلة نشر المعرفة:** وتعتمد على التعليم والتدريب والثقافة، وهو أيضا دور الاعلام المكتوب والمسموع والمرئي، إضافة إلى محتوى الانترنت وهو دور كل من يسهم في تعزيز ثقافة التعلم المستمر دون انقطاع.

ج - **مرحلة توظيف المعرفة:** سواء الجديدة أو المتجددة الناتجة عن البحث العلمي والابداع والابتكار أو المكتسبة بالتعلم والتعليم والتدريب، بما يحقق الارتقاء بالإنسان.

وللتوضيح أكثر إليك الشكل التالي:

شكل رقم "02" يوضح دورة المعرفة عند كل من عامر هواري وعبد القادر هواري



المصدر: عامر هواري، عبد القادر هواري عامر هواري، عبد القادر هواري: "تفعيل دور الجامعة للمساهمة في البناء المعرفي للمجتمع"، الملتقى الدولي أنظمة الابتكار والدور الجديد للجامعات - نظم الابتكار، الجامعة والإقليم - ، جامعة برج بوعريبيج وجامعة غرب إنجلترا بريستون. ص 5.

¹- ثريا عبد الرحمان الخرزجي، شيرين بدري البارودي، "مرجع سيق نكره"، ص 43.

²- عامر هواري، عبد القادر هواري: "مرجع سيق نكره"، ص 4، 5.

في حين يرد لنا "ابراهيم الملكاوي" في كتابه: "إدارة المعرفة: الممارسات والمفاهيم" أن دورة المعرفة تمر بأربعة مراحل وهي:¹

أ- **النفوذ إلى مصادر المعرفة:** ويقصد بها البحث عن المعلومات والتوصل إليها واسترجاعها، والتواصل مع من يمتلكونها، وتتمثل في المراكز البحثية والمكتبات، والشبكة العنكبوتية وغيرها من المصادر.

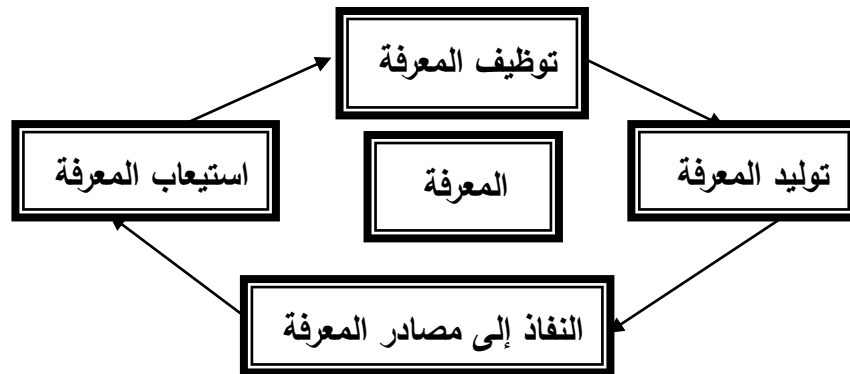
ب- **استيعاب المعرفة:** ويقصد بها فهم المعرفة عن طريق تحليل المعلومات، وتبويبها، وترسيخها، وفهرستها، واستخلاص المفاهيم الكامنة فيها، وتتمثل في النظم الآلية للفهرسة ونظم المعلومات المعتمدة على الحاسوب.

ح- **توظيف المعرفة:** وتعني استخدام المعرفة وتوظيفها وتطبيقها في مجالات الحياة العامة لوصف المشاكل وحلها، وتتمثل في نظم المعلومات والبرمجيات، والوسائل التي تزيد الانتاجية.

د- **توليد المعرفة:** وتعني استغلال المعرفة القائمة في توليد معرفة جديدة غير مسبوقه أو نسخ معرفة قديمة، لتحل محلها معرفة جديدة بديلة باستخدام الوسائل الاستنباطية والاستقرائية وهي مهمة مراكز الأبحاث وأقسام البحث والتطوير في المؤسسات المختلفة.

وللتوضيح أكثر إليك الشكل التالي:

شكل رقم: 03 يوضح دورة اكتساب المعرفة عند ابراهيم الملكاوي



المصدر: ابراهيم الملكاوي: "إدارة المعرفة: الممارسات والمفاهيم"، 2007، ص 43.

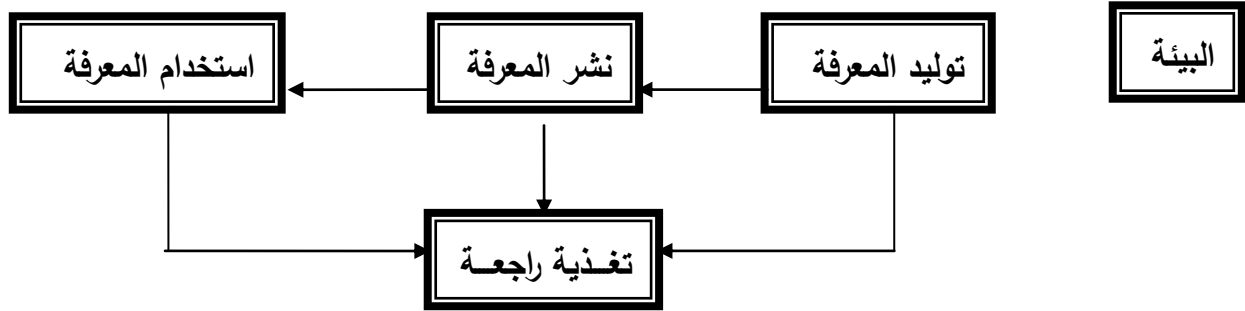
ويوضح لنا كل من "عبد السلام جامل" و "عبد الرزاق ابراهيم وديح" تصور منطقي وبسيط لما يسمى

بدورة المعرفة والتي يعبر عنها الشكل التالي:²

¹ - ابراهيم الملكاوي: "إدارة المعرفة: الممارسات والمفاهيم"، عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2007، ص 43.

² - عبد الرحمن عبد السلام حامل، محمد عبد الرزاق ابراهيم وديح، "مرجع سبق ذكره"، ص 06.

شكل رقم: "04" يوضح دورة المعرفة عند عبد الرحمن عبد السلام جامل و عبد الرزاق ابراهيم وديح



المصدر: عبد الرحمن عبد السلام جامل و عبد الرزاق ابراهيم وديح، التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة، المؤتمر الأول لمركز التعليم الإلكتروني، جامعة البحرين، 17-19 أبريل 2006.

ويمكن تلخيص دورة المعرفة عند هاذين الباحثين كما يلي:

أ- **توليد المعرفة:** حيث تنطلق المعرفة في التفاعل بين الحقائق والمعارف المتوفرة من جهة، وبين عقل الإنسان وقدرته على التفكير والإبداع من جهة أخرى.

ب- **نشر المعرفة:** تنتقل الإنسان يحتاج إلى معرفة بشتى أنواعها، وعلى ذلك فإن ضرورة اكتساب المعرفة بالنسبة للإنسان تماثل ضرورة الحصول على الغذاء.

ج- **استخدام المعرفة:** ففوة المعرفة تأتي من توظيفها بكفاءة في كافة شؤون الحياة، ولا شك أن البيئة التي نكمل بها دورة المعرفة في إطارها- تأثيرا كبيرا- على حيوية دورة المعرفة في توليدها ونشرها وتوظيفها.

ومن خلال ما سبق وما يمكن قوله عن دورة المعرفة هو أنها(المعرفة) تنطلق من البحث والاكتشاف وذلك بالاعتماد على مختلف المصادر والمراجع والبيانات والمعلومات المتوفرة حتى تصل إلى مرحلة توليد المعرفة (معرفة جديدة) الناتجة عن البحث العلمي، ثم بعدها تصل إلى المرحلة الثالثة والتي هي نشر هذه المعرفة عن طريق التعليم والتدريب والتلقين، وبعدها نصل إلى استخدام المعرفة وتوظيفها بكفاءة في تسيير شؤون الحياة المختلفة.

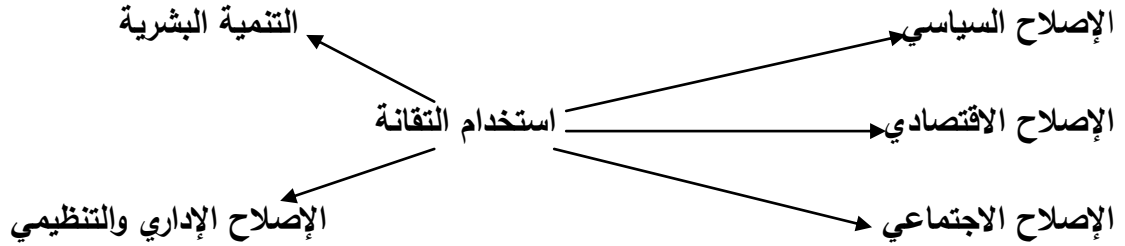
3- مراحل تكوين مجتمع المعرفة:

يمر تكوين مجتمع المعرفة بثلاث مراحل أساسية وهي:¹

¹ - "المرجع السابق"، ص ص ص، 09-10-11.

المرحلة الأولى: تبدأ المرحلة الأولى من منطلق وجود رأس مال بشري يشكل طليعة لمجتمع المعرفة، ويمكنه تحت ظروف مغايرة أن يكون بنية أساسية لقيام النهضة التنموية والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم "05" يوضح وجود طليعة مجتمع المعرفة ومستخدمي التقنية الحديثة



المصدر: عبد الرحمن عبد السلام جامل و عبد الرزاق ابراهيم وديح، التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة، المؤتمر الأول لمركز التعليم الإلكتروني، جامعة البحرين، 17-19 أبريل 2006

المرحلة الثانية: وتتطلب تكثيف الإصلاح واستخدام العلم والتكنولوجيا المتاحة في كل المساقات، مما يشكل الأرضية والبيئة الصالحة لنمو مجتمع المعرفة، فإذا كان محو الأمية وتعميم التعليم يعني الإكثار من الرجال والنساء المستنيرين العالمين بالقراءة والكتابة والحساب، فإن خلق مجتمع المعرفة يعني أكثر من ذلك فهو يعني إعداد الإنسان القادر على استخدام المعلومة والتكنولوجيا في مختلف مساقات الحياة على ثلاث مستويات تتضح في الآتي:

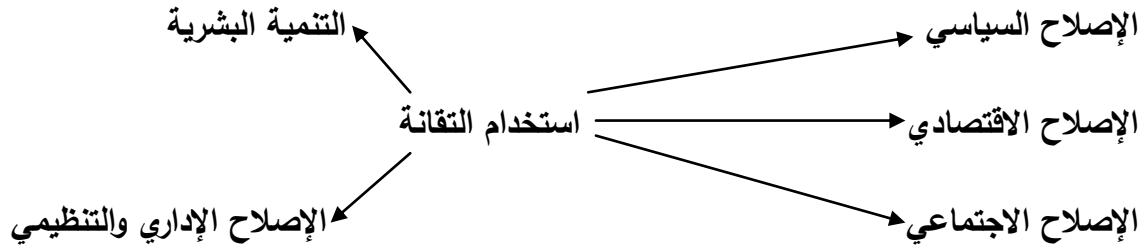
✓ **مستوى تربوي:** يتعلم فيه المتعلم كيف يبرمج المعلومات الجديدة في إطار المعرفة، فيزداد وعيه المعرفي اتساعاً وإدراكه قوة.

✓ **مستوى بحثي:** يمكن من سبر أغوار الأشياء واستكشاف القوانين واستخدام المفاهيم.

✓ **مستوى العمل التجريبي:** الذي يحول المعلومة إلى معرفة والمعرفة إلى ابتكار.

ويأتي على رأس هؤلاء المتميزين من المفكرين والمبدعين والمبتكرين القادرين على إنتاج أعمال متميزة، وتضيف جديداً إلى المعرفة، أو تطور البناء المعرفي أو تحسن استخدام المعرفة والتكنولوجيا بعمل تطبيقي، أو تحل قضايا أو إشكالات فكرية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو تقنية، والاستخدام المكثف للعلم والتكنولوجيا في أي مجتمع يوسع قاعدة مستخدمي التكنولوجيا ويكبر حلقات المتميزين كما يوضحه الشكل التالي:

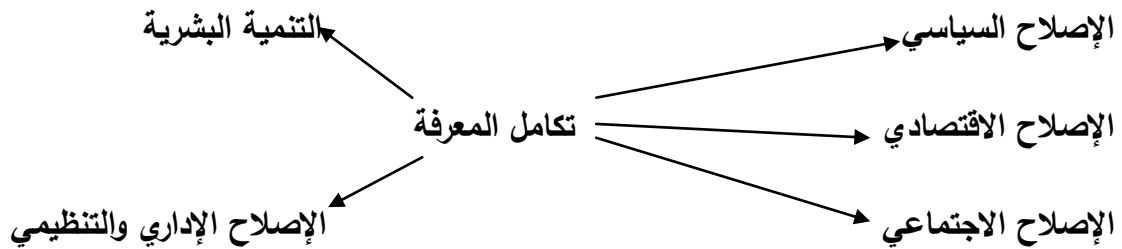
شكل رقم "06" يوضح: نمو المعرفة وازدياد مستخدمي التقنية الحديثة في المجتمع



المصدر: عبد الرحمن عبد السلام جامل و عبد الرزاق ابراهيم وديح، التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة، المؤتمر الأول لمركز التعليم الإلكتروني، جامعة البحرين، 17-19 أبريل 2006

المرحلة الثالثة: تكامل مجتمع المعرفة وتحقيق النهضة التنموية الشاملة المستدامة، وذلك يتكامل مجتمع المعرفة، وزيادة أعداد المبتكرين والمبدعين والمفكرين المثاليين في النموذج من يدخل في نجمة مركز الدائرة الوسطى من النموذج، وهم فعلا متميزون يتصفون بالنجومية، ويوضح ذلك الشكل التالي:

شكل رقم "07" يوضح: تكامل مجتمع المعرفة ومستخدمي التقنية الحديثة وتزايد المبتكرين والمبدعين



المصدر: عبد الرحمن عبد السلام جامل و عبد الرزاق ابراهيم وديح، التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة، المؤتمر الأول لمركز التعليم الإلكتروني، جامعة البحرين، 17-19 أبريل 2006.

وهذه المرحلة الأخيرة من مراحل تكوين أو خلق مجتمع المعرفة لا بد لها من متطلبات واستحقاقات تحدد فيما يلي:

- ✓ تطوير منظومة التعليم عن طريق إعادة هندسة العملية التعليمية بما يواكب التغيرات والتحديات المعاصرة، وربط التخطيط التربوي بخطة التنمية وتحقيق معايير الجودة.
- ✓ دعم البحث العلمي والتطوير عن طريق زيادة الإنفاق عليهما وتشجيع العاملين فيهما.
- ✓ استخدام التكنولوجيا بإقامة بنى تحتية أساسية للاتصالات والبرمجيات ووسائل التكنولوجيا الأخرى والتوسع في التعليم الإلكتروني.

4- المداخل الكبرى التي تناولت مجتمع المعرفة:¹

4-1- المدخل الاجتماعي: Society Approach

يؤكد هذا المدخل على أن (المجتمع والمعرفة) اصطلاحين متكاملين والأساس في هذا التركيب المتكامل هو التفاعل المجتمعي مع المعرفة، حيث أن المعرفة الكاملة ما هي إلا مشروع اجتماعي متكامل يبني تدريجيا بمشاركة الجميع، وهذا ما أشار إليه التقرير العالمي لمنظمة اليونسكو لعام 2005 عندما اعتبر أن مجتمع المعرفة هو مشروع مجتمع أي تكوين المجتمع البشري الذي يتفاعل بحيوية مع الانفجار المعلوماتي، إلا أن "فريمان" (Freeman) يرى أن هذا التطور التقني والثورة المعرفية التي نعيشها اليوم أدت إلى ظهور ما يعرف بـ: (الفجوة المعرفية-Knowledge Gap) الداخلية أو المحلية. فإن تدفق المعلومات داخل منظومة المجتمع يؤدي إلى جعل فئات المجتمع ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي الأعلى يكتسبون المعرفة بمعدلات أسرع من الفئات ذات المستوى الأدنى، وتعزو منظمة العمل الدولية حدوث (فجوة المعرفة) إلى خصائص البناء الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد وكذلك مركزه الاجتماعي الذي يحدده عدة متغيرات كالدخل، مستوى التعليم، قدرات الفرد كالإدراك والتذكر بالإضافة إلى الكم المعلوماتي والمعرفي الموجود لدى الفرد أو (حجم المخزون المعرفي- Amount of Information Sored)، بمعنى أن الهياكل الاجتماعية لها الأثر في التعليم والمستوى المعرفي للتغلب على الحواجز الاجتماعية والمعلوماتية والمعرفية لأحداث التوازن المعرفي- الاجتماعي وردم أو تضييق الفجوة المعرفية الداخلية لإنشاء مجتمع المعرفة، لا سيما وأنه ليس مسألة حتمية الحدوث بقدر ما هو إرادة جماعية للتحويل المعرفي والرغبة في التغيير وتنشيط الدوافع إلى الأخذ بالمعرفة الجديدة.

4-2- المدخل الثقافي: Culturally Approach

يولي هذا المدخل أهمية متميزة للمعرفة والعلم من خلال الاهتمام بالقدرات الإبداعية للأفراد وزيادة الإنفاق على المعرفة (إبداع، بحث، تطوير... إلخ) وتوفير إمكانية حرية التفكير والابتكار وتنمية الحس العلمي، ويؤمن أصحاب هذا المدخل بأن المعرفة هي "عملية تنموية حضارية متكاملة تكمن في قدرات الإنسان وطاقته في اختيار ونقل وتطوير المعرفة العلمية"، وهذا يعتمد على التشريعات والتنظيمات الملائمة لاستيعاب تطور المعرفة مع ضرورة تفعيل دور المؤسسات في تأسيس (مجتمع المعرفة) من

¹- "المرجع السابق"، ص 45- 48.

خلال مساهمتها في تمويل عمليات اكتساب مختلف المعارف، ودعم أساليب نشر وتوزيع المعلومات بين أفراد المجتمع وبما يضمن عملية مواكبة التغيرات والمستجدات التكنولوجية والتأقلم معها.

3-4- المدخل السياسي: Politically Approach

ويرى هذا المدخل ضرورة توفير البيئة السياسية المبنية على العدالة والديمقراطية من أجل الوصول إلى مجتمع المعرفة من خلال حرية إنتاج وتداول المعلومات والمعرفة وديمومة تولدها في المحيط الاجتماعي والإطار النقابي والتوجه السياسي الذي يؤمن بالمعرفة.

4-4- المدخل الاقتصادي: Economically Approach

وفي الخمسينات من القرن العشرين اتجهت رؤيا بعض الاقتصاديين نحو الموجودات المعرفية وتعاطم قيمتها، وبدأ الانتقال إلى الصناعات المعرفية- الخدمية والتركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث في ظل تلك التوجهات الفكرية المعاصرة، عندما أصبحت المعرفة هي الوسيلة لضمان البقاء والاستمرار وتحقيق السيطرة والهيمنة على منافسة الآخرين سواء كانوا أفراد أم جماعات أم دول والأداة الفاعلة لتوليد الثروة الصافية في الاقتصاد، وتمثل القوة اللازمة لديمومة مجتمع المعرفة وأن القيام بعملية (إنتاج المعرفة) هي التي تزيد من هذه القوة، باعتبار أن المعرفة سلعة تجارية تعرض للبيع والشراء وبذلك تكون مصدر دخل للمجتمع المنتج لها. ويضيف "تيربان" (Turban) أن المعرفة تمثل رمزا للاستهلاك الذي يحرك الطلب وهي قاعدة الثروة ورمز الإنتاج في الاقتصاد القائم على المعرفة ولكن لها قيمة اقتصادية إلا عند استعمالها، لا سيما وأنها تنتج مرة واحدة وتباع ملايين المرات.

4-5- المدخل التكنولوجي: Technology Approach

يعتمد هذا المدخل على أن التكنولوجيا ما هي إلا أحد تطبيقات المعرفة للأغراض العلمية أو لتنظيم المعرفة للأغراض العلمية ولها دور كبير في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، علما بأن التكنولوجيا تتضمن قدرا كبيرا من الفعاليات الإنسانية، إذن هي تطبيق للمعارف في مجالات إنتاجية، علمية، إدارية...، يضاف إلى ذلك تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتطبيقاتها المتعددة والتي لها القدرة على خلق مجتمع معلوماتي معرفي متنوع فيه مصادر المعرفة والتي يمكن حصرها في الأشخاص، فرق العمل، والبحوث والدراسات.

5- خصائص مجتمع المعرفة:

لم يحدد الباحثون والكتاب الذين كتبوا في موضوع مجتمع المعرفة بوضوح خصائص هذا المجتمع، بل إن هذه الخصائص توجد متناثرة هنا وهناك، وللتوصل إلى رصد هذه الخصائص قمنا بمسح أكبر قدر ممكن من الكتابات في هذا المجال، والتي من خلالها يمكن حصر هذه الخصائص فيما يلي:

5-1- المعرفة التخصصية:¹

يرى "دروكر" أن تطور فهم البشرية للمعرفة مر بمراحل عدة. فالبداية كانت مع "سقراط" الذي رأى أن المعرفة هي المعرفة الذاتية والتي تتمثل في النمو العقلي والأخلاقي والروحي للفرد. أما خصمه "بروتاجوراس" فرأى أن الهدف من المعرفة هو اتقان المنطق والقواعد والبلاغة (وهذا ما شكل جوهر التعليم في القرون الوسطى وسمي الفنون الحرة الثلاثة)، وهو ما يقصد به اليوم الآداب الحرة الثلاثة. ويرى "دروكر" أن هذا الفهم يفتقر إلى جانب المنفعة، أي استخدام المعرفة. فلم يكن استخدام المعرفة عند كل من "سقراط" و"بروتاجوراس" ومن تبعهم مصنفا ضمن حدود المعرفة، بل إن استخدامها يعتبر مهارة أو صنعة. وكانت المهارة أو الصنعة محصورة في تطبيق مهمة محددة ليس لها مبادئ عامة أو معارف يمكن دراستها عندهم، وكان لا يمكن تعلمها إلا من خلال التلمذ والخبرة لأنه لا يمكن شرحها في كلمات وإنما من خلال القيام بها عمليا.

فالمعرفة لا تسمى معرفة إلا إذا كان لها طابع تطبيقي وهو ما سماه "دروكر" المعرفة التطبيقية « Knowledge in Action »، أي إذا ظهرت خارج الفرد: في المجتمع والاقتصاد أو في تطوير المعرفة ذاتها، ولكي تكون ذات أثر يجب أن تكون على درجة عالية من التخصص. أما الآداب الحرة فلا تسمى معرفة، فالشخص المتعلم « Educated person »- ضمن الفهم القديم للمعرفة- ينظر إليه من منظور مجتمع المعرفة بأنه شخص محب للفنون «Diletteante» وليس شخصا متعلما. وبناء على هذا الفهم للمعرفة، فإن المعرفة يجب أن تتصف بأنها معرفة تخصصية ذات مستوى عال، بل إن "دروكر" سماها معارف « Knowledges » وليس معرفة، فالمعارف التطبيقية وتخصصية ولا تطبق خارج نطاق التخصص، فما يعرفه فن الأشعة لا يمكن أن يطبق في مجال الأدب.²

¹- عبد اللطيف حسين حيدر: "الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة"، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة 19، العدد 21، 2004، ص 06.

²- " المرجع السابق"، ص 06.

كما أن أعداد الأفراد الذين يتقنون المعارف التخصصية سيتزايد مع تقدم المجتمعات الأمر الذي سيتطلب ظهور مهن جديدة، ومن ثم فإن هؤلاء الأفراد سيقومون بجميع الخدمات المجتمعية، وبالتالي فإنهم هم من سيوجه حركة هذا المجتمع، وقد أطلق عليهم "دروكر" "عمال المعرفة"، Knowledge « Workers » وعمال المعرفة هم أفراد يتطلب إعدادهم قدرا كبيرا من التعليم الرسمي عالي المستوى، كما تتطلب طبيعة أعمالهم معرف نظرية تخصصية دقيقة ومهارات يدوية عالية. ولا يتم إعدادهم إلا من خلال التعليم الرسمي، ولا يمكن اكتساب المعرفة النظرية بدون تعليم رسمي - أي من بدائل أخرى مثل التلمذ- «Apprenticeship». ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو جراح الأعصاب الذي يعتمد أداءه على التعليم الرسمي الذي ينبغي أن يساعده على اكتساب كل من المعرفة النظرية والمهارة التطبيقية اللتان تؤهله ل ممارسة مهنته. وتتطلب طبيعة عمل "عامل المعرفة" تلازما بين المعرفة النظرية والمهارة التطبيقية، فالمعرفة النظرية بمفردها مثلا لا تؤهله لأن يكون جراح أعصاب، كما أن المهارة اليدوية بذاتها لا تكفي، ويعد ارتفاع نسبة عمال المعرفة في مجتمع ما شرطا أوليا لوجود مجتمع المعرفة ومؤشرا عليه.¹

وتتميز المهن بأن المعارف المتصلة بها ستبلى سريعا نظرا للتقدم السريع الذي سيصاحب تطور المجتمع مما سيتطلب من المهنيين الالتحاق بالدراسة مجددا لتجديد معارفهم وتطويرها. فمثلا، قبل عشر سنوات كان من المألوف أن نسمع أن المهندس يصبح أميا في مجال تخصصه إذا لم يجدد معارفه ومهاراته خلال عشر سنوات، لكن في مجتمع المعرفة قد تصل هذه النسبة إلى النصف. كما سيتميز عمال المعرفة كمهنيين أيضا بأنهم سريعا ينتقل من شركة لأخرى، ومن بلد لآخر. وبالرغم من أن المال مهم لهؤلاء المهنيين إلا أنه لن يكون له الأولوية لديهم ولن يقاضوه بفرص تحسين مستوى أدائهم المهني، فالمهني قد يفضل الاستمرار في مؤسسة معينة يحصل منها على دخل مناسب وفرص تعلم جيدة على أن ينتقل إلى مؤسسة أخرى تعرض عليه دخلا أكبر لكنها لا تقدم نفس مستوى فرص التعلم. ويختلف عمال المعرفة من عمال الخدمات Service Workers، في أن عمال الخدمات هم أولئك الأشخاص الذين لا يحتاجون إلى معرفة تخصصية عالية للقيام بمهامهم.²

وتشكل المعرفة رأسمال الأفراد والمؤسسات والدول، فالبنسبة للأفراد يجب أن تكون هذه المعرفة تخصصية بدرجة دقيقة، وبالنسبة للمؤسسات يجب أن تتصل بمتابعة الجديد في مجال عملها، وبتدريب المنتسبين إليها على الجديد منها، وأن تحول المعرفة إلى منتج، وبالنسبة للدول عليها أن تهيئ الظروف

¹ - " المرجع نفسه"، ص 06.

² - " المرجع نفسه"، ص 06.

المناسبة لنجاح الأفراد والمؤسسات في تحقيق أهدافهم المعرفية، وأن تعمل على نشر المعرفة بين جميع أفراد المجتمع، وأن تسهل توظيف المعرفة بصورة فعالة، كما أن عليها توفير السبل المناسبة للقادرين على اكتشاف معارف جديدة واختبارها، وأن تضع السياسات اللازمة لنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها، وتحويلها إلى منتجات. كل هذا يتطلب تكاتف جهود الحكومات ومؤسسات التعليم ومراكز البحث والمؤسسات التجارية والشركات الكبرى والمؤسسات الإعلامية لتحقيق هذه المهمة التي تعد الشعوب لمجتمع المعرفة.¹

5-2- منظمات التعلم:

لكي تنمو المعرفة وتتحوّل إلى منتجات فإن عمال المعرفة سيضطرون إلى الانتماء إلى منظمات تخصصية، وهذه المنظمات هي التي تقوم بمعظم الخدمات التي سيحتاجها المجتمع، وسيعتمد مجتمع المعرفة بصورة رئيسة عليها، حيث ستقوم المنظمات بإنجاز كافة المهام الاجتماعية: التجارية، والصناعية، والصحية، والتعليمية، وغيرها. وتختلف فكرة منظمات التعلم عن مفهوم المصنّع قديماً ومفاهيم تاييلور في الإدارة. فلقد كان يقسم العمل إلى أجزاء ويحدد لكل عامل الجزء الذي ينبغي عليه القيام به للحصول على المنتج، أما فكرة منظمات التعلم فترتكز على العمل الجماعي حيث يشارك الجميع في فهم المهمة المنوطة بهم ويستفاد من معارف ومهارات وإمكانيات وخبرات كل فرد في الفريق للقيام بالمهمة أو الحصول على المنتج.²

ومنظمة التعلم عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض ومع العالم المحيط بهم، يعملون كفريق ضمن مؤسسة ويشعرون بالانتماء إليها، وفيها تتاح لهم الفرص لاكتشاف المعرفة وإنتاجها وتطبيقها، ويتصفون بأن لديهم القدرة والدافعية للتعلم المستمر والانفتاح على الآخرين، وهي تضم مجموعة من المتخصصين الذين يعملون معا في مهمة محددة، ولا تكون فعالة إلا إذا كانت متخصصة في تلك المهمة. كما أنها تقوم على فكرة المنتج، فمنتج المدارس والجامعات هم خريجوها، ومنتج المستشفيات أفراد أصحاء، ومنتج الشركات ما تبيعه من منتجات. وهي توجد للخدمة التي تقدمها وليس لذاتها على عكس الأسرة والمجتمع مثلا اللذين يوجدان لذاتهما، وهي تختلف عن المجتمع أو الجماعة التي ترتبط برباط ما مثل: اللغة أو الثقافة أو التاريخ أو الموقع، ولكنها ترتبط برباط المهنة أو

¹ - " المرجع نفسه"، ص 06.

² - " المرجع نفسه"، ص 06.

التخصص. فالمدارس تركز على نشر المعرفة، والجامعات على فهم المعرفة وإنتاجها ونشرها، والشركات على إنتاج السلع وبيعها، والمحاكم على حل الخلافات بين الناس.¹

وفي المجتمعات المتقدمة، والتي قد تبلور فيها مجتمع المعرفة، تشكلت معظم، إن لم نقل جميع المنظمات المهنية. وتمتاز هذه المنظمات بأنها منظمات تعلم، أي أنها تنمي المعرفة لدى منتسبيها وتنتشرها وتحولها إلى منتج. وهي تفعل ذلك للحفاظ على بقائها، فالمؤسسات (تعليمية أو تجارية أو صناعية، حكومية أو خاصة أو غير ربحية) بحاجة إلى تطوير آليات تساعد على التجديد المستمر، والاعتماد على السرعة والذكاء بصورة أكبر من الاعتماد على كمية الإنتاج أو الخدمة، وتشجيع المنتسبين إليها على تنمية مهارات الاختراع والابتكار والاكتشاف واستيعاب رضا الزبائن.

وهكذا تصبح المعرفة وإنتاجها المصادر الرئيسية لزيادة ربح فعالية المؤسسة، ولتحقيق ذلك يؤكد دروكر على ضرورة أن يتحمل كل فرد في المؤسسة التي تقوم على المعرفة مسؤوليته في تحقيق أهدافها وإسهاماتها وكذلك توجيه سلوكها. وقد اقترح سينج (1990) خمسة شروط مهمة لتصبح المؤسسات مجتمعات تعلم، وهي:²

أ- **توظيف التفكير المنظومي: System Thinking في عملها:** والتفكير المنظومي هو ذلك

التفكير الذي يساعد الأفراد على رؤية جميع العوامل المتعلقة بمشكلة معينة وكذا التفاعل بين هذه العوامل. فمثلاً: عند تصنيع جهاز حاسب آلي جديد فإنه يجب الأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة (السرعة، والطاقة التخزينية، والمتانة، والشكل، ورغبات الزبائن وغيرها). فالمؤسسات التي تشجع على توظيف التفكير المنظومي تكون قادرة على المنافسة بصورة أكبر لأن لديها القدرة على رؤية الأمور من منظور شمولي.

ب- **التركيز على الإتقان الشخصي Personal Mastery:** ويقصد به الانضباط لاستجلاء

الرؤى وتعميقها، ولتركيز الطاقات، ولتنمية الصبر، ورؤية الواقع بموضوعية. ويعود توظيف التفكير المنظومي أحد العوامل المساعدة على الوصول إلى الإتقان الشخصي. إن تشجيع المؤسسات للمنتسبين إليها للوصول إلى الإتقان الشخصي سيساعدها على المنافسة وإلى أن تصبح مجتمعات للتعلم.

¹ - " المرجع نفسه"، ص06.

² - " المرجع نفسه"، ص06.

ت-بناء نماذج عقلية أفضل Building Better Mental Models: عادة ما نتعامل مع

المهام الجديدة باستخدام أحد النماذج التي تعودنا عليها لمعرفة كيف تعمل الأشياء وكيف تتم العمليات، ولكن تلك النماذج العقلية غالبا ما تعيق أي تعلم جديد. فمثلا الأستاذ قد يفهم عملية التدريس من خلال نموذج عقلي يحدد التدريس بأنه إلقاء معلومات على المتعلمين، لأنه ببساطة تعود على ذلك خلال دراسته الجامعية، ولتغيير ذلك النموذج العقلي واستبداله بأشكال حديثة من أشكال التعلم مثل: التعلم التعاوني والتعلم المتمركز حول الطالب فإن ذلك يتطلب وقتا وتدريباً وربما مثابرة.

ث- تطوير رؤية مشتركة Shared Vision: يمكن القول أن بعض الأفراد لديهم نماذج عقلية

محددة- وهم غالبا ما يكونون غير مدركين لها- مما يعيقهم عن التوصل إلى رؤية مشتركة للمؤسسة (سواء كانت إنتاجية أو تعليمية)، ويعد هذا أحد أسباب صعوبة تغيير أو تحديث المؤسسات، حيث أنه قد لا توجد دائما رؤية مشتركة حول مكونات المنتج الجيد أو التربية الجيدة أو المدرسة النموذجية، لذلك على المؤسسات أن تطور آليات توجه جميع المنتسبين إليها نحو تطوير رؤية مشتركة يتفق عليها جميع المنتسبين إليها حتى يتحقق للمؤسسة النجاح.

ج- التركيز على تعلم الفريق: Taem Learning: يعد تعلم الفريق عاملا حيويا لأن الفرق

وليس الأفراد هم الوحدات الأساسية في المؤسسات الحديثة، وهذا يتطلب حوارا وتفكيراً أصيلا من أجل الوصول إلى تعلم فريقي فعال، وبقضي تعلم الفريق أيضا (سواء في المؤسسات الإنتاجية أو التعليمية) توافر قيادة لمساعدة قيادة الفريق على تحديد الأهداف وقيادته وإرشاده. إن الأخذ بتعلم الفريق يساعد على توحيد جهود المنتسبين إليها نحو تطوير وتحسين منتجاتها أو خدماتها.

وبشكل عام يمكن القول أنه لما كان التخصص هو سمة الأفراد في مجتمع المعرفة، فإنهم بحاجة إلى الانضمام إلى مؤسسات ومنظمات مهنية متخصصة. لأنها ستساعدهم على النمو المهني وتحويل المعرفة التخصصية إلى أداء. فالباحث المتخصص في السوق بحاجة إلى مركز بحثي، لأنه بحاجة إلى من يحول البيانات إلى معلومات وإلى مساعدة المتخصصين في التسويق، والمبيعات، والإنتاج، والخدمات لترجمة بحثه إلى منتج في شكل جديد، فهو عضو في المركز البحثي وكذلك عضو في المنظمة البحثية ذات العلاقة. كما ينطبق هذا المثال على الطبيب في المستشفى، والعامل في المصنع... الخ، وباختصار

فإنه في إطار مجتمع المعرفة، سيتكون المجتمع من مؤسسات ومنظمات تعلم، وستعتمد المؤسسات بشكل رئيس على معارفهم ومهاراتهم، وليس في الآلات والأدوات، فالجراح بحاجة إلى غرفة عمليات تضم أجهزة ثمينة، لكن رأسمال الجراح ليس الأجهزة وإنما سنوات التدريب التي قضاها والمعرفة والمهارة الناتجة عن ذلك والتي بدونها تصبح تلك الأجهزة عديمة الفائدة، وستصبح المؤسسات بحاجة إلى معارف ومهارات الأفراد أكثر من حاجة الأفراد إلى المؤسسات، وسيكون دور منظمات التعلم مهما لجمع المتخصصين في مجال معين مع بعضهم البعض ولمساعدتهم على متابعة الجديد وتطوير أدائهم.

5-3- العمل في فريق Team Work:¹

لعل من بين أهم مبررات ودواعي ما اصطلح على تسميته بالعمل في فريق هو الدراسات الدولية المقارنة ودراسات سوق العمل، فلقد استخلص الأمريكيون فكرة العمل في فريق من التجربة اليابانية في صناعة السيارات، وبالذات تجربة شركة ما ستانج «Mustang» والتي أظهرت نجاحا مشهودا في توظيف مفهوم العمل في فريق توظيفا فعالا في صناعة السيارات، كما دعم هذا الاستخلاص التقرير الذي نشرته وزارة العمل الأمريكية عام 1989 والمعنون " الاستثمار في الناس إستراتيجية لمواجهة أزمة القوى الأمريكية «Investing In People : A Strategy to Address America's Worforce Crisis» والذي خصص أحد فصوله لمناقشة دور التعليم في تحسين أداء القوى العاملة الأمريكية، ومن ضمن ما أكد عليه ذلك الفصل هو أن الموظفين سيضطرون بشكل متزايد، إلى العمل في مجموعات متعاونة، وإلى اتخاذ قرارات مهمة تتصل بالإنتاج ومشكلاته، وإلى تطوير قدراتهم لاكتساب مهارات وسلوكيات جديدة في العمل. لذلك حث التقرير مؤسسات التعليم على تعديل أساليب التعليم لتتفق مع ما سيواجهه خريجوها في مواقع عملهم مستقبلا، من هاتين التجريبتين ظهرت الدعوة إلى أن يتعلم الفرد كيفية الاندماج في الفريق، وكيفية الانتقال في العمل بين الفرق، وتحديد ما يتوقعه من الفريق، و يمكن أن يسهم به لعمل الفريق. كما تم التأكيد على أن يعمل جميع المنتسبين لمؤسسة ما معا إذا ما أرادوا لمؤسستهم البقاء في السوق، وهنا يتعين اقتراح أن يشترك جميع العاملين بالمؤسسة (عاما أو خاصة) في وضع رؤية ورسالة وفلسفة واضحة ومحددة للمؤسسة، وأن يترجموا ذلك في أهداف بعيدة وقريبة الأمد تكون واضحة ومفهومة للجميع، وأن يطوروا أدوات لقياس مدى تقدم المؤسسة نحو تحقيق أهدافها، وأن يفهموا أهداف المؤسسة بوضوح حتى يستطيعوا أن يعملوا على تحقيقها.²

¹ - " المرجع نفسه"، ص06.

² - " المرجع نفسه"، ص06.

5-4- الاستقصاء Inquiry¹:

يتصف مجتمع المعرفة بأنه منتج للمعرفة ومستخدم لها، ولا يمكن إنتاج المعرفة واستخدامها بدون توظيف الاستقصاء توظيفا محكما. لذلك فإن على المؤسسات أن توفر لمنتسبيها الفرص المناسبة لدراسة المشكلات والصعوبات والتحديات التي تواجههم بعقلية منفتحة، وأن توفر لهم الفرص لتوظيف البحث الإجرائي «Action Reseach» في ذلك، كما أن عليها أن تطور إدارات البحوث التابعة لها وتساعد على الاندماج بالإدارات الأخرى. إن الاستقصاء والبحث الإجرائي يوفران للمهنيين أداة مناسبة تساعدهم على الرقي بمهنتهم، لأنهما ببساطة يدفعان المهنيين إلى التفكير «Reflection» في ممارساتهم المهنية وتحديد الصعوبات والتحديات التي تواجههم، وبالتالي العمل معا على حلها وبذلك يساهمون في تطور المعرفة المهنية ونشرها، كما أن دراستهم للواقع تمكنهم من تحديد أفضل الممارسات المهنية وبالتالي يكونون قادرين على وضع معايير للمهنة تسمح بإعداد نظام مساعلة للمهنة ينقيها من الشوائب.

5-5- التعلم المستمر Continuous Learning²:

ذكرنا سابقا أن المعرفة التخصصية تتغير نتيجة التطورات المعرفية المتسارعة وأن هذا التغير سيكون مستمرا، مما يتطلب من عمال المعرفة (المهنيين) أن يطوروا من معارفهم باستمرار. إن التعلم المستمر سيشكل رديفا أساسيا للتعليم النظامي، وذلك نتيجة للتطورات الكبيرة التي ستحدث في المهن. ففي دول التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تم البدء باستبدال المدخل السائد للدراسة خلال فترة محددة للحصول على الدرجة الجامعية، قبل الالتحاق بالعمل، بمدخل التعلم مدى الحياة. وبالرغم من توقعنا عدم حدوث ذلك في المنطقة العربية على المدى القريب إلا أنه من الواضح أن هناك حاجة إلى تقوية برامج التعلم المستمر بحيث يصبح رديفا للتعليم النظامي، ويساعد المهنيين على تجديد معارفهم وتحديثها بصورة مستمرة.

5-6- تقنيات الاتصال والمعلومات: Commuication and Information Technology³

شكل اختراع الطباعة في القرن الخامس عشر ثورة في مجال تخزين المعرفة ونشرها، فإن التقدم في مجال تقنيات الاتصال والمعلومات يعد ثورة ثانية في مجال تخزين المعرفة، ونقلها، والحصول عليها واستيعابها، واستخدامها، لذلك فإن من أبرز سمات مجتمع المعرفة التقدم الذي يحدث في ميدان

¹ - " المرجع نفسه"، ص07.

² - " المرجع نفسه"، ص07

³ - " المرجع نفسه"، ص 07.

الاتصالات وتقنيات المعلومات، فلقد فرضت هذه التقنية نفسها بشكل بارز في كافة مناحي حياتنا الشخصية والاجتماعية والعملية. وأصبحت تطبيقاتها العملية ذات فائدة لم يكن الناس قادرين على تخيلها في الماضي كونها تؤثر على أداء كافة المؤسسات والشركات، فلم تعد الحدود والمناطق الزمنية تشكل عائقا أمام عمل هذه المؤسسات والشركات، فلقد أصبحت التجارة تعمل على مدار الأربع والعشرين ساعة في اليوم، وطوال أيام الأسبوع. وهذا تطلب من الشركات أن تتأقلم مع المستجدات التقنية، وأن تعد موظفيها تبعاً لذلك، فلقد غير الكمبيوتر الطريقة التي كنا نعد بها الوثائق والمراسلات ومعالجة البيانات، وحتى رصد ومتابعة جداولنا اليومية، ومكنتنا الشبكات من تبادل الوثائق بسهولة ويسر، وجعلت من الممكن تحميل كتب بأكملها خلال بضع دقائق، إن لم يكن ثوان، كما مكنتنا من التواصل السريع بعد أن كنا ننتظر استلام البريد لأيام وأسابيع. وهذا أدى إلى تغيير بيئة العمل، فبعض الأفراد يقومون بأعمالهم من منازلهم. وأصبح بالإمكان التعرف على محتويات المكاتب من المنازل بل استعارة كتب منها، والبنوك استطاعت أن توفر لعملائها خدمة الإطلاع على أرصدهم من منازلهم، والشركات تعرض منتجاتها على الزبائن على الشبكة وهم في منازلهم، وظهرت وظائف جديدة متصلة بهذه التقنية لم نكن نسمع عنها من قبل، وقد تظهر أخرى، وأصبح إتقان مهارات التقنيات الحديثة ضرورة من ضرورات مجتمع اليوم.¹

5-7-العولمة:²

إن تقنيات الاتصال والمعلومات جعلت من العالم المترامي الأطراف مجتمعاً واحداً، فقربت المسافات بين أجزائه، ويسرت التواصل بين أطرافه، بل سهلت للإنسان متابعة ما يحدث في العالم فور حدوثه عبر الأقمار الاصطناعية، وأصبحت الشعوب تتواصل بشكل أفضل، وأصبحت المعرفة بفضل شبكة الانترنت متاحة للناس جميعاً.

وأصبحت الشركات تعمل في بلدان غير موطنها الأصلي بل أسست شركات متعددة الجنسيات، وأصبح من الصعب بل ربما من المستحيل أن تغلق الدول حدودها وترفض التعامل مع دول العالم أو حتى أن تنتقي الدول التي ترغب في التعامل معها، كما أنه ولو في حدوده الدنيا، ترغب الدول الكبيرة أن يكون هناك قدر من المعرفة في الدول الفقيرة بحيث تختفي آثار ظاهرتي الفقر والعنف، وبحيث لا تشكل عبئاً عليها، إن المعرفة أصبحت ذات صبغة عالمية وأصبح اكتسابها أمراً لا مفر منه، وهذا يقتضي من المؤسسات أن تفكر خارج إطار أسوار بلدانها، وعلى الدول أن تدرس ما يدور فيها في سياق المجتمع

¹ - "المرجع السابق"، ص 07.

² - "المرجع نفسه"، ص 07.

العالمي، كما أن على الدول الغنية معرفياً أن تسهل للدول الفقيرة معرفياً الحصول على المعرفة، سواء من خلال نشر نتائج المعرفة أو تدريب طلبة هذه الدول للحصول على فرص تعلم مناسبة تساعدهم عند العودة إلى أوطانهم لبناء مجتمع المعرفة.

وما يجدر الإشارة إليه هنا هو أنه في الوقت الذي ستستفيد فيه الدول الفقيرة من الدول الغنية في الحصول على المعرفة فإن الدول الغنية بدورها تستفيد بقدر أكبر من هذا التعاون، وذلك من خلال التعرف على أنماط تفكير جديدة في ثقافات غير ثقافتها، واكتشاف ذلك المخزون الكبير من التراث الإنساني الذي تملكه الدول الفقيرة ومازال غائباً عن الدول الغنية، هذا بالإضافة إلى الإطلاع على التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول ما يمكنها من تسويق منتجاتها في نفس الدول من منطلق المعرفة هي القوة « Knowledge is Power » .

ويحدد "أحمد علي الحاج" خصائص مجتمع المعرفة في كتابه "اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره" على النحو الآتي:¹

✓ **الخصائص التربوية:** يتميز مجتمع المعرفة بالنشر الكامل للتعليم النظامي وغير النظامي، الرسمي وغير الرسمي، راقى النوعية انطلاقاً من الإيمان بحق الجميع في التعليم، وبقدرتهم عليه، وبإمكانية كل متعلم على تعلم كل شيء، أن باستطاعته تحقيق التميز في تعلمه، وذلك في إطار رؤية جديدة لمبدأ تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم، المبني على أن التعلم ليس مرادفاً للحياة المدرسية فحسب، بل يبدأ مبكراً، ويظل مستمراً مدى الحياة، بأهداف ومضامين وأساليب تعليم وتعلم حديثة، وبتعدد قنوات التعليم وتباين مصادره، وتنوع وسائله وأساليبه، تدعّمه بنية تحتية بشرية ومادية وتقنية تيسر وصوله إلى كل راغب فيه، متى يشاء، ولأي غرض يريد، بتعظيم الاستفادة من توظيف التقنية المتطورة في عمليتي التعليم والتعلم، شريطة أن يواكب النظام التربوي التغيرات المعرفية، وأن يسهم في إحداثها، انطلاقاً من تأكيد مبدأ وحدة المعرفة الإنسانية وتقارب العلوم وتكاملها، بما من شأنه تحقيق أعلى معدلات الجودة في التنمية المستدامة.

✓ **الخصائص العلمية:** وتعني تكون نموذج معرفي أصيل وفق منظومة تجمع بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ومؤسسات نشر المعرفة وتوظيفها، حيث يعمل هذا النموذج

¹ - أحمد علي الحاج محمد، "مرجع سبق ذكره"، ص 162 - 168.

على توطين العلم، وبناء القدرات الذاتية البحثية والتقنية في جميع أنشطة المجتمع، ويعتمد في بنائه واستمرار تجديد نفسه على قاعدة واسعة من المبدعين والمبتكرين، والعلماء والمفكرين والباحثين، ذوي المهارات الذهنية الجديدة القادرة على إنتاج المعرفة، وتشكيل نماذج معرفية جديدة تعتمد على الاستخدام المكثف للمعرفة وتوسيع قاعدة مستخدمي التقنية، والإسراع في تطوير تقنية المعلومات والاتصالات.

✓ **الخصائص المعرفية:** وهي حدوث اندماج بين مجالات المعرفة المختلفة، ويتجلى ذلك في بروز مجالات معرفية جديدة، وظهور تنظيرات أكثر جدة في مجالات المعرفة المتداولة، وحدوث تداخل وتكامل بين فروع المعرفة بمناهج علمية مركبة، وبأساليب علمية جديدة، تمكن من الاستفادة من طوفان المعرفة المتدفق في التعامل مع الظواهر المعقدة وإشكالياتها المتجددة وحلها، وما يترتب على ذلك من بروز تقنيات إبداعية جديدة في هذه المجالات المعرفية. وعلى ذلك أصبحت المعارف والمعلومات مقوما اجتماعيا قائما بذاته، وعنصرا فاعلا بالغ التأثير في حياة الأفراد والمجتمعات، وأصبح تغييرها يحطم معه أدوارا اجتماعية مستقرة، وينشئ أخرى مستحدثة.

✓ **الخصائص التقنية:** وهي توافر بنية تحتية مادية وتقنية وبشرية لمجتمع المعرفة، تتيح معالجة المعلومات وتوليدها ونقلها عبر طريق المعلومات السريع، وتوظيف الأرقام في التقنيات الحديثة، والاستخدام الواسع للإنترنت والأتمتة، وجعلها في متناول جميع أفراد المجتمع، وما يرافق ذلك من الاستخدام المتنامي للمعلومات بين الجمهور، وانتشار تقنيات المعلومات وتطبيقها لتسيير الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تزايد - بصفة مطردة - كميات المعلومات المنتجة على أوعية لا ورقية، مثل: الأشرطة والأقراص الممغنطة، وأسطوانات الفيديو، والأقراص الضوئية، وغيرها من الأشكال غير التقليدية، وكذا الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية، وتكييفها للظروف الموضوعية لكل مجتمع، سواء فيما يتعلق بالعتاد أو البرمجيات.

✓ **الخصائص الاجتماعية:** وتتمثل فيما تسهم به المعرفة من إقامة مشروعات اجتماعية وثقافية، وتطوير نظم المجتمع وتجديد آليات عمله، وتتعكس في تحسين شروط التنمية البشرية والحياة العامة والخاصة، وما تحدثه من تغيرات في الأنماط السلوكية للناس وأنماط علاقاتهم؛ كون المعرفة توضح مضمون ومغزى التغيرات الجديدة، وبالتالي تقبلها وتأييدها؛ بما من شأنه دعم قيم المجتمع وتقوية التماسك بين فئاته، فضلا عن أن تفاعل التقنية مع الحياة الاجتماعية.

✓ **الخصائص الاقتصادية:** وتتمثل في التحول نحو تكوين اقتصاد يعتمد على إنتاج المعرفة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، فيه غدت المعرفة المكون الرئيسي للاقتصاد، وأهم من المواد الخام ومن رأس المال المادي، والمصدر الأول للدخل القومي، ومصدر متجدد للثروة، والأساس لنمو حاسم لمهن الأفراد وسبل إعدادهم، وأساس التجارة الإلكترونية، والتنظيم الإداري؛ اعتماداً على القدرة المعرفية الذاتية للمجتمع، والإبداع في الجامعات والمعاهد، وفي مراكز البحوث المختلفة.

✓ **الخصائص السياسية:** وتتمثل في إطلاق حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وإشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية مبنية على استعمال المعلومة؛ لأن توفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة، وإقحام الجماهير في عملية اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية المسؤولة هي السبيل لإنتاج المعرفة، والضمانة لصنوف الإبداع والابتكار في البحث العلمي والتطوير التقني في مختلف أنشطة المجتمع.

✓ **8- الخصائص الثقافية:** وتتمثل في تكون منظومة للقيم الثقافية الداعمة للمعرفة من جهة، وتكون ثقافة احترام حقوق حريات الآخرين من جهة ثانية، وتكون ثقافة عالمية تذوب فيها الثقافات التقليدية من جهة ثالثة، وذلك بوصفها شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعي الجديد الذي تلعب فيه المعرفة وتقنيات المعلومات والاتصالات والإعلام الدور الرئيسي فيها، وما استلزمه ذلك من الاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما تعني نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للشخص والمؤسسة والمجتمع ككل.

✓ **خصائص العمالة:** تتصف العمالة في مجتمع المعرفة بالتغير الجذري في مفهوم العمل ومجالاته وآلياته ومهاراته، وما ترتب على ذلك من بروز مجموعات جديدة من الأعمال والوظائف المرتبطة بالمعارف والمعلومات، وبالتالي تزايد الطلب على العمالة الماهرة كثيفة المعرفة في كل التخصصات التي تحتاجها أنشطة المجتمع، القادرة على مضاعفة قدراتها الذهنية، وتسريع وتيرة تطبيق نتائج الإبداعات والابتكارات في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات، حتى غدت العمالة في مجتمع المعرفة تقوم بوظائفها بما لديها من معرفة وقدرات ومهارات، بل وقدرتها على متابعة التعليم واكتساب المزيد من الخبرة والمهارة، وانتقاء المعلومات وتطبيقها، فضلاً عن تغير الوظائف والمهن بمعدلات لم ترى البشرية لها مثيل من قبل؛ كونها باتت تتغير بوتيرة متسارعة استجابة لسرعة التغيرات العلمية والتقنية،

مما يفرض على العمالة بصورة مستمرة أن تكون مستعدة لتغيير مستوى معارفها ومهاراتها، كلما تغير سوق العمل الذي يتصف بمرونة وظيفية عالية، وبتوصيف جديد، وأن تكون قادرة على منافسة نوعية العمالة الوافدة التي سوف يزيد الطلب عليها من ناحية، وتحويل الدول فائض عمالتها البشرية إلى الأنشطة الإبداعية عالية الكفاية من ناحية أخرى.

6- مقومات مجتمع المعرفة:

يؤمن مجتمع المعرفة بالعديد من المقومات والتي نذكر منها ما يلي:¹

- 6-1- **العقلانية:** حيث التأكيد على سيادة العقل، باعتباره السيد الذي ينبغي أن يطاع، ومن ثم تأسيس العلوم والفنون على السببية وليس على ما وراء السببية. وأن الإنسان ينبغي أن يكون جريئاً في استخدام عقله كما يقول كانط، وبالرجوع إلى تاريخ عصر التنوير ندرك أن الدول التي أعلنت من شأن العقل هي التي حققت وبنات كيفية في طريق التطور والتقدم والازدهار.
- 6-2- **المعرفة قوة:** التأكيد على أن المعرفة قوة كما يقول فرانسيس بيكون، ومن ثم التأكيد على أن المعرفة هي الإنسان، فالتكنولوجيا تدور حول حياة الإنسان وأسلوبه في التفكير، وثمة مقولة لألفريد رسل يقول فيها: "الإنسان هو الحيوان الوحيد القادر على التطور الموجه الهادف"، وتلك هي القيمة الأخلاقية للمعرفة، وأن تكون موجهة لخدمة الإنسانية، متطورة ومستجيبة لتطور الإنسان المتواصل.
- 6-3- **التسامح:** ويمكن القول بأن جوهر التسامح يكمن في حرية الفكر وحرية الاعتقاد، والتسامح الفكري يعني أن تعدد الآراء أمر مشروع، وأن التباين في الفكر يضيف على الأفكار والأشياء معنى وثراء، وأن حق التباين جوهري في حياة الناس، ففي التباين إقرار بتفرد الإنسان واختلافه.
- 6-4- **الحرية:** لا معرفة بدون حرية، والعقل لا يستطيع أن يقدم إبداعاته الخلاقة وصروحه التفسيرية بغير حرية. كلما زادت الحرية زاد تقدم العلوم، وليس من شك في أن العلماء يحتاجون إلى أنواع من الحرية ولكنهم أشد ما يكونون حاجة إلى التحرر من عبء العادة الثقيل، ومن سلطان القديم، لا بد من التحرر من أي إرث ثقافي يكبل حرية البحث والعلم، والإبداع في حد ذاته ثورة على المألوف، وتجاوز ما هو قائم إلى ما ينبغي أن يكون، وإبحار ضد التيار. ومن ثم عندما يتحقق اكتشاف جديد، فإنه يقلب المعتقدات السائدة رأساً على عقب. ويكون ذلك نتيجة للإصرار على الحقيقة.

¹ - عبد السلام عبد الغفار، إبراهيم عيد: "أبحاث مؤتمر في مجتمع المعرفة"، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2006، ص 94.

7- محاور بناء مجتمع المعرفة:

يمكن تحديد المحاور الرئيسية لبناء مجتمع المعرفة وفقا للآتي:¹

- الإستعداد الرقمي والذي يعني إيصال خدمات الإتصالات لجميع الأطراف في جميع أنحاء النظام المؤسسي .
 - الإدارة الإلكترونية والتي تهدف للعمل على تقديم الخدمات لجميع العاملين في مكان وجودهم بالسرعة والكفاءة المطلوبة.
 - الأعمال الإلكترونية التي تهدف إلى بناء مجتمع معرفي لا وركي، والعمل في هذا المحور يتم على عدة مراحل تشمل البيئة الأساسية ثم البيئة التنظيمية لتطبيقات الأعمال الإلكترونية و أخيرا العمل على التوعية بأهمية هذه الأعمال داخل النظام المؤسسي.
 - التعليم الإلكتروني لرفع القدرات التنافسية لقوة العمل المؤسسي، باستخدام النظم الإلكترونية التفاعلية الحديثة عبر شبكات المعلومات.
 - تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدف تعميم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمؤسسة وجذب المؤسسات العالمية لتطوير المعرفة والتكنولوجيا.
- كما يقوم مجتمع المعرفة على أركان أساسية هي:²
- حرية الرأي والتعبير دعما للديمقراطية.
 - نشر وتعميم وسد الفجوة المعلوماتية.
 - إنتاج المعرفة وتوظيفها بكفاءة في النسيج المجتمعي.
 - إبداع نموذج معرفي ذو خصوصية ثقافية
- ولا شك أن التعليم العالي هو أحد أدوات الدخول إلى هذا العصر وبناء مجتمع المعرفة وهو ما يتطلب توافر مجموعة من الأسس والأدوات أهمها: الإتصال والإعلام، ثقافة مجتمع المعرفة وعلومه وأركانه، رأس مال بشري، ومستوى تعليم راق. ولتفعيل منظومة المعرفة داخل منظومات المجتمع يجب تفعيل عناصر اكتساب المعرفة والتي تتمثل في مجموعة من الخطوات وهي:³

¹ - نصر الدين قريني، سفيان الشارف بن عطية: " منظومة التعليم العالي في الجزائر ومساهماتها في بناء مجتمع المعرفة"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث، العدد 15، جامعة وهران 02، الجزائر، 2015، ص 80.

² - " المرجع نفسه"، ص 81.

³ - "المرجع السابق"، ص 81.

- النفاذ إلى مصادر المعرفة.
 - استيعاب المعرفة.
 - استخلاص المعرفة وتنظيمها.
 - توظيف المعرفة.
 - توليد المعرفة الجديدة.
 - استهلاك المعرفة القديمة أو إحلالها بالجديدة.
- ويمكن القول أن جهود الجزائر تتوقف عند إقتناء المعرفة دون استيعابها وتوظيفها والأهم مراحل اكتساب المعرفة.

8-أسس قيام مجتمع المعرفة:

حدد تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 مجموعة من الأسس التي يجب توفرها لبناء مجتمع المعرفة والتي نوجزها كما يلي:¹

8-1-إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمائها بالحكم الصالح: وهذه الحريات هي

المفتاح الضامن لجميع صنوف الحرية، وهي العتبات المؤدية إلى سبل إنتاج وتوليد المعرفة، والمفتاح لأبواب الإبداع والابتكار، والحيوية والبحث العلمي، والتطوير التكنولوجي والتعبير الفني والأدبي.

8-2-النشر الكامل للتعليم عالي النوعية: مع إبداء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وللتعليم المستمر مدى الحياة، وهذا الأساس يعني إعطاء أولوية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الأساسي للجميع مع إطالة أمده لعشرة صفوف على الأقل، واستحداث نسق مؤسس لتعليم الكبار تعليم مستمر وترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم، وإعطاء اهتمام خاص للنهوض بالتعليم العالي.

8-3-توطين العلم: وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التكنولوجي في جميع النشاطات

المجتمعية، من خلال تشجيع البحث الأساسي، وإقامة نسق للابتكار والإسراع في تقنية المعلومات والاتصالات.

¹- ربحي مصطفى عليان: "مجتمع المعرفة: مفاهيم أساسية"، المؤتمر الـ 23 للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات"، قطر، الدوحة، 20-18 نوفمبر 2012، ص ص، 2137، 2136.

8-4- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية: من خلال التوجه نحو تطوير الموارد القابلة للتجدد اعتمادا على القدرات التكنولوجية، والمعرفة الذاتية، وتنويع البيئة الاقتصادية والأسواق، كما يتطلب تطوير وجود أقوى في الاقتصاد الجديد" تعزيز نسق حوافز مجتمع تعليمي في شأن اكتساب المعرفة وتوظيفها في بناء التنمية الإنسانية بدلا من الوضع الراهن الذي يتمحور فيه القيم حول الامتلاك المادي، الخطوة لدى مصدري القوة والسلطة والمال.

8-5- تأسيس نموذج معرفي عام أصيل منفتح مستنير.

هذه الأسس الخمسة تضمن إصلاح السياق المجتمعي لإكساب المعرفة، وتقوية منظومة اكتساب المعرفة ذاتها، وصولا لإقامة مجتمع المعرفة في وطننا العربي.

9- المتطلبات الرئيسية لبناء مجتمع المعرفة:

يحدد لنا "عمر أحمد همشري" المتطلبات الرئيسية لبناء مجتمع المعرفة كما يلي:¹

9-1- قيادة إدارية واعية بأهمية المعرفة في المنظمات والمجتمعات المعاصرة، تتولى وضع الأسس والمعايير والأهداف لخطط إدارة المعرفة وبرامجها بالتشارك مع العاملين، وتعمل على توفير مقومات تنفيذها السليم ونجاح تطبيقها.

9-2- ثقافة معرفية تنظيمية راسخة، ويتطلب هذا ترسيخ ثقافة المعرفة في أذهان العاملين في المنظمة والمجتمع، وتغيير ما يحملونه من أفكار واتجاهات وقيم ومعايير ثقافية قديمة لا تتناسب مع طبيعة العصر الحاضر، وأن تركز هذه الثقافة على أربعة مرتكزات هي: التعلم المستمر، والمشاركة بالمعرفة، وفرق العمل، والدعم الجماعي لتبادل المعرفة.

9-3- بناء إستراتيجية متكاملة للمعرفة تعبر عن التوجهات الرئيسية للمنظمة ونظرتها المستقبلية، وتحدد رؤيتها ورسالتها، وأهدافها الإستراتيجية وطرق تحقيقه، وبرامج إدارة المعرفة وطرق تنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

9-4- تمكين العاملين، وذلك من خلال تفويض الصلاحيات لهم، وإشراكهم في وضع إستراتيجية المعرفة وتحديد أهدافها الإستراتيجية وطرق تحقيقها، وإطلاق طاقاتهم الإبداعية وقدراتهم الفكرية،

¹ - عمر أحمد همشري، "مرجع سبق ذكره"، ص 74.

واستثمار خبراتهم ومهاراتهم ومعارفهم، وتنمية قيم ومفاهيم مشتركة بينهم تستند على الثقة والتفاهم وتكامل الأهداف، والعمل معا كفريق، مما يعود على المنظمة بأفضل النتائج.

9-5-إعادة هندسة الموارد البشرية: وهذا يعني إعادة النظر في التخطيط لها، وتعديل هيكلها ونظم الحوافز المتبعة في المنظمة، مع ضرورة التركيز على استقطاب الكوادر البشرية الذكية والمبدعة التي تتمتع بخبرات ومهارات متميزة وتناسب الانتقال إلى مجتمع المعرفة الجديد.

9-6-هياكل تنظيمية مرنة: فالهياكل التنظيمية الرأسية (العمودية) التقليدية الجامدة لا تصلح لمنظمات المعرفة، وعليه تعد الهياكل التنظيمية الشبكية هي الهياكل التي تناسب طبيعة الأعمال في هذه المنظمات، لمرونتها وقابليتها للتعديل والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

9-7-بنية تكنولوجية قوية: وإتاحة شبكة الأنترنت لجميع العاملين، وتوفير نظام معلومات يحدد آليات لتجميع المعلومات والمعارف المطلوبة، ومصادرهما المختلفة، وطرق تنظيمها وتخزينها واسترجاعها وتداولها، ويعمل على إيصالها لمن يريدونها في الوقت والسرعة المناسبين، وخدمة العمل واتخاذ القرارات المناسبة. ومن المعلوم أن التعلم الإلكتروني يعد أحد دعائم مجتمع المعرفة.

9-8-تشجيع البحث العلمي ودعمه، وذلك بتوفير التكنولوجيا اللازمة، والقوانين والأنظمة الداعمة، والميزانيات الكافية، والكوادر البشرية المؤهلة علميا وفنيا وتقنيا، إذ يعد البحث العلمي أساسا لإيجاد منتجات وخدمات جديدة، وتطوير تلك الموجودة منها.

9-9-إعادة هندسة العمليات: ويقصد بها إحداث تغيير جذري في العمليات التنظيمية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات الإستخدام الأمثل، وذلك لتحقيق تحسينات جوهرية في الجودة والآداء والإنتاجية، واستبعاد أي عمل لا يضيف قيمة.

10- مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعرفة:

وجدت عدة مؤشرات يمكن أن تحدد مدى توجه أو اقتراب المجتمعات من مجتمع المعرفة أهمها: ¹

10-1- مؤشر الاهتمام بالبحث والتنمية: ويعكس مدى قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة

وتوظيفها في إنتاج سلعة جديدة، بحيث صار تقويم السلعة ليس فقط تبعا لما يدخل

في تكوينها من مواد خام، أو ما بذل في إنتاجها من مجهود عضلي، أو ما أنفق

عليها من رأس مال، وإنما طبقا للمعرفة التي أدت إلى ابتكار تلك السلعة وإنتاجها،

¹- أحمد علي الحاج: "مراجع سبق ذكره"، ص ص، 168، 169.

وجعلها تحل محل التنظيم والإنتاج الصناعيين بوصفها مصدرا أساسيا للإنتاج، وكذا جعل تقنية المعلومات والاتصالات وغيرها من أساليب ونظم التقنية المتقدمة تقوم بالدور الرئيس في اقتصاديات المعرفة، وتعطيه خصائصه ومقوماته؛ مما يوفر القدرة التنافسية في مجال إنتاج المعرفة ونشرها على مستوى العالم.

10-2- مؤشر زيادة أهمية الثروة المعرفية: ويشير إلى مدى تحول المعرفة في المجتمع إلى مصدر قوة تتفوق على مصادر القوة الأخرى من ثروات طبيعية ومن قوة المال، وأن الذي يحدد قيمة السلعة المعرفية ليس تفوق رأس المال والجهد المبذول في العمل، وإنما هو في المحل الأول الابتكار والفكر الكامن وراء إبداع تلك السلعة، والتطور في مستويات نظر المجتمع إلى المعرفة، وبالتالي تكون "مجتمع المعرفة".

10-3- مؤشر تدفق المعارف والمعلومات: ويشير إلى المجتمع الذي تتدفق فيه المعارف والمعلومات بسهولة ويسر وبدون عوائق، بحيث يمكن الوصول إليها بسرعة، وبوسائل متعددة خلال وقت قصير، وبدون جهود مضمّنية، وبتكلفة أقل، وتكون متاحة للجميع بدون تمييز، وكذا إشاعة المعرفة وتعميمها في كل أنشطة المجتمع، حتى تكون المعرفة هي السمة الأساسية والجوهرية والمميزة لطبيعة وشخصية المجتمع.

10-4- مؤشر تنامي دور العلماء وأهل الخبرة والمعرفة: ويوضح مدى تحول المجتمع إلى مجتمع المفكرين والعلماء، والإختصاصيين والباحثين ومنتجي المعرفة ومطّبقيها، والباحثين عن فرص التعليم والتدريب بشكل مستمر، الذين يشكلون عماد هذا المجتمع، الذي يتصف بإنتاج المعرفة وتطويرها، وليس مجرد إتقان استعمالها وتوظيفها، لذلك أصبح التقدم في العالم اليوم يقاس بمعايير القدرة على إنتاج المعرفة وتحديثها وتراكمها، وبالتالي تحول محور التنافس بين المجتمعات إلى مجال التسابق فيما بينها على اكتساب مصادر القوة والهيمنة والتفوق الحضاري، خصوصا بعد زيادة دور اقتصاد المعرفة في الاقتصاد العالمي.

11- مؤشرات تكوين رأس المال البشري لبناء مجتمع المعرفة الجزائري:¹**11-1-التعليم :**

لقد تدهورت نوعية التعليم ليغلب على ناتج التعليم ثلاث سمات:

- ✓ تدني التحصيل المعرفي.
- ✓ ضعف القدرات التحليلية.
- ✓ ضعف القدرات الابتكارية في جميع مراحل التعليم.

ولدراسة واقع التعليم في الجزائر نستعرض النقاط التالية:

- ✓ ارتفاع الأمية: إن الأمية تعتبر سببا التخلف الاقتصادي وهي لا تزال مرتفعة في الجزائر مثلها مثل أي بلد عربي، فلقد تطور عدد الأميين في الوطن العربي لتبلغ 70 مليون أمة سنة 2005، ومن المتوقع ألا يستطيع العالم العربي القضاء على أمية الرجال قبل 2025 أما بالنسبة للنساء فلن يكون قبل 2040. ورغم أن الجزائر حققت نتائج إيجابية في مكافحة الأمية إلا أن معدل الأمية لا يزال مرتفعا إذا ما قورن بمعدل الأمية لبعض الدول العربية كالأردن.
- ✓ الإنفاق على التعليم: لازلت نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج القومي الإجمالي عالية في الجزائر حوالي 1.5% من الناتج القومي الإجمالي مقارنة بـ5.5% في الدول المتقدمة صناعيا ولكن رغم هذا التقدم المحقق إلا أن القطاع يغلب عليه التطور الكمي ولم تتمكن نظم التعليم من الارتقاء بنوعية التطور النوعي في احتياجات أسواق العمل، وما هو ملاحظ أن هذه النسبة تعكس توجهات الدول فيما يخص الدور المتوقع من كل من القطاعين الحكومي والخاص في توفير خدمات التعليم.
- ✓ التعليم العالي في الجزائر: إن ضعف أداء الجامعات الجزائرية والعربية عامة راجع إلى عدة عوامل يأتي في مقدمتها حسب أغلب الباحثين، غياب الاهتمام الكافي من طرف الحكومات، والدعم المادي والمعنوي اللازم للنهوض لمحاضن العلم والبحث مع النقص الكبير في المخصصات المالية، وهذا ما يفسر عدم حصول أية جامعة جزائرية على مرتبة ضمن تصنيف أفضل 500 جامعة على المستوى العالمي خلال سنة 2004.

¹ - السعيد بوعافية، محمد عبد الهادي: "مشهد بناء مجتمع المعرفة في الجزائر. In.

http://arab-afli.org/media-library/pdf/AFLI23-2012_Bo-afia.pd,12/08/2012,p31-41.

✓ **البحث العلمي في الجزائر:** إن الإنفاق على البحث العلمي يحتل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 0.2%، كما لا تتجاوز نسبة النشر إلى نظيرتها العالمية 0.7% فقط هذه الأسباب وفي ظل هكذا شروط، سجلنا هجرة الأدمغة إلى الخارج طوال السنوات الماضية بحيث صنفنا الجزائر كأول دولة عربية طاردة للكوادر العلمية نحو الخارج، ومن هذا الإطار صرح وزير التعليم العالي و البحث العلمي آنذاك رشيد حراوية، أن الجزائر وفرت الظروف الملائمة للكفاءات العلمية الجزائرية المقيمة بالخارج، في حالة ما إذا قررت هذه الأخيرة العودة إلى أرض الوطن، وأن هؤلاء الباحثين العاملين بأرقى الجامعات الدولية، سيحظون بجميع الامتيازات المطابقة مع درجاتهم العلمية وستأخذ تجاربهم وخبراتهم بعين الاعتبار هذا التصريح يعكس مدى الحاجة الماسة للجزائر إلى هذه العقول التي فضلت الهجرة على البقاء في خدمة الوطن والتي عرفت نزيفا حادا للأدمغة قدر بآلاف الباحثين المتميزين.

✓ **التدريب في الجزائر:** إن التدريب أساسي ومطلب رئيس حيث يؤدي إلى زيادة القدرات والمهارات والمعارف كم يؤدي إلى تنفيذ العمل المطلوب في الوقت المحدد بالمواصفات المطلوبة، إلا أنه يعاني مشاكل كثيرة في الجزائر نذكر منها:

- سوء تقدير الاحتياجات التدريبية التي تتماشى مع المتطلبات الفعلية للعمل.
- ضعف الروابط والصلات بين الدول العربية فيما يتعلق بتداول الخبرات في مجالات التدريب وتنمية الموارد البشرية.
- غياب المتابعة والتقييم والتقسيم لنتائج التدريب.
- التفاوت الكبير في تطور الميادين الاقتصادية المختلفة.
- عدم مشاركة القطاع الخاص في أنشطة التدريب واقتصار عمليات التمويل والإشراف على الجهات الحكومية.
- عدم فعالية التشريعات في تنظيم التدريب المهني وإلزام المؤسسات الاقتصادية بالقيام به ووضع سياسات ومتابعة تنفيذها.

11-2-عوائق وأبعاد التنمية المعرفية في جزائر القرن الحادي والعشرين:¹

✓ معوقات رئيسية تحول دون اندماج الجزائر في بناء مجتمع المعرفة:

انطلاقا من تحليل الواقع المعلوماتي الجزائري يمكن القول أن هناك جملة من التحديات تواجه الجزائر ولا بد من تجاوزها كي تتمكن من إقامة مجتمع المعرفة، ومن بين هذه التحديات أو المعوقات نذكر:

- ✓ الفجوة الرقمية التي خلفتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- ✓ التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الكلي على الريج البترولوي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا.
- ✓ غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالانترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية والأقمار الصناعية والهواتف النقالة.
- ✓ ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت واستحواذ اللغة الانجليزية على 80% من مواقعها مع ضعف الاهتمام بها.
- ✓ انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة والاحتياجات الرئيسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم واستعادة الأمن والطمأنينة، لتبقى مسائل الانترنت واقتصاد المعرفة في نظر أغلب مسؤوليتها شرفا لا حاجة إليه وهو في آخر قائمة الاهتمامات، وخاصة مع انتشار القناعة أن الانترنت لا تضع الطعام في الأفواه.
- ✓ افتقار الجزائر للموارد البشرية والمادية والخبرات التي تمكنها من الانفتاح اقتصاديا من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ✓ بالإضافة إلى أن الجزائر أول دولة عربية طارده للكوادر العلمية نحو الخارج حيث صنفتها جامعة الدول العربية في وقت سابق- على رأس قائمة الدول العربية المصدرة للكفاءات العلمية والأدمغة نحو الخارج متأخرا عليها المغرب ومصر في المرتبة الثالثة.
- ✓ تدني مستوى معيشة الجزائريين وتدهور القدرة الشرائية والرعاية الصحية ومستوى التعليم لا أدل على ذلك بلوغ البلاد أدنى مستويات التنمية البشرية بمرتبة 107 من أصل 173 دولة خلال سنة 2003 متأخرة على بعض دول الجوار المغاربيين كتونس وليبيا.

¹ - "المرجع السابق"، ص42.

11-3- سبل الاندماج الإيجابي للجزائر في مجتمع المعرفة العربي والعالمي: آفاق مستقبلية:

- رغم العقبات التي تواجه الجزائر للاندماج في المجتمعات المعرفية الحديثة وكذا تنمية مواردها البشرية إلا أنها يمكن أن تتجاوزها من خلال مجموعة من التوصيات والخطوات التي نوجزها فيما يلي:¹
- ✓ ضرورة وضع رؤية واضحة، إضافة إلى تطوير عمل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية المتكاملة في الجزائر.
 - ✓ تشجيع نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها وذلك عن طريق:
 - تحرير قطاع الاتصالات من الاحتكار.
 - الدخول في شركات عالمية في مجال من الرسوم الجمركية.
 - ضرورة إعادة هيكلة قطاع الاتصالات في الجزائر التي لم تقم بذلك بعد بحيث يتماشى هذا القطاع للاتصالات ومنح تراخيص وغير ذلك.
 - العمل على إشاعة التخصصية وذلك لرفع الكفاءة وتحسين نوعية الخدمات.
 - توفير البيئة المناسبة للمنافسة وذلك لتشجيع انتشار الخدمة، وخفض الكلفة وتحسين النوعية.
 - إنشاء الكيان المستقل لتنظيم قطاع الاتصالات بحيث يتم الفصل بين الحكومة التي تضع السياسة والهيئة التي تنظم القطاع والمشتغلين الذين يملكون الشبكات ويقدمون الخدمات.
 - ✓ تطوير المنظومة التربوية وذلك ب:
 - تشجيع استخدام التكنولوجيا واستخدامها ونشرها في الأوساط التربوية والثقافية.
 - المشاركة في شبكة الانترنت من خلال إنشاء المواقع الثقافية العربية ونشر المعلومات عليها باللغة العربية وكذا اللغات الأجنبية العالمية.
 - تأهيل المعلمين وأعضاء هيئات التدريس من جميع التخصصات وذلك من خلال التدريب المستمر على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بغية إحداث نقلة نوعية في ثقافة التعليم والمنهجيات التعليمية المتبعة.
 - إعادة النظر في المناهج وتحديثها لتلائم مع المتطلبات التربوية الحديثة والوسائل التعليمية المتاحة.

¹ - "المرجع السابق"، ص 43.

- التوسع في تطبيق أساليب التعلم الذاتي، وتشجيع الطلبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذا الغرض.
- إنشاء جميع مراكز المعلومات وخدمة المجتمع لاسيما في المناطق النائية زيادة النوعية المعلوماتية في أوساط مختلف فئات المجتمع.
- تعزيز التعاون العربي وتشجيع المشروعات المشتركة في مجال المعلومات والتربية والتعليم والثقافية.

✓ الإسراع في اعتماد سياسات وطنية لتعزيز مجالات العلوم والتكنولوجيا في الجزائر ومعالجة مواطن الضعف في مؤسسات التعليم العالي فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة إلى دعم مؤسسات التعليم والبحث والتطوير لإنهاء حالة الترهل التي تعانيها هذه المؤسسات حتى لا تبقى بلادنا معزولة معرفيا وتكنولوجيا.

✓ مواكبة التحول العالمي من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعرفي الجديد ودراسة الآثار الاجتماعية والكفيلة بالحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري.

✓ العمل على تطوير البيئة التشريعية المناسبة للتعاملات الإلكترونية بمختلف أشكالها وأنواعها وتعديل ما يلزم من قوانين مثل قانون العمل وقانون حماية المؤلف وقانون براءة الاختراع وغيرها.

✓ العمل على وضع إطار إقليمي لموضوع تكنولوجيا الاتصالات وذلك بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وذلك من خلال عقد الندوات والحوارات التي تقام خصيصا لهذا الغرض، بحيث تتم فيها مشاركة الآخرين تجاربهم وتبادل المعرفة معهم.

✓ الاهتمام بموضوع أسس وإدارة المعرفة وتشكيل فريق من ذوي الاختصاص لمعالجة كل ركيزة من الركائز، مثل التوعية والتدريب والبنية التحتية وتعزيز الأمن على الشبكة الحاسوبية، إضافة إلى معالجة القوانين والتشريعات وغير ذلك.

✓ ردم الفجوة المعرفية بين النساء والرجال.

✓ القضاء على الأمية مع الاهتمام بالتعليم مدى الحياة.

12- العلاقة بين التعليم العالي و مجتمع المعرفة:

يشهد العالم اليوم تطورا معرفيا هائلا يتسارع لحظيا ليميز بين المجتمعات فيضع بعضها في دائرة الحضارة والتاريخ، ويلقي بالكثير منها على هامش هذه الدائرة أو ربما يلفظها خارجا. وفي هذا العالم المتطور تتطلع كل المجتمعات إلى بناء مجتمع معرفي متجدد يواكب ثورة العصر والمعرفة، ويبقيها في الدائرة الحضارية، وفي هذا المجال يبرز التعليم العالي كبنية أساسية ووسيلة فاعلة لتحقيق الأهداف المنشودة، وليس التعليم بمفهومه الحقيقي مجرد أبنية فخمة وفصول دراسية ومختبرات يتم فيها نقل المعرفة ونشرها بين الطلاب بل أعمق وأبعد مدى من ذلك بكثير.

فالتعليم العالي في هذا العصر هو تأهيل للمهارات الإنسانية بهدف استيعاب المعرفة المتقدمة بشتى جوانبها النظرية منها والتطبيقية، وإنه لتحفيز لهذه المهارات على التفكير والبحث العلمي والإبداع والإبتكار وتوليد المزيد من المعرفة والإسهام في تراكمها. ثم إنه تعاون وشراكة مع الآخرين الذين يعملون على الإستفادة من هذه المهارات ومن عطاءها المعرفي.¹

ولابد لنا في هذا المقام من وقفة متأنية حول العلاقة بين التعليم العالي ومجتمع المعرفة، حيث أن المجتمع المعاصر أو مجتمع المعرفة يعتمد بشكل رئيس على الموارد البشرية ذات التعليم العالي، الأمر الذي يوجي بضرورة التأهيل وإعادة التأهيل للعاملين في مختلف المجالات، خاصة في المجال المعلوماتي، وإعادة النظر في نظم التعليم الحالية، وتوظيف التقنية في عملية التعليم من خلال التعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والتعليم المستمر أو التعليم مدى الحياة وبذلك يمكن تصميم بيئة تعليم تفاعلية، واعتبار التعليم بوابة مجتمع المعرفة.²

فالولوج إلى العصر الجديد يتطلب البدء بالمؤسسات التربوية والتعليمية بمراحلها المبكرة، وتتضح ملامح الصورة الأولية حول إيجاد مجتمع المعرفة من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانترنت في التعليم، وما يتطلبه من توافر كوادر بشرية تعليمية قادرة على التعامل مع متطلبات هذه التكنولوجيا واستخدامها بالشكل الصحيح الذي يحقق الفائدة المرجوة.³

كما أن بناء مجتمع المعرفة يحتاج بصورة رئيسية إلى تعليم عالي متطور يفتح جميع نوافذ العلم والتقنية وأبواب العمل والإنتاج، ويخطط بثقة لمستقبل زاهر، يسهم في الإبداع والإبتكار، ويقوم بتهيئة

¹ - عبد القادر عبد الله الفتوح: "مرجع سبق ذكره"، ص هـ.

² - سالم بن محمد سالم: "التحول نحو المجتمع المعرفي: الفرص والتحديات"، مجلة دراسات المعلومات، العدد 09، سبتمبر 2010، ص 06.

³ - نجاح عرفات، هالة العمودي: "دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة"، 6-8-2010، جامعة البحرين، ص 4.

الكوادر البشرية، ويتعاون ويبني الشراكة المعرفية مع المؤسسات المختلفة. كما يتطلب بناء مجتمع المعرفة ثلاثة أنشطة رئيسية هي إنتاج المعرفة ونشرها والتعامل معها في حل قضايا المجتمع، ويتم إنتاج المعرفة في الجامعات ومراكز البحوث، ولكن لا بد أن تستعمل نتائجه من قبل مؤسسات المجتمع وخصوصا المؤسسات الاقتصادية للدفع والتشجيع للمزيد من إنتاج المعرفة.

وفي هذا المجال نجد جامعات الدول المتقدمة تلجأ إلى إقامة علاقات تحالف وعقود شراكة مع مختلف مؤسسات المجتمع، من أجل إحداث تطوير في أدوارها وأنشطتها، حيث ترى هذه الدول أنه لا بد من تغيير التصور الذي يرى أن التطوير التكنولوجي يبدأ من البحث ثم يتجه إلى التطبيق، فالعلاقة تفاعلية حيث أن علاقة الشراكة توجه إلى تقديم خدمات تعليمية، وتدريبية ورعاية مشاريع بيئية، وتعمل على إنتاج المعرفة، وتوظيفها بما يخدم المجتمع والبيئة، وهو المعنى الأقرب إلى معنى مجتمع المعرفة.¹

فالتعليم العالي المعاصر ليس خدمة تقدمها الجامعات فحسب، بل هو ظاهرة اجتماعية لها بعدها التنموي ووظائفها الاجتماعية والثقافة القيمية والاقتصادية، وتعتبر الجامعة ومؤسسات التعليم العالي الهياكل التي تقع عليها مسؤولية المساهمة الجادة في تطوير المجتمع، والتفاعل مع مشاكله، بهدف إيجاد الحلول العلمية، ولعل المهام الرئيسية للجامعات هي تنمية المعرفة بشتى أنواعها، وتخريج القيادات العلمية التي تتولى تطوير المعرفة اللازمة لها وللمجتمع في عملية مستمرة ومتجددة، إضافة إلى تنمية وتطوير حركة البحث العلمي، والكوادر العلمية بحيث تصل إلى إجراء البحوث العلمية، التي تتوصل إلى إثراء المعرفة الإنسانية.²

فالمعرفة إذن أمر متجدد يعتمد على نشاطات الإنسان، وبناء مجتمعها مسألة مستمرة ومتجددة عمادها السباق العلمي والحضاري ببعده الأفقي في المجالات المختلفة، وبعده العمودي في عمق هذه المجالات. وهنا يبرز دور مؤسسات التعليم العالي كوسيلة رئيسية لبناء مجتمع المعرفة، فنشاطات البحث العلمي وتوليد المعرفة، إضافة إلى نشاطات التعليم والتدريس ونشر الثقافة في المجالات المختلفة هي جوهر عمل هذه المؤسسات. ومن خلال قيامها بنشاطاتها العلمية والثقافية تقدم مؤسسات التعليم العالي لمختلف مؤسسات المجتمع مهارات توظيف المعرفة والمهارة اللازمة للقيام بالأعمال المختلفة المستندة إلى

¹ - THOMAS NL : "Community perceptions. what higher education can learn buy listening to communities", in <http://www.org/curriculum/fils commpreepdoc,23/07/2013,p2>.

² - علي عباس الفرغولي: " دور الجامعة في تشجيع وتطوير وتقييم حركة البحث العلمي في المجتمع " <http://pac.bascst.edu.sa/edoc/142,14.12.2012,p01>.

المعرفة. كما تعطي أيضا الأفكار والمبتكرات العلمية الجديدة، ويسهم ذلك في تمكين المؤسسات من النجاح في تقديم المنتجات والخدمات المختلفة الجديدة والمتجددة.

ويمكن القول أن تطوير التعليم العالي وتمكينه من الإستجابة للمتغيرات بكفاءة وفاعلية متطلب رئيسي من متطلبات بناء مجتمع معرفي متميز ومتجدد يقود إلى الإرتقاء المتواصل بإمكانات الإنسان العلمية والثقافية، ويحقق التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل:

إن المعرفة رافقت الإنسان وتطورت معه من مستوياتها البدائية حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، ومن ثم فالمعرفة مصطلح قديم وليس بالأمر الجديد، إلا أن الجديد في هذا المفهوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمو الإنسان، ومن المؤكد أن التطور والتقدم الهائل في تقنية المعلومات الذي شهده الربع الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي جعل من المعرفة أكثر تأثيرا في مجال الحياة البشرية عن غيره من العوامل الأخرى، وبذلك أصبحت المعرفة تمثل أساس القوة للمجتمعات وأساس التقدم والنجاح لها.

يكمن جوهر ظهور مجتمع المعرفة إلى السرعة غير المسبوقة التي يتم عندها إنتاج المعرفة وتراكمها، ومجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يساهم بفاعلية في إنتاج المعرفة وتطويرها، وليس مجرد إتقان الاستفادة منها وحسن استعمالها وتوظيفها، وقد أصبح التقدم في العالم اليوم يقاس بمعايير القدرة على إنتاج المعرفة وتحديثها وتراكمها، وتحول هذا المجال أي مجال المعرفة إلى محور التنافس بين الدول والمجتمعات المتقدمة التي تتسابق فيما بينها على إكتساب مصادر القوة والتفوق الحضاري.¹

¹ - عامر هواري، عبد القادر هواري: " تفعيل دور الجامعة للمساهمة في البناء المعرفي للمجتمع"، الملتقى الدولي أنظمة الابتكار

والدور الجديد للجامعات - نظم الابتكار، الجامعة والإقليم - ، جامعة برج بوعريريج وجامعة غرب إنجلترا بريستون in

<http://www.univ-soukahrass.dz/fr/publication/article/264,18/11/2015,p,4>

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة:

تمهيد:

أولاً: مجالات الدراسة

1-المجال المكاني

2-المجال الزمني

3-المجال البشري

ثانياً: العينة وخصائصها.

ثالثاً: المنهج المستخدم

رابعاً: أدوات جمع البيانات

خلاصة.

تمهيد:

ترتبط البحوث في الدراسات السوسيولوجية بمجموعة من الإجراءات المنهجية التي لا يمكن الإستغناء عنها بأي حال من الأحوال، هذه الإجراءات لا ترتبط بصورة مباشرة بموضوع البحث فقط بل هذا الأخير هو الذي يحدد عددها ونوعها.

إن الإطار المنهجي للبحث يتحدد وفقا لطبيعة وأهداف موضوع الدراسة، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتحديد مجالات الدراسة المكانية، الزمنية، والبشرية، وبعدها عرض مجتمع البحث وخصائصه، ثم التطرق إلى المنهجية المتبعة وذلك من خلال تحديد المنهج، والتقنيات المستخدمة.

كما أن الدراسات الميدانية تقوم على منهج أو أكثر يحدد هذا المنهج بدوره تقنيات جمع البيانات التي يمكن من خلالها جمع المعطيات الكمية والكيفية المتعلقة بموضوع الدراسة والتي تمكن من اختبار الفرضيات والإجابة على التساؤلات المطروحة في إشكالية البحث، وذلك بغية الوصول إلى نتائج في ضوء فهم وتفسير الظاهرة المدروسة، وهذا لا يتأتى إلا إذا اختار الباحث مجتمع البحث المناسب من خلال عينة ممثلة له أو عن طريق مسح شامل لهذا المجتمع، وهذا ما يستوجب على الباحث اختيار نوع وحجم العينة المناسبين، والذين يجب أن يمثلان مجتمع البحث تمثيلا صحيحا لأن ذلك ينعكس بصورة مباشرة على نتائج الدراسة.

أولاً: مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني:

تم إجراء الدراسة الميدانية بجامعةين، الجامعة الأولى هي جامعة 08 ماي 195- قالمة، والتي اخترنا منها كليتين، وهي كلية العلوم والتكنولوجيا، وكلية العلوم الانسانية والاجتماعية، والجامعة الثانية هي جامعة باجي مختار عنابة والتي هي الأخرى اخترنا منها كليتين مماثلتين للجامعة الأولى وهما كلية العلوم والهندسة، وكلية العلوم الانسانية والاجتماعية. وسنعرض بالتفصيل التعريف بالجامعةين والكليات الأربعة كما يلي:

أ- جامعة قالمة:

أنشئت المعاهد الوطنية للتعليم العالي بجامعة قالمة سنة 1986، ثم تحولت إلى مركز جامعي وفق المرسوم رقم: 92-299 المؤرخ في: 07/07/1992، وبعدها تحولت إلى جامعة وفق المرسوم التنفيذي رقم: 01-273 المؤرخ في: 30/09/2001. وتضمن الجامعة التكوين في التدرج ومابعد التدرج وذلك في 30 تخصصا. وتتكون الجامعة من سبع كليات وهي كالاتي:¹

- كلية العلوم والتكنولوجيا.
- كلية الرياضيات والإعلام الآلي وعلوم المادة.
- كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الارض والمحيط.
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير.
- كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- كلية الآداب واللغات.
- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

أ- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة قالمة:²

- تعود نشأة الكلية إلى المرسوم التنفيذي رقم: 01-273 المؤرخ في: 18 سبتمبر 2001 المعدل والمتمم، والمتضمن إنشاء جامعة قالمة وكلياتها الثلاثة، حيث كانت تسمى كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، والتي انقسمت بدورها لثلاث كليات عام 2010، أين ظهرت كلية العلوم الإنسانية

¹ - من الموقع الرسمي للجامعة، in <http://fstech.univ-guelma.dz/ar/content/présentation,29/12/2016>.

² - <http://fshs.univ-guelma.dz/ar/content,29/12/2016>.

والاجتماعية نتيجة ذلك، وهي أكبر الكليات السبعة لجامعة 08 ماي 1945- قالمة- من حيث عدد الطلبة المقدر بها: 3193 طالبا، منهم 505 ذكور 2688 إناث.

- يزاول الدراسة بها في مرحلة التدرج 2572 طالبا، 621 طالبا في ما بعد التدرج (بالإضافة إلى مجموع 11 طالبا دكتوراة ل.م.د، و 18 طالبا دكتوراة علوم) يتوزعون بين 06 أقسام وهي على التوالي: قسم علم الاجتماع، قسم علم النفس، قسم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات، قسم التاريخ، وقسم الآثار إلى جانب فرع جذع المشترك للعلوم الإنسانية.

وتضم الكلية 129 استاذا موزعة على سبعة أقسام خلال سنة 2015/2014 كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم "02" يوضح توزيع أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية حسب الرتبة بجامعة 08 ماي 1945- قالمة-

الرتبة	العدد
أستاذ التعليم العالي	10
أستاذ محاضر أ	04
أستاذ محاضر ب	19
أستاذ مساعد أ	59
أستاذ مساعد ب	25
استاذ معيد	01
أستاذ منتدب	11
المجموع	129

ب- كلية العلوم والتكنولوجيا:

كانت في البداية يطلق عليها إسم كلية العلوم والهندسة والتي أنشئت بمرسوم تنفيذي رقم: 273/01، المؤرخ في: 30 جمادي الثانية عام 1422 الموافق لـ: 18 سبتمبر سنة 2001 والمتضمن إنشاء جامعة قالمة¹، وبداية من سنة 2010 أصبحت تسمى كلية العلوم والتكنولوجيا وفق مرسوم تنفيذي رقم: 16/10

¹ - مقابلة مع مسؤول مكتب المستخدمين بعمادة الكلية، 08/03/2015، الساعة: 10:30 صباحا.

مؤرخ في: 26 محرم 1431 الموافق لـ: 12 يناير سنة 2010 الذي يعدل ويتم المرسوم الأول. وهي في الوقت الحالي تضم ستة أقسام و 157 استاذا للسنة الجامعية 2015/2014 وهي:¹

- قسم الهندسة المدنية والري، ويضم 28 استاذا.
- قسم الهندسة الميكانيكية، ويضم 28 أستاذا.
- قسم هندسة الطرائق، ويضم 24 استاذا .
- قسم الهندسة الإلكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية، ويضم 30 استاذا.
- قسم الهندسة الإلكترونية والأوتوماتيك، ويضم 25 استاذا.
- قسم الهندسة المعمارية ويضم 22 استاذا.

ب- جامعة عنابة:²

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 75/28 المؤرخ في: 29 أبريل 1975 من البنية التحتية لمعهد التعدين والمعادن عنابة. وشهدت جامعة باجي مختار - عنابة- التطور التدريجي وذلك بافتتاح فروع جديدة في كل عام، كما شهدت الجامعة في عام 1980 إنشاء خمسة معاهد وهي كالاتي:

- العلوم الإجتماعية.
 - اللغات والأدب العربي.
 - العلوم والتكنولوجيا.
 - العلوم الدقيقة.
 - العلوم الطبية.
- وفي عام 1993 عملت مع 20 معهد مرتبطة بثلاث فروع رئيسية من التخصصات وهي كالاتي:
- العلوم الأساسية.
 - العلوم والتكنولوجيا.
 - العلوم الإجتماعية والإنسانية.

ضمنت سابقا عبر التدريب والتكوين في التخصصات التالية: شهادات الدراسات الجامعية التطبيقية (DES)، والليسانس، والهندسة، والتقنيين الساميين (DEUA)، وكانت جامعة باجي مختار - عنابة- رائدة

¹ - القرار الوزاري رقم: 200 المؤرخ في: 2010/06/24. القرار الوزاري رقم: 1135 المؤرخ في: 17 نوفمبر 2014. المتضمنين إنشاء الأقسام المكونة لكلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة قالمه. أنظر الملاحق.

² - <http://faclchs-univ-annaba.dz.05/05/2017>.

في اعتماد نظام LMD، ومنذ سنة 1999، تمت إعادة هيكلة الجامعة إلى سبع (07) كليات وتشمل 34 قسم.

جامعة عنابة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم: 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 أوت 2003، وتتكون الجامعة من سبع كليات وهي:

- كلية العلوم.

- كلية علوم الهندسة

- كلية الطب.

- كلية الحقوق.

- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

- كلية علوم الأرض.¹

أ- كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية:²

أنشئت كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية بموجب القرار رقم: 41 المؤرخ في: 04 مارس 1999، وكانت وقتئذ موزعة من مختلف أقسامها على خمسة مواقع متباعدة على بعضها البعض قبل أن تستفيد سنة 2006 من مجمع جامعي بالبوني الذي مكنها من تجميع الأقسام التابعة لها باستثناء قسم اللغة العربية وآدابها وقسم الترجمة المتوجدان بسيدي عاشور، وقسم التربية البدنية والرياضية المتواجد حيث الإدارة المركزية للجامعة على مستوى سيدي عمار.

وتتكون الكلية من 13 قسما وهي كالتالي:

- قسم اللغة العربية وآدابها.

- قسم اللغة الفرنسية.

- قسم اللغة الإنجليزية.

- قسم اللغة الإيطالية.

- قسم الجذع المشترك للعلوم للإنسانية والاجتماعية.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54 الصادرة بتاريخ: 29 أوت 2004، ص 14.

² - <http://faclhs-univ-annaba.dz,05/05/2017>.

- قسم علوم الإعلام والاتصال.
- قسم علم المكتبات.
- قسم التاريخ.
- قسم علم الاجتماع.
- قسم علم النفس.
- قسم الفلسفة.
- قسم التربية الرياضية والبدنية.

وتحتوي الكلية في سنة (2015-2016) على 451 أستاذ موزعة حسب الرتبة والقسم كالتالي:

جدول رقم: "03" يوضح عدد الأساتذة حسب الرتبة والقسم بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية للسنة الجامعية 2016/2015 بجامعة باجي مختار - عنابة -

الرتبة والقسم	علم النفس	علم الاجتماع	علوم الإعلام والاتصال	الفلسفة	التاريخ	المكتبات	المجموع
أستاذ التعليم العالي	03	14	06	00	00	00	23
أستاذ محاضر أ	14	08	6	01	01	02	32
أستاذ محاضر ب	09	06	06	01	00	01	22
أستاذ مساعد أ	08	15	31	09	15	12	90
أستاذ مساعد ب	07	00	03	05	08	00	23
المجموع	41	43	52	16	24	15	190

ويوجد على مستوى كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بجامعة باجي مختار - عنابة - عدة منشآت بيداغوجية تضمن القيام بالعملية التدريسية في ظروف ملائمة للأستاذ والطالب. ونوضح هذه المنشآت في الجدول التالي:

الجدول رقم "04" يوضح المنشآت البيداغوجية التي تتكون منها كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة باجي مختار - عنابة -

الرقم	المنشأة	العدد
01	قاعة المحاضرات	04
02	مسمع	01
03	مخبر اللغات	12
04	مخبر لعلم النفس	01
05	مدرج	12
06	قاعة للتدريس	72
07	قاعة للإعلام الآلي	03
08	فضاء الانترنت	01
09	قاعة للمطالعة	05
10	مركز موارد المعلومات	01
11	قاعة السمع البصري	01

وتتكون عمادة الكلية من أربعة مصالح رئيسية وتتفرع من كل مصلحة مصالح فرعية وهي كالاتي:¹

- العمادة وتتكون من: رئيس المجلس العلمي، نيابة العمادة للدراسات العليا والبحث العلمي والعلاقات الخارجية، نيابة العمادة المكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة، والأمانة العامة.

1- رئيس المجلس العلمي.

2- نيابة العمادة للدراسات العليا والبحث العلمي والعلاقات الخارجية: وتتكون ثلاثة مصالح فرعية

وهي:

- مصلحة متابعة التكوين فيما بعد التدرج.

- مصلحة متابعة نشاطات البحث.

¹ - تصريح رئيس مصلحة كلية العلوم والتكنولوجيا لجامعة عنابة على الساعة 14:30 زولا.

- مصلحة التعاون والعلاقات الخارجية.
- 1- نيابة العمادة المكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة: وتتكون من أربعة مصالح فرعية وهي كالاتي:
 - مصلحة الموقع الإلكتروني للكلية.
 - مصلحة الدراسات والإنخراط.
 - مصلحة التعليم والتقييم.
 - مصلحة الإعلام والإحصاء والتوجيه.
- 2- الأمانة العامة: وتتكون هي الأخرى من سبعة مصالح فرعية وهي كما يلي:
 - مصلحة الموظفين.
 - مصلحة المالية والمحاسبة
 - مصلحة الوسائل العامة
 - مصلحة النشاطات الثقافية والرياضية.
 - مصلحة الأمن.
 - مصلحة المكتبة
 - مصلحة السمعس البصري.
- ب- كلية العلوم والهندسة:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 98- 253 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق لـ: 17 غشت سنة 1998 وهي تعتبر من أكبر كليات جامعة عنابة وهي موجودة على مستوى الجامعة المركزية بسيدي عمار- عنابة- وكان يطلق عليها سابقا كلية العلوم والتكنولوجيا. وكانت الكلية في البداية وبموجب القرار رقم: 38 المؤرخ في 04 مارس 1999 تضم سبعة أقسام فقط وهي:¹

 - قسم الإلكترونيك
 - قسم الإلكترونيكميكانيك
 - قسم الإلكترونيتقني
 - قسم الهندسة المدنية

¹ - * تم البحث على هذا القرار على مستوى مكتب المستخدمين التابع للكلية لكن لم يتم الحصول عليه وحسب تصريحات رئيس المصلحة أنه منذ مجيئه على رأس المصلحة لم يكون هذا القرار موجودا.

- قسم الهندسة الميكانيكية
- قسم هندسة الطرائق
- قسم التعدين

وبعدها صدر القرار رقم: ... المؤرخ في 27 نوفمبر 2001 والذي بمقتضاها تم تعديل المادة الثانية من القرار رقم: 38 المؤرخ في 4 مارس 1999 والمتعلق بإنشاء الأقسام المكونة لكلية العلوم والهندسة، حيث أصبحت الكلية بمقتضى هذا القرار تضم تسع (09) أقسام حيث أضيف إلى الأقسام الأولى قسماً¹:

- قسم الإعلام الآلي
- وقسم الري.

وتضم الكلية 395 أستاذ دائم وآخرون متعاقدون كما هو موضح في الجدول التالي حسب الدرجات:²
جدول رقم "05" يوضح عدد الأساتذة حسب الرتبة بكلية العلوم والهندسة للسنة الجامعية 2016/2015 بجامعة باجي مختار عنابة.

الرتبة	العدد
أستاذ التعليم العالي	104
أستاذ محاضر أ	78
أستاذ محاضر ب	78
أستاذ مساعد أ	122
أستاذ مساعد ب	11
مساعدون	02
المجموع	395

كما تضمن الكلية التكوين النوعي لأكثر من 4600 طالب في التدرج، و760 طالب فيما بعد التدرج.³ وتتكون الكلية من عدة مصالح وهي كالآتي:⁴

¹- القرار رقم : المؤرخ في: 27 نوفمبر 2001 يعدل القرار رقم: 38 المؤرخ في 04 مارس 1999 والمتعلق بإنشاء الأقسام المكونة لكلية الهندسة - جامعة عنابة-.

* هذا القرار تم الحصول عليه من مكتب المستخدمين على مستوى الكلية وهو بدون رقم.

²-Journal d'infomation : « **Approfondissement des Reformes et Concretisations** », universite badji mokhtar- annaba-, direction de la publication, UBMA news, n 37, decembre 2015, p16.

³ - **«ibid»**, p16.

⁴- من إعداد الطالبة بناء على تصريحات من مسؤولة المكتبة بالكلية.

- العمادة: والتي تتكون من الأمانة العامة، نائب العميد للبيداغوجيا، نائب عميد ما بعد التدرج، مصلحة المكتبة.

1- الأمانة العامة: تتكون من أربعة مصالح هي:

- مصلحة المستخدمين: والتي لها فرع إداري وفرع خاص بالأساتذة.
- مصلحة الميزانية والمحاسبة: ولها فرعين كذلك فرع الميزانية وفرع المحاسبة.
- مصلحة الإدارة والوسائل العامة: وهي الأخرى لها فرعين فرع الوسائل وفرع التقنيين
- مصلحة النشاطات الثقافية والرياضية.

2- نائب العميد للبيداغوجيا: وهي تتكون من ثلاثة مصالح وهي كالآتي:

- مصلحة التدريس.
- مصلحة التقييم والأساتذة.
- مصلحة الإحصاء.

3- نائب العميد لما بعد التدرج: وهي كذلك تتكون من ثلاثة مصالح كالآتي:

- مصلحة البحث العلمي.
- مصلحة الدراسات العليا.
- مصلحة العلاقات الخارجية.

4- مصلحة المكتبة: وتتكون من مصلحتين فرعيتين وهما:

- مصلحة تسيير الأرصدة.
- مصلحة التوجيه والإعلام والبحث البيبليوغرافي.

2-المجال الزمني:

كانت البدايات الأولى لإجراء هذه الدراسة في شقها النظري مابين سنوات 2012/2013/2014 حيث بدأت الطالبة بجمع البيانات والمعلومات النظرية عن الموضوع، وذلك بالتنقل بين مكتبات جامعات الشرق الجزائري والتي تتمثل أساسا في مكتبات جامعات: قالمة، عنابة، قسنطينة، سكيكدة، باتنة ، سطيف، سوق اهراس. فتم كمرحلة أولى لبحث في استخدام المادة العلمية المحصل عليها في بناء الإشكالية، وتحديد مفاهيم الدراسة، والمقاربات النظرية والدراسات السابقة التي يعتمد عليها البحث.

في حين تم إجراء الدراسة في شقها الميداني على فترتين الأولى امتدت من شهر مارس إلى غاية شهر جوان من السنة الجامعية 2015 وخلال هذه الفترة تم توزيع الإستثمارات على مستوى الكليتين بجامعة 08 ماي 1945- قالمة-، والمراقبة الدورية لاسترجاع ماتم ملئه من استثمارات على مستوى الكليتين. أما الفترة الثانية فامتدت من شهر أبريل إلى شهر جوان من السنة الجامعية 2016 وخلال هذه الفترة تم توزيع الإستثمارات على مستوى الكليتين بجامعة عنابة والمراقبة الدورية كذلك لاسترجاع ماتم ملئه من استثمارات.

وتوجد هناك عدة أسباب اضطررتنا إلى تقسيم الدراسة الميدانية إلى فترتين نذكر منها:

- كون الطالبة موظفة ولا تستطيع استغراق وقت كبير خارج مؤسسة العمل، حيث إذا قمنا بالخروج في الصباح يجب أن أكون في المساء داخل المؤسسة.

- المسافة البعيدة بين الجامعتين لذا قررنا أن نخصص فترة للتوزيع بجامعة 08 ماي 1945- قالمة-، وفترة أخرى للتوزيع على مستوى جامعة- باجي مختار- عنابة. وكذلك التباعد الموجود بين الكليات والأقسام خاصة على مستوى جامعة باجي مختار- عنابة-، حيث نجد كلية العلوم والهندسة على مستوى القطب الجامعي سيدي عمار وكذلك تباعد أقسام هذه الكلية على بعضها البعض، في حين نجد أن كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية موجودة على مستوى القطب الجامعي البوني.

- كذلك طريقة توزيع الاستثمارات حيث نجد أن وضع الإستثمارات على مستوى إدارة الأقسام لم تأت بثمارها مما اضطرنا بتوزيع البعض منها بمفردنا، واسترجاعها بمفردنا.

وبعد الإنتهاء من تفرغ البيانات وتحليلها قامت الطالبة بإنهاء باقي فصول الدراسة النظرية كفصل التعليم العالي والبحث العلمي وفصل المعرفة ومجتمع المعرفة، بالإضافة إلى تدعيم نتائج الدراسة بأدلة ودراسات سابقة وتوزع مجهود هذا العمل ما بين سنوات 2017/2018/2019.

3- المجال البشري:

يتكون مجتمع بحثنا من أساتذة كليتي العلوم الإنسانية والإجتماعية، والعلوم والتكنولوجيا بجامعة 08 ماي 1945- قالمة- للسنة الجامعية 2014-2015. وأساتذة كليتي الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم والهندسة بجامعة عنابة للسنة الجامعية 2015-2016 ومنه نستطيع القول أنه تم أخذ كل أساتذة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بجامعة قالمة والبالغ عددهم أثناء إجراء الدراسة 129

أستاذًا، وكذلك كل أساتذة كلية العلوم والتكنولوجيا لجامعة قالمة والبالغ عددهم 157 أستاذًا، وفي جامعة عنابة تم إجراء الدراسة كذلك مع أساتذة العلوم الإنسانية والاجتماعية والبالغ عددهم 190 أستاذ من أصل 451 أستاذ لكلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية، أما فيما يخص كلية العلوم والهندسة فبلغ عددهم 395 أستاذ، وهذا ما تثبته بعض الوثائق في الملاحق، وسيتم توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم "06" يوضح توزيع الأساتذة الذين شملتهم الدراسة في الكليات الأربعة بالجامعتين.

المجموع	جامعة عنابة	جامعة قالمة	الجامعة الكلية
319	190	129	كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
552	395	157	كلية العلوم والهندسة
871	585	286	المجموع

ومن خلال الجدول نجد أن مجموع أساتذة الكليات الأربعة والذين يكونون مجتمع بحثنا هو: 871 أستاذًا، ولقد تم توزيع الاستمارات حسب عدد الأساتذة في كل قسم أي تم توزيع 871 إستمارة. ولكن تم استرجاع 274 استمارة فقط، ويرجع هذا النقص الفادح في عدد الاستمارات المسترجعة إلى عدة أسباب نذكرها:

- الرفض القاطع لعدد كبير من الأساتذة استلام استمارة البحث سواء من قبلنا نحن أو من قبل الجهة الإدارية التي قدمت لنا يد العون ومساعدتنا في توزيع إستمارتنا، وذلك بحجة أن ليس لديهم وقت لملئ الإستمارة، وأن لهم ارتباطات أهم خاصة وأن أوقات توزيع واستلام الاستمارات في مراحلها الأخيرة تزامنت مع فترة الإمتحانات(مراقبة، تصحيح، مناقشة) لذلك نجد أن عدد معتبر من الأساتذة رفض استلام استماراتنا.
- السبب الثاني أنه عدد معتبر من الأساتذة أخذ الإستمارة معه إلى البيت وفي كل مرة يحتج بأنه ترك ونسي الإستمارة في البيت، كما ضعينا نحن ما يقارب ثلاثة استمارات لأساتذة علم الاجتماع بجامعة عنابة.
- كما أن الجهة الإدارية التي قدمت لنا يد العون في توزيع الاستمارات قد لا تلح ولا تسر على الأساتذة من أجل إقناعهم باستلام الإستمارة. (ليست لديها القدرة على الإقناع أو هي أيضا غير مهتمة).

ونظرا لكل هذه الأسباب كان عدد الإستمارات المسترجعة قليلا جدا بالنسبة للعدد الكلي للأساتذة والمكونة لمجتمع بحثنا والتي قدر عددها 274 استمارة والجدول التالي يوضح لنا ذلك بالتفصيل:

جدول "07" يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة من الأساتذة في الكليات الأربعة بالجامعتين.

المجموع الكلي	جامعة عنابة			جامعة قالمة			الجامعة الكلية
	النسبة المئوية	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات الموزعة	النسبة المئوية	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات الموزعة	
119	24,36	66	190	19,28	53	129	كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
155	24,36	66	395	32,36	89	157	كلية العلوم والهندسة
274	48,36	132	585	51,64	142	286	المجموع

فمن خلال هذا الجدول نجد أن العدد الكلي من الإستمارات التي تم استرجاعها هو: 274 استمارة، حيث تم استرجاع 119 استمارة من كليتي العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعتين من أصل 303 استمارة موزعة، منها 55 من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قالمة، و66 إستمارة من كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية الاجتماعية بجامعة عنابة. كما تم استرجاع 155 استمارة من كليتي العلوم والهندسة بجامعة عنابة وكلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة قالمة من أصل 549 استمارة موزعة. وهي مقسمة كما يلي: 89 استمارة من كلية العلوم والتكنولوجيا جامعة قالمة، و66 استمارة من كلية العلوم والهندسة بجامعة عنابة.

ثانيا: عينة الدراسة وخصائصه:

أ- عينة الدراسة:

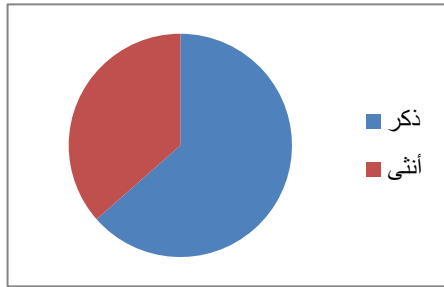
تتمثل عينة الدراسة في العينة القصدية: "والتي يكون فيها الاختيار على اساس حر من قبل الباحث وحسب طبيعة بحثه، بحيث يحقق هذا الاختيار هدف الدراسة أو أهداف الدراسة المطلوبة." ¹ حيث اخترنا نحن شخصيا عن قصد وبكل حرية الجامعتين ثم الكليات كليتين في العلوم الانسانية والاجتماعية، وكليتين في العلوم والهندسة وذلك لتحقيق أغراض وأهداف الدراسة والتي تتمثل أساسا في معرفة آراء الأساتذة في الكليات الأربعة حول دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة، ثم تحليل هذه الآراء وتفسيرها.

ب- خصائص العينة:

جدول رقم "08" يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
أنثى	100	36,50
ذكر	174	63.50
المجموع	274	%100

شكل رقم "08" يبين مخطط بياني دائري للمبحوثين حسب الجنس.



يوضح هذا الجدول توزيع أفراد مجتمع البحث وفقا لمتغير الجنس، حيث نجد أن عدد الذكور بلغ 174 فردا وهو ما نسبته 63,50% من إجمالي أفراد مجتمع الدراسة، في حين بلغ عدد الإناث 100 فرد بنسبة 36,50% من مجموع أفراد الدراسة.

ويلاحظ أن جنس الذكور يمثل الأغلبية وبنسبة كبيرة جدا وفي رأينا يعود هذا التفاوت إلى أن عدد الأساتذة الذين تجاوبوا مع الاستمارة هم أساتذة كلية العلوم والهندسة والذين بلغ عددهم 154 فرد بكلتا

¹- سرحان علي المحمودي: "مناهج البحث العلمي"، ط3، صنعاء، دار الكتب، 2019، ص 125.

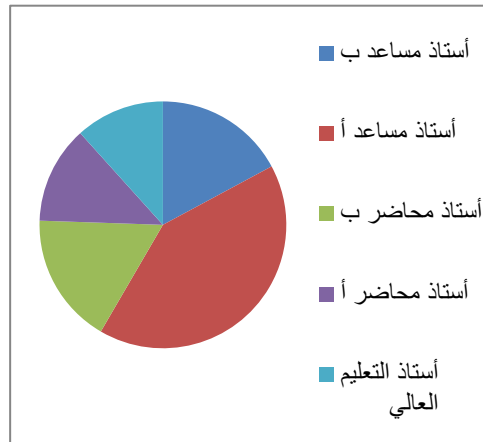
الجامعتين، حيث بلغ عدد الذكور بجامعة قالمة 92 فرد، وبجامعة عنابة 82 فرد والعدد الإجمالي 174 فرد، وكما هو معروف في جامعاتنا الجزائرية أن الشعب العلمية تعرف إقبال كبير من قبل الذكور لذلك كان عدد الذكور أكبر من عدد الإناث. حتى ولو فصلنا في الأرقام أكثر نجد أنه كلما اتجهنا نحو كليتي العلوم والهندسة للجامعتين نجد أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث، حيث نجد بجامعة قالمة عدد الذكور في كلية العلوم والهندسة هو 60 أما عدد الذكور في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بنفس الجامعة هو 32، أما جامعة عنابة وفي نفس الكلية (كلية العلوم والهندسة) نجد أن عدد الذكور بلغ 55 فرد أما في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بلغ 27 فرد. وهذا يعود كما ذكرنا سابقا أن الشعب العلمية تستقطب الذكور أكثر من الإناث، وهذا ما ينعكس ويظهر على مستوى هيئة التدريس.

جدول رقم "09" يوضح توزيع الباحثين حسب الرتبة الأكاديمية الجامعية:

الرتبة	التكرار	النسبة المئوية
أستاذ مساعد ب	47	17,15
أستاذ مساعد أ	113	41,24
أستاذ محاضر ب	47	17,15
أستاذ محاضر أ	35	12,78
أستاذ التعليم العالي	32	11,68
المجموع	274	100%

يوضح هذا الجدول توزيع الباحثين حسب الرتبة العلمية التي يحتلها كل فرد، حيث تحتل رتبة أستاذ مساعد "أ" أكبر عدد من الاساتذة حيث قدر بـ 113 أستاذ، وهو ما نسبته 41,24%، ثم تليها رتبتي أستاذ مساعد "ب"، وأستاذ محاضر "ب" حيث قدر عدد الاساتذة بـ 47 أستاذ لكل من الرتبين وهو ما نسبته 17,15% لكل واحدة منهما، ثم تأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة رتبة أستاذ محاضر "أ" وعددهم 35 أستاذ بنسبة 12,77%، وتأتي في المرتبة الأخيرة رتبة أستاذ التعليم العالي بنسبة 11,68%، ومن هنا نستطيع القول أن أكبر عدد من الباحثين ينتمون إلى مراتب علمية لم ترق بعد إلى مصف الأستاذية حيث نجد أن 207 أستاذ لديهم رتبة أستاذ محاضر "ب" فأقل، ومن هنا يمكن القول أن أغلبية الباحثين لا زالوا في طور التكوين.

شكل رقم "09" يبين مخطط دائري بياني للمبحوثين حسب الرتبة الأكاديمية الجامعية



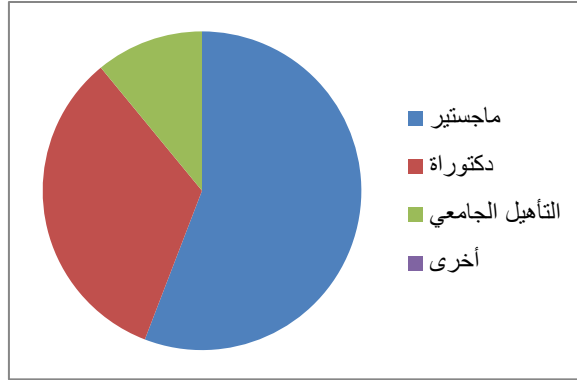
جدول رقم "10" يوضح توزيع المبحوثين حسب الشهادة العلمية المتحصل عليها:

الشهادة	التكرات	النسبة المئوية
ماجستير	153	55,84%
دكتوراة	91	33,21%
التأهيل الجامعي	30	10,95%
أخرى	00	00%
المجموع	274	100%

يتضح من خلال الجدول رقم "09" والذي يوضح توزيع المبحوثين حسب الشهادة العلمية المحصل عليها أن أغلبية أفراد مجتمع بحثنا هم من حاملي شهادة الماجستير حيث بلغ عددهم 153 فرد وبنسبة مئوية قدرت بـ: 55.83%، وهذا يرجع ربما إلى سببين رئيسيين هما: يمكن أن يكون أغلبية أفراد مجتمع البحث هم أساتذة مبتدئين وحديثي الحصول على الشهادة، أو يمكن أن يكون أفراد مجتمع البحث لن ينهوا دراساتهم وأبحاثهم من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه، خاصة وأن القانون في النظام الكلاسيكي كان يمهل الباحث الوقت الكافي لإنهاء بحثه عكس القانون ل.م.د الذي يحدد عدد السنوات للطلبة أو الباحثين لإنجاز بحوثهم والذي قدر بأربعة سنوات بالنسبة للباحثين في النظام الجديد نظام ل.م.د، وستة سنوات بالنسبة للطلبة والباحثين في النظام الكلاسيكي. ثم تليها في المرتبة الثانية عدد الأفراد الذين يحملون درجة الدكتوراه والذين قدر عددهم بـ: 91 فرد وبنسبة مئوية تقدر بـ: 33.21%، وفي المرتبة

الثالثة والأخيرة نجد عدد الأفراد الذين يحملون درجة التأهيل الجامعي والذين قدر عددهم بـ: 30 فرد وهو مانسبته 10.94%.

شكل رقم "10" يبين مخطط دائري بياني للمبوثين حسب الشهادة العلمية المحصل عليها



جدول رقم "11" يوضح توزيع المبحوثين حسب الكلية والجامعة:

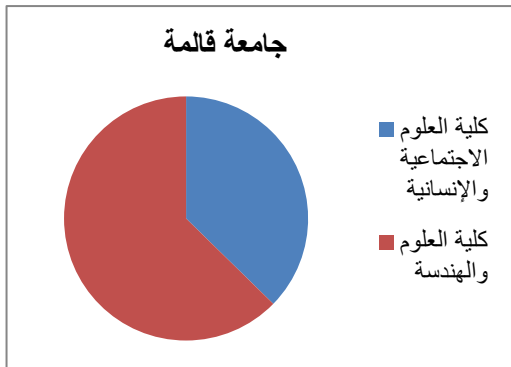
المجموع		جامعة عنابة		جامعة قالمة		الجامعة الكلية
		%	ت	%	ت	
43.42	119	%24,08	66	%19,34	53	كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
56.58	155	%24,08	66	%32,50	89	كلية العلوم والهندسة
100	274	%48,16	132	%51,84	142	المجموع

يمثل هذا الجدول توزيع المبحوثين حسب الكليات في كلتا الجامعتين وهو كالاتي: فالنسبة لجامعة قالمة فكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ممثلة بـ: 53 أستاذ وهو مانسبته 19,34 %، وهنا نجد أن النسبة قليلة نوعا ما بمقارنة مع عدد الأساتذة الموجودين بالكلية والذي قدر أثناء إجراء الدراسة بـ: 119 أستاذ، وهذا راجع ربما إلى طريقة توزيع الاستثمارات التي وضعت على مستوى أمانات الأقسام وكلف عون الإدارة بالعملية، حيث كانت إجابات العون المكلف بالإدارة أن عدد كبير من الأساتذة رفض أخذ الاستثمار بحجة أن ليس لديه وقت لملئها وأن لديه أعمال وارتباطات ومهام أخرى أهم من ذلك، رغم أن الوقت المحدد لاسترجاع الاستثمار هو أسبوعين، كما يكمن السبب كذلك في أن عدد كبير أخذ الاستثمار ولم يرجعها إلى الأمانة واحتفظ بها عنده. كما قد يكون هناك سبب ثالث وهو أن بعض الأساتذة لم

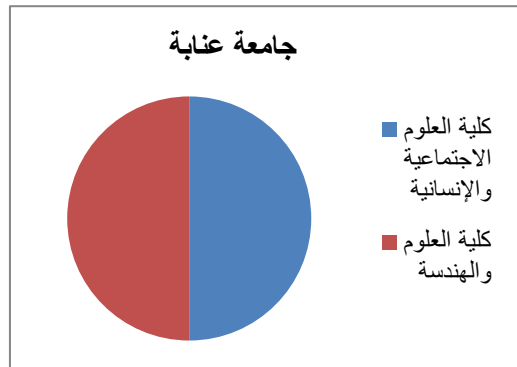
تصلهم الاستمارة نهائياً. أما بالنسبة إلى كلية العلوم والهندسة فهي ممثلة بـ: 89 أستاذ من أصل 157 أستاذ خلال فترة إجراء الدراسة، وهو ما نسبته 32,50%، والنسبة بهذه الكلية مرتفعة نوعاً ما لأننا في هذه الكلية قمنا بتوزيع الاستمارات على الأساتذة واسترجاعها بأنفسنا لمدة دامت أسبوعين بكل قسم، كما قدمت لنا يد المساعدة من قبل بعض الأساتذة الذين تحملوا مسؤولية توزيع الاستمارات واسترجاعها وهم مشكورين على ذلك، وبالتالي نجد جامعة قلمة ممثلة بـ: 142 أستاذ. أما في جامعة عنابة فهي ممثلة بـ: 132 أستاذ وهو ما نسبته 48,16%، حيث تم استرجاع 66 استمارة لكل كلية، وهنا نجد أن عدد أساتذة جامعة عنابة أقل من جامعة قلمة رغم أن عدد الأساتذة الموجود بالكليتين أكثر بكثير من عدد الأساتذة الموجودين بجامعة قلمة. فعدد الأساتذة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة عنابة هو 190 أستاذ، أما عدد الأساتذة بكلية العلوم والهندسة بنفس الجامعة بلغ 395 أستاذ. وتبقى نفس الأسباب المذكورة سابقاً هي الكامنة وراء قلة عدد الاستمارات المسترجعة بجامعة عنابة لأننا اتبعنا نفس الأسلوب في توزيع الاستمارات واسترجاعها.

أما من حيث الكليات فنجد أن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية للجامعتين ممثلة 119 أستاذ وهو ما نسبته 43,42%، أما كلية العلوم والهندسة فهي ممثلة بـ: 155 أستاذ وهو ما نسبته 56,58%، وهذا يوضح أن نسبة أساتذة العلوم والهندسة أكبر من أساتذة العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهذا يدل على أن عبارات استبياننا وجدت صدى واستجابة من قبل أساتذة العلوم والهندسة.

شكل رقم "12" يبين مخطط دائري بياني للمبحوثين حسب الكلية والجامعة لجامعة قلمة.



شكل رقم "11" يبين مخطط دائري بياني للمبحوثين حسب الكلية والجامعة لجامعة عنابة.



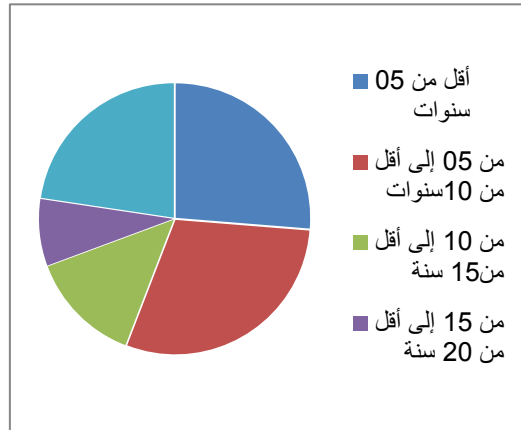
جدول رقم "12" يوضح توزيع المبحوثين حسب الأقدمية في العمل:

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	72	26,27
من 05 إلى أقل من 10 سنوات	81	29,57
من 10 إلى أقل من 15 سنة	37	13,50
من 15 إلى أقل من 20 سنة	22	08,02
من 20 سنة فما فوق	62	22,63
المجموع	274	%100

يوضح هذا الجدول الخبرة المهنية لأفراد مجتمع البحث حيث نجد أن أكبر نسبة هي الفئة التي تتراوح خبرتها المهنية ما بين 05 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 29,56%، ثم تليها في المرتبة الثانية الفئة التي تتراوح خبرتها المهنية الأقل من 05 سنوات بنسبة 26,27%، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الفئة التي تتراوح خبرتها المهنية من 20 سنة فما فوق بنسبة 22,62%، ثم تليها الفئة التي تتراوح خبرتها المهنية بين 10 إلى أقل من 15 سنة بنسبة 13,50%، وتأتي في المرتبة الأخيرة فئة الأساتذة التي تتراوح خبرتهم المهنية ما بين 15 إلى أقل من 20 سنة بنسبة 08,02%.

فمن خلال هذا الجدول ومن خلال بعض الطرق التي تتبعها الجزائر في التوظيف وخاصة في الجامعة وفي المؤسسات الاقتصادية منها والتي تشترط الخبرة المهنية لمدة خمس سنوات في نفس التخصص نجد أن أكبر نسبة من الأساتذة لديهم خبرة مهنية أكثر من 05 سنوات حيث بلغ عددهم 202 أستاذ وهم تقريبا يمثلون كل أفراد مجتمع البحث بنسبة 73,70%، وهي نسبة كبيرة وهذا يدل على أن المبحوثين لديهم خبرة لا بأس بها في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا ما يكسبنا معلومات وبيانات عن حالة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وهذا ما يساعدنا في تحليل بقية محاور الدراسة من خلال مختلف آراء واتجاهات الأساتذة نحو موضوع الدراسة، كما أن الخبرة المهنية الطويلة تكسب الأستاذ المعرفة في كيفية الوقوف على مختلف المشاكل التعليمية ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها، من أجل تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي وبالتالي المساهمة في تكوين فرد مبدع ومنه المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، كذلك الخبرة المهنية تفيد الفرد في القيام بالعمل بمهارة وسهولة وإتقان.

شكل رقم: "13" يبين مخطط دائري بياني للمبحوثين حسب خاصية الخبرة المهنية



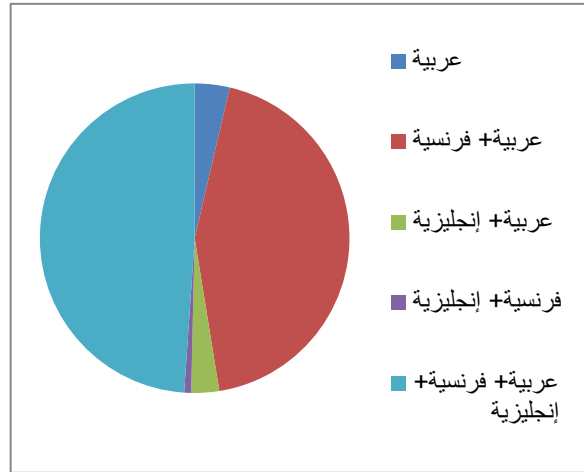
جدول رقم "13" يوضح إتقان اللغات الأجنبية بالنسبة للمبحوثين:

اللغات	التكرارات	النسبة المئوية
عربية	10	03,64%
عربية + فرنسية	120	43,79%
عربية + إنجليزية	08	02,91%
فرنسية + إنجليزية	02	00,72%
عربية + فرنسية + إنجليزية	134	48,90%
المجموع	274	100%

يمثل هذا الجدول إتقان اللغات بالنسبة للمبحوثين حيث جاءت في المرتبة الأولى إتقان اللغات الثلاث العربية، فرنسية وإنجليزية بـ: 134 أستاذًا وهو ما نسبته 48,90%، ثم تأتي في المرتبة الثانية اللغتين العربية والفرنسية بـ: 120 فرد وهو ما نسبته 43,79%، ثم تأتي في المرتبة الثالثة اللغة العربية لوحدها بـ: 10 أفراد وهو ما نسبته 03,64%، ثم تليها اللغتين العربية وإنجليزية بـ: 08 أفراد ونسبة مئوية قدرت بـ: 02,91%، وفي الأخير الفئة التي تتقن اللغتين الفرنسية وإنجليزية ممثلة بفردين وهو ما نسبته 00,72%، وهذا يدل أن أغلبية المبحوثين يتقنون لغتين أجنبيتين إلى جانب اللغة الأم (اللغة العربية). في حين تأتي المرتبة الأولى وبأغلبية ساحقة إتقان اللغتين العربية والفرنسية بـ: 254 أستاذ وهو ما نسبته 92,69%، وهذا يدل على أن المبحوثين مكونين تكوينًا جيدًا من حيث التحكم قراءة وفهما في لغة أجنبية واحدة على الأقل، وتتوفر فيهم بعض شروط الأستاذ الجيد والكفؤ. وتأتي أهمية اللغات الأجنبية بالنسبة لأساتذة التعليم العالي في أنها تمكن الأستاذ الجامعي على الإطلاع على مختلف المعارف وخاصة

الجديدة منها الصادرة باللغة الأجنبية، كما تساعده على البحث والمطالعة من أجل إثراء معارفه واكتشاف معارف وحقائق جديدة من خلال مصادر ومراجع بحث أجنبية، كما أنها تمكنه من ترجمة مختلف العلوم والمعارف الصادرة باللغات الأجنبية وتقديمها لطلابه. كما يعود السبب في ارتفاع نسبة الأساتذة الذين يتقنون اللغة الفرنسية إلى جانب لغة أخرى في كون مجتمعنا الجزائري بلد مستعمر من قبل فرنسا ولا يخفى على الجميع أن البلدان المستعمرة من قبل بلدان أخرى تبقى تعاني من التبعية اللغوية والثقافية للبلد المستعمر بعد الاستقلال، وهذا ما يجعل أن معظم المتعلمين يتقنون لغة المستعمر أكثر من أي لغة أخرى، بالإضافة إلى أن معظم أساتذة كليات العلوم والهندسة بالجامعتين يتقنون اللغتين الفرنسية والإنجليزية أكثر من اللغتين العربية والفرنسية، وأن معظم أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية يتقنون اللغة الفرنسية إلى جانب اللغة الأم أو إلى جانب اللغة الإنجليزية، والشيء المهم بالنسبة إلى دراستنا أن هذه الخاصية أي إتقان اللغات الأجنبية إلى جانب اللغة الأم تساعد الأستاذ على التعليم والتعلم الجيد، كما تساعده على إثراء معارفه وتجديدها واكتشاف معارف أخرى موجودة في مصادر أجنبية وتلقيها لطلابه.

شكل رقم "14" يبين مخطط دائري بياني للمبوحثين حسب خاصية إتقان اللغات الأجنبية



ثالثاً: المنهج المستخدم:

إن موضوع البحث هو الذي يحدد لنا المنهج المناسب، ولا يمكن للباحث أن يختار منهج بحث معين ويطبقه على دراسته لأن ذلك سيؤدي حتماً إلى نتائج غير صحيحة وغير دقيقة، وغير موضوعية. فقد يلجأ بعض الباحثين إلى اختيار منهج معين لسهولة تطبيقه، ولكن هذا خطأ لأن طبيعة البحث أو الدراسة هي التي تحدد إلى حد ما المنهج الذي يتناسب معها. وانطلاقاً من أن مناهج البحث تختلف باختلاف طبيعة البحث والهدف منه فإن المنهج المستخدم في بحثنا هذا يتمثل في منهج البحث الوصفي والذي يعرف بأنه: "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم، لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة".¹ فهذا المنهج يمكننا من وصف الظاهرة موضوع الدراسة وصفاً دقيقاً، كما يساعدنا على تحليل وتفسير البيانات والمعلومات المتحصل عليها من الميدان.

واعتمدنا المنهج الوصفي بهدف التعرف على آراء أساتذة كلية العلوم والتكنولوجيا وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قالمة، وأساتذة كلية العلوم والهندسة وكلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة عنابة اتجاه التعليم العالي في الجزائر ومدى مساهمته في بناء مجتمع المعرفة وذلك من خلال:

- وصف وتحديد خصائص مجتمع البحث.
- وصف وتحديد خصائص فضاءات التدريس ومدى مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة.
- وصف المحتوى التعليمي في الجامعة الجزائرية ومدى مساهمته لمختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع، ومساهمته في بناء مجتمع المعرفة.
- وصف وتحديد خصائص أعضاء هيئة التدريس ومدى مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة.
- وصف وتحديد طرق وسبل التدريس في الجامعة الجزائرية ومدى مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة.
- وصف وتحديد واقع البحث العلمي في الجزائر ومدى مساهمته في بناء مجتمع المعرفة.
- وصف وتحديد أهم متطلبات تطوير التعليم العالي في الجزائر من أجل بناء مجتمع المعرفة.

¹- سامي محمد ملحم، "مناهج البحث في التربية وعلم النفس"، عمان، دار المسيرة، ط5، 2007، ص 370.

ومن خلال دراستنا هذه لا نكتفي بالوصف والتحديد فقط وإنما نتعداه إلى تحليل وتفسير مختلف عناصر أو محاور الدراسة وتوضيح العلاقة بين هذه المحاور ومدى مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة.

رابعا: أدوات جمع البيانات:

تتمثل تقنيات البحث في مجموعة من الإجراءات التي تسمح بتقصي الواقع الاجتماعي وجمع البيانات والمعطيات الميدانية، وتتلاءم هذه التقنيات مع طبيعة الموضوع والبيانات المراد الحصول عليها حتى يمكن الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، وانطلاقا من ذلك فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على التقنيات الآتية:

1- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من أهم وأقدم الوسائل التي يستعملها الباحثون في جمع المعلومات والحقائق سواء كان ذلك في حقل البحث الاجتماعي أو الطبيعي. وتعني الملاحظة في معناها العام على أنها: "رؤية وفحص ظاهرة موضوع الدراسة مع الاستعانة بأساليب البحث الأخرى التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة".¹ ونحن استخدمنا في دراستنا هذه **الملاحظة بالمشاركة** والتي تعني: "مشاركة الباحث في الأنشطة أو المواقف المراد دراستها، وهذا يعطيه فرصة جيدة ليرى الخبرات من وجهة نظر المشاركين"²، وذلك من خلال تواجدها بالجامعة بصفتنا أستاذة مؤقتين والإلتقاء مع الأساتذة والإحتكاك بهم والحوار والنقاش معهم، وكذلك الاطلاع على بيئة التعليم والتدريس بالجامعة (فضاءات التدريس)، والمشاركة في عملية التدريس والبحث العلمي، وهذا ما قدم لنا معلومات وصورة أولية عن موضوع الدراسة بمختلف جوانبه ومحاوره، ولقد اعتمدنا على هذه الأداة كوسيلة تدعيمية فقط ندعم بها بيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الأداة الرئيسية والتي تتمثل في الاستمارة.

2- الاستمارة:

تعتبر أداة مفيدة من أدوات البحث العلمي للحصول على الحقائق، والتوصل إلى الوقائع والتعرف على الظروف والأحوال، ودراسة المواقف والاتجاهات والآراء، وتساعد الملاحظة وتكملها، للقيام بالدراسة العلمية. إذن فهي لا تقل أهمية عن بقية أدوات جمع البيانات وهي عبارة عن نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد بهدف الحصول على بيانات معينة تفيد في تحقيق أهداف البحث.

أ- البناء الأولي للاستمارة:

¹- إحسان محمد الحسن: "الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي"، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986، ص 104.

²- منذر الضامن: "أساسيات البحث العلمي"، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص 95.

لقد تم إعداد استمارة البحث في صورتها الأولية بناء على التراث النظري المتعلق بكل عناصر التعليم العالي كفضاءات التدريس، المحتوى التعليمي، أعضاء هيئة التدريس، طرق وسبل التدريس، والبحث العلمي وعلاقتها ودرها في بناء مجتمع المعرفة. حيث تضمن البناء الأولي للإستمارة 92 عبارة مع عدم إدراج محور متطلبات تطوير التعليم العالي لبناء مجتمع المعرفة الذي أدرج لاحقا حسب الإقتراحات المقدمة من الأساتذة المحكمين.

ب- مرحلة التحكيم:

بعد وضع الإستمارة في صيغتها الأولية وعرضها على المشرف، تم تحكيمها لدى بعض المختصين المختصين من تخصصات مختلفة وهم:

- 1- أ. بوضويرة عبدالله من قسم علم الاجتماع بجامعة 08 ماي 1945- قالمة-
- 2- أ.د بورغدة رمضان من قسم التاريخ بجامعة 08 ماي 1945- قالمة-
- 3- أ. بن صويلح ليليا عفاف من قسم علم النفس بجامعة 08 ماي 1945- قالمة-
- 4- أ. جاهمي عبد العزيز من قسم علم الاجتماع بجامعة 08 ماي 1945- قالمة.

ج- مرحلة تجريب الاستمارة:

بعد تحكيم الأساتذة المختصين، وبعد الاستفادة من توجيهاتهم العلمية والمنهجية، تم تخريج الاستمارة في صيغتها الثانية بعد الإستمارة الأولية، حيث أصبحت مكونة من 74 عبارة ونظرا لأهمية هذه المرحلة، وهي تجريب الإستمارة مع بعض مفردات البحث من أجل مواصلة التنقيح اللغوي والمنهجي والمعرفي، تم تجريب الإستمارة على 12 مفردة من مجتمع البحث بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة 08 ماي 1945- قالمة- والتي استغرقت أسبوعا تقريبا وكان ذلك في اوائل شهر جانفي من سنة 2015.

وعند تجريب الاستمارة تبين لنا من خلال إجابة المبحوثين أن الاستمارة تتضمن عبارات مكررة وتحمل نفس المعنى في محور واحد، مما أدى بناء إلى الاستغناء عن هذه العبارات، وجاءت الاستمارة في صورتها النهائية ب: 65 عبارة.

د- الصياغة النهائية:

وبعد كل المراحل السابقة التي مرت بها الإستمارة توصلت الطالبة إلى وضع النموذج النهائي للإستمارة، حيث تكونت من 65 عبارة مقسمة على محاور الدراسة على النحو التالي:
المحور الأول: خاص بالبيانات الأولية حول مجتمع البحث ويتضمن ست (06) عبارات.

المحور الثاني: خاص ببيانات عن فضاءات التدريس ودورها في تفعيل عملية التعليم والتعلم لبناء مجتمع المعرفة وتتضمن كذلك سبع (07) عبارات.

المحور الثالث: خاص ببيانات عن دور المحتوى التعليمي في بناء مجتمع المعرفة ويتضمن عشرة (10) عبارات.

أما المحور الرابع: خاص ببيانات عن دور أعضاء هيئة التدريس في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة ويتضمن كذلك عشرة (10) عبارات.

أما المحور الخامس: خاص ببيانات عن طرق التدريس في بناء مجتمع المعرفة وتتضمن عشرة (10) عبارات.

أما المحور السادس: خاص ببيانات عن البحث العلمي باعتباره الميدان الأساسي والمهم في إنتاج المعرفة ويتضمن إثني عشرة (12) عبارة.

أما المحور السابع والأخير: فيدور حول متطلبات تطوير التعليم العالي من أجل بناء مجتمع المعرفة في الجزائر ويتضمن عشرة (10) عبارات كذلك.

خامسا: صعوبات الدراسة:

ولأن لأي موضوع صعوبات وعراقيل تواجه الباحث القائم بالبحث أئبنا إلا أن نذكر بأهم الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا خلال مراحل إنجاز هذا البحث والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- على المستوى البحث البيبليوغرافي:

- ندرة المراجع والدراسات الميدانية التي تهتم بالعلاقة بين التعليم العالي ودوره في بناء مجتمع المعرفة ما عدا بعض المساهمات النظرية والمكتبية والمؤتمرات والتقارير الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية.

- نقص الإمكانيات المادية اللازمة للقيام بالبحث، خاصة فيما يتعلق بنفقات التنقل إلى مختلف المؤسسات العلمية والبحثية داخل الوطن وخارجه للحصول على المراجع العلمية الحديثة، مما شكل عائقا كبير في إنجاز هذا البحث.

ب- على مستوى البحث الميداني:

- واجهتنا صعوبات في توزيع الإستثمارات وإعادة استرجاعها من الأساتذة، حيث قمنا بالتوزيع بطريقتين، الطريقة الأولى هي وضع عدد من الإستثمارات مساوا لعدد الأساتذة على مستوى كل أقسام الكليات، ولكن هذه الطريقة لم تجد نفعاً مما اضطرنا إلى القيام بتوزيع هذه الإستثمارات

بمفردنا على الأساتذة واسترجاعها بمفردنا مما أدى بنا إلى استغراق وقت كبير، وبذل مجهودات كبيرة وهذا ما أثر على التأخر في إنجاز هذا العمل.

- واجهتنا كذلك صعوبات في التنقل بين الكليات سواء للتوزيع أو الاسترجاع خاصة بين كليتي جامعة عنابة (بعد المسافة نوعا ما بين كلية الآداب واللغات والعلوم الانسانية والاجتماعية الموجودة بالقطب الجامعي البوني وكلية العلوم والهندسة الموجودة بالجامعة المركزية بسيدي عمار وما يميز أقسام هذه الكلية كذلك هو التباعد الموجود فيما بينها حيث نجدها موزعة على كل مساحة الجامعة تقريبا) مما تسبب كذلك في بذل مجهودات كبيرة، واستغراق وقت أطول في توزيع وإعادة استرجاع الإستمارات من أساتذة هذه الكلية.

- رفض عدد كبير من أساتذة الكليات خاصة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بعنابة، وكلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة قالمة (أقسام الميكانيك والإلكترونيك والاتصالات السلكية اللاسلكية) من استلام استمارة البحث نهائيا بحجة أنه ليس لديهم وقت، ولديهم أعمال وارتباطات أخرى أهم.

وفي نهاية هذا التقديم وعلى ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث الحالي حول أهمية وضرورة دراسة هذا الموضوع، نرجو أن يكون هذا البحث نقطة انطلاق لدراسات وأبحاث أخرى، ويفتح مجالات وآفاق يتم من خلالها التوسع أكثر في دراسة هذا الموضوع من زوايا متعددة للتعرف أكثر على أبعاده والتعمق في فهمه والإحاطة به.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم عرض الإجراءات المنهجية للدراسة، وذلك بالتطرق إلى عرض مجالات الدراسة، بداية بالمجال المكاني ثم المجال الزمني وهو المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة في شقيها النظري والميداني، ثم تم عرض المجال البشري المتمثل في مجتمع البحث في الجامعتين محل الدراسة والتي تمثلت في المسح الشامل لكل أساتذة الكليات الأربعة في الجامعتين.

وتطرقت الدراسة في هذا الفصل إلى المنهج المتبع، حيث أنها تبنت المنهج الوصفي الذي مكنا من التحليل الكمي والكيفي للمعطيات الميدانية، إضافة إلى اعتماد الدراسة في بعض أطوارها على الأساليب الإحصائية. إلى جانب ذلك فقد شمل هذا الفصل أدوات جمع البيانات التي تم اعتمادها في جمع المعطيات المتعلقة بالجانب الميداني من البحث، حيث تم توظيف كل من الإستمارة كأداة رئيسية والملاحظة والمقابلة كأداتين ثانويتين.

الفصل الخامس:

المعالجة السوسولوجية

للدراسة الميدانية دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة

- دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق -

الفصل الخامس: المعالجة السوسيوولوجية للدراسة الميدانية: دور التعليم العالي في بناء

مجتمع المعرفة. - دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري -

أولا: المعالجة السوسيوولوجية للدراسة الميدانية: دور التعليم العالي في بناء مجتمع

المعرفة. - دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري -

أ- عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالإستمارة:

1- تحليل البيانات المتعلقة بدور فضاءات التدريس ومدى مساهمتها في بناء مجتمع

المعرفة.

2- تحليل البيانات المتعلقة بدور المحتوى التعليمي ومدى مساهمته في بناء مجتمع

المعرفة.

3- تحليل البيانات المتعلقة بدور أعضاء هيئة التدريس ومدى مساهمتهم في بناء

مجتمع المعرفة.

4- تحليل البيانات المتعلقة بدور طرق التدريس ومدى مساهمتها في بناء مجتمع

المعرفة.

5- تحليل البيانات المتعلقة بدور البحث العلمي ومدى مساهمته في بناء مجتمع المعرفة.

6- تحليل البيانات المتعلقة بمتطلبات تطوير التعليم العالي والبحث العلمي من أجل بناء

مجتمع المعرفة.

ب- عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالملاحظة

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

أ- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فرضيات الدراسة.

ب- مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.

أولاً: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:

1- عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية الخاصة بالإستمارة:

1-1- تحليل البيانات المتعلقة بمحور فضاءات التدريس ومدى مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة:

تعتبر فضاءات التدريس أحد العناصر الأساسية التي يعتمد عليها التعليم العالي في تنفيذ العملية التعليمية ولتحقيق أهداف العملية التعليمية يجب أن تتوفر هذه الفضاءات على مجموعة من الشروط المادية والمعنوية، كالتهوية، والإنارة، والتدفئة، والمقاعد الكافية لعدد الطلبة، ومختلف المستلزمات الأخرى كالسبورة، والأقلام الخاصة بها، وكذلك وسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي كجهاز العرض الحائطي، ومكبر الصوت في المدرجات الكبيرة، وأجهزة الإعلام الآلي، وشبكة الانترنت... الخ.

فالمبنى التعليمي وتجهيزاته محور هام من محاور العملية التعليمية، حيث يتم فيه التفاعل بين مجموع عناصره (الأستاذ والطالب والبرامج التعليمية)، وجودة المباني وتجهيزاتها أداة فعالة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم، لما لها من تأثير فعال على العملية التعليمية وجودتها. ومن الجدير بالذكر أن المباني التعليمية بمشتملاتها المادية والمعنوية مثل قاعات التدريس، التهوية، الإضاءة، المقاعد... وغيرها من المشتملات لها تأثير كبير على جودة العملية التعليمية ومخرجاتها، وكلما حسنت واكتملت كلما أثر ذلك على أعضاء هيئة التدريس والطلاب.¹

الجدول رقم "14" يوضح مدى اتساع فضاءات التدريس لكل الطلبة.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
08	13	04,75	26	09,50	134	48,90	77	28,10	24	08,75	274	100%

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن آراء الأساتذة ترى أن فضاءات التدريس لا تتسع لكل الطلبة المندرجين للدراسة في تلك القاعات، حيث نجد أن أكبر عدد من الأساتذة والذي قدر عددهم 134 أستاذ كانت إجاباتهم مركزة على الدرجة "متوسط" بنسبة 48.90%، وهي نسبة قريبة من المتوسط. وهذا مانجده يتطابق مع الواقع ومن خلال عمل الطالبة كأستاذة مؤقتة بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة قلمة

¹ - محسن علي عطية: "الجودة الشاملة والحديد في التدريس"، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ص 129.

فإننا نجد في بعض الأحيان إن لم نقل كلها أن قاعات التدريس مكتظة نوعا ما بالطلاب ولا تتسع لكل الطلبة حيث نجد في الصف الواحد ما بين 35 إلى 40 طالب وحتى 48 طالب أحيانا. وهذا دليل على أن التعليم العالي في الجزائر يعاني من النقص في المرافق البيداغوجية، وذلك نتيجة الطلب الاجتماعي المتزايد على هذا النوع من التعليم. وهذا ما لا يتماشى مع النظام الجديد (ل.م.د) الذي من بين شروطه أن لا يتعدى عدد الطلبة 20 طالب في الصف بمعنى أستاذ لكل 20 طالب على الأقل. وهذا طبعا ما يشكل صعوبات وعراقيل في عملية التعليم والتعلم ويعيق الأستاذ في أداء مهامه على أكمل وجه كما يشكل صعوبة في إيصال المعلومات لكل الطلبة، لأن ما يميز هذه الصفوف هو الفوضى وعدم الإلتزام بالهدوء من قبل الطلبة، وهذا طبعا ما يؤثر على السير العادي والجيد لعملية التدريس، وبالتالي فهي لا تشجع على التعلم والاستمرار فيه و تحد من الإبداع العلمي والمعرفي لدى الطلاب، وكما هو معلوم أن من شروط وخصائص بناء مجتمع المعرفة هو التعلم الذاتي والمستمر والإنتاج المعرفي الوفير. ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "قوي" بنسبة 28.10%، وبعدها تأتي الدرجة "ضعيف" بنسبة 09.50%، ثم تليها الدرجة "قوي جدا" بنسبة 08.75%، وفي المركز الأخير نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 04.75%.

جدول رقم "15": يوضح مدى توفر فضاءات التدريس على الظروف الفيزيكية المناسبة. (شروط التعليم الجيد من تهوية، نظافة، تدفئة... إلخ).

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
09	25,18	69	35,78	98	31,02	85	07,30	20	00,72	02	100	274

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة في هذه العبارة هي الدرجة "ضعيف" بنسبة 35,78% حيث نجد أن هذه العبارة وجدت تجاوب كبير من قبل الأساتذة وذلك بعدم توفر الشروط الجيدة للتدريس داخل قاعات التدريس بحيث صرح البعض منهم من خلال مقابلتنا معهم بانعدام التدفئة في فصل الشتاء، ومعظم نوافذ القاعات مكسورة. بالإضافة إلى انعدام النظافة داخل القاعات بسبب سلوكات بعض الطلبة الذين ينقلون معهم بعض المأكولات والمكسرات داخل القاعات ويرمون الفضلات داخلها، وهذا راجع إلى عدم وعي الطالب الجامعي بنوعية السلوكات التي يقوم بها داخل الحرم الجامعي بصفة

عامة وفضاءات التدريس بصفة خاصة، بالإضافة إلى تراجع وانهيار سلم القيم الأخلاقية والدينية لدى شبابنا وطلابنا. بالإضافة إلى أن بعض القاعات تفتقد للتهوية الجيدة وذلك راجع إلى عدم التخطيط والتصميم الجيد لقاعات التدريس. ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "متوسط" بنسبة 31.02%، وفي المركز الثالث نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 25.18%، وفي المركز الرابع نجد الدرجة "قوي" بنسبة 07.30%.

جدول رقم "16" يوضح مدى توفر فضاءات التدريس على مختلف وسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
10	36,86	101	35,40	97	23	63	04,74	13	00	00	100	274

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب آراء الأساتذة كانت مركزة على الدرجة "ضعيف جدا" حيث نجدها تحتل المرتبة الأولى بنسبة 36,86% حيث صرح المبحوثون أن معظم قاعات التدريس إن لم تكن كلها غير مزودة بوسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي من مكبر صوت، وأجهزة الإعلام الآلي، وجهاز العرض الحائطي... الخ، ونحن نعرف أن لهذه الأجهزة دور كبير في التدريس لأنها تساعد على الفهم والإيضاح والتعليم الجيد وترسيخ المعلومات في ذهن الطالب. كما أن تحديات العصر الحالي تفرض على مؤسسات التعليم العالي استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ليكون المتعلمين قادرين على الاستفادة مما توفره الوسائط الإلكترونية والأدوات التقنية، مما يمنحهم فرصا لتحديد ما يودون تعلمه وكيفية تعلمه والتقنيات التي يرغبون في استخدامها لتحقيق التعلم الأفضل".¹ فمن خلال ممارسة الطالبة لعملية التدريس كأستاذة مؤقتة بقسم علوم الإعلام والاتصال بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة قالمة لاحظت أن قاعات التدريس تفتقد لأبسط وسائل التدريس كالتلاسة، قلم الكتابة على السبورة فكيف نطالب بأشياء أكثر من ذلك كجهاز إعلام آلي مثلا مزود بشبكة الأنترنت، ومكبر صوت، وجهاز العرض الحائطي... الخ. فمن خلال البحث وبناءا على مختلف الاحصائيات نجد أن ميزانية الدولة في ارتفاع وتحسن من ناحية تمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من أجل تنميته وتطويره، ولكن من ناحية أخرى نجده لا يتوفر على أبسط الوسائل والإمكانيات. في حين نجد أن مختلف نظم التعليم في البلدان المتقدمة تعتمد

¹ - علي اسماعيل، بيار جدعون "مرجع سيق ذكره"، ص15.

على هذه الوسائل وبشكل كبير. ثم نجد في المركز الثاني الدرجة "ضعيف" بنسبة 35.40%، وهي نسبة مرتفعة نوعا ما ومقاربة مع النسبة الأولى حيث أنه وجمع النسبتين نجدها تقدر بـ: 72.26% وهي نسبة كبيرة جدا وتعبر على مدى إفتقار إن لم نقل إنعدام قاعات التدريس بالجامعة الجزائرية لوسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي. ثم تليها في المركز الثالث الدرجة "متوسط" بنسبة 23%، وفي المركز الرابع نجد الدرجة "قوي" بنسبة 04.74%، وفي المركز الأخير نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة منعدمة، وتوجد العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال وتوصلت إلى أن هذه الوسائل لها دور كبير في التدريس والتلقين الجيد وإبصال المعلومات بشكل جيد، وأن طرق التدريس الحديثة تعتمد وبشكل كبير على هذه الأجهزة.

جدول رقم "17" يوضح مدى توفر قاعات التدريس على شبكة الانترنت

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
11	71,17	195	23	63	05,10	14	00,73	02	00	00	100	274

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الدرجة "ضعيف جدا" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 71,17% وهي نسبة كبيرة جدا وهذا يدل على أن شبكة الأنترنت غير موجودة على مستوى قاعات التدريس وإن وجدت في بعض القاعات بقدرة ضعيفة جدا، والجميع يعرف ما لهذه الشبكة من إيجابيات خاصة في مجال العلم والمعرفة، حيث أصبحت الأنترنت في الوقت الحالي من أهم مصادر البحث عن المعرفة والتلقيب عنها. كما تعتبر من أحسن وأسهل الوسائل في الإطلاع على مختلف الابتكارات والاختراعات التي يتوصل إليها العلماء يوميا. كما تعبر شبكة الأنترنت في الوقت الحالي من أهم وسائل التعليم المتطورة، وذلك لظهور العديد من أنظمة التعليم التي تعتمد على هذه الشبكة بدرجة كبيرة كالتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني... الخ، كما أنه من شروط بناء مجتمع المعرفة هو استخدام التكنولوجيا الجديدة في جميع مجالات الحياة خاصة التعليم. ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 23%، وجمع النسبتين معا نجدها تقدر 94.17% وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا يدل على عدم ربط أغلبية قاعات التدريس إن لم نقل جلها بشبكة الأنترنت، وأن شبكة الأنترنت منعدمة على مستوى هذه القاعات باستثناء بعض القاعات الموجودة بكلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة قالمة والتي تسمى بقاعات مراكز التحليل التابعة لقسم

هندسة الطرائق والتي يطلق عليها إسم "Centre d'analyse" وهي مزودة بشبكة الانترنت حسب آراء الأساتذة الذين قابلناهم وتجاوزنا معهم في هذا الموضوع.

جدول رقم: "18" يوضح مدى توفر المدرجات على مكبر صوت، وشاشات عملاقة.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
12	33,58	92	34,68	95	27,37	75	04,37	12	00	00	100	274

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" تحتل المراتب الأولى وذلك بنسبة 34,68% و 33,58% على التوالي وهذا يعني أن هذه الوسائل موجودة على مستوى المدرجات بشكل ضعيف جدا إن لم نقل منعدمة، حيث تمثل النسبيتين معا ما مقداره 68,26% وهي نسبة كبيرة نوعا ما وإذا توفرت في بعض الحالات نجدها عاطلة أو مستغلة من طرف أساتذة آخرين لديهم محاضرات في نفس التوقيت أي أنها متوفرة بعدد محدود وغير كافي. وهذا طبعا ما يؤثر على السير الحسن لعملية التدريس داخل هذه المدرجات التي تضم عدد كبير من الطلبة الذين يعزفون على حضور المحاضرات في مثل هذه الحالات لعدم تمكنهم من الاستماع لما يقوله الأستاذ، وكذلك عدم الاستيعاب الجيد للمعلومات. ثم تأتي في المركز الثالث الدرجة "متوسط" بنسبة 27.37%، وفي المركز الرابع نجد الدرجة "قوي" بنسبة 04.37%.

جدول رقم "19" يوضح مدى حداثة وتطور تصميمات قاعات التدريس.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
13	31,40	86	35,76	98	27,74	76	04,74	13	00,36	01	100	274

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" تحتلان المراتب الأولى بنسبة على التوالي 35,76% و 31,40%، وجمع النسبتين نجدها تقدر ب: 67.16% وهي نسبة مرتفعة نوعا ما وهذا راجع إلى أن معظم الجامعات الجزائرية وخاصة القديمة منها هي عبارة عن بنايات وسكنات

ورثتها الجزائر عن الاستعمار وهي لا تخضع لمعايير ومقاييس بناء الجامعات الحديثة التي تصمم بشكل جيد ونمط قاعات التدريس يساعد على الاستيعاب الجيد للمعلومات. ثم تليها في المرتبة الثالثة الدرجة "متوسط" بنسبة 27.74%، وفي المرتبة الرابعة نجد الدرجة "قوي" بنسبة 04.74.

جدول رقم "20" يوضح مدى مساهمة تصميمات قاعات التدريس في تسهيل عملية التعليم والتعلم.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
14	12,40	34	31,75	87	39,41	108	12,04	33	04,40	12	274

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الدرجة "متوسط" تحتل المركز الأول بنسبة 39,41%، وهذا يدل على أن تصميم قاعات التدريس يسهل نوع ما من العملية التعليمية، ثم تأتي في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 31.75% وفي المركز الثالث نجد الدرجة "ضعيف" بنسبة 12.40% ولكن بجمع الدرجتين "ضعيف" و"ضعيف جدا" نجدها تمثل أكبر نسبة والتي تقدر بـ: 44.15% وهذا يعني أن تصميم قاعات التدريس لا يسهل من عملية التعليم والتعلم وبالتالي فهذا العامل يعرقل عملية التعليم والتعلم ولا يوفر جو يحافظ على السير العادي للعملية التعليمية، وتأتي في المركز الرابع الدرجة "قوي" بنسبة 12.04%، وفي المركز الخامس والأخير نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 04.40%.

وفي الأخير نستطيع القول أن هذا المحور والمتعلق بدور فضاءات التدريس في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، ومن خلال إجابات الأساتذة لا يساهم في بناء مجتمع المعرفة لأن أغلب العبارات التي يتضمنها كانت درجتي "ضعيف" و"ضعيف جدا" تحتل المراتب الأولى تقريبا في كل العبارات. من المعلوم أن المحيط الدراسي والظروف التي تحيط به لها دور كبير في التحصيل الدراسي الجيد، كما تساعد على الإبداع والابتكار كلما كانت الظروف ملائمة لذلك، وفي هذا المجال توجد العديد من الدراسات التي تثبت أن المحيط والمكان الذي يتعلم فيه الفرد له دور كبير في الإبداع والابتكار.

2-2- تحليل البيانات المتعلقة بمحور المحتوى التعليمي ومدى مساهمته المساهمة في بناء مجتمع المعرفة:

المحتوى التعليمي عنصر أساسي في عملية التدريس، وترجع أهميته إلى أنه أكثر مكونات المنهج تحديدا ووضوحا، كما يلقي اهتماما خاصا في اختيار خبراته وتنظيمها وتطبيقها. ويقصد بالمحتوى التعليمي: "مجموعة من الخبرات التي تقدم من خلال المقررات الدراسية التي تعدها المؤسسة التربوية للمتعلمين من أجل دراستها. ويشتمل المحتوى على اختيار وتنظيم معرفة معينة (حقائق ومعلومات ومفاهيم...)، مهارات (تعلم مجموعة مهارات في خطوات متتابعة)، ظروف ومواقف معينة لموضوع دراسي معين، وهذا نفعه عادة عند تحضير الدروس اليومية أو وضع خطة تدريس لوحدة دراسية معينة.¹ ونحن من خلال هذا المبحث سنركز على مدى فعالية المحتوى التعليمي الذي يعتمد عليه التعليم العالي في جامعتي قامة وعنابة ومدى مساهمته في بناء مجتمع المعرفة.

جدول رقم "21" يوضح مدى ارتباط محتوى البرامج التعليمية بحاجات المجتمع.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
15	31	11,31	67	24,46	137	50	36	13,13	03	01,10	274	100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بأكبر نسبة والتي تقدر بـ: 50%، ثم تأتي في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 24,46%، وفي المرتبة الثالثة تأتي الدرجة "قوي" بنسبة 13,13%، ثم تأتي في المرتبة الرابعة الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 11,31%، وفي الأخير نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 01,10%.

وهذا يدل على أن البرامج التعليمية ومحتواها يرتبط نوعا ما مع حاجات المجتمع، والتي يرى "محمد وجيه الصاوي وآخرون" أنها تتمثل في:²

- حاجات المجتمعات المعاصرة إلى أعداد غفيرة من المتخصصين في مختلف أنواع التكنولوجيا المتقدمة في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات.

¹- صلاح الدين عرفة محمود: "آفاق التعليم الجيد في مجتمع المعرفة"، القاهرة، عالم الكتب، 2005، ص87.

²- مجدي عبد الكريم حبيب: "مرجع سيق ذكره"، ص235.

- حاجة المجتمعات المعاصرة إلى توجيه النشاط العلمي البحثي نحو مجالات العلوم الطبيعية والتقنية انطلاقاً من أن التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمدان على نتائج البحوث العلمية.

- حاجة المجتمعات إلى أن تسهم الجامعات مساهمة مباشرة في خدمة المجتمع المحلي وحل مشكلاته وتلبية احتياجاته المتجددة. وهذا يدل على أن المحتوى التعليمي في الجامعتين محل الدراسة يتماشى نوعاً ما مع حاجات المجتمع. والدليل على دور المحتوى التعليمي الفعال في إعداد الفرد للمساهمة في تلبية حاجات مجتمعه هو ما جاء في تقرير مؤشر المعرفة العربي لسنة 2015 حيث أكد أنه: "يستند قياس فعالية منظومة التعليم العالي وعلاقتها بالمعرفة إلى الربط بين المعرفة والتنمية بحيث تعد مؤسسات التعليم العالي رأس المال البشري وتدرجه ليصبح على درجة عالية من الفعالية، سواء في المجال المعرفي أم المهاري أم المجتمعي والإقتصادي. وليمتلك مجموعة مواتية من القيم تمكنه من الاندماج في المجتمع، والمساهمة في بنائه".¹

جدول رقم: "22" يوضح مدى مواكبة المحتوى التعليمي مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	ت	ن/م	ت	ن/م	ت	ن/م	ت	ن/م	ت	ن/م	
16	31	11,31	67	24,46	137	50	36	13,13	03	01,10	274

يوضح لنا هذا الجدول أن الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 44,16%، وهي نسبة أقل من المتوسط، وتليها في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 32,11%، وبعدها الدرجة "قوي" بنسبة 13,13%، ثم تأتي الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 10,21%، وفي الأخير الدرجة "قوي جدا" بنسبة 00,72%. لذا نستطيع القول أن محتوى البرامج التعليمية في الجامعتين لا يواكب نوعاً ما مختلف التغيرات والتطورات التي تحصل في المجتمع. "فمن أهم المشكلات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر هي مشكلة التكوين وبرامجه وأساليبه تدريسه، حيث نجد أنه لحد الآن المناهج لازالت تحتوي على مقررات دراسية تقليدية مع ضعف الارتباط بمتطلبات التنمية، وهي في أساسها مناهج غربية فهي غريبة

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "مؤشر المعرفة العربي: 2015"، مؤسسة بن راشد آل مكتوم، والمكتب الإقليمي للدول العربية، 2015، ص 64.

عن المجتمع المحلي، وبعيدة كل البعد عن حاجاته وخصائصه، فبرامج التكوين في الجامعة الجزائرية تتصف بالتصلب والجمود والعقم الأمر الذي نجم عنه ضعف كبير في تكوين خريجها. وفي ظل التغير المعرفي والتقني الهائل، يسعى العالم إلى الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها إلى أقصى حد ممكن، فالموارد البشرية تعد من أهم المرتكزات التي تقوم عليها حضارة الأمم، وهي الثروة الحقيقية لأي مجتمع، فالعلماء يمثلون للأمة عقلها الواعي وفكرها المستتير، وهم بالتالي ثروة الأمة، وذلك يقتضي أن يعد الإنسان عدته لمواجهة كل التحديات من خلال وضع الخطط المبنية على أسس علمية ووفق متطلبات تساعد على مواكبة التقدم والتطور في عالم التعليم والتدريس، والعمل على تمكين الطلبة لمواجهة مستجدات العصر واستيعابها من خلال التصدي للتغيرات المتسارعة بما يحقق التنمية الشاملة.¹ "إن ما نشهده اليوم من ثورة تكنولوجية ومعرفية، وتغيرات وتحديات مستمرة اجتماعية وسياسية ومعرفية وتعدد في الاهتمامات تؤكد على الدور المهم للتعليم العالي أو الجامعة في تحديد مخرجات تتلاءم وطبيعة هذا العصر."² وهو ما نجده يتطابق مع مختلف الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال والتي تثبت أن المحتوى التعليمي لا يتماشى مع مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع خاصة فيما يخص ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تتضمن مقررات دراسية قديمة نذكر منها الدراسة التي قامت بها الباحثة سامية عزيز بعنوان: "الصعوبات التي تعيق الأستاذ الجامعي في المواعمة بين برامج التدريس وبناء مجتمع المعرفة"، حيث نجد العبارة مواعمة البرنامج الدراسي في الجامعة الجزائرية للتطورات العالمية، ومن خلال إجابات الأساتذة جاءت نسبة 63,33% التي تقول أن البرامج الدراسية الموجودة في الجامعة الجزائرية هي برامج تقليدية كلاسيكية لا تراعي التطورات التي يشهدها المجتمع. وذكر الأساتذة من خلال إجاباتهم أن مثلاً النظام الجديد الذي اعتمده الجامعة الجزائرية LMD هو نظام جديد لكن البرنامج الدراسي للمقاييس لم تطرأ عليه أية تغييرات أو تطورات.³

¹ - صالح بن أحمد صالح دخيخ، صفوت أحمد علي حسنين، تامر علي عبد اللطيف المصري: "أساليب التدريس الجامعي لدى

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات"، مجلة العلوم التربوية، ج3، العدد الأول، يناير 2017، ص 03.

² - مجدي محمد يونس: "دور الجامعة في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة التطور المعلوماتي: دراسة ميدانية بجامعة القصيم"،

المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثامن، العدد 21، ص 138.

³ - سامية عزيز: "الصعوبات التي تعيق الأستاذ الجامعي في المواعمة بين برامج التدريس وبناء مجتمع المعرفة"، مجلة الباحث في

العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 21، ديسمبر 2015، ص 134.

جدول رقم: "23" يوضح مدى ارتباط محتوى البرامج التعليمية بإيجاد حلول لمختلف مشاكل المجتمع.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
17	13,98	38	46,70	127	33,08	90	05,51	15	0,73	02	100	272

يوضح لنا هذا الجدول والذي يتضمن مدى ارتباط محتوى البرامج التعليمية بإيجاد حلول لمختلف مشاكل المجتمع، فهذه العبارة لم يجب عليها إثنان من أفراد مجتمع البحث، وبالتالي فمجموع المجيبين على هذه العبارة هو: 272 أستاذ، وفيها نجد الدرجة "ضعيف" تحتل المركز الأول بنسبة 46,70%، وتأتي في المرتبة الثانية "متوسط" بنسبة 33,08%، وفي المركز الثالث نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 13,98%، وفي المركز الرابع تأتي الدرجة "قوي" بنسبة 05,51%، وفي الأخير نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 00,73%، ومنه نستطيع القول وبعد جمع نسبتي "ضعيف وضعيف جدا" والتي تقدر بـ: 60,68% أن المحتوى التعليمي في الجزائر لا يرتبط بإيجاد حلول لمختلف مشاكل المجتمع. وفي هذا المجال يرى حامد عمار: "أن خدمة الجامعة أو التعليم العالي للمجتمع تعني أن تقوم بنشر الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات وإشاعته، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجري في مجال التعليم، فكرا أو ممارسة، وعليها أيضا أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم المقترحات لحل قضايا ومشكلاته، ويضاف إلى ماتقدم أنه يمكن للتعليم العالي أو الجامعة القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها، وتقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة، وتنظيم الدورات التدريبية ونقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللغة العربية، وتأليف الكتب العلمية الموجهة لغير الطلاب."¹

جدول رقم "24" يوضح مدى مسايرة محتوى البرامج التعليمية التقدم العلمي والتكنولوجي.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
18	13,23	36	30,90	84	38,60	105	15,07	41	2,20	06	100	272

¹ - " المرجع السابق"، ص 138.

يبين لنا هذا الجدول مدى مساهمة محتوى البرامج التعليمية للتقدم العلمي والتكنولوجي، ففي هذه العبارة أيضا نجد أن اثنان (02) من أفراد مجتمع بحثنا لم ينجبوا على هذه العبارة ومجموع المجيبين هو: 272 فرد. ونجد أن الدرجة "متوسط" تحتل المركز الأول بنسبة 38,60%، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 30,90%، وفي المركز الثالث نجد الدرجة "قوي" بنسبة 15,07%، وبعدها تأتي الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 13,23%، ثم تأتي في الأخير الدرجة "قوي جدا" بنسبة 02,20%. ومن خلال هذه القراءة الأولية لمختلف درجات العبارة وبعد جمع نسبتي "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المرتبة الأولى بنسبة 44,11%، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 38,60%، وبعدها تأتي في المركز الأخير وبعد جمع نسبتي "قوي وقوي جدا" بنسبة 17,27%. ومنه نستطيع القول أن محتوى البرامج التعليمية في الجامعتين لا يواكب مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في ميدان التقدم العلمي والتكنولوجي. وكل الأدبيات الموجودة في هذا المجال من دراسات وأبحاث وتقارير تؤكد أنه حتى يساهم محتوى البرامج التعليمية في بناء مجتمع المعرفة لابد أن يساير مختلف التطورات والتغيرات والتقدم العلمي والتقني خاصة في مجال تقنيات أو تكنولوجيات الإعلام والاتصال. والدليل على ذلك ما جاء في مؤشر المعرفة العربي لسنة 2016 والذي يؤكد على ضرورة تطوير منظومة التعليم العالي، لا سيما من جهة التحول إلى أنماط التعليم المتمركز حول الطالب، والتعليم الهادف إلى التنمية؛ والتركيز على إتاحة التعليم مدى الحياة، وعلى إحداث تغييرات نوعية لدى الأفراد والمجتمعات، بعبارة أخرى، يجب على مؤسسات التعليم العالي مواكبة التطور العالمي مع مراعاة خصوصيات البيئة المحلية، وتقديم برامج عملية تدعم جهود التنمية¹. وفي ظل التغيرات الأخيرة التي اتسمت بها المجتمعات على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والبيئية، تفرض على التعليم العالي وبالأخص محتوياته وبرامجه ومناهجه أن يلعب الدور الأساسي في تلك التغيرات، إذ يؤثر فيها ويتأثر بها. فالتعليم العالي ونظمه يقوم بتخريج أجيالا من المتخصصين في جميع مجالات الحياة، يجب أن تحقق لهم أشياء عدة، منها الجمع بين التعليم النظري والتطبيقي العملي، وتنمية القدرة على التفكير المنطقي والناقد، وإتقان التعامل مع سبل الاتصال، واكتساب مهارات القيادة والمعارف لمواكبة التطور التكنولوجي والمعرفي، لذلك

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "مؤشر المعرفة العربي 2016"، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الإمارات العربية المتحدة، 2016، 53.

يجب تطوير المحتوى التعليمي وتحديثه، وهذا التطوير يجب أن يكون مرنا ديناميا مستمرا يتواءم مع العالم المتغير وبواكب التغيرات التكنولوجية والعلمية.¹

جدول رقم "25" يوضح مدى ارتباط محتوى البرامج التعليمية بإعداد الأفراد لما يتطلبه سوق العمل.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
19	16,36	44	36,43	98	38,30	103	06,31	17	02,60	07	269

يوضح لنا هذا الجدول مدى ارتباط محتوى البرامج التعليمية بإعداد الأفراد لما يتطلبه سوق العمل، ففي هذه العبارة نجد أن خمسة من أفراد مجتمع بحثنا لم يضعوا أي إشارة على أي من الدرجات بمعنى أنهم لم يجيبوا على هذه العبارة وبالتالي فعدد المجيبين هو: 269 فرد، وفيها نجد أن الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 38,30%، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 36,43%، وبعدها تأتي "الدرجة قوي" بنسبة 06,31%، وفي الأخير نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 02,60%، ومن خلال هذا العرض لمختلف درجات العبارة وبعد جمع درجتي "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الأول بنسبة 52,78%، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "متوسط" بنسبة 38,30%، وبعدها تأتي وجمع نسبي الدرجتين "قوي وقوي جدا" بنسبة 08,91%، ومنه نستطيع القول أن محتوى البرامج التعليمية في الجامعتين لا يعد الفرد لما يتطلبه سوق العمل وذلك بتزويد مختلف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية بمختلف الطاقات البشرية المكونة والمؤهلة. وهذا كذلك ما يتطابق مع مختلف الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المجال والتي تثبت أن مخرجات التعليم العالي لا تتماشى مع ما يتطلبه سوق العمل في بلادنا، وأنه من المشاكل والإختلالات التي تعاني منها أنظمة التعليم العالي في الجزائر وفي الوطن العربي ككل أن مخرجاته لا تتماشى مع ما يتطلبه سوق العمل. وترجع هذه الدراسات والأبحاث سبب ضعف الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل إلى:²

¹ - محمد عمر سرحان: "تحديد الحاجيات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة البلقاء التطبيقية في مجالات تكنولوجيا التعليم"، مجلة كلية التربية، الجزء الأول، جامعة الأزهر، العدد: 176، ديسمبر 2017، ص 542.

² - عاقل فصيحة: "ضمان جودة التعليم العالي العربي وبعض التجارب العالمية الناجحة: نحو اقتراب نقدي سوسيو-اقتصادي"، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، الاردن، جامعة الزيتونة، 2013/04/04، ص 11. in https://search.emarefa.net/detail/BIM_552558, 30/04/2013.

- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتنا تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الانتاجية.

- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وارتفاع الطلب في تخصصات أخرى. وقد أظهرت معظم الدراسات التي أجريت على التعليم العالي في الكثير من البلدان العربية أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات والمعوقات خاصة فيما يتعلق بتحقيق المواءمة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل والمجتمع.

فخريج الجامعة الذي يتطلبه هذا العصر يجب أن يتصف بمجموعة من الخصائص والتي تتمثل أساسا فيما يلي:¹

- أن يكون مزودا بالمعارف والمهارات والكفايات التي تساعده على الاندماج في عالم الشغل وتحقيق الذات، كمهارات البحث عن العمل، وروح المبادرة، والقدرة على اتخاذ القرار المناسب.
- أن يكتسب خبرة تجعله قادرا على التكيف مع ما يستجد من أحداث وتغيرات في عالم الشغل.
- أن تقوى لديه الدافعية للتعلم وتطوير معارفه وكفايته باستمرار بحيث لا يعتبر تخرجه من الجامعة خاتمة المطاف بل بداية مرحلة للتكفل بالذات في جميع المجالات.
- أن يتحلى بالانفتاح على الآخر وعلى العمل الجماعي مما يجعله يفيد ويستفيد ويحقق نموه الذاتي الذي لا ينتهي مدى الحياة.

وجاء كذلك في "تقرير المعرفة العربي لسنة 2014: الشباب وتوطين المعرفة"، في عنوان "مهارات عدد كبير من الخريجين دون المستوى المطلوب" أين أكد تقرير البنك الدولي لسنة 2007 أن ملائمة نظم التعليم والتدريب في المنطقة لمتطلبات سوق العمل تبدو ضعيفة. فالتعليم في الوطن العربي يخرج عمالة منخفضة الجودة ولا يتلاءم مع الموجة العالمية للتغيير. والانتقال إلى مجتمعات المعرفة يتطلب مهارات معرفية وقدرات التعامل مع التكنولوجيات المتقدمة ومهارات في اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية منها ومهارات في التفكير.²

¹ - " المرجع السابق"، ص 10.

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير المعرفة العربي للعام 2014: الشباب وتوطين المعرفة"، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2014، ص 70.

وفي هذا المجال كشفت دراسة مسحية أجريت في عدة دول حول رضا الشركات عما يوفره سول العمل من عمالة متلائمة المهارة مع احتياجات هذه الشركات، حيث كانت الشركات في عينة الدول العربية المشاركة الأكثر شكوى من عدم توفر المهارات الملائمة، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى الربط بين ارتفاع نسب البطالة وما أطلقوا عليه فجوة المهارات، أو بعبارة أخرى تدني مخرجات نظم التعليم والتدريب، وعدم قدرتها على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل.¹

لذلك وجب على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر اتباع استراتيجية فاعلة من أجل تكوين إطارات تتلاءم مع متطلبات سوق العمل وهذا ما أشار إليه "عمر أحمد سعيد" في ورقته البحثية في المؤتمر السنوي الرابع حول "جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل" والذي اقترح الاستراتيجية التالية:²

- إصلاح المؤسسات الأكاديمية في مدخلاتها، وعملياتها، وامكاناتها بما يؤهلها لإعداد المتخرج المستهدف في الحالات الثلاثة (الخروج، والبحوث، والخدمات الاجتماعية).
- مراجعة السياسات والخطط التعليمية بصورة مستمرة تواكب متغيرات العصر المتلاحقة.
- مراجعة فلسفات المناهج والبرامج وتعديلها بصورة دورية وفق الاحتياجات المتجددة كما تفعل الجامعات المتطورة في العالم.
- استصحاب التقارير والاعلانات المحلية والاقليمية والعالمية حول التعليم والتوظيف والتنمية البشرية.
- التواصل المستمر مع سوق العمل عبر اللقاءات، وورش العمل، والبحوث الدورية المبرمجة.
- إيجاد نوع من المرونة في نظام التعليم العالي ومنح الدرجات بما يسمح للدارس أو الباحث الدخول والخروج بين السوق والمؤسسة الأكاديمية وذلك لتكوين معرفة حقيقية بالمهارات المطلوبة كما تفعل الدول ذات المخرجات المنفردة.
- التواصل المستمر مع الجهات المستفيدة من المخرج الأكاديمي بغرض التقويم والمتابعة والتعديل وفق المتغيرات.

¹ - " المرجع السابق"، ص 71.

² - عمر أحمد سعيد: "جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل"، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان جودة التعليم العالي، مصر، القاهرة، 2-3 سبتمبر 2012، ص 122.

- ترقية وحدات التدريب والجودة بالمؤسسة الأكاديمية لتؤدي دورها في التنمية البشرية بالمؤسسة وغيرها من المؤسسات المشابهة.
- الاستفادة الفورية من الاعلانات والتقارير والتوصيات الصادرة من المنظمات، والهيئات، واللقاءات العالمية والإقليمية حول الربط بين النشاط الأكاديمي وسوق العمل والتوظيف.
- ترقية أوجه التعاون بين المؤسسات الأكاديمية وسوق العمل بمفهومها الشامل.
- استهداف الاحتياجات الاستراتيجية المتاحة محليا وإقليميا وعالميا في سوق العمل.

جدول رقم "26" يوضح مدى تشجيع محتوى البرامج التعليمية على خلق وإنتاج معارف جديدة.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	ت	ن/م	ت	ن/م	ت	ن/م	ت	ن/م	ت	ن/م	
20	32	11,68	93	33,95	120	43,80	28	10,21	01	00,36	274

يبين لنا هذا الجدول مدى تشجيع محتوى البرامج التعليمية على خلق وإنتاج معارف جديدة ، حيث نجد فيه أن الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 43,80%، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 33,95%، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 11,68%، وبعدها تأتي الدرجة "قوي" بنسبة 10,21%، وفي الأخير نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 00,36%، فمن خلال هذه القراءة المبدئية لمختلف نسب درجات هذه العبارة وبعد جمع نسبتي درجتني "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الأول بنسبة 45,61%، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "متوسط" بنسبة 43,80%، وبعدها تأتي وبعد جمع نسبتي الدرجتين "قوي وقوي جدا" نجدها تحتل المركز الثالث والأخير بنسبة 10,57%، ومنه نستطيع القول أن محتوى البرامج التعليمية في الجامعتين لا يشجع الطالب أو المتعلم على البحث والاجتهاد والاعتماد على النفس من أجل إنتاج وخلق معارف جديدة. وهذا ما يبينه لنا الواقع حيث نجد أن مختلف براءات الاختراع تصدر عن الدول المتقدمة كاليابان، والو.م.أ، ودول الإتحاد الأوروبي... الخ. وكما جاء في تقرير المعرفة العربي لسنة 2014 أن نظم التعليم والتدريب في البلاد العربية تتسم بضعف الإنتاجية، وذلك استنادا إلى العديد من التقارير والدراسات، كما أن مناهج التعليم في المنطقة العربية لا تولي أهمية كبيرة لتنمية شخصية الإنسان بقدر ما تهتم بالتلقين والحفظ وتركز على المعارف التي يمكن قياسها في الامتحانات التقليدية، ولا تركز على المهارات الوجدانية والاجتماعية. فنظم

التعليم بمستوياتها المختلفة قد تجاهلت المهارات الإبداعية وأضعفتها لأجيال متعاقبة في المنطقة العربية، ولم تكتسب هذه الأجيال خبرة المهارات والمعارف بالمعنى الواسع ومهارات التفكير والمهارات اللغوية في التواصل والمهارات المعرفية العامة، وهي المهارات الداعمة للفاعلية المعرفية والإبداع والإنتاجية.¹

فمنظومة التعليم العالي في عصر أو مجتمع المعرفة لا تقاس بالأرقام القياسية المتمثلة في أعداد الطلبة والمدرسين والهياكل الفخمة وإنما تقاس بعدد الأبحاث العلمية التي تساهم في تنمية المجتمع وفق منهجية علمية سليمة، وبما تنتجه من معرفة، وابتكارات وإبداعات في مجال العلم والمعرفة، والقيام بإضافات جديدة في هذا المجال تساهم في تنمية المجتمع وتطويره وتحديثه. وهذا ما جاء في تقرير مؤشر المعرفة العربي لسنة 2015 والذي يؤكد على: "أن فعالية منظومة التعليم العالي تقاس بمقدار ما تنتجه هذه المنظومة من إنتاج علمي وبحثي يصب في بناء المعرفة، ودعم الإقتصاد والنسق المجتمعي، ولا يتحقق ذلك إلا في سياق محفز على اكتساب المعرفة وإنتاجها، ومن ثم لن يقتصر مؤشر المعرفة في التعليم العالي على مخرجات التعليم، كما يعتقد البعض، لكنه يقدم المعرفة بدرجة أكثر شمولاً، في إنتاجها وبيئاتها التمكينية".²

جدول رقم "27" يوضح مدى تضمن محتوى البرامج التعليمية تعليم مختلف اللغات الأجنبية إلى جانب التخصص الرئيسي.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
21	61	22,27	76	27,73	100	36,50	34	12,40	03	01,10	274
											100

يوضح لنا هذا الجدول مدى تضمن محتوى البرامج التعليمية تعليم مختلف اللغات الأجنبية إلى جانب التخصص الرئيسي، والذي نجد فيه أن الدرجة "متوسط" تحتل المركز الأول بنسبة 36,50%، ثم تليها الدرجة "ضعيف" بنسبة 27,73%، وبعدها تأتي الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 22,27%، ثم تأتي الدرجة "قوي" بنسبة 12,40%، ثم تليها "قوي جدا" بنسبة 01,10%. ومنه نستطيع القول وبعد جمع

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير المعرفة العربي للعام 2014: الشباب وتوطين المعرفة = ملخصات"، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2014، ص 13.

² - برنامج الامم المتحدة الإنمائي: "مؤشر المعرفة العربي 2015"، مرجع سبق ذكره، ص 65.

نسبتي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الأول بنسبة 50%، ثم تليها الدرجة "متوسط" بنسبة 36,50%، وفي المركز الثالث وبعد جمع الدرجتين "قوي وقوي جدا" تقدر نسبتها 13,50%، ومن خلال ما سبق نجد أن محتوى البرامج التعليمية في مختلف التخصصات لا يتضمن تدريس أو تعليم اللغات الأجنبية وإن وجدت فإنها بنسبة قليلة جدا. حيث نجد مثلا في العلوم الإنسانية والاجتماعية أن تدريس هذه المواد يقدر بحصة واحدة في الأسبوع وهذا يعتبر غير كافي لتكوين الطلبة في مجال تعلم اللغات الأجنبية. أما فيما يخص التخصصات العلمية فإن لغة التدريس فيها تعتمد على لغة أجنبية واحدة وأغلبها أو الأكثر شيوعا هي اللغة الفرنسية. ومن خلال تصريحات بعض الأساتذة الذين تحاورنا معهم في هذا المجال صرحوا أنه عند شرح أو إلقاء المحاضرات فإنهم يضطرون من حين إلى آخر الشرح باللغة العربية لأن معظم الطلبة لا يفهموا اللغة الفرنسية، كما صرح هؤلاء الأساتذة بأن هؤلاء الطلبة لا يتقنون اللغة الإنجليزية التي هي لغة العصر، والتي تصدر بها مختلف المعارف والعلوم في مجالات أو حقول معرفية مختلفة. وفي دراسة مشابهة للباحث "مجدي محمد يونس" بعنوان "دور الجامعة في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة التطور المعلوماتي: دراسة ميدانية بجامعة القصيم"، حيث جاء في محور دور الجامعة في إنتاج المعرفة، وفي العبارة رقم "06" والتي تضمنت مدى اهتمام الجامعة بتدريس اللغات الأجنبية باعتبار اللغات الأجنبية مدخلا جديرا بالاهتمام في مجتمع المعرفة، فقد احتلت هذه العبارة المرتبة الأخيرة، وقد يعزى سبب حصول الفقرة على المرتبة الأخيرة إلى أن الجامعة تقتصر في تدريسها اللغات الأجنبية على اللغة الإنجليزية واللغة العبرية كمتطلب، ولا تهتم بتدريس أية لغة أخرى، فلا وجود للغة الفرنسية أو الألمانية أو غيرها من اللغات الحية الأخرى، وهذا يفسر وجود ضعف في اللغات الأجنبية لدى الخريجين، ويرى الباحث أن الترجمة ومعرفة اللغات الأجنبية المختلفة ييسر الحصول على المعلومات والمعارف التي يمكن أن تعجل بناء مجتمع المعرفة، مما يعني ضرورة الاهتمام باللغات الأجنبية".¹

"دور اللغة في مجتمع المعرفة جوهري، لأنها أساس رئيس من أسس الثقافة، ولأن الثقافة باتت هي المحور الأساسي الذي تدور في فلكه عملية التنمية. واللغة محورية في منظومة الثقافة لارتباطها بجملة من مكوناتها من فكر وإبداع وتربية وإعلام وتراث وقيم ومعتقدات. واللغة محورية في تقانة المعلومات، إذ أن معالجتها بواسطة الحاسوب (الكمبيوتر) هي محور هذه التقانة وأساس ذكائها

¹ - مجدي محمد يونس: "مرجع سبق ذكره، ص 123.

الاصطناعي. واللغة هي الأداة التي تستخدمها جميع فروع المعرفة: الفلسفة، والعلوم الإنسانية والطبيعية، والفنون. ومجتمع المعرفة وهو مجتمع التعلم مدى الحياة، ويرتكز على اللغة، سواء إنسانية طبيعية أم لغة برمجية إصطناعية أو لغة جينية بيولوجية. وهي ضرورية لبناء مهارات التواصل الإنسانية والأساسية في مجتمع المعرفة¹. ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن محتوى البرامج التعليمية لا يهتم بإدراج وقت كافي وبرامج منظمة وممنهجة من أجل تعليم اللغات الأجنبية إلى جانب التخصص الرئيسي. "فتعلم اللغات الأجنبية يعتبر بوابة للتفاعل البناء مع العالم، ولا أحد ينكر أو يتجاهل الأهمية القصوى لتعليم اللغات الأجنبية في هذا العصر لما يتيح تعلم هذه اللغات من معرفة العلوم الأخرى والتواصل معها وتحقيق التواصل والتثاقف مع العالم."² ورغم تأكيد العديد من الباحثين والعلماء المهتمين بمجال اللغة والتعليم والتدريس على ضرورة وأهمية التدريس باللغة الأم في مختلف المؤسسات التربوية لأنه يسهل ويسر توصيل المعلومات للطلاب واستيعابها باللغة التي يفهمونها مما يساعد على الانتاج المعرفي والإبداع والإبتكار ومنه بناء مجتمع المعرفة ومن بينهم نجد "علي القاسمي" الذي يؤكد بأن التدريس باللغة العربية كلغة قومية ووطنية في كل الوطن العربي وتوظيفها في مجالات الحياة الثقافية والاقتصادية والعلمية والتعليمية، وتداول كل أنواع العلوم والمعارف بها، شرط أساسي وضروري وحتمي لاستيعاب العلم والمعرفة أولاً ولتوطينها ثانياً، وللإبداع فيها ثالثاً، لأن التقدم والتطور والتنمية المنشودة لا يمكن استيرادها، ولا يتم بشراء وسائل الإنتاج، بل من خلال توطين المعرفة. ووكذلك نجد "محمد مراياني" الذي يقول: "لقد تبين للعالم العربي أن شراء المصانع على مدار العقود الماضية لم يؤد إلى نقل المعرفة وتوطين التكنولوجيا. ذلك أن تجديد خطوط الإنتاج يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج، لكنه لا يؤدي إلى توطين تكنولوجيايات جديدة. إن وسائل وآليات هذا الاكتساب هي ترجمة العلوم والتكنولوجيايات وتعليمها بلغة الأم - لغة اليد العاملة- وتداول العلم والتكنولوجيا في المجتمع بهذه اللغة."³ بالإضافة إلى "أن التنمية التي يتوخاها مجتمع المعرفة تقوم على تعميم الثقافة العلمية والتقنية بين شرائح كل المجتمع، وهذا لا يتم إلا باللغة القومية الوطنية، وهي اللغة العربية في بلدان العالم العربي ويقول الرئيس الفرنسي السابق فرونسا

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003" نحو إقامة مجتمع المعرفة"، مرجع سبق ذكره، ص 121.

² - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: "تقرير المعرفة العربي لسنة 2014: الشباب وتوطين المعرفة = ملخصات"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ - بوجمعة وعلي: "اللغة العربية والتنمية = المسيرات والمعوقات" in

ميتيرون François Mitterant : "لم يشهد التاريخ تقدم أمة من الأمم بغير لغتها، فاستخدام اللغات الأجنبية في اكتساب المعارف والعلوم، يجعل الآخرين منحصرين في فئة قليلة وصغيرة وهذا سيؤدي، بالإضافة إلى الإبقاء على التخلف والجهل المعرفي والعلمي إلى صنع طبقة فجوة في المجتمع (الطبقة العلمية المعرفية)، وتضاف إلى الطبقة الاجتماعية والاقتصادية المنقشية في المجتمع".¹

"وحسب العديد من التقارير الدولية إن التدريس باللغة العربية، هي الحل الوحيد لاستيعاب العلم والمعرفة في الوطن العربي من خلال الترجمة والتعريب، وهي الوسيلة الناجعة لنشرها وتداولها، وإنتاجها في مرحلة لاحقة، لأن توظيف اللغة الرسمية والوطنية تجعل من كل المواطنين فاعلين ومتفاعلين مع كل المستجدات المعرفية والعلمية، باعتبارها لغة التفكير والاعتقاد والتراث والحضارة، وبالتالي فإن خلق مجتمع المعرفة والتنمية والعلم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التدريس والتعليم باللغة الوطنية التي يتحدث بها الناس ويفهمونها ويتواصلون بها ويبدعون بها".² "وأثبتت الدراسات التجريبية أن التعليم بلغة أجنبية يجعل من العسير على الطلاب استيعاب المعرفة العلمية وتمثلها والإبداع فيها، وهذا واضح من خلال إلتحاق الطلاب الأذكياء من خريجي المدارس الثانوية الحكومية بالكليات العلمية في الجامعة، ولكنهم سرعان ما يتحولون إلى الكليات الأدبية، أو معاهد التربية البدنية بسبب صعوبة لغة التعليم الأجنبية، ولهذا السبب نجد أن نسبة خريجي التعليم العالي العلمي والتقني منخفضة مقارنة بخريجي الإنسانيات في حين أن التنمية البشرية تتطلب عكس ذلك".³ فرغم الأهمية الكبرى للتدريس باللغة الأم إلا أن هذا الأمر لا يقلل ولا يحد من قيمة وشأن ضرورة التعلم والتعليم باللغات الأجنبية ومدى فاعليتها في الحصول على المعلومات خاصة الجديدة منها في كل مجالات العلوم والمعرفة وترجمتها والاستفادة منها، خاصة في عصرنا الحالي وما يتميز به من تدفق معرفي كبير وثورة معرفية لا مثيل لها مما يتطلب نظام تربوي يتضمن التعدد اللغوي، " ويوصف النظام التربوي بالتعدد اللغوي إذا عني بتعليم عدد من اللغات الأجنبية العالمية في المراحل التعليمية المختلفة، ويتكفل التخطيط التربوي اللغوي باختيار هذه اللغات الأجنبية، أهدافها، عددها، المرحلة التي تعلم فيها كل لغة، عدد السنوات، عدد الحصص الأسبوعية المخصصة لها... الخ. ويسهم هذا النوع من التعدد اللغوي في التنمية البشرية إسهاما مباشرا. لأن

¹ - "المرجع نفسه"، ص 100.

² - "المرجع نفسه"، ص 103.

³ - علي القاسمي: "التعدد اللغوي والتنمية البشرية" in

الإنتفاح على ما يستجد من الفكر الإنساني هو وسيلة من وسائل تنمية الثقافة أمام الأفراد وإيجاد مجتمع المعرفة القادر على تحقيق التنمية البشرية.¹

جدول رقم "28" يوضح مدى تشجيع محتوى البرامج التعليمية الفرد على التعلم الذاتي.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
22	11,02	30	36,76	100	40,45	110	11,02	30	00,75	02	100	272

يبين لنا هذا الجدول مدى تشجيع محتوى البرامج التعليمية الفرد على التعلم الذاتي حيث نجد إثنان من أفراد مجتمع بحثنا لم يجبووا على هذه العبارة، وبالتالي عدد المجيبين على هذه العبارة قدر بـ: 272 فرد. وفيها نجد الدرجة "متوسط" تحتل المركز الأول بنسبة 40,45%، ثم تليها الدرجة "ضعيف" بنسبة 36,76%، وبعدها تأتي الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 11,02%، وفي نفس الرتبة وبنفس النسبة نجد الدرجة قوي (أي 11,02%)، وبعدها تأتي "قوي جدا" بنسبة 00,75%، وبعد هذه القراءة الأولية لدرجات العبارة وبعد جمع نسبي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الأول بنسبة تقدر بـ: 47,78%، وبعدها تأتي الدرجة "متوسط" بنسبة 40,45%، ثم تليها في المركز الأخير وبعد جمع نسبي الدرجتين "قوي وقوي جدا" والتي تقدر بـ: 11,77%، ومنه نستطيع القول أن المحتوى التعليمي في حسب آراء أساتذة جامعتي قالمة وعنابة لا يشجع الفرد على التعلم الذاتي والمستمر، ونجد من خلال الواقع المعاش أن المتعلم يكتفي فقط بما قدمه له الأستاذ داخل حجرة الدرس ولا يبذل أذى مجهود في الاعتماد على نفسه في محاولة اكتساب معارف ومعلومات جديدة، والأكثر من ذلك أن الطالب في الجامعة الجزائرية في الوقت الحالي لا يههمه التكوين واكتساب المعارف والبحث عن المعرفة بقدر ما تهمة علامات التقييم التي نجده يلهث ويتعب في البحث عن الأستاذ من أجل تحسين علاماته سواء في الامتحان أو في الأعمال الموجهة والعروض، والأخطر من ذلك نجد أن عدد هائل من الأساتذة يقومون بتقديم النقاط كهدايا للطلبة وبالتالي هم لا يحترمون معايير التقييم المتعارف عليها. لذا يجب على كل أعضاء هيئة التدريس أن يعملوا بروح المسؤولية والنزاهة التعليمية والالتزام بالأخلاق الأساسية وممارستها، وإتباع سياسة سلامة ونزاهة كل الإجراءات التعليمية والتقييمية. وفي هذا المجال جاء في تقرير التنمية

¹ - " المرجع السابق"، ص 05.

الانسانية العربية لسنة 2003 في ما يخص تحسين وترقية نوعية التعليم في البلاد العربية على ضرورة التركيز على اكتساب القدرات الأساس على التعلم الذاتي وملكات التحليل والنقد المؤسسة للإبداع والإبتكار، ويقضي التوصل إلى هذا الهدف إصلاحا جذريا لنظم التعليم العربية، خاصة أساليب التعليم باعتماد تلك الأساليب المتمركزة حول المتعلم، والتي تركز التعلم الذاتي في فرق بحث وعبر البحث والعمل والمشروعات.¹

"ولأجل ضمان نجاح دور التعليم العالي وبرامجه في أداء دوره المعرفي المتعلق بإعداد الإنسان المؤهل علميا والذي يحمل القيم الخلقية والإنسانية، لا بد من تغيير طرائق التدريس من التلقين إلى أسلوب الاعتماد على الذات وتنمية القدرة مهارية للطالب، ومساعدته وتوجيهه بشكل ينمي لديه المهارة الذاتية في البحث ومواصلة التطور الحاصل في مجال تخصصه، وجعله محور العملية التعليمية بدلا من أن يكون الأستاذ هو المحور."²

جدول رقم "29" يوضح مدى ارتباط محتوى البرامج التعليمية بإعداد الأفراد للتكيف مع مختلف التطورات التي تحدث في المجتمع.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
23	29	10,62	66	24,17	130	47,61	45	16,50	03	01,10	273	100

يوضح لنا هذا الجدول مدى ارتباط المحتوى التعليمي بإعداد الأفراد للتكيف مع مختلف التطورات التي تحدث في المجتمع، ونجد عنصر واحد من من مبحثينا لم يجب على هذه العبارة وبالتالي عدد المجيبين هو: 273 فرد، وفيها نجد الدرجة "متوسط" تحتل المركز الأول بنسبة 47,61%، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "ضعيف" بنسبة 24,17%، وبعدها تأتي الدرجة قوي بنسبة 16,50%، ثم الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 10,62%، وفي المرتبة الأخيرة نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 01,10%، ومن خلال هذه

¹ - برنامج الأمم المتحدة: "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003" نحو إقامة مجتمع المعرفة، "مرجع سبق ذكره"، ص 167.

² - حجان جمعة محمد، أحمد قاسم محمد حمي: "دور الجامعة في تنمية المجتمع من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية" In Web.UOD.ac.17/04/2020,p09.

القراءة نجد أن الدرجة "متوسط" تحتل المركز الأول بنسبة 47,61%، وتليها بعد جمع الدرجتين "ضعيف و **ضعيف جدا**" نجدها تحتل المركز الثاني بنسبة 34,79%، وفي المرتبة الثالثة نجد وبعد جمع نسبتي الدرجتين "قوي وقوي جدا" بنسبة 17,60%. ومنه نستطيع القول أن محتوى البرامج التعليمية في الجامعتين لا يُعد ولا يُكون ولا يقوم بإخراج فرد قادر على التكيف مع مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع، فمحتوى البرامج خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية قديم ولا يستجيب لمختلف التطورات التي تحصل في المجتمع. فبالرغم من الأهمية البالغة للعلوم الاجتماعية والإنسانية في التقدم والتطور، إلا أن وضعيتها تبقى جد مزرية في العديد من الدول العربية ومنها الجزائر. فالوقائع تشير إلى وجود تشابه كبير في أزمة وعدم فعالية هذه العلوم، ويمكن خزل أزمتها في ميزتين أساسيتين هما:

- أن العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية غير قادرة على تقديم فهم صحيح للبيئة الاجتماعية.
- أن العلوم الاجتماعية والإنسانية غير قادرة على مواكبة التقدم المعرفي الذي تشهده هذه العلوم وفي هذا المجال يتطلب إصلاح بنية التعليم العالي كما نص عليه تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003، والذي يجب أن يتصف بالمرونة التي تقضي أن يخضع هيكل المؤسسة، والبرامج التي يقدمها، ومحتويات البرامج للمراجعة المستمرة من قبل المختصين بما يضمن سرعة استجابتها للتطورات العالمية والمحلية.¹ ضف إلى ذلك "إن التكيف مع البيئة المتغيرة ليست مسألة إعادة تشكيل مؤسسات التعليم فحسب، بل تطبيق التكنولوجيات الجديدة أيضا، وإنه لمن الحيوي تماما ضمان تسليح المتعلمين (الطلاب) بالقيم الأساسية التي يحتاجون إليها في الحياة، باعتبارهم مواطنين مسؤولين في مجتمعات ديمقراطية مركبة. إن تعلمنا هادفا ذا معنى في القرن الحادي والعشرين يجب أن يحفز كل مظاهر الكمون الفكري الانساني، ولا ينبغي أن يشدد ببساطة على المعرفة العالمية الشاملة في العلم فقط، بل يجب أن يعزز أيضا إغناء الثقافات والقيم المحلية".²

وكننتيجة عامة للعبارات السابقة من هذا المحور ومن خلال آراء وإجابات الأساتذة والتي تؤكد قدم محتوى البرامج التعليمية وثباتها وعدم تطويرها وتجديدها حسب المتغيرات والتطورات والمستجدات التي

¹ - "المرجع السابق، 168.

² - تقرير البنك الدولي: "بناء مجتمعات المعرفة: التحديات التي تواجه التعليم العالي"، مصر، مركز قراء الشرق الأوسط، 2003، ص32.

تحصل في المجتمع خاصة في المجال العلمي والتكنولوجي والمعرفي. وتغييرها ببرامج تعليمية متطورة تساير هذه التغيرات وتتكيف معها وتعمل على تكوين فرد منتج ومبدع ومبتكر في مجتمعه.

جدول رقم "30" يوضح مدى احتواء محتوى البرامج التعليمية التدريب على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
24	10,95	30	24,46	67	46,71	128	17,51	48	00,37	01	274

يتبين لنا من خلال هذا الجدول الذي يتضمن مدى احتواء محتوى البرامج التعليمية التدريب على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث نجد الدرجة "متوسط" تحتل المركز الأول بنسبة 46,71%، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 24,46%، ثم تليها الدرجة "قوي" بنسبة 17,51%، وبعدها الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 10,95%، وفي الأخير الدرجة "قوي جدا" بنسبة 00,37%، ومنه نستطيع القول أن الدرجة "متوسط" تحتل المركز الأول بنسبة 46,71%، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "ضعيف وضعيف جدا" بعد جمع النسبتين بنسبة تقدر بـ: 35,41%، ثم في المركز الأخير بعد جمع نسبتي الدرجتين "قوي وقوي جدا" بنسبة قدرها 17,88%. وبذلك يمكن القول أن وجهة نظر المبحوثين لهذه العبارة ترى بأن محتوى البرامج التعليمية يتضمن نوعا ما التدريب على استخدام مختلف وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولكن بنسبة قليلة جدا، وهذه الوسائل التي عرفها "محمد ابراهيم القداح" في مداخلته المقدمة في المؤتمر السنوي الدولي الأول - العربي الرابع حول الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي "الواقع والمأمول" والتي جاءت تحت عنوان: " دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الأداء في مؤسسات التعليم العالي" كما يلي: " يشير مفهوم وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى أدوات ووسائط واستراتيجيات يستخدمها الفرد، بل ويتفاعل معها في سعيه نحو الوصول إلى المعرفة ومعالجتها وإنتاجها، فلم يعد هذا المفهوم مقتصرًا على الأدوات ووسائل الإيضاح والوسائل التعليمية بل تجاوز ذلك إلى تفاعلات عمليات التعلم، واستراتيجيات التفكير والتنظيم في بيئة اتصال فعالة، تمكن الإنسان من حل مشكلاته عن طريق اكتشاف

القوانين التي تحكمها، وفك أسرارها للوصول إلى أغراضه¹، ونخص بالذكر فيما يخص هذه الوسائل جهاز الإعلام الآلي وشبكة الانترنت حيث وللأسف الشديد نجد هذه الظاهرة منتشرة حتى لدى أعضاء هيئة التدريس، ونجد أن بعض الأساتذة ليست لديهم دراية بأهم المواقع الإلكترونية التعليمية المهمة التي تهتمهم وتهتم تخصصاتهم العلمية.

وفي هذا المجال تبنى المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً لتحسين نوعية التعليم الجامعي في بعض الفروع العلمية الحيوية، وقد اشترك في المشروع منذ بدايته 16 جامعة (12 عامة و04 خاصة) تنتمي إلى اثني عشرة دولة عربية هي: المغرب، والجزائر، ومصر، والكويت، والسودان، واليمن، وسوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة. وقد توافر من المشروع تقييم نوعية تعليم علم الحاسوب في جميع الجامعات باستثناء جامعة الكويت التي انسحبت من المشروع قبل بداية عملية التقييم الخارجي من قبل المحكمين الدوليين².

ويعتمد التقييم الذي يتم على ثلاث مراحل هي: التدريب، والتقييم الذاتي ثم التقييم الخارجي من قبل محكمين دوليين وعرب على تطبيق خمسة معايير رئيسية للأداء هي: المستوى الأكاديمي، والتدريس والتعلم، وتطور الطلبة، وموارد التعلم، وضمان الجودة وتحسينها، إضافة إلى إحدى عشرة معياراً تفصيلياً آخر. وقد توصل المشروع إلى نتائج مهمة عن المستوى الأكاديمي للبرنامج، في حين حصل فيه بقية البرامج - عدا واحداً فقط - على الموافقة، أي توفر الثقة في المستوى الأكاديمي للبرنامج، والموافقة كانت دائماً فئة موافقة/ مقبول ولم يرق المستوى الأكاديمي لأي برنامج على درجة الموافقة مع الإشادة، أي إلى درجة التميز بالمقاييس الدولية³. وهذا يدل على ضعف التدريب أو التعليم على استخدام مهارات الحاسوب في كل هذه الجامعات مقارنة مع الدول الغربية المتقدمة.

وعن فعالية وأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية أكد التقرير الصادر عن الأمم المتحدة واليونسكو لعام 2013، بعنوان: "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم في خمس دول عربية"، على أهمية الرقمنة في تطوير العملية التعليمية، ولا سيما في عصر اقتصاد المعرفة والتنافسية الاقتصادية العالمية؛ ما يتطلب من جميع البلدان ضرورة تحديد أولويات نوعية التعليم، والتعلم

¹ - محمد إبراهيم القداح: "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الأداء بمؤسسات التعليم العالي"، المؤتمر السنوي (الدولي الأول - العربي الرابع) حول الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي "الواقع والمأمول"، كلية التربية النوعية، المنصورة، 08-09 أبريل 2009، ص 49.

² - برنامج الأمم المتحدة: "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003" نحو إقامة مجتمع المعرفة، "مرجع سبق ذكره"، ص 57.

³ - "المرجع السابق"، ص 57.

مدى الحياة، ويمكن تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية على أنها تساعد الفرد على المنافسة من خلال خلق قوة عمل ماهرة، وتسهيل الحراك الاجتماعي؛ كما يمكنها تطوير نظم التعليم من خلال تعزيز التعلم، وتزويد الطلاب بمهارات عديدة، وإتاحة المصادر التعليمية المختلفة، والمساعدة على تدريب الأساتذة وزيادة كفاءتهم.¹ " كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملائمة والعاملة بشكل جيد ذات أهمية حيوية للتعليم العالي لأنها تساعد على ما يلي:

- توسيع الوصول إلى التعليم والتعلم وتحسين جودتهما على كل المستويات.
- توسيع الوصول إلى المعلومات والبيانات بين الجامعات أو عبر العالم.

إن ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطورها السريع تمخض عن تحديين رئيسيين للتعليم والتعلم على الأقل لتحقيق تكامل ملائم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع نظم التعليم والمؤسسات الشاملة، وضمان أن التكنولوجيا الجديدة ستصبح عوامل وصول واسع وتكافؤ، وفرص تعليمية متزايدة للجميع.² " وجاء الاهتمام بتوظيف تكنولوجيا التعليم في منظومة التعليم الجامعي نتيجة للتحول الملموس في الفكر التربوي من نمط جماعية المواقف التعليمية إلى انفرادية تلك المواقف، ومن التركيز على تقويم حفظ محتوى المادة الدراسية إلى تقويم يقيس مقدار ما يؤديه المتعلم من مهارات ويحققه من أهداف تعليمية.³

يعبر هذا المحور على المحتوى التعليمي ودوره في بناء مجتمع المعرفة حيث نجد الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى لكل عبارات المحور إلا العبارة رقم: "03" أين نجد الدرجة "ضعيف" في المرتبة الأولى بنسبة 46.69%، أما فيما يخص العبارات رقم (04)، (05)، (06)، (07)، (08) نجد الدرجة "متوسط" تحتل المركز الأول، ولكن بجمع الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" الخاصة بكل عبارة نجد أن الدرجة "ضعيف" هي التي تحتل المركز الأول. أما العبارات (01)، (02)، (09)، (10) فنجد الدرجة "متوسط" تحتل المركز الأول لكل عبارة. وعليه نستطيع القول أن المحتوى التعليمي في الجامعتين لا يقوم بإعداد فرد مبدع ومتميز وقادر على الإبداع في مجال العلم والمعرفة، ولا يشجع على التعلم الذاتي والمستمر الذي يعتبر قاعدة أساسية من قواعد وشروط بناء مجتمع المعرفة، ومنه يمكن القول أن المحتوى التعليمي في الجزائر لا يساهم في بناء مجتمع المعرفة.

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "مؤشر المعرفة العربي 2015"، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² - تقرير البنك الدولي: "بناء مجتمعات المعرفة: التحديات التي تواجه التعليم العالي"، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ - محمد عمر سرحان: "مرجع سبق ذكره، ص 544.

ومحتوى البرامج التعليمية الواجب توفرها في هذا العصر هي تلك البرامج التي تتميز بشموليتها وعمقها ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العلمية والمعرفية، ومدى تطويرها بما يتناسب مع المتغيرات العالمية والثورة المعرفية، وإسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل طرق تدريسها بعيدة تماما عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلبة من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج وطرق تدريسها،¹ "كما يستوجب التحول من الآليات التقليدية في التدريس إلى الآليات المتطورة والمتنوعة وباستخدام تكنولوجيا التعليم والتعلم الحديثة".² ويجب أن تتصف البرامج التعليمية التي تتماشى مع عصر أو مجتمع المعرفة بمجموعة من المواصفات أو الخصائص وهي:³

- ملاءمتها لاحتياجات الطالب، وسوق العمل.
- قدرتها على ربط الطالب بواقعه.
- المرونة والتجدد لمسايرة المستجدات المصاحبة للتغير المعرفي وتطورات العصر.
- ملاءمتها لمتطلبات إعداد خريج لديه القدرة على التحليل والتفكير، وتنوعها من حيث مصادر التعليم والتعلم.
- تكامل الجانبين النظري والتطبيقي.
- ارتباطها برسالة الجامعة.

باختصار يجب على القائمين على التعليم العالي في الجزائر العمل على مراجعة المناهج والمحتوى التعليمي وفقا لأحدث الاتجاهات العالمية، واحتياجات سوق العمل، من خلال ربط التعليم بالمنتجات أو مايسمى « Outcome Based Learning » وهذا التوجه حديث بدأت أغلب الجامعات العالمية بالتركيز عليه لما له من أهمية في تحسين المخرجات ومواءمتها لسوق العمل، ومشاركتها في إيجاد الحلول لمختلف مشكلات المجتمع.⁴

¹ - رقاد صليحة: "تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: أفاقه ومعوقاته"، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2013/2014، ص ص 47، 48.

² - باديس بوخلوة، سامي بن خيرة: "تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية بناء على تجارب عالمية وعربية"، مجلة أداء المؤسسات الجامعية، العدد09، 2016، ص 102.

³ - رقاد صليحة، "مرجع سبق ذكره"، ص 48.

⁴ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الأدغرة العامة للتخطيط: "التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية: تقويم دولي"، المملكة العربية السعودية، 2014، ص15.

2- تحليل البيانات المتعلقة بمحور أعضاء هيئة التدريس ومدى مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة:

الأستاذ الجامعي هو العنصر الفعال في العملية التعليمية الجامعية والمحرك الأساسي لها، فخصائصه الشخصية والمعرفية والانفعالية لها دور هام في فعالية العملية التعليمية، لأنه مهما كان مستوى المناهج التي تقدمها الجامعة، والتجهيزات والمخابر والهيكل التي تتوفر عليها لا يمكن أن تحقق أهدافها في إحداث التغيير المطلوب، وفرض قيادتها العلمية والاجتماعية، ما لم يتواجد الأستاذ الكفاء تدريسا وبحثا. فالأستاذ الجامعي ذو الكفاءة العالية يمكن أن يعوض أي نقص أو تقصير محتمل في الإمكانيات المادية والفنية في الجامعة، ويمكن أن يجعلها تقود المجتمع وتتبوأ المكانة المتميزة التي ينبغي أن تكون عليها.¹

"ونظرا للإنفجار المعرفي وتطور تقنيات الاتصال وبروز ظاهرة العولمة والتوجه نحو الإصلاح التعليمي وتطور الدراسات والأبحاث في الحقل التربوي فقد بات من الضروري إعداد هيئات تدريسية قادرة على التكيف مع هذه التحديات والمتغيرات، لا سيما وأن إدارات الجامعات أصبحت تدرك بأن مستوى فعالية أداء أعضاء الهيئات التدريسية لا يرتبط فقط بالإطار الأكاديمي، وإنما بسمعة الجامعة بأكملها، كما أن أعضاء هيئة التدريس يؤمنون بأن شهرة الجامعة إنما تستمد من رفعة شأنهم وحسن آدائهم العالي في مجالات التدريس والبحث العلمي، خصوصا وأن تقويم أعضاء هيئة التدريس في أغلب الجامعات يركز على ثلاثة مجالات رئيسية هي: التدريس، والإنتاج العلمي والآداء في الأنشطة الأخرى داخل وخارج الجامعة".²

وعضو هيئة التدريس المطلوب في هذا العصر (عصر المعرفة وتدفق المعلومات) هو العضو التي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصوصيات التي يستمدّها من قدراته البحثية ومهاراته التربوية، لأنه هو العامل الأساسي في تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية، ومن بين هذه الخصائص نذكر:³

- كفايات التدريس الجيد.
- كفايات القيام بالبحث.

¹ - يوسف محمد صالح "مرجع سيق نكره"، ص 313.

² - صفاء طارق حبيب، شيماء صلاح حسين: "تطوير كفايات أداء هيئة التدريس الجامعي وانعكاساتها على تحقيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 27، العدد 2016، 06، ص 1880.

³ - حامد نورالدين، العابد محمد: "أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان جودة التعليم العالي، مصر، القاهرة، 2-3 سبتمبر 2012، ص 219.

- كفايات استخدام التقنيات الحديثة في مجال التعليم.
- القدرة على التفاعل مع مؤسسات المجتمع.
- القدرة على اتخاذ القرارات إداريا، ماليا، وتنظيميا.
- القدرة على تطوير المناهج الجامعية في مجالات التخصص لتواكب عصر الثورة العلمية التي نعيشها.

ونحن من خلال هذا المحور سنكتشف أهم الخصائص التي يتميز بها الأستاذ الجامعي في الجامعة الجزائرية من وجه نظر أساتذة جامعتي قالمة وعنابة ومدى قدرته على أداء مهامه في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ومواجهته لمختلف التغيرات والمستجدات التي تحصل في المجتمع وبالتالي مساهمته في بناء مجتمع المعرفة. وذلك من خلال ما يلي:

جدول رقم "31" يوضح مدى إطلاع أعضاء هيئة التدريس على كل التطورات والمستجدات التي تحصل في المجتمع.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
25	06,36	17	19,10	51	54,30	145	18	48	02,24	06	267
											100

يوضح لنا هذا الجدول مدى اطلاع أعضاء هيئة التدريس على كل التطورات والمستجدات التي تحصل في المجتمع، حيث نجد أن سبعة من أفراد عينة البحث لم يجيبوا على هذه العبارة وبالتالي فعدد المجيبين هو: 267 فرد. والذي نجد فيه أن الدرجة "متوسط" تحتل المركز الأول بنسبة 54,30%، ثم تأتي في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 19.10%، وتليها في المركز الثالث الدرجة "قوي" بنسبة 18%، وبعده في المركز الرابع "ضعيف جدا" بنسبة 06.36%، وفي المرتبة الأخيرة نجد الدرجة قوي جدا بنسبة 02.24%.

وهذا يدل على أن أغلبية المبحوثين يعتقدون بأن أعضاء هيئة التدريس في الجزائر يطلعون على أهم المستجدات التي تحصل في المجتمع وهذا يعتبر مؤشر إيجابي لأنه يدخل في التكوين العصامي للأستاذ، كما أن الأستاذ الباحث يجب عليه الإطلاع على أهم المستجدات التي تحصل في المجتمع حتى يتعرض

لها بالدراسة والتحليل العلمي الدقيق، بالإضافة إلى ذلك فربما أن هذه المستجدات قد تكون عبارة عن مشاكل فتقع على عاتق الأستاذ الباحث مهمة إيجاد الحلول المناسبة لها. لذلك فإن "متابعة أعضاء هيئة التدريس لآخر المستجدات الوطنية، والإقليمية، والعالمية يعني اهتمامهم ومواصلتهم البحث عن آخر التطورات الحاصلة في مجال تخصصهم، بمعنى أن هؤلاء الأساتذة مهتمين بتحديث معلوماتهم ومعارفهم العلمية ونقلها للطلبة"¹. وهذا يدخل ضمن الأساليب الذاتية لتحسين أداء الأستاذ الجامعي خاصة فيما يتعلق بتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو مهنته العلمية والتربوية وهو ما يؤدي به إلى الرضا عن عمله، إضافة إلى توسيع طموحه الشخصي وقابليته للتقدم، ومدى تأثره بالتشجيع وبموامل التطور المحيطة به وبالمستوى العلمي والتربوي والثقافي الذي يود الوصول إليه، وكذا الإطلاع الواسع للأستاذ الجامعي يساعده على النمو العلمي والثقافي، وهذا من خلال الحصول على كل ما هو جديد من المؤلفات والمنشورات في مجال تخصصه. وهذا يعتبر شرط أساسي وأهم متطلب من متطلبات بناء مجتمع المعرفة التي تفرض على صناع المعرفة (أعضاء هيئة التدريس) أن يكونوا على دراية وعلم بكل التغيرات والتطورات التي تحصل في المجتمع، كما تفرض عليهم نظام التعلم الذاتي والمستمر لتنمية مهاراتهم وقدراتهم المعرفية والبحثية.

جدول رقم: "32" يوضح مدى تمتع أعضاء هيئة التدريس بثراء معرفي في مجال تخصصهم.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
26	08	02,91	16	05,85	142	51,83	97	35,40	11	04,01	274

يوضح لنا هذا الجدول مدى تمتع أعضاء هيئة التدريس بثراء معرفي في مجال تخصصهم، والذي تحتل فيه الدرجة "متوسط" المركز الأول بنسبة 51,83% ثم تأتي في المركز الثاني الدرجة "قوي" بنسبة 35,40%، وفي المركز الثالث الدرجة "ضعيف" بنسبة 05,85%، وفي المركز الرابع الدرجة "قوي جدا" بنسبة 04,01%، وفي المركز الأخير الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 02,91%. وهذا يدل على أن نسبة لا بأس بها من أفراد عينة البحث ترى بأن أساتذة التعليم العالي في الجزائر يتمتعون بثراء معرفي نوعا ما

¹ - بوخرص خديجة: "مؤسسات التعليم العالي في الجزائر: بين كفاءة هيئة التدريس وجودة الخدمة التعليمية" in <https://democraticac.de,13/03/2017>.

في مجال تخصصهم، وهذا طبعا عامل جيد لأنه يساعدهم على القيام بمهامهم في التدريس والبحث على أكمل وجه، وتقديم كم هائل من المعلومات لطلابهم فيما يخص مواضيع مختلفة متعلقة بمجال تخصصهم. "وكذلك حتى يمارس الأستاذ الجامعي وظيفة التدريس على أكمل وجه ينبغي عليه أن يكون متمكنا وواسع الإطلاع ولم بأحدث النظريات والتطبيقات في مجال تخصصه.¹ " فالإطلاع الواسع للأستاذ الجامعي عامل أساسي وهام لنموه العلمي والثقافي ويشمل الإطلاع هنا مجالات التخصص كما يشمل أيضا مجالات الثقافة المختلفة فهي تتيح للأستاذ فرصا واسعة للنمو في المهنة وهناك الآلاف من الكتب والمراجع تطبع سنويا بالإضافة إلى الصحف والمجلات والنشرات الخاصة بالنواحي التربوية والمجالات العلمية والدورية وعلى الأستاذ الجامعي أن يقوم بالإطلاع بالقدر المناسب من الكتب وتلك الدوريات الخاصة أولا بمجال تخصصه ثم المجالات الأخرى فمما لا شك فيه أن مهنة التدريس الجامعي تتطلب التنقيف الذاتي للأستاذ وأن الكفاية في هذه المهنة تتوقف على حد كبير على اتساع الأفق العقلي للأستاذ. ومن هنا جاء الاهتمام بالقراءة والإطلاع، ويجب على كل أستاذ جامعي أن تكون لديه في بيته مكتبة خاصة تحوي على الكتب والرسائل العلمية والمجلات والدوريات التي تحوي على الجديد في مجالات التخصص ومجالات الثقافة المختلفة. وعليه أيضا أن يستعين بمكتبة القسم ومكتبة الكلية أو الجامعة ليتاح له التنوع في مجالات إطلاعه.² ولكن هذا ما يتعارض مع جل الأدبيات والكتابات والدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المجال والتي تقر بأن الأستاذ الجامعي في الوطن العربي بصفة عامة يفتقر للمعلومات والمعارف خاصة الحديثة منها، وأنه يعاني من نقص فادح من حيث مصادر المعلومات والمعارف.

جدول رقم "33" يوضح مدى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في مختلف التظاهرات العلمية (ملتقيات، مؤتمرات، ندوات، أيام دراسية...).

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	ت	ن/م	ت	ن/م	ت	ن/م	ت	ن/م	ت	ن/م	
27	11	04,04	29	10,62	115	42,12	101	37	17	06,22	273

¹ - سليم صيفور: "التنمية المهنية لأساتذة التعليم الجامعي بالجزائر بين حقائق الواقع ومتطلبات الأداء الوظيفي - دراسة نظرية -"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 03، ديسمبر 2013، ص 73.

² - سعيد جاسم الأسدي: "فلسفة التربية في التعليم الجامعي والعالي"، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2013، ص 257.

يوضح لنا هذا الجدول مدى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في مختلف التظاهرات العلمية (ملتقيات، مؤتمرات، ندوات، أيام دراسية...الخ). ونجد أن فردا واحدا من مجموع المبحوثين لم يجب على هذه العبارة، وبالتالي كان عدد المجيبين هو: 273 أستاذ، وتأتي فيها الدرجة "متوسط" في المركز الأول بنسبة 42,12% ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "قوي" بنسبة 37%، وفي المركز الثالث نجد الدرجة "ضعيف" بنسبة 10.62%، وفي المركز الرابع نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 06.22%، وفي المركز الأخير نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 04.22%.

وهذا يدل على أن عدد لا بأس به من أعضاء هيئة التدريس يرون أن أساتذة التعليم العالي في الجزائر يشركون في مختلف التظاهرات العلمية التي تقام في الوطن أو خارجه لأنها تساعد على تحسين مستوى الأستاذ وذلك من خلال إطلاعه على نتائج البحوث التي توصل إليها غيره، بالإضافة إلى ذلك احتكاك الأساتذة ببعضهم البعض ومناقشتهم وتحليلهم لمختلف المواضيع التي تخص ميدان تخصصهم وتقديم وجهات نظرهم حول مسائل معينة، "حلقات البحث والمناقشة مثلا يمكن أن تزيد في كفاءة الأستاذ الجامعي عن طريق عقد حلقات للبحث والمناقشة حيث يسهم الدارسون من الدراسات العليا أو أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بإجراء بحوث علمية في المناقشات حول هذه البحوث التي تكون غالبا مشكلات شعروا بها وحاولوا ابتكار الحلول لها. والبحوث التربوية تهتم بتحسين طرق التدريس واكتشاف أساليب وطرق أفضل في التدريس. كما تهتم بالمناهج الدراسية وأساليب الإدارة الحديثة وغير ذلك من الأمور التربوية. والمناقشات داخل حلقات البحث تهيئ للأستاذ الجامعي أن يتعرف على الآراء الفكرية من خلال زملاء متخصصين وطلاب دارسين مما يعمل على إثراء فكره واتساع أفقه ومداركه والتعرف على العديد من المشكلات وكيفية التفكير الإبتكاري في حل هذه المشكلات مما يجعله يمارس في أعماله وأبحاثه هذا النوع من التفكير ويكسبه التمرس في حل المشكلات كما يتيح له حرية تبادل الرأي بين أفراد المجموعة".¹ كما أن للاجتماعات والمؤتمرات دور كبير في زيادة فعالية الأستاذ وتحسين كفاءته وأداء دوره وعمله على أحسن وجه. "فالاجتماع هو لقاء فكري لجماعة من العاملين في نشاط معين لبحث مشكلة ما عن طريق الدراسة والمناقشة وتبادل الآراء. واجتماع الأساتذة الجامعيين يعتبر فرصة لدراسة المشكلات المهنية عن طريق التحليل والتفسير والعمل المشترك. والاجتماعات وسيلة من وسائل تحسين العمل الجامعي وظروفه التدريسية وتحسين الكفاءة الانتاجية للأستاذ، وهناك ثلاثة خصائص يجب أن

¹ - سعيد جاسم الأسدي: "مرجع سبق ذكره"، ص 259.

تتوافر في الاجتماعات لتؤدي أهدافها وهي:- التخطيط السليم لهذه الاجتماعات.- القيادة التربوية السليمة لهذه الاجتماعات.- المتابعة لأي قرارات تتخذ لهذه الاجتماعات".¹ فكل هذه الأشياء تنمي قدرات الأستاذ العلمية والمعرفية، وتطور معلوماته وتحديثها، وتأهله حتى يكون عضوا فعالا في المجتمع، وذلك بإنتاج المعرفة ونقلها لطلابه وتوظيفها في المجتمع، وإعداد الطلاب إعدادا جيدا حتى يكونوا هم كذلك فاعلين في المجتمع، ويتصفون بصفات الفرد الذي يتطلبه مجتمع المعرفة وهي بأن يكون فردا واعيا متعلما، ويعتمد على ذاته في تعلمه وعلى استمرارية في ذلك التعلم.

جدول رقم: "34" يوضح مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس من برامج ودورات تكوينية لتأهيلهم وتنمية كفاءاتهم.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
28	19,80	54	37,36	102	26,37	72	14,28	39	02,19	06	273

يبين لنا هذا الجدول مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس من برامج ودورات تكوينية لتأهيلهم وتنمية كفاءاتهم والذي نجد فيه أن الدرجة "ضعيف" تحتل المركز الأول بنسبة 37,36% وهي نسبة ضئيلة جدا، ثم تليها الدرجة "متوسط" بنسبة 26.37%، وفي المركز الثالث نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 19.80%، وفي المركز الرابع الدرجة "قوي" بنسبة 14.28% وفي المركز الخامس والأخير نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 02.19%. وهذا يدل على أن أعضاء هيئة التدريس لا يستفيدون من دورات تكوينية لتأهيلهم وتنمية قدراتهم العلمية، وجمع نسبي الدرجتين "ضعيف" و"ضعيف جدا" نجدها تقدر بـ: 57.44%، وهي تعتبر نسبة لا بأس بها والتي تمثل أراء أغلبية المبحوثين الذين أقرروا بأن أساتذة التعليم العالي في الجزائر لا يستفيدون من دورات تكوينية لتأهيلهم وتنمية كفاءاتهم. لكن في الواقع وحسب أراء مختلف الأساتذة في الكليتين أن عدد كبير من الأساتذة يستفيد من هذه الدورات ولكنها لا تستغل فعلا في الغاية والهدف الذي وضعت من أجله، وإنما يستغلها الأغلبية في التنزه وقضاء بعض الحاجات الخاصة بهم، ولا علاقة لها بحياتهم العلمية. وفي هذا الشأن يعلق "بول كلابر" بقوله: "إن السبب الرئيس في عدم

¹ - "المرجع السابق"، ص 259.

كفاءة التدريس في جامعاتنا وكلياتنا اليوم ليس في الأعداد الكبيرة للطلاب، وليس في قلة خبرة أعضاء هيئة التدريس أو طول اليوم الجامعي، أو عبء العمل التدريسي، فهذه كلها أسباب ثانوية وأن السبب الرئيس هو أن أعضاء هيئة التدريس لم يُعدوا للتدريس، ولقد اعتمدنا على المقولة بأن المدرسين الجيدين مطبوعون لا مصنوعون، وربما كان ذلك أهم سبب وراء عدم كفاءة التدريس الجامعي وتقويض الجهود التعليمية.¹ "فيما يذكر "روبرت مانج" أن المدرس الجامعي قديما وحديثا يقوم بتعليم طلابه وفق الأسلوب الذي تعلم به ودون إتاحة الفرصة للطلاب بإعمال عقولهم وفكرهم لمواجهة التغيرات والمستجدات، وبالتالي يتعين إعداد أعضاء الهيئات التدريسية عن طريق تنظيم برامج تدريبية في مختلف المجالات. ولهذا فإن التطور المهني لأعضاء هيئة التدريس في مجال التدريس لتنوع طرق التدريس واستخدام تقنيات التعليم يتطلب ضرورة تنظيم برامج تطوير مهني تستند إلى تدريب فعال.² "ولاحظ "بورتر" في عمله الرؤيوي الذي تناول التنافسية أن التعليم والتدريب ربما يكونان نقطة النهوض بعيدة المدى الوحيدة والعظيمة المتاحة لكل المستويات في المجتمع، في سعيها للتحديث. فالبرامج بعد التخرجية ضرورية لتدريب الأساتذة الجامعيين، وبالتالي تحسين مستواهم وتحقيق جودة في التعليم العالي لأجيال اليوم والمستقبل".³

"اكتسب التدريب أو التكوين في النصف الثاني من القرن العشرين أهمية متزايدة بسبب ما شهده العالم من ثورة علمية وانفجار معرفي، وتطور تكنولوجي غير مسبق من الناحية الكمية والنوعية، والذي ساهم بالتالي إلى التركيز على عامل المعرفة في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة، والاعتماد على مصدر متجدد لا نهائي، قوامه الأول والأخير العقل البشري، وحتى تكون البرامج التدريبية برامج موجهة تحقق الهدف منها لا بد من استطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس في المهارات الخاصة والمعارف التقنية التي يحتاجونها".⁴ وفي هذا المجال "وفي الإطار الإقليمي العربي أولت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمركز العربي لبحوث التعليم العالي التابع لها في دمشق، واتحاد الجامعات العربية موضوع إعداد وتأهيل أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي اهتماما خاصا، فتم اختيار الموضوع للمناقشة

¹ - صفاء طارق حبيب، شيماء صلاح حسين: "مرجع سبق ذكره"، ص 1880.

² - "المرجع السابق"، ص 1880.

³ - تقرير البنك الدولي: "بناء مجتمعات المعرفة: التحديات التي تواجه التعليم العالي"، مرجع سبق ذكره، ص 58.

⁴ - راجح سعدي راجح حرب: "احتياجات أعضاء هيئة التدريس من المهارات الخاصة والمعارف التقنية في عمادة البرامج

التحضيرية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء الجودة الأكاديمية: دراسة استباقية لوضع برنامج تدريبي مبني على الاحتياجات"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 07، العدد 05، أيار 2018، ص 118.

والدراسة في أول مؤتمر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي، واتخذ المؤتمر 18 توصية في مجال تنمية الكفايات العلمية والتربوية، وتضمنت إحداها: "إعطاء الأولوية الكبرى للتكوين العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وتمكينهم من متابعة نموهم العلمي وتوفير وسائل البحث والاطلاع على المعارف الجديدة عن طريق الإجازات الدراسية وتبادل الزيارات بين الجامعات العربية مع بعضها ومع الجامعات في الخارج، ودعم المكتبات بالمراجع الأساسية والكتب الحديثة والدوريات العلمية."¹

و"خطت العديد من جامعات العالم في كل من أوروبا وأمريكا وأستراليا وكندا وبعض البلاد العربية خطوات جوهرية في سبيل تطوير مهارات أعضاء الهيئات التدريسية، ولهذا الغرض تم إنشاء مراكز متخصصة للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في جامعات هذه الدول، أسند إليها مهام التخطيط والتنظيم والتنفيذ والتقييم لبرامج التطوير المهني في مجالات وطرق التدريس، واستخدام تقنيات التعليم، والقياس والتقييم، ودور عضو هيئة التدريس في رفع مستوى طلابه، ومتطلبات الأدوار الإرشادية للمدرس الجامعي، واستخدام الحاسب الآلي وغيرها من الموضوعات الأخرى."² "وقد تركزت وسائل التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس على وجه العموم في: - التطور الذاتي والمستند إلى الجهود الشخصية لعضو هيئة التدريس عن طريق الإطلاع، والاستماع للندوات والمحاضرات وحضور المؤتمرات وحلقات النقاش، وإجراء الدراسات والأبحاث، والتأليف والترجمة."³ ويرى كل من "ذكري" و"غنايم" في دراسة أجريها سنة 2001 عن التأهيل التربوي لعضو هيئة التدريس الجامعي "أن النظرة إلى وظيفة عضو هيئة التدريس الجامعي ومسؤولياته قد تغيرت بتغير الحياة المعاصرة، فبينما كانت وظيفته مجرد نقل المعلومات، أصبحت الآن تتطلب ممارسة القيادة والبحث والتقصي، كما تتطلب منه قدرات ومهارات في فن التدريس، وفي التوجيه والإرشاد، إلى جانب مهاراته في الاتصال والتعامل مع الأدوات التكنولوجية الحديثة ومتابعة التطورات التكنولوجية والتجديدات الناجمة عن الانفجار المعرفي، وإيمانه بوجود مصادر معلوماتية أخرى إلى جانبه."⁴ ويؤكد "محمد بوعشة" على أنه من أهم المشاكل والعراقيل التي يعاني منها الأستاذ في الجزائر هي: "غياب الدورات التدريبية للأساتذة الجامعيين، الأستاذ الجامعي بحاجة إلى تكوين

¹ - سليم صيفور: "مرجع سيق ذكرو"، ص 69.

² - صفاء طارق حبيب، شيماء صلاح حسين: "مرجع سيق ذكرو"، ص 1881.

³ - "المرجع السابق"، ص 1881.

⁴ - محمد عمر سرحان: "مرجع سيق ذكرو"، ص 548.

خاص لتجديد معلوماته والاطلاع على المناهج والابتكارات الجديدة. لذلك وجب على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر أن تحرص على تنظيم برنامج تدريبي مستمر لأعضاء الهيئة التدريسية حتى تتحصل على أعضاء هيئات تدريسية فعالة وذات نوعية رفيعة وباستطاعتها التكيف والتأقلم مع أهم التغيرات والمستجدات التي تحصل في المجتمع وبالتالي المساهمة الفعالة في إنتاج المعرفة وتوظيفها ونشرها.

جدول رقم: "35" يوضح مدى إتقان أعضاء هيئة التدريس اللغات الأجنبية (لغة أجنبية على الأقل).

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
29	05,90	16	11,80	32	40,95	111	35,05	95	06,30	17	100	271

يوضح لنا هذا الجدول مدى إتقان أعضاء هيئة التدريس للغات الأجنبية إلى جانب اللغة الأم، والذي نجد فيه أن ثلاثة (03) من مجموع أفراد المبحوثين لم يجيبوا على هذه العبارة، وبالتالي كان مجموع الأفراد المجهلون عليها هو: 271 فرد، حيث نجد الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 40,95%، وتأتي في المرتبة الثانية الدرجة "قوي" بنسبة 35,05%، وتليها في المركز الثالث الدرجة "ضعيف" بنسبة 11,80%، وفي المركز الرابع الدرجة "قوي جدا" بنسبة 06,30%، وفي المركز الأخير نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 05,90%. لكن في هذه العبارة وبجمع نسبتي الدرجتين "قوي وقوي جدا" نجد نسبتها تقدر ب: 41,32% ومنه تصبح الدرجة "قوي" تحتل المركز الأول ولكن بفارق صغير جدا عن الدرجة متوسط، وهي نسبة تعتبر ضئيلة نوعا ما لأنها أقل من المتوسط وهذا يدل على أن أغلبية أساتذة التعليم العالي في الجزائر يتقنون نوعا ما اللغات الأجنبية، وهذا يعتبر جانب إيجابي في تكوين الأستاذ، خاصة أن مختلف العلوم والمعارف الجديدة في الوقت الحالي تصدر باللغات الأجنبية، ويجب على الأستاذ الجامعي معرفتها والإطلاع عليها وترجمتها من أجل إيصالها وتبليغها لطلابه باللغة التي يفهمونها. وبالتالي يمكننا القول أن الأستاذ الجامعي في الجزائر يتقن نوعا ما استعمال اللغات الأجنبية قراءة وفهما وهذه تعتبر خاصية من خصائص الأستاذ الجامعي الذي يتطلبه هذا العصر. لكن ماجاء في تقرير التنمية العربية الإنسانية لسنة 2003 فيما يخص استعمال وإتقان اللغات الأجنبية لدى الأساتذة والباحثين خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي ككل أن السبب في تراجع وضعف

استخدام اللغات الأجنبية وتعلمها لدى هذه الفئة هو " أن عولمة المعرفة وما اتاحتها من وسائل الاتصال وتبادل المعلومات بدأت تقترن بتشديد إغلاق الحدود الأمريكية وحدود بعض الدول الأوروبية في وجه المواطنين العرب، ومنهم المفكرون والباحثون وأساتذة الجامعات، وقد بدأ ينشأ عن ذلك تراجع في المعرفة باللغات الأجنبية، خصوصا لدى الفئات الواسعة من طلاب الجامعات وخريجها الذين لا يتابعون دراساتهم في الخارج. وقد بدأ صنف جديد من أساتذة الجامعات والباحثين من أحادي اللغة يحل شيئا فشيئا محل صنف ثنائي اللغة كان سائدا في أغلب الجامعات ومراكز البحوث العربية. كما أدت هذه الإجراءات إلى إضعاف المشاركة العربية في اللقاءات العلمية الدولية، وبالتالي من الحضور العربي في المجموعات العلمية الدولية التي يسعى الباحث إلى الانتماء إليها وإلى شبكاتها.¹

وبالنظر إلى ما جاء في هذا التقرير، وربطه بآراء الأساتذة في الجدول رقم: "27" من محور المحتوى التعليمي ومدى مساهمته في بناء مجتمع المعرفة، والمتعلق بمدى تضمن محتوى البرامج التعليمية تعليم مختلف اللغات الأجنبية إلى جانب التخصص الرئيسي والذي تركزت فيه آراء الأساتذة على الدرجة ضعيف فأنا نجد هذه الإجابات تتطابق مع ما جاء في هذا التقرير. لأنه وكنتيجة حتمية فإن طالب اليوم هو أستاذ الغد فالضعف أو النقص في تدريس اللغات الأجنبية سيؤثر حتما على تكوين الأستاذ في مجال تعلم هذه اللغات.

جدول رقم: "36" يوضح مدى إتقان أعضاء هيئة التدريس استخدام الحواسيب وشبكة الانترنت.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
30	02,21	06	05,90	16	35,07	95	43,91	119	12,91	35	271

يوضح هذا الجدول مدى إتقان أعضاء هيئة التدريس استخدام الحواسيب وشبكة الانترنت، والذي نجد فيه أن ثلاثة (03) من أفراد مجتمع البحث لم يجيبوا على هذه العبارة ومنه نجد أن عدد المجيبين عنها هو: 271 فرد. وتحتل الدرجة "قوي" المرتبة الأولى بنسبة 43.91% وهي نسبة تعتبر ضئيلة أيضا نظرا

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003: نحو بناء مجتمع المعرفة"، مرجع سبق ذكره، ص 75.

لما يتميز به العصر من تدفق معرفي هائل خاصة في مجال الإعلام والاتصال مما يفرض على الأستاذ الجامعي ضرورة استخدام وإتقان الحواسيب وشبكة الانترنت، ومعرفة الدخول أو الولوج إلى المواقع المهمة والضرورية من أجل الحصول على المعرفة خاصة الجديدة منها وبأي لغة كانت، وترجمتها وتقديمها للطلبة. ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 35.07%، وبعدها الدرجة "قوي جدا" بنسبة 12.91%، وفي المرتبة الرابعة تأتي الدرجة "ضعيف" بنسبة 05.90%، وفي المركز الأخير الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 02.21%. وجمع نسبي الدرجتين "قوي" و"قوي جدا" نجدها تحتل المركز الأول بنسبة 56.82%، ومنه نستطيع القول أن نسبة لا بأس بها من آراء الباحثين ترى بأن أعضاء هيئة التدريس في الجزائر يتقنون استخدام الحواسيب وشبكة الانترنت، وهذه أيضا تعتبر خاصية مهمة من الخصائص التي يجب على الأستاذ الجامعي أن يتصف بها في هذا العصر الذي يعرف ثورة لا مثيل لها في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال. وعلى عكس ما جاء في دراستنا نجد دراسات عربية في جامعات عربية أكثر تقدما وتطورا من جامعاتنا الجزائرية أثبتت ضعف استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم، ونذكر منها الدراسة التي قام بها "الشهري" سنة 2004 وهدفت الدراسة إلى التعرف "على مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود لتقنيات المعلومات والاتصالات في التدريس، ومدى التحاقهم بدورات تدريبية في هذا المجال، ومدى مناسبة هذه الدورات من حيث البرنامج والمكان والمدة الزمنية، وهدفت أيضا إلى تحديد الصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند استخدامهم لهذه التقنيات في التدريس الجامعي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تعوق استخدام أعضاء هيئة التدريس لتقنية المعلومات والاتصالات في التدريس، ومنها نقص التجهيزات التكنولوجية المناسبة، وقلة فرص التدريب عليها، وعدم وجود الوقت الكافي للتدريب، كما أنه لا توجد وسيلة يتم من خلالها إعلام الأعضاء بالمعلومات عن نوعية الأجهزة الموجودة، وكذلك البرامج المنفذة داخل الجامعة.¹ فتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام هذه التقنيات في التدريس أصبح أمر ضروري ولا بد منه في الوقت الحالي وذلك لما له من أهمية وفعالية في عملية التدريس لكل من الطالب والأستاذ على حد سواء." كما أن استراتيجية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في التدريس أخذت حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين بإدارة المؤسسات الأكاديمية، وذلك يعود إلى فوائدها الكثيرة في تنمية طرق وأساليب أداء الأستاذ الجامعي كونه المفتاح الرئيسي في تصميم ونشر

¹ - محمد عمر سرحان: "مرجع سبق ذكره"، ص 546.

وتطبيق تلك التقنية في حجرات الدراسة بغية تحسين جودة التعليم، وإكساب الطلبة مهارات تقنية قوية تمكنهم من الاستفادة من موارد الجامعة وتسهيلاتهما، وتعدهم للمنافسة في سوق العمل¹. وفي هذا المجال تشير دراسة أعدتها جامعة مك ماستر MacMaster بكندا سنة 2008 "أن تدريب أعضاء هيئة التدريس - وخصوصا فيما يتعلق بالتدريب على تكنولوجيا التعليم والمعلومات- أمر ضروري من أجل الوصول إلى تدريس فعال. ويضاف إلى ذلك أن أعضاء هيئة التدريس في الغالب يتم تعيينهم في الجامعات من أجل التدريس دون حصولهم على برامج تدريبية بشكل منظم، ولهذا تسعى معظم الجامعات الكندية إلى تجاوز هذه المشكلة بإنشاء مراكز التدريب وتطوير المهارات لأعضاء هيئة التدريس، على الرغم من أن أعداد قليلة جدا من أعضاء هيئة التدريس الذين يشاركون في تلك البرامج التدريبية. ومع تزايد مستحدثات تكنولوجيا التعليم والمعلومات في الميدان التربوي يصبح موضوع التدريب ملحا وضروريا. وتضيف الدراسة أن مانسبته 71% من أعضاء هيئة التدريس في جامعة سونوما في كاليفورنيا في الو.م.أ يستخدمون الحاسب الآلي في قاعات التدريب إذا تلقوا التدريب المناسب على مستحدثات تكنولوجيا التعليم. ومن جهة أخرى أنشأت ولاية أيووا الأمريكية على نطاق واسع من الولاية مراكز للتدريب على مستحدثات تكنولوجيا التعليم لخدمة أعضاء هيئة التدريس. وفي كندا توفر غالبية الجامعات لأعضاء هيئة التدريس التدريب في مجالات التدريس بشكل عام وفي مجال تكنولوجيا التعليم بشكل خاص، وتقيم العديد من ورش العمل المجانية"².

ومن بين الدراسات العربية التي تدل على تدني مستوى أعضاء هيئة التدريس في استخدام الحواسيب وشبكة الانترنت والتحكم فيها نذكر "الدراسة التي قامت بها " دعاء أحمد الحسيان" سنة 2009 بهدف التعرف على واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس في كلية الأميرة عالية لأساليب التدريس الفعالة لتقنيات التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية، وذلك من خلال درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس لتقنيات التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية، ومدى مشاركتهم في دورات تدريبية سابقة في هذا المجال، والصعوبات التي تعيق استخدامها. ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بإعداد استبانة مكونة من 16 فقرة، وتم تطبيقها على 130 عضو. وأشارت النتائج إلى أن معدل الاستخدام العام لتقنيات المعلومات والاتصالات لدى أعضاء هيئة التدريس يعد منخفضا نسبيا، وعددا قليلا منهم قد سبق لهم الإلتحاق

¹ - بوزقزي رزيقة، قوارح محمد: " سبل تنمية الكفايات التدريسية لدى الأساتذ الجامعي"، ملتقى التكوين بالكفايات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص422.

² - عمر محمد سرحان: " مرجع سبق ذكره"، ص 549.

بدورات التدريب في هذا المجال، وقد أوصت الدراسة بإعداد برنامج لأعضاء هيئة التدريس لتطوير خبراتهم وتدريبهم على التعليم الإلكتروني كأحد أساليب التعليم الجامعي الحديث.¹

جدول رقم: "37" يوضح مدى اتقان أعضاء هيئة التدريس استخدام وتطبيق تقنيات البحث العلمي.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
31	02,21	06	10,70	29	49,10	133	30,25	82	07,74	21	271

يوضح لنا هذا الجدول مدى اتقان أعضاء هيئة التدريس استخدام وتطبيق تقنيات البحث العلمي. ونجد في هذه العبارة أن ثلاثة (03) من أفراد مجتمع البحث لم يجيبوا على هذه العبارة، وبالتالي فمجموع الأفراد المحييين عليها بلغ 271 فرد، والتي نجد فيها الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 49,10%، ثم تليها الدرجة "قوي" بنسبة 30.25%، وبعدها الدرجة "ضعيف" بنسبة 10.70%، ثم تليها الدرجة "قوي جدا" بنسبة 07.74%، وفي المركز الأخير نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 01.21%. ومن خلال القراءة الإحصائية للجدول نجد أن عدد لا بأس به من المبحوثين يروا بأن أساتذة التعليم العالي في الجزائر يتقنون مختلف تقنيات البحث العلمي. إلى جانب وظيفة التدريس يقوم الأستاذ الجامعي بوظيفة ثانية هي البحث العلمي، فمن خلال النخب الفكرية التي تتضمنها الجامعة تستطيع أداء وظيفتها المعرفية عن طريق خلق المعرفة وتطويرها. الأستاذ الجامعي الباحث هو المخطط والمنفذ والموجه والمقوم لجهود مناشط وعمليات البحث العلمي، والمسخر لنتاجه ومعطياته في خدمة المجتمع وتحقيق تطوره وتقديمه علميا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أو على الأقل المسهم والمشارك الفاعل في عمليات التخطيط والتنفيذ والتوجيه والتقويم والتطبيق هذه.² وتظهر أهمية وظيفة البحث العلمي لأساتذة التعليم العالي، لكونهم يمتلكون قدرات عالية من التفكير المنظم والابتكار، والقدرة على توظيف واستخدام المعرفة في الواقع.³ فإذا كان أستاذ التعليم العالي لا يتقن مختلف تقنيات البحث العلمي فكيف له أن يكون أجيال في مجال

¹ - صالح بن أحمد دخيخ، صفوت أحمد على حسنين، تامر على عبد اللطيف المصري: "مراجع سبق ذكره"، ص 23.

² - عمر محمد التويبي الشيباني: "دراسات في الإدارة التعليمية والتخطيط التربوي"، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 1992، ص 224.

³ - سليم صيفور: "مراجع سبق ذكره"، ص 73 <.

البحث العلمي؟ "ففي النرويج مثلا ومن أجل دعم البحث العلمي تقوم الجامعة بمهمة أساسية وهي عملية التكوين من أجل البحث وفق عدد من الخطوات وأكد البروفسور "Lundgren" أنها تهدف إلى:

- ضرورة إمام الأساتذة بالمعارف الجديدة وهذا من أجل تطوير مهامهم في مجال التعليم أولا.
- ضرورة تأقلم الأساتذة مع الطرق الحديثة في مجال التعليم والبحث العلمي.
- نشر مختلف الأبحاث والأعمال لإحداث اتصال بين الأساتذة وتبادل الخبرات في التكوين في مختلف المجالات.

جدول رقم "38" يوضح مدى اتقان أعضاء هيئة التدريس تطبيق مختلف طرق وسبل التدريس.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
32	04	01,45	41	14,97	159	58,02	59	21,55	11	04,01	274	100

يبين لنا هذا الجدول مدى اتقان أعضاء هيئة التدريس تطبيق مختلف طرق وسبل التدريس والذي نجد فيه أن الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بنسبة "58,02"، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "قوي" بنسبة 21.55%، وفي المرتبة الثالثة الدرجة "ضعيف" بنسبة 14.97%، وفي المرتبة الرابعة نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 04.01%، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 01.45%.

وهذا رغم أن بعض إجابات الأساتذة كانت بعبارة "تفاوتت حسب كل أستاذ وحسب كل تخصص"، إلا أن هذه الدرجة كانت نسبتها عالية جدا، وهذا يدل على أن معظم الأساتذة الذين شملتهم دراستنا يرون أن أساتذة التعليم العالي في الجزائر يتقنون نوعا ما تطبيق مختلف طرق وسبل التدريس خاصة الحديثة منها، ذلك لأن كل طريقة لها مميزات لها ولها خصوصيتها وتأثيرها على الطلاب والمتعلمين. ولكن هذا ما نجده يتعارض مع ما جاء في مداخلة عبد الله خلف العساف والموسومة بـ: "آليات تطوير الجودة في البحث العلمي والتعليم العالي" في المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي الذي أجري بالإمارات بجامعة الشارقة من 3-5/03/2015 أين يقر: "بأن معظم هيئة التدريس في الجامعات العربية لا يوجد لديهم تأهيل في طرائق التدريس ولا توجد دورات تدريبية على هذه الطرائق، وكذلك فإن أغلبهم يجهل استخدام وسائل التكنولوجيا بوصفها وسائل تقنية حديثة لا غنى عنها اليوم في التدريس الجامعي.

ويشير أيضا إلى أن انتشار طرائق التدريس التي تعتمد على التلقين (طرق التدريس التقليدية) لا تشجع الطالب على التساؤل والتفكير، ولا تمكنه من الإبداع والابتكار والاختراع، ولا تهيئه للتفكير البحثي.¹

جدول رقم: "39" يوضح مدى امتلاك أعضاء هيئة التدريس إنتاج فكري في مجال تخصصهم (تأليف كتب، نشر مقالات، ترجمة كتب ومؤلفات أجنبية، القيام بدراسات علمية...).

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
33	07,30	20	27,74	76	49,65	136	13,13	36	02,18	06	100	274

يوضح لنا هذا الجدول مدى امتلاك أعضاء هيئة التدريس إنتاج فكري في مجال تخصصهم (تأليف كتب، نشر مقالات، ترجمة كتب ومؤلفات أجنبية، القيام بدراسات علمية...) حيث نجد فيه أن الدرجة "متوسط" تحتل المركز الأول بنسبة 49,65%، ثم تأتي في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 27,74%، وفي المركز الثالث الدرجة "قوي" بنسبة 13,13%، وفي المركز الرابع نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 07,30%، وبعدها في المركز الأخير نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 02,18%.

وهذا يدل أن عدد لا بأس به من أعضاء هيئة التدريس لهم إنتاج علمي لا بأس به، في حين أن الدراسات والإحصائيات المتوفرة والموجودة بين أيدينا والصادرة عن مختلف الهيئات والمنظمات الدولية والعربية تثبت عكس ذلك، فهذه الدراسات تدل أن الإنتاج الفكري والعلمي للأساتذة الباحثين العرب بصفة عامة ضعيف جدا مقارنة مع ما ينتج الباحثين في الدول المتقدمة لدولة واحدة فقط، فكل الدراسات والأبحاث في هذا المجال تثبت بوضوح التدني والضعف في عدد المنشورات العلمية التي ينتجها الوطن العربي، حيث يتراوح عدد الأبحاث التي ينشرها الأستاذ الجامعي في الوطن العربي بين 0,1 و 0,5% مقال علمي في العلوم الأساسية وفي الهندسة والطب وفي علم الاجتماع. واستنادا لمركز المعلومات العلمية بلغ مجموع الأوراق العلمية التي نشرت في أنحاء العالم خلال السنوات الخمس الأخيرة، ما يناهز 3,5 ملايين ورقة علمية توزعت كما يلي: الاتحاد الأوروبي: 37%، الو.م.أ: 34%، دول آسيا 21%،

¹ - عبد الله خلف العساف "مرجع سبق ذكره"، ص 298.

الهند: 22%، إسرائيل: 1,3%، العرب أقل: 1%¹، والجزائريين بصفة خاصة لهم منتج فكري ضئيل جدا مقارنة بالباحثين في الدول المتقدمة "حيث تشير الإحصائيات في هذا المجال أن إنتاجية الباحث الواحد سنويا تقدر بـ 0,2% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بنسبة الإنتاج للباحث الواحد سنويا في الدول المتقدمة والتي تقدر بنسبة 1,5% إلى 2,5% بحث سنويا"²، كما أشار "عبد الحليم جلال" في دراسته حول: "الأستاذ الباحث في الجزائر: قراءة في النصوص التشريعية والتنظيمية للتعليم العالي والبحث العلمي" أن عدد الباحثين في الجزائر بلغ سنة 2012: الأساتذة الباحثون 28079 أستاذ باحث، وبلغ عدد الأساتذة الدائمين 4500 أستاذ، في حين بلغ عدد المشاريع البحثية 3732 مشروع بحث فقط"³. وفي هذا الصدد أشار تقرير المعرفة العربي لسنة 2009 إلى "انشغال أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية بالواجبات التدريسية التي تشكل ضعف ما يؤديه زملاؤهم في الجامعات الغربية، ويندر أن يتجاوز النشاط البحثي الفعلي لعضو هيئة التدريس في الجامعات الحكومية وأغلب الجامعات الخاصة بين 5-10% من مهامه الأكاديمية بينما يمثل 35-50% من تلك المهام في الجامعات الأوروبية والأمريكية، التي تعد أن ارتفاع هذه النسبة من المؤشرات على جودى التعليم العالي وفاعلية الأستاذ الجامعي. والمرجح أن غياب أنظمة واضحة ومحفزة لمهنة الباحث العلمي المتفرغ للبحث والتطوير يجعل الكثير من الباحثين يفضلون البقاء في الجامعات لممارسة مهنة التدريس أو يتوجهون لممارسة مهن أخرى تدر عائدا أعلى أو يلتحقون بقافلة هجرة العقول خارج المنطقة العربية"⁴. كما تشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة اليونسكو العالمية عن موضوع النشر والترجمة في السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين أن: "الوطن العربي كله قد أنتج أقل من كتاب واحد مترجم في العام لكل مليون نسمة، في حين أنتجت اسبانيا وحدها ما يقارب 920 كتابا لكل مليون نسمة"⁵. وهذه الإحصائيات تدل على أن إنتاج البحث العلمي في الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة يبقى ضعيفا ومتواضعا في المجالين النظري والتطبيقي،

¹ - عبد الحسن الحسيني: "التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة = قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا"، بيروت، الدار العربية للعلوم الناشر، 2008، ص ص، 205، 206.

² - "واقع البحث العلمي في الجزائر" In

<http://mbenmerabet.mactoolog.com>, 28/02/2013, p02.

³ - عبد الحليم جلال: "الأستاذ الباحث في الجزائر: قراءة في النصوص التشريعية والتنظيمية للتعليم العالي والبحث العلمي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 20، جوان 2015، الجزائر، سطيف، ص 17.

⁴ - عبد القادر بن عبد الله الفتوح: "التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة"، الرياض، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، 2012، ص 108.

⁵ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير المعرفة العربي للعام 2014: الشباب وتوطين المعرفة"، مرجع سبق ذكره، ص 17.

وهذا راجع طبعا إلى وضع البحث العلمي في آخر سلم الأولويات في الجامعة، كما أنه موجه في أغلب الأحيان لأغراض الترقية الأكاديمية والتنشيط، حيث يقضي الأساتذة الجامعيين جل أوقاتهم في التدريس نظرا لارتفاع عدد المناصب التدريسية وارتفاع مداخيلها المادية مقارنة بتعويضات البحث العلمي. وهذا القصور في مجال الإنتاج والنشر العلمي يتعارض مع التوجه الجديد المؤكد على تبني مفهوم الجامعة المنتجة للمعرفة التي يتكامل فيها التعليم والتدريس مع البحث العلمي.

وتتفق معظم الدراسات إن لم نقل جلها التي أجريت على البحث العلمي في الوطن العربي أن عضو هيئة التدريس يعاني من مجموعة من المعوقات والتي تتمثل أساسا في:¹

- الأعباء التدريسية التي لا تسمح لأعضاء هيئة التدريس في أغلب الأحيان للتفرغ بشكل كافي لممارسة أنشطة البحث العلمي.

- غياب المراجع العلمية الحديثة والبيئة المشجعة على البحث والضغوط النفسية.

- فضلا عن عدم توفر التدريب المناسب من أجل تأهيل أعضاء هيئة التدريس لاستخدام شبكة المعلومات الدولية لغرض البحث العلمي.

لذلك نجد أن هذه المؤشرات التي سبق ذكرها تشير إلى أن الواقع لا يزال ضعيفا، وأن حركة البحث العلمي في جامعاتنا تنطلق من مصلحة ذاتية للباحث في المقام الأول، إذ أن هدف أغلب الباحثين في ذلك الترقية العلمية ليس إلا.

جدول رقم "40" يوضح مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس من مختلف الخدمات المتعلقة بالعملية التعليمية (مكاتب خاصة، وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال التعليمية، خزائن...).

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	ت	ن/م	ت	ن/م	ت	ن/م	ت	ن/م	ت	ن/م	
34	58	21,16	79	28,85	100	36,50	36	13,13	01	00,36	274

يبين لنا هذا الجدول مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس من مختلف الخدمات المتعلقة بالعملية التعليمية (مكاتب خاصة، وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال التعليمية، خزائن...). والذي نجد فيه أن

¹ - علي أبو محمد، سميرة البديري: "واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته"، المؤتمر العربي الدولي لضمان الجودة في التعليم العالي، مملكة البحرين، الجامعة الخليجية، 5/4 أبريل 2012، ص 630.

الدرجة "متوسط" تحتل المركز الأول بنسبة 36,50% وهي نسبة ضئيلة نوعا ما، وتأتي في المركز الثاني الدرجة "ضعيف" بنسبة 28.85%، وتليها الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 21.16% في المركز الثالث، وبعدها تأتي الدرجة قوي بنسبة 13.13%، وفي المركز الأخير نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 00.36%.

وتدل على أن الخدمات التي تقدم للأساتذة للقيام بأدوارهم على أكمل وجه ضئيلة جدا، وأنها غير كافية وأن معظم الأساتذة الجامعيين غير راضين على نوع الخدمات التي تقدم للأساتذ والتي تساعده على القيام بدوره في البحث والتدريس على أكمل وجه، حيث نجد في هذه العبارة أن بعض الأساتذة لا يستفيدون من مكاتب خاصة بهم، كما أن البعض الآخر يشتركون في مكتب واحد ولا تتوفر فيه مواصفات المكتب الجماعي لأنه ضيق ولا يتسع لهم كما صرح البعض بأن المكاتب توجد في أماكن غير لائقة وعديمة التهوية ومعزولة (بعض المكاتب التي استقبلنا فيها الأساتذة لا تصلح إلا للأرشيف) ، وغير مجهزة حتى بأبسط الوسائل مثل أجهزة للإعلام الآلي، ومكاتب، وخزائن وشبكة الهاتف والإنترنت. كما لمسنا من إجابات أو تصريحات بعض الأساتذة في هذه العبارة أنه لا يوجد تكافؤ في توزيع هذه الخدمات وهناك تعسف ومحسوبية ومحاباة في توزيعها على الأساتذة، نحن نعرف أن هذه الأماكن تفيد الأستاذ في تحضير محاضراته واستقبال الطلبة الذين يشرف عليهم كي يقوم بالحوار والمناقشة معهم في مواضيع الدراسة، والإطلاع على أعمالهم وبحوثهم وتوجيههم وإرشادهم والإجابة على استفساراتهم، وأيضا تكون مكانا له للراحة بعد الانتهاء من محاضراته والغاية من هذا كله هو السير الحسن للعملية التعليمية والبحثية داخل الجامعة وكذلك توفير الجو المناسب لتحسين أداء الأستاذ اتجاه طلابه والقيام بدوره على أكمل وجه.

ومن خلال التحليلات السابقة والخاصة بدور الأستاذ الجامعي أو أعضاء هيئة التدريس ودورها في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة نجد أن الدرجة متوسط هي تحتل المرتبة الأولى في أغلب عبارات المحور، وبالتالي نستطيع القول أن عضو هيئة التدريس في الجزائر لا زال لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب، وأنه يحتاج إلى تكوين جيد ومتواصل خاصة في ظل التطور المتسارع في مجال المعرفة وبأخص في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

فالأستاذ الجامعي الذي يحتاجه التعليم العالي في هذا العصر الذي يتميز بالتدفق المعرفي والمعلوماتي الكبيرين، كما يشهد ثورة في وسائل الاتصال والتكنولوجيا والمعرفة، وتنوعا في أساليب التربية والتعليم، هو عضو هيئة التدريس ذو مؤهلات علمية وإمكانات وقدرات ومواصفات نوعية متطورة، كي

تتواءم مع التطورات التي تشهدها جامعات العالم في ميدان البحث والتعليم العالي، إذ لم تعد الأدوات القديمة قادرة على تلبية متطلبات العصر واحتياجات الأجيال والمجتمعات الجديدة. وعلى ذلك فالأستاذ الجامعي هو عضو باحث ومرب وعنصر فعال في مجتمعه والمجتمع الإنساني عموماً، وهو مسلح بالثقافة المعاصرة والقديمة، وبمعرفة بعض اللغات العالمية وعلى علاقة حميمة مع تكنولوجيا المعرفة والاتصال، وملم بأساليب تدريس تخصصه ويتابع ما يجد من المعرفة ومن كل جديد في مجال تخصصه.¹

ولقد أجريت العديد من الدراسات التي تدور حول سمات وخصائص الأستاذ الناجح، والأستاذ الذي يتطلبه هذا العصر والتي أكدت كلها على مجموعة من الخصائص والسمات المشتركة فيما بينها، نذكر من بينها الدراسة التي قام بها "يوسف عبد الفتاح" سنة 1994 والتي حددت الخصائص التالية:²

- **الخصائص الأكاديمية:** وتتمثل في التمكن العملي، المهارة التدريسية، عدالة التقويم ودقته، الالتزام بالمواعيد، التفاعل الصفي مع الطلاب، مناقشة أخطاء الطلاب دون تأنيبهم أو إخراجهم.

- **الخصائص الإنفعالية:** وتتمثل في الإلتزان الإنفعالي، وحسن التصرف، في المواقف الحساسة، الثقة بالنفس، الإكتفاء الذاتي، الموضوعية، الدافعية للعمل والإنجاز، المرونة والتلقائية وعدم الجمود والخمول.

- **الخصائص الإجتماعية:** وتتمثل في النظام والدقة، وفي الأفعال والأقوال، والعلاقات الإنسانية الطيبة، والتواضع والصدقة، والقيادة، والتعاون، التمسك بالقيم الدينية والخلقية والتقاليد الجامعية، المظهر اللائق، وروح المرح والبشاشة.

- **الخصائص الشخصية:**

✓ **خصائص علمية:** وتتمثل في الإلمام بمجال تخصصه ومتابعة الجديد والمعاصر.

✓ **خصائص فنية مهنية:** كامتلاك مهارات التدريس الجيد من مهارة تقديم الموضوعات

إلى مهارة وضوح الشرح.

¹- يوسف محمد صالح "مرجع سبق ذكره"، ص 310.

²- أحمد فلوح: "مواصفات أساتذة الجامعة من وجهة نظر الطلبة: دراسة ميدانية مقارنة بين الجنس، المستوى التعليمي، والتخصص الجامعي، والكلية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2013، ص 67.

✓ **خصائص أخلاقية:** أن يكون مثالا يحتذى به في الإلتزام والخلق.

✓ **خصائص لغوية:** إتقان اللغة والأداء اللغوي السليم.

ولقد ورد في كتاب " **التجديد في التعليم الجامعي**" لكل من "شبل بدران" و"جمال الدهشان" أنه حتي يستطيع التعليم العالي أن يجابه التحديات الآنية والمستقبلية لا يتم ذلك إلا بتنمية أعضاء هيئة التدريس على نحو يعينهم على الاضطلاع بما يتوقع منهم من أدوار ومسؤوليات ولا يتم ذلك إلا من خلال:¹

1- الاهتمام بالإعداد التربوي لأعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال الإجراءات التالية:

أ- تنظيم حلقات أو دورات تدريبية تجديدية بهدف تزويد أعضاء هيئة التدريس بكفايات تقويم كل عناصر العملية التعليمية بل وعناصر النظام الجامعي ككل، وغيرها من الكفايات التي يمكن أن تسهم في مساعدة الأستاذ الجامعي على أداء مهامه العلمية والتربوية.

ب- النص في لوائح وقوانين تنظيم الجامعات على جعل الإعداد التربوي شرطا مسبقا لالتحاق عضو هيئة التدريس بالعمل الجماعي.

ت- إنشاء وحدات أو مراكز للتدريس الجامعي في كل جامعة تكون مستقلة أو ملحقة بكلليات الجامعة ويكون هدفها تطوير النشاطات التدريسية خاصة نظم الامتحانات ونظم القبول ونظم التوجيه والإرشاد الطلابي.

ث- احتساب نتيجة نشاط التدريس في نظم الحوافز والترقيات، شأنه في ذلك شأن نشاطات البحوث ونشاطات الخدمة العامة.

2- الاهتمام بالنمو العلمي والمهني لعضو هيئة التدريس وذلك من خلال:

أ- تيسير فرص اشتراك عضو هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العالمية والمحلية ذات الصلة بتخصصه الأكاديمي لتمكينه من تبادل الخبرات مع زملاء له عاملين في نفس التخصص، والتركيز بالأخص على طلبة الماستر والدكتوراه باعتبارهم هم من يمتنون هذه الوظيفة في المستقبل.

ب- العمل على توفير الدوريات العلمية والمراجع الأساسية والكتب الحديثة بالمكتبات الجامعية بما يمكن عضو هيئة التدريس من الإطلاع على المعارف الجديدة في مجال تخصصه.

¹ - شبل بدران، جمال الدهشان: " **التجديد في التعليم الجامعي**"، القاهرة، دار قباء للنشر، 2001، ص ص، 78، 79.

ت-التوسع في نظام تبادل الخبرات العلمية مع الجامعات العربية والأجنبية، وذلك عن طريق وضع خطط متكاملة للأساتذة الزائرين من الجامعات الأجنبية، وإيفاد بعض أعضاء هيئة التدريس من حين لآخر إلى الجامعات الأجنبية وذلك للإطلاع على نظم الدراسة والبحث في الجامعات الأجنبية، حيث أثبتت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين زيادة مرات الاتصال والاحتكاك العلمي وارتفاع الإنتاجية العلمية.

ث- عقد دورات تدريبية أو ورش عمل لشباب أعضاء هيئة التدريس لتدريبهم على الجديد في مجال البحث العلمي ومهاراته، ولإتقان اللغات الأجنبية، بما يسهم في تمكينهم من امتلاك هذه المهارات والاتجاهات المصاحبة لها، إضافة إلى الدورات التدريبية التي تتعلق بالجديد فيما يتعلق بنظم التدريس الجامعية.

3- البحث عن صيغ لتقويم أداء عضو هيئة التدريس بما يتناسب مع تنوع جوانب الأداء، بحيث تتضمن هذه الصيغ تقويم أو قياس مؤشرات أداءات التدريس والبحث ورعاية الطلاب وخدمة المجتمع.

4- العمل على توفير الجو الملائم لأداء عضو هيئة التدريس لرسالته بصورة أفضل، من خلال توفير الحياة الكريمة له، وتوفير الوقت اللازم لبحث وسائله ومتطلباته، والتخفيف من الأعباء التدريسية لعضو هيئة التدريس، الأمر الذي يتيح له الوقت الكافي كي يتمكن من تحقيق التوازن بين مهمة التدريس ومهامه الأخرى والتي من أهمها الإشراف على طلاب البحث العلمي ومتابعتهم.

ففي الوقت الحالي وفي أغلب دول العالم لا تكمن المشكلة في نقص نسب وعدد المؤهلين الحاصلين على شهادات عليا بين أعضاء هيئة التدريس، ولكن تكمن المشكلة في ضعف قدراتهم، خاصة البحثية منها وبشكل واضح مع انتهاء مراحل الترقية وطول الخدمة في السلك الجامعي. والحل الأنسب للتخلص من هذه المشكلة هو وضع برامج تدريبية في الداخل والخارج، كما نجد العيوب كذلك أن معظم الأساتذة الجامعيين لا يتقنون استخدام الحواسيب ووسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي بالكفاءة والمهارة المطلوبة إلا نسبة قليلة جدا.¹

¹ - نادر فرجاني: "التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية" في عبدالله عبد الدايم: "التربية والتطوير في تنمية المجتمع العربي"، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 134.

ونظرا للحاجة إلى إدخال تعديلات على التعليم العالي للإستجابة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية للمجتمعات، ونظرا إلى دور الأستاذ الرائد في هذه العملية التحديثية، وانطلاقا من تميز الأستاذ الجامعي عن سائر الوظائف الإدارية والفنية، توصي المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بما يلي:¹

- يجب أن تتوفر لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي أفضل ظروف عمل تسمح لهم بتعزيز فعالية التعليم ودوره الإنمائي في المجتمع وتعزيز البحث العلمي.
 - يطلب من أعضاء وهيئات التدريس، دراسة متعمقة ومهام ومهارات متخصصة، يتم اكتسابها وتطويرها عن طريق دراسات وبحوث مستمرة. وهذا ما يفرض تأمين جميع مستلزمات عملية البحث العلمي والأكاديمي وتوفير الظروف الملائمة لذلك من تجهيزات ومواد ونشرات ومراجع.
 - الإعتراف بقدرات هيئة التدريس بإحداث تغييرات ثقافية وعلمية واقتصادية في المجتمع، وتحسين قدرة هذه الهيئات وتفعيلها ومنحها الضمانات المعنوية والمادية لذلك.
 - تأمين وسائل اللقاءات وتفاعل الأفكار والمعلومات بين هيئات التدريس في كل جامعة وفي كل بلد مع هيئات التدريس في جامعات أخرى من بلدان أخرى.
 - الحد من هجرة هيئات التدريس، واعتبارها استثمارات إقتصادية ينبغي المحافظة عليها، والعمل على صونها وتشجيعها على البقاء في أراضيها.
 - تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية وإشراك أكبر قدر ممكن من الأساتذة الجامعيين فيها وتأمين التمويل اللازم لها ودعوة أساتذة محاضرين من جامعات كبرى أجنبية.
- ويجمع علماء التربية والمتخصصون على أن نجاح الأستاذ الجامعي في أدائه يعتمد على أمرين أساسيين هما: الأول: مؤهلاته العلمية المتميزة وتمكنه من تخصصه العلمي، والثاني: معرفته بالنظريات التربوية والممارسات المرتبطة بعمليات التعلم والتعليم مع المهارة في استخدام التقنيات التعليمية، ولعل أهم المتغيرات المعاصرة المؤثرة في جودة أداء الأستاذ الجامعي أربعة هي: التقدم العلمي والإنفجار المعرفي، والتقدم التكنولوجي الذي تتضح معالمه من خلال الآلات الحاسبة والإلكترونيات الدقيقة، والتقدم في مجال الاتصالات الذي أدى النمو السريع في وسائل أغلب بلدان العالم، والثورة الإقتصادية حيث شهد العالم تغيرات هائلة في ذلك سواء على المستوى الفكري أو مستوى أداء الإنتاج، إذن فالأستاذ

¹ - عبد الحسن الحسيني: "مراجع سبق ذكره"، ص ص 133، 134.

الجامعي رسالة تربوية وخلقية عظيمة نحو طلابه من خلال التدريس والساعات المكتبية وتواصله الدائم معهم.¹ لذلك فعضو هيئة التدريس المطلوب في ظل مجتمع المعرفة هو العضو الكفو المدرب تدريباً كافياً، ومؤهل تأهيلاً تربوياً وأكاديمياً وثقافياً، وعليه التعرف على الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال التعليم، والإلمام بتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية، واستعمال التقنيات الحديثة، وإدراكه لأهمية التدريب في رفع مستوى الأداء بفعل اكتساب المهارات والكفايات اللازمة للتدريس وأساليب تنمية الفكر الإبداعي وضرورة اعتماده مع طلبته وتنمية الاتجاهات السليمة نحو قيمة العمل الذين يقوم به من الناحيتين الوظيفية والاجتماعية، وتنمية مهارات إدارة الوقت، وصناعة البرمجيات، واستعماله للانترنت ومصادر المعلومات الأخرى.²

4- تحليل البيانات المتعلقة بمحور طرق التدريس ومدى مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة:

تعتبر طرق التدريس من الإجراءات الصفية التي يحددها المدرس في تخطيطه للدرس والمساهمة في نجاح الموقف التعليمي - التعليمي، فهي تلعب دوراً أساسياً ومهماً في تناول المادة العلمية وفي تنظيم الحصة الدراسية، وهي أداة ضرورية وفعالة لتحقيق الأهداف التربوية العامة والخاصة. ويشير مفهوم طرق التدريس إلى كل ما يتبعه المدرس مع الطلاب من إجراءات وخطوات وتحركات متسلسلة متتالية مترابطة لتنظيم المعلومات والمواقف والخبرات التربوية، لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف تعليمية محددة.³

ويعبر التدريس الجامعي على مجموعة من الأنشطة الشاملة لكيفية تنفيذ موقف التدريس طبقاً لمبادئ محددة تتصف بقدر من المرونة، لتكون أكثر ملائمة للظروف المتغيرة في المواقف التعليمية على أن يشارك كل من المعلم والمتعلم بفعالية لتحقيق الأهداف المسطرة، ويتمثل هذا المبدأ الأساسي للتدريس الجامعي في مدى فهم الطلبة للمعلومات ومدى قدرتهم على توظيفها في حياتهم، وليس حفظها

¹ - فيصل محمد عبد الوهاب سعيد: "مرجع سبق ذكره"، ص 421.

² - صالح ناصر عليما: "إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية- التطبيق ومقترحات التطوير"، عمان، دار الشروق، 2008، ص 125.

³ - الزهرة الأسود: "الممارسات التدريسية الإبداعية للأستاذ الجامعي وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم التدريس، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، ورقلة، 2014/2013، ص 26.

واسترجاعها ثم نسيانها بعد ذلك. ولتحقيق جودة التدريس الجامعي وأهدافه في ظل مجتمع المعرفة سنورد بعض المتطلبات الواجب اتباعها من قبل عضو هيئة التدريس كما يلي:¹

- تحديد أهداف كل مقرر دراسي ومراجعته ومفرداته وطرق تقييمه في أول لقاء للأستاذ مع الطلبة في بداية الموسم الجامعي.
 - التحضير الجيد للمحاضرة من خلال الإطلاع على المراجع حتى يتمكن من عرضها بطريقة جذابة ومشوقة للطلبة.
 - الحضور إلى مكان إلقاء المحاضرة في الوقت المحدد حتى لا يستنتج الطلبة أن لهم الحق في التأخر عن المحاضرة أيضا.
 - مراجعة الأفكار العامة للمحاضرة السابقة عند بداية المحاضرة لتثبيت معلوماتها في أذهان الطلبة وربط المحاضرة بالسابقة.
 - تشجيع الطلبة على المشاركة الفاعلة في قاعة الدراسة، فالطلبة يتعلمون ويستوعبون أكثر من الدروس التي يشاركون فيها.
 - استخدام المساعدات البصرية.
 - تنويع مستوى الصوت، فثبوت الصوت على وتيرة واحدة ولفترة طويلة ممل للطلبة.
- ومن خلال هذا المحور سنتعرف على مدى استخدام واتقان أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية لمختلف طرق التدريس الحديثة والفعالة والتي لها أثر إيجابي على تكوين فرد قادر على إنتاج المعرفة وتوظيفها في المجتمع ومن ثم معرفة مدى مساهمة هذه الطرق في بناء مجتمع المعرفة.
- جدول رقم "41" يوضح مدى استناد عملية التدريس في التعليم العالي على طريقة المحاضرة (الطريقة الكلاسيكية).

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
35	03	01,09	13	04,74	86	31,39	132	48,18	40	14,60	274

¹- الطاهر ابراهيمي، وسيلة بن عامر: "معايير نظم الجودة وتأثيراتها على بيئة التدريس الجامعي في ظل نظام ل.م.د"، الملتقى البيداغوجي الرابع حول ضمان الجودة في التعليم العالي، بسكرة، جامعة محمد خيضر الجزائر، 2008/11/26/25، ص ص، 150/149.

يوضح هذا الجدول مدى استناد عملية التدريس في التعليم العالي في الجزائر على طريقة المحاضرة، حيث نجد الدرجة "قوي" تحتل المركز الأول بأكثر نسبة والتي بلغت 48,18%، وتليها في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 31.39%، ثم تأتي في المركز الثالث الدرجة "قوي جدا" بنسبة 14.60%، وبعدها الدرجة "ضعيف" بنسبة 04.74%، وفي المركز الخامس والأخير تأتي الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 01.09%. وهذا يدل على أن التعليم العالي في الجزائر وحسب رأي أساتذة الجامعتين يعتمد وبشكل كبير على طريقة المحاضرة في التدريس. "وتعد هذه الطريقة من أوائل الطرق المستخدمة في عملية التدريس منذ وقت طويل، وقد وصفها البعض بأنها (ملح) الطرائق والأساليب المتبعة في التدريس عموما وتعتمد هذه الطريقة على المعلم، حيث ينقل المعلومات بصورة لفظية شفوية، ولهذه الطريقة تسميات عدة فتسمى الطريقة التفسيرية أو الطريقة التقليدية أو الإخبارية وحيناً بالمحاضرة".¹ ومن مزايا طريقة المحاضرة أنها تساعد على تغطية حجم كبير من المادة الدراسية المقررة من جهة، ولا تتطلب إنشاء مختبرات أو شراء مواد وأدوات وأجهزة تعجز الإمكانيات عن توفيرها بشكل مناسب من جهة أخرى. ومن عيوبها أنها لا توفر الجانب التطبيقي لأداء المهارات العملية للمتعلم، كما أنها تركز على المجال المعرفي من الأهداف وإهمالها للمجال الوجداني والمهاري، كما أنها تثير الملل في نفوس المتعلمين نتيجة تمادي المعلم في استخدامها، فضلا عن حرمان المتعلم من الدور الإيجابي في التعلم فهو منلق للمعرفة والإرشاد وغير مشارك.²

جدول رقم "42" يوضح مدى كفاية طريقة المحاضرة وتكسب المتعلم مختلف المعلومات والمهارات في مجال تخصصه.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
36	05	01,85	38	14,12	130	48,32	86	32	10	03,71	269	100

ونتيجة للعيوب التي تميز طريقة المحاضرة وضعنا عبارة أخرى والتي تتمثل في العبارة رقم "36" لمعرفة مدى نجاعة وكفاية طريقة المحاضرة في التدريس، ويمكن الإشارة هنا أن هذه العبارة لم يجب

¹ - سهيلة محسن كاظم الفتلاوي: "المدخل إلى التدريس"، عمان، دار الشروق للتوزيع، 2003، ص 92.

² - "المرجع السابق"، ص ص، 93، 94.

عليها خمسة (05) من أفراد مجتمع البحث، وبالتالي كان عدد المجيبين على هذه العبارة هو: 269 فرد. وفيها كانت الدرجة "متوسط" تمثل أعلى نسبة والتي قدرت ب: 48,32%، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة قوي بنسبة 32%، وفي المركز الثالث تأتي الدرجة "ضعيف" بنسبة 14,12%، وفي المركز الرابع نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 03.71%، وفي المركز الخامس والأخير نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 01,89%. وهذا يدل على عدم كفاية طريقة المحاضرة في التدريس ولا بد من أن تتبع بحرص تطبيقية وتجريبية لتوضيح أكثر وإيصال المعلومة للطلبة واستيعابها. "وفي الوقت الحالي أصبحت المحاضرة الملقاة بطريقة الإلقاء مرفوضة، ولا مبرر لوجودها في عصر الاعلام الآلي وتطور وسائل تكنولوجيا الإتصال التربوي وشبكة الانترنت، وغير مقبولة من قبل الطلبة منذ زمن بعيد. والشئ المرغوب فيه اليوم هو أن يقدم الأستاذ محاضراته في شكل حوار حي بينه وبين الطلبة، ويعرض العناصر المهمة في شكل أسئلة ثم يجيب عليها".¹

جدول رقم "43" تستند طريقة التدريس في التعليم العالي على طريقة الحوار والمناقشة وتبادل المعلومات بين الأستاذ والطالب.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
37	06.20	17	21,16	58	38,70	106	26,64	73	07,30	20	274
											100

يبين لنا الجدول الموضح أعلاه مدى استناد طريقة التدريس في التعليم العالي في الجزائر على طريقة الحوار والمناقشة وتبادل المعلومات بين الأستاذ والطالب، وفيه نجد الدرجة "متوسط" تمثل أعلى نسبة بنسبة 38,70%، ومهما كان فهي نسبة أقل من المتوسط، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "قوي" بنسبة 26.64%، وفي المركز الثالث نجد الدرجة "ضعيف" بنسبة 21.16%، وفي المركز الرابع نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 07.30%، وفي المركز الخامس والأخير نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 06.20%، وهذا يعني أن التعليم العالي في الجزائر يميل إلى طريقة المحاضرة أكثر منه طريقة الحوار والمناقشة التي هي في الأصل "نوع من أنواع طرق التدريس التي تعتمد على المتعلم بوصفه محورا

¹ - عبد الحميد ديلمي: "واقع التعليم العالي وتحديات العولمة"، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 06، جامعة منتوري، قسنطينة، أبريل 2004، ص 39.

مركزيا تدور حوله العملية التعليمية وتتيح الحرية للحوار الجماعي وهي معايير أساسية تستمدتها من مبادئ التربية الحديثة ودعواها في جعل المتعلم مركزا للعملية التعليمية¹. بالرغم من أن آراء أساتذة الكليات الأربعة بالجامعتين تدل على أن هذه الطريقة تعتمد من قبل الأساتذة الجامعيين في الجزائر إلا أنها تعتمد بنسبة قليلة جدا بالرغم من المزايا والخصائص التي تتميز بها، حيث نجد من مزاياها أنها:²

- تزيد من إيجابية المتعلم في العملية التعليمية ومشاركته الفعالة في الحصول على المعرفة.
- تنمي لدى المتعلم مهارات اجتماعية من خلال تعويده على الحديث مع زملائه والمعلم.
- تنمي لدى المتعلم مفهوم الذات من خلال إحساسه بقدرته على المشاركة والفهم والتفاعل الاجتماعي.
- تؤدي إلى الاقتصاد الخاص بالتدريس من ورش ومختبرات، إذ أنه يمكن إجراء المناقشة في الفصل التقليدي. هذا لا يعني أن تطبيق أو اعتماد هذه الطريقة خالي تماما من العيوب وبعض أوجه القصور فمن عيوب طريقة الحوار والمناقشة أنها "تحتاج إلى وقت طويل نظرا لما تستغرقه المناقشة من وقت حول نقاش بعض النقاط مما قد يؤثر على سير التدريس، ويؤخر من تنفيذ المقررات الدراسية في الوقت المحدد مما يعرض الأستاذ للمساءلة أمام الجهات المختصة للإشراف على عملية التعليم. كما قد تؤدي المناقشة إلى حدوث بعض المشاكل الانضباطية داخل الفصل، مما يساعد على انتشار الفوضى في الحصة ويؤدي إلى تشتيت انتباه المتعلمين ويضعف من فاعلية النقاش ونتائجه. كما أنها تتطلب أساتذة ذوي مهارات عالية في ضبط الفصل والمتابعة والانتباه وصياغة الأسئلة وتوجيهها وفي إثارة الدافعية"³. ويقر الباحثين أن هذه العيوب غير ناتجة عن استخدام المناقشة كطريقة تدريسية وإنما يمكن أن تعزى إلى سوء الاستخدام وعدم التخطيط ونقص الخبرة والمهارة لدى الأساتذة.

فهذه الطريقة تتماشى مع متطلبات التعليم والتدريس في الوقت الحالي، من حيث أنها تركز على المتعلم كمحور للعملية التعليمية، وبالتالي فهي تنمي قدراته المعرفية والوجدانية وتمنحه المشاركة الإيجابية داخل الصف، وهذا ما يتطلبه مجتمع المعرفة لإنتاج فرد واع ومنتج في المجتمع.

¹ - " المرجع السابق"، ص 116.

² - كمال عبد الحميد زيتون: "التدريس: نماذجه ومهاراته"، القاهرة، عالم الكتب، 2005، ص 223.

³ - سهيلة محسن كاظم الفتلاوي: " مرجع سبق ذكره"، ص 125.

جدول رقم "44" يوضح مدى اعتماد التعليم العالي في الجزائر في التدريس على طريقة حل المشكلات.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
38	17,51	48	43,45	119	32,11	88	06,20	17	00,73	02	100	274

يبين لنا الجدول أعلاه مدى اعتماد التعليم العالي في الجزائر في عملية التدريس على طريقة حل المشكلات والذي نجد فيه الدرجة "ضعيف" هي الأكبر بنسبة 43,45%، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 32.11%، وفي المركز الثالث نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 17,51% وتليها في المركز الرابع الدرجة "قوي" بنسبة 06.20%، وفي المركز الخامس والأخير نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 00.73%. فإذا جمعنا نسبتي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تصل إلى 60,96% وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا يدل على أن التعليم العالي لا يستند بشكل كبير على طريقة حل المشكلات وتسمى كذلك بطريقة العصف الذهني "والتي تركز أساسا على تقديم سؤال أو مشكلة عن كيفية التصرف إزاء موقف معين إلى مجموعة من الطلاب، ثم يطلب منهم توليد أكبر عدد ممكن من الأفكار أو الحلول التي يمكن أن تطرح لحل هذا الموقف أو تلك المشكلة"¹. وهي عملية إثارة الطالب إلى مشكلة معينة متعلقة بموضوع الدرس، وبالتالي يتبع الطلاب خطوات حل المشكلة لإيجاد الحل المناسب لها. وتتمثل خطوات حل المشكلة كما أشار إليها "كمال زيتون" في كتابه "التدريس نماذج ومهاراته" فيما يلي:²

- تحديد المشكلة واستيعابها.
- استدعاء المفاهيم المرتبطة بالمشكلة.
- اقتراح خطة الحل أو تطويرها.
- تنفيذ خطة الحل.
- تحقيق الحل وتقويمه.

¹ - كمال عبد الحميد زيتون: "مرجع سبق ذكره"، ص 324.

² - عبد الحميد حسن عبد الحميد شاهين: "استراتيجيات التدريس المتقدمة واستراتيجيات التعلم وأنماط التعلم"، جامعة الإسكندرية، كلية التربية بدمهور، 2011/2010. in

- ولهذه الطريقة مجموعة من المزايا تتمثل أساسا فيما يلي:¹
- الإرتكاز على الطلاب كمحور للعملية التعليمية.
 - الاهتمام بالجانب العملي.
 - تنمية القدرة على الابتكار والفهم وحل المشكلات.
 - تعويد الطلاب على التجريب والتأكد من صحة المعلومات قبل الحكم على الظاهرة.
 - تعود الطلاب على الدقة وأسلوب البحث العملي والتعلم الذاتي.
- كما لهذه الطريقة مجموعة من العيوب وتتمثل أساسا في:² صعوبة الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة وكذلك تحتاج إلى وقت وجهد أكبر.
- ومن خلال مزايا هذه الطريقة نستطيع القول أنها الطريقة الأنسب والأأنجع للتكوين وتدريب الطلبة، وذلك لأنها تساهم في تكوين فرد يتماشى مع خصائص ومميزات مجتمع المعرفة الذي يتطلب تطبيق طرق تدريس يكون فيها الطالب هو محور العملية التعليمية، وتشجعه على التعلم الذاتي والمستمر، وتنمي قدراته ومهاراته على الابتكار والإبداع وحل المشكلات.
- جدول رقم "45" يوضح مدى اعتماد التعليم العالي في الجزائر على طريقة البحث والاستقصاء في التدريس.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
39	11	30	23,44	64	44,32	121	17,94	49	03,30	09	100	273

يبين هذا الجدول مدى اعتماد التعليم العالي في التدريس على طريقة البحث والاستقصاء، ونجد أن واحد(01) من مجموع أفراد المبحوثين لم يجب على هذه العبارة، وبالتالي فمجموع الأفراد المجيبين عنها هو: 273 فرد. ومن خلال إجابات المبحوثين نجد أن معظم آراء عينة البحث تمحورت حول الدرجة "متوسط" بأعلى نسبة وقدرها: 44,32%، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "ضعيف" بنسبة 23.44%،

¹ - عمادة التطوير الأكاديمي: "بعض طرق التدريس الحديثة"، سلسلة التميز الأكاديمي، رقم 01، المملكة العربية السعودية، جامعة القصيم، 2009، ص 08.

² - "المرجع السابق"، ص 08.

وبعدها تأتي الدرجة "قوي" في المركز الثالث بنسبة 17.74%، وفي المركز الرابع نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 11%، وبعدها تأتي الدرجة "قوي جدا" بنسبة 03.30%. هذا وحسب آراء مجتمع البحث يدل أن التعليم العالي في الجزائر يعتمد وبشكل متوسط على طريقة البحث والاستقصاء والتي هي عبارة عن طريقة تدريس أو أسلوب منظم، يساعد الدارسين على السعي نحو المعلومات والإجابات والحلول اتجاه مشكل محدد، وتنظيمها وتحليلها لاتخاذ القرارات بشأنها.¹ كما يقصد بها "أن الفرد يبحث معتمدا على نفسه للتوصل إلى الحقيقة والمعرفة"². أما في مجال عمليتي التعليم والتعلم فإن البحث والاستقصاء: "هو نوع من أنواع التعليم يستخدم المتعلم المتقصي مجموعة من المهارات والاتجاهات اللازمة لعمليات توليد الفرضيات المقترحة، وتنظيم المعلومات والبيانات وتقويمها، وإصدار قرار ما إزاء الفرضيات المقترحة التي صاغها المتقصي لإجابة عن سؤال أو التوصل إلى حقيقة أو مشكلة ما، ثم تطبيق ما تم التوصل إليه على أمثلة ومواقف جديدة".³

ومنه نستطيع القول أن هذه الطريقة أيضا تعتبر من الطرق الحديثة في التدريس، لأنها تشجع هي الأخرى الطالب على التعلم الذاتي وذلك من خلال البحث عن الحقيقة والتقصي عنها، كما أنها تشجع الفرد على مواصلة البحث من أجل إيجاد حلول للمشكلات المطروحة أو المشكلات موضوع البحث، وبالتالي فهي أيضا تساعد على تكوين فرد ذو خصائص علمية ومهارية تتماشى مع متطلبات العصر أو مع متطلبات مجتمع المعرفة.

جدول رقم "46" يوضح مدى اعتماد التعليم العالي على طريقة التدريس الجماعي.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
40	23.90	65	39.70	108	28.30	77	07.72	21	00,38	01	272

يوضح هذا الجدول مدى اعتماد التعليم العالي في الجزائر على طريقة التدريس الجماعي في عملية التدريس وهي من طرق التدريس الحديثة. ونجد فردين من مجموع المبحوثين (02) لم يجيبوا على هذه العبارة، وبالتالي فعدد الأفراد المجيبين عنها هو: 272 فرد. وكانت أغلبية آراء عينة البحث حول هذه

¹- سهيلة محسن كاظم الفتلاوي: "مرجع سبق ذكره"، ص 126.

²- "المرجع السابق"، ص 126.

³- "المرجع السابق"، ص 126.

الطريقة مركزة حول الدرجة "ضعيف" بنسبة 39.70%، وتأتي في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 28.30%، وفي المرتبة الثالثة الدرجة "ضعيف" بنسبة 23.90%، وفي المرتبة الرابعة نجد الدرجة قوي بنسبة 07.72%، وفي الأخير نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 00.38%. وإذا جمعنا نسبي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجد أن النسبة ترتفع وبشكل كبير حيث تبلغ 63,60% وهي نسبة كبيرة نوعا ما. وهذا يدل على أن التعليم العالي في الجزائر لا يستند إلى طريقة العمل في فرق أو طريقة التدريس الجماعي والتي تعتبر "ذلك النشاط الذي يعمل على استثارة النمو في الفرد والجماعة، وفي العملية التعليمية، يشمل التعليم في الفصل ومظاهر النشاط الفردي الذي يساهم فيها جميع الطلبة ويهدفون إلى غاية واحدة. وبعبارة أخرى يشمل جميع مظاهر النشاط التي ترمي إليها الجماعة بحيث يعمل كل منها نحو أهداف مرسومة، ويتحمل عبء مسؤولية الوصول إليها".¹

جدول رقم "47" يوضح مدى اعتماد التعليم العالي على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
41	10,21	28	40,88	112	36,13	99	11,68	32	02	03	100	274

يتضح لنا من الجدول الموجود أعلاه والذي يتعلق بمدى اعتماد التعليم العالي على وسائل تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية، واستناد مختلف طرق التدريس إلى استخدام هذه الوسائل في التعليم. فإننا نجد آراء أغلبية عينة البحث مركزة على الدرجة "ضعيف" بأكثر نسبة والتي تقدر بـ: 40,88% وإذا جمعنا الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجد نسبتها تقدر بـ: 51,09% وهي نسبة فوق المتوسط، وتليها في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 36,13%، وفي المرتبة الثالثة نجد "الدرجة قوي" بنسبة 11,68%، وفي المرتبة الرابعة نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 10,21%، وفي المرتبة الأخيرة الدرجة "قوي جدا" بنسبة 02%.

¹ - عبد اللطيف بن حسين فرج: "مرجع سبق ذكره"، ص 98.

وهذا يدل على أن طرق التعليم في الجزائر لا تعتمد بشكل كبير على مثل هذه الوسائل، وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها: - أن أغلبية أعضاء هيئة التدريس لا يتقنون استعمال مثل هذه الوسائل ولا يبدون رغبة في استعمالها. - قلة إن لم نقل انعدام هذه الوسائل على مستوى الأقسام والكليات، وفي بعض الأحيان نجد هذه الوسائل معطلة. وفي هذا المقام نجد إجابات الأساتذة متطابقة مع الجدول رقم "16" من محور فضاءات التدريس ومساهمتها في بناء مجتمع المعرفة والمتعلق بمدى توفر هذه الفضاءات على وسائل وأجهزة تكنولوجيا الاتصال التربوي والذي نجد فيه آراء الأساتذة مركزة على الدرجة ضعيف وضعيف جدا، والجدول "30" من محور دور المحتوى التعليمي في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، والمتعلق بمدى تضمن المحتوى التعليمي التدريب على استخدام وسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي والذي كانت فيه آراء الأساتذة مركزة على الدرجتين ضعيف وضعيف جدا فإنه لا يمكن استخدام هذه الوسائل أو التدريب عليها وهي غير متوفرة أساسا في فضاءات التدريس وبالتالي يؤدي إلى إنتاج فرد لا يحسن استعمال هذه الوسائل ولا يرغب في استخدامها. والتي تعتبر هي الأخرى شرط من شروط ومتطلبات بناء مجتمع المعرفة.

فبالرغم من أهمية وقيمة وسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي في عملية التعليم الحديثة خاصة منها الحواسيب وشبكة الانترنت، حيث أصبحت ضرورة ملحة يجب على أنظمة التعليم العالي استخدامها في ظل التغيرات السريعة، والتدفق المعرفي الكبير الذي يصعب استيعابه بالطرق التقليدية، كذلك أصبحت شبكة الانترنت من المصادر المهمة والسريعة في الحصول على المعرفة وأهم مصدر من مصادرها، إلا أنه في الجزائر نجد استعمالها لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب. وهذا يدل على أن التعليم العالي في الجزائر لازال يعتمد على الوسائل والامكانيات البسيطة في العملية التعليمية، ولا يعتمد على وسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي إلا بدرجة ضئيلة جدا، وحسب دراستنا وآراء مجتمع بحثنا فإن نسبة استعمالها لا تتجاوز 11.76%، وهذا ما نجده يتطابق مع العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال. ومن أجل تطوير طرائق التدريس بصورة فاعلة وجب الاستفادة من الثورة المعلوماتية في المراحل الدراسية كافة وتدريب أعضاء الهيئات التدريسية على استخدام طرائق تدريسية حديثة وتأهيلهم للقيام بواجبات التدريس

وفق الطرائق التكاملية والشمولية¹. حيث نجد أن لهذه الوسائل العديد من المزايا والفوائد للأساتذة والطلاب على حد سواء في عملية التعليم والتعلم والتي نوجزها فيما يلي:²

- تشوق المتعلم وتجذبه للدرس.
- تدفع المتعلم نحو التعلم الذاتي.
- تنمية الميول الإيجابية لدى الطلاب.
- تتيح للمتعم فترة تذكر أطول للمعلومات.
- تقوم التقنيات التعليمية بتقديم توضيحات علمية للمهارات المطلوب تعلمها.

"وتبرز انعكاسات التطور التكنولوجي على العملية التعليمية، من حيث توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقنيات التعليم والتعلم. فقد أثرت تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي بشكل جذري على نظم التعليم، وأساليبه مما تطلب مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم الذاتي، والتعلم التعاوني، والتعلم عن بعد، إضافة إلى زيادة الاهتمام بالتنمية المهنية لأعضاء الهيئات التدريسية بغية تحسين فعالية المخرجات التعليمية."³

ويؤكد "نيومان" أهمية تكنولوجيا التعليم في التعليم العالي، حيث يبرز دورها في إعادة تشكيل الجامعات من خلا الواقع الافتراضي، والتغير الدائم والمتسارع في التكنولوجيا، والتحولات الديمغرافية، وعولمة المؤسسات... إلى غير ذلك من التحديات الراهنة والمستقبلية التي لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي حيالها. يضاف إلى ذلك أن التعليم العالي يتأثر بعدد من العوامل والقوى، منها التسارع المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعلم عن بعد، والتعلم القائم على شبكة المعلومات، الأمر الذي يتطلب من الجامعات إعادة النظر في كثير من ممارساتها التقليدية.⁴

"لذا يجب توظيف تقنية المعلومات الحديثة في العملية التدريسية وذلك راجع إلى التغيرات المتسارعة التي تحتم على الأستاذ الجامعي تطوير طرق تدريسه وأساليبها بما ينمي أساليب التفكير السليم عند الطلبة، وبما يزودهم بمهارات البحث عن المعلومة المناسبة من مصادرها الأولية وتصنيفها والإستفادة منها، كما أن استخدام التقنيات الحديثة في التدريس يعد غاية الأهمية لكل من الأستاذ والطالب والمؤسسة

¹ - محمد دغة، الحاج كادي: "طرائق التدريس المعاصرة في التعليم الجامعي وعلاقتها بالحاسوب" in

<https://www.asjp.cerist.dz>, 04/07/2020.

² - ابراهيم بعزیز: "تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية"، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012، ص 45.

³ - صفاء طارق حبيب: "شيماء صلاح حسين" مرجع سبق ذكره، ص 1880.

⁴ - محمد عمر سرحان: "مرجع سبق ذكره"، ص 543.

الأكاديمية وسمعتها، وهذا ما دفع عدد من المهتمين إلى إيجاد ونشر عدد من برامج تقنيات التدريس الحديثة تحمل عدة مسميات منها على سبيل المثال، برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، وبرنامج الميكروسوفت وورد، والتعلم الإلكتروني، والتعلم بمساعدة الحاسوب، والفصول الذكية... إلخ¹. وحتى يتمكن التعليم العالي في الجزائر من تكوين مورد بشري قادر على مواجهة التغيرات التي تحدث في المجتمع ومساهمته في إنتاج المعرفة وتوظيفها في المجتمع وجب عليه الاعتماد على وسائل تكنولوجيا المعلومات في التعليم وذلك ب:²

- يجب على الجزائر أن تعمل على جلب هذه الوسائل واستيعابها وتوظيفها كوسيلة من وسائل إنتاج المعرفة.
- على النظام التعليمي في الجزائر الاهتمام بشكل كاف بالتكنولوجيا الحديثة واستخدام الحاسوب وغير ذلك من التقنيات.
- العمل على تأهيل وتدريب المورد البشري القادر على استيعاب هذه التقنيات وتوظيفها من خلال نظام تعليمي قوي وناجح.
- يجب على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر إن تحاول توفير المتطلبات الأساسية من أجل استخدام هذه التقنيات.
- ضرورة استخدام التعليم الإلكتروني كرافد للتعليم التقليدي.

جدول رقم "48" يعتمد التعليم العالي على أنواع التعليم المختلفة والحديثة في أداء العملية التعليمية.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
42	19,70	54	37,95	104	37,60	103	04,75	13	00,00	00	100	274

¹ - بوزقزي رزيقة، قوارح أحمد "مرجع سبق ذكره"، ص 431.

² - ستار جابر العيساوي، سليم محمد بيت المال: "تأثير نموذج التعليم الممزوج على تطوير مهارات الطالب الجامعي"، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان جودة التعليم العالي، مصر، القاهرة، 2-3 سبتمبر 2012، ص 159.

يوضح الجدول الموجود أعلاه مدى اعتماد التعليم العالي في الجزائر على أنواع التعليم المختلفة والحديثة في التعليم. والذي نجد فيه أن الدرجة "ضعيف" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 37.95%، ثم تليها الدرجة "متوسط" بنسبة 37,60%، وبعدها تأتي الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 19,70%، وفي المرتبة الرابعة نجد الدرجة "قوي" بنسبة 04,75%، وفي المرتبة الأخيرة نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 00,00%. ومن خلال الإحصائيات السابقة وجمع الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجد نسبتها تقديرياً: 57,65%، وهي نسبة فوق المتوسط، ومنه نستنتج أن التعليم العالي في الجزائر لا يعتمد على أنواع التعليم المختلفة والحديثة في أداء العملية التعليمية والتي تعتمد بالأخص على وسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي، كالتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد والتعليم الافتراضي. فرغم وجود بعض الملامح التي تبرز في انتهاج الجزائر لبعض أنواع التعليم إلا أنه بدرجة ضعيفة جداً، وهذا ما أثبتته دراستنا حيث كانت نسبة تطبيق هذه الأنواع في التعليم العالي في الجزائر تقديرياً: 04,75% حسب آراء المبحوثين الذين شملتهم الدراسة.

وتوجد العديد من الآراء والأدبيات التي تقر بأهمية وفعالية طرق التدريس الحديثة وخاصة في عصر أو مجتمع المعرفة وما يتميز به هذا العصر من تطور كبير في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال وكذلك تدفق معرفي كبير لا نظير له من قبل، مما أثر على استيعاب هذا الكم الهائل من المعرفة بالطرق التعليمية التقليدية واللجوء إلى تطبيق طرق تعليم حديثة خاصة في مرحلة التعليم الجامعي. حيث يرى كل من "هارا وانجلي"، "وتويج ورامج"، "أسبيس لاندو هاوكنز" و"ديفيد" و"ماير" على أن تطبيق طرق تعليمية حديثة من قبل عضو هيئة التدريس له فوائد كبيرة نذكر منها:¹

- زيادة تحصيل الطلاب وسرعة استيعابهم للعلوم المختلفة.
- تحسين أساليب التدريس لدى المعلمين ورفع كفاءاتهم المهنية.
- معالجة العديد من مشكلات التعليم الجامعي كنقص أعضاء هيئة التدريس في بعض التخصصات.
- استثارة اهتمام الطلاب وإشباع حاجاتهم للتعلم.
- زيادة خبرة الطلاب وجعلهم أكثر استعداداً للتعلم والإقبال عليه.
- تنويع الأساليب التي تؤدي إلى تكوين وبناء المفاهيم العلمية الجديدة.
- تدريب الطلاب على مهارات المشاركة الفعالة في المواقف التعليمية.

¹ - صالح بن أحمد دخيخ، صفوت أحمد على حسنين، تامر على عبد اللطيف المصري "مرجع سيق ذكره"، ص ص، 17، 18.

- مواجهة الفروق الفردية بين الطلاب.

وكعرض موجز عن تجربة الجامعات الجزائرية في انتهاج التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد واستخدام تكنولوجيا التعليم، فإننا نجد أن هذه التجربة مازالت في بدايتها الأولى، وما زالت تراوح مكانها، وقد يعود السبب في ذلك إلى غياب الوعي بفعالية هذا النوع من التعليم ومدى مساهمته في رفع المستوى العلمي والتأهيلي للفرد. ورغم ذلك فإن التجربة الجزائرية بدأت مبكرة بمحاولة تجربة مؤسسة (EPAD) أو ما يسمى بالمدرسة الرقمية المخصصة لتلاميذ الثانوي والمتوسط من خلال وضع برنامج خاص على شبكة الانترنت موجه في بدايته للمقبلين على امتحانات شهادة البكالوريا أو شهادة التعليم المتوسط، وتجربة المركز الوطني للتعليم عن بعد (CNEPD)، والتي تعتبر أول تجربة في ميدان التعليم الافتراضي والتي لا زالت قائمة لحد الآن تتولى الإشراف عليها جامعة التكوين المتواصل، التي أنشئت موقعا افتراضيا تبتث من خلاله دروسا مكملة لطلبتها في بعض التخصصات.

- وتتمثل جهود الجامعات الجزائرية في محاولة تطبيق التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد فيما يلي:¹
- 1) عرض مشروع (AUF) لفتح فرع الماستر في مجال التبصر والتصور في ميدان التصميم بواسطة الكمبيوتر.
 - 2) (Transfert AUF) تكوين مكونين في ميدان التعليم الافتراضي، أرضية التعليم الافتراضي المستعملة هي (ACOLAED).
 - 3) (DESS UTICEF) تكوين ماستر Master اختصاصيين في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال لفائدة التعليم والتكوين، وأوكلت مهمة هذا التكوين لجامعة لوي باستور (ستراسبورغ) ومركز الدراسة والبحث في المعلومات والتقنية (Cerist).
 - 4) تجهيز الجامعات الجزائرية بالمعدات اللازمة لتطبيق التكوين عن بعد: وتم تدعيم وتمويل هذه العملية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي خصصت ميزانية معتبرة قدرت بمليار وثلاثة مئة وخمسون دينار جزائري.

¹- نصر الدين غراف: "التعليم الإلكتروني ومستقبل الإصلاحات بالجامعة الجزائرية"، in

http://www.webreview.dz/IMG/pdf/ar04-rist19-2_23/5/2015.p09

(5) (Fortif): تكوين ماستر (Master) اختصاصيين مكونين في مجال التعليم عن بعد: ولقد ضم هذا المشروع المؤسسات التالية:- جامعة التكوين المتواصل الجزائرية.- اليونسكو.- CNED - CNAM، الفرنسي وفرقة A6.

(6) إعداد الدروس في الانترنت (Web) باستخدام أرضية التعليم الافتراضي سربولي (Serpolet) للتعليم عن بعد: وكلفت جامعة التكوين المتواصل بهذا المشروع.

(7) مشروع FPD-CARO وهو عبارة عن مبادرة من طرف جامعة بجاية تتمثل في فكرة إدخال ممارسات تربوية جديدة أساسها الإستقلالية، والتعلم الإجتماعي، التناقض المعرفي، التعلم الذاتي وبناء المعرفة إثر نشاطات تربوية.

كما نجد من بين المجهودات التي تبذلها الجزائر لتطبيق نظام التعليم الإلكتروني أوالتعليم عن بعد يتجسد في كل ما تبذله كل جامعة من جهد في مجال التكوين والبحث العلمي إلى إقامة شبكة معلوماتية داخلية وإلى الربط بشبكة الانترنت على مدار 24 ساعة، وذلك لتمكين الأساتذة والطلبة من تصفح المواقع التي تهمهم، كما تمنحهم فرصة الإتصال بالجامعات والمراكز البحثية على المستوى العالمي من جهة، ومن جهة أخرى تقوم الجامعة بتوفير الامكانيات المادية الضرورية اللازمة للتكوين بهدف جعل التكوين يتميز بالطابع التطبيقي أكثر من كونه تكوينا نظريا فقط. ويبرز هذا الأسلوب في بعض التخصصات دون الأخرى على رأسها الإعلام الآلي والعلوم الدقيقة والتكنولوجية. كما تسعى الجزائر إلى إقامة مشروع يعرف بالشبكة الأكاديمية والبحثية وهي شبكة خاصة بالجامعات والمراكز البحثية الموجودة على كافة التراب الوطني، تهدف إلى تطوير خدمات الإتصال وتبادل المعلومات بين هذه المؤسسات والمراكز البحثية. وتقوم هذه الشبكة بتوفير الوسائل التكنولوجية الضرورية للعاملين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. كما تدعم وتسهل عملية التكوين عن بعد، كما يهدف هذا المشروع إلى إقامة الجامعة الافتراضية بصفة دائمة بهدف تشجيع التكوين عن بعد ومن دون مغادرة المكان، الذي يساعد على تبادل الخبرات وزيادة الكفاءات المعرفية للطلاب والمؤطر على حد سواء، ومن خلال تبادل الأفكار والآراء العلمية ومناقشة التطورات الطارئة.¹

¹ - عمر بلخير: "مرجع سيق ذكره"، ص7.

ولكن رغم كل هذه الجهود فإن الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب في تطبيق نظم التعليم المختلفة مقارنة مع بقية الدول المتقدمة أو الدول المجاورة، وهذا ما يتطلبه العصر الحالي الذي يعرف تدفقا معرفيا وتطورا تكنولوجيا سريعا يصعب استيعابه بنظم التعليم التقليدية.

جدول رقم "49" يوضح مدى مساهمة طرق التدريس التي يعتمد عليها التعليم العالي في الجزائر على الإبداع وإنتاج المعرفة.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
43	16,06	44	29,92	82	35,40	97	16,80	46	01,82	05	274

يتضح لنا من الجدول أعلاه والذي يتضمن مدى مساهمة طرق التدريس التي يعتمد عليها التعليم العالي في الجزائر على الإبداع وإنتاج المعرفة أن الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 35,40%، أما في المرتبة الثانية فتأتي الدرجة "ضعيف" بنسبة 29,92%، ثم تأتي بعدها في المرتبة الثالثة الدرجة "قوي جدا" بنسبة 16,80% وفي المرتبة الرابعة نجد "ضعيف جدا" بنسبة 16,06%، وفي الأخيرة نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 01,82%.

فمن خلال الإحصائيات السابقة وبعد جمع النسبتين "ضعيف وضعيف جدا" نجد نسبتهما تقدر بـ: 45,97%، وهي تمثل أعلى نسبة مقارنة ببقية الدرجات، وهذا يدل على سبل وطرق التدريس التي يعتمد عليها التعليم العالي في الجزائر لا تساعد على الإبداع وإنتاج المعرفة، كما أنها لا تشجع على التعلم الذاتي والمستمر الذي يؤدي بدوره إلى الإبداع وإنتاج المعرفة. وهذا ما نجده يتوافق مع الأدبيات والدراسات التي أجريت في هذا المجال والتي تؤكد على أن أنظمة التعليم في دول الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة لا تساهم في إنتاج المعرفة.

ويرتبط قياس فعالية ونجاح نظم التعليم العالي وعلاقته بالمعرفة إلى الربط بين المعرفة والتنمية. ومعنى ذلك أن استنتاج فعالية هذا القطاع ودوره في إنتاج المعرفة والمساهمة في التنمية بصفة عامة يستدعي قياس ما تقوم به أنظمة التعليم العالي ومؤسساته بتزويد مخرجاته بمختلف المعارف والمهارات والقيم والتوجهات التي تساعدهم على الإندماج بإيجابية في المجتمع، وتقاس كذلك فعالية بما ينتجه

الدارسون والباحثون من بحوث ودراسات تصب في بناء المعرفة وتطويرها ونشرها، ودعم جهود التنمية المحلية والتقدم العالمي.¹

فمن خلال طرق التدريس المعتمدة والتي تعتمد على طريقة المحاضرة بنسبة كبيرة جدا، حسب آراء أساتذة الجامعتين، وبإعادة النظر في إجابات الأساتذة في الجدول رقم: "28" من محور دور المحتوى التعليمي في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، والمتعلق بمدى تشجيع المحتوى التعليمي الفرد على التعلم الذاتي والذي كانت فيه إجابات الأساتذة مركزة على الدرجة ضعيف وضعيف جدا، فإننا نستطيع القول أن طرق التكوين والتدريس التقليدية لا تشجع الفرد على التعلم الذاتي فهي تفقده هويته ويبقى تابعا دائما لما يمليه عليه الأستاذ من معلومات، وتحد من مشاركته في العملية التعليمية، وتعيقه في الإعتماد على نفسه في البحث عن المعرفة والتقيب عنه، ومشاركتها داخل الفصل الدراسي.

ومنه نستطيع القول أن طرق التدريس التقليدية (المحاضرة) لها تأثير سلبي على التعلم الذاتي للفرد وتحد من إبداعاته وابتكاراته بتهميش دوره في العملية التعليمية، والتركيز على الأستاذ كمحور أساسي، وهذا عكس ما يتطلبه التعليم العالي في ظل مجتمع المعرفة والذي يركز على دور المتعلم في العملية التعليمية، وإتاحته الفرصة للكشف عن إبداعاته وإمكاناته ومهاراته العلمية والمعرفية.

وقد لخص تقرير البنك الدولي مشكلات التعليم العالي في البلدان العربية ومنها الجزائر بضعف التمويل في وقت يزيد الطلب عاما بعد عام، وضعف تأهيل الأساتذة، وفقدانهم للدافعية، وتدهور مدخولهم، وضعف المناهج، ورتابة طرق التدريس". كما جاء في تقرير المعرفة العربي لسنة 2014 "أن نظم التعليم في المنطقة العربية تعاني طرق تدريس غير ملائمة، كما تعاني فقرا شديدا في سياسات البحث العلمي، ومقررات أكاديمية لم يُحدَث معظمها، ولا تواكب متطلبات المعرفة".²

جدول رقم "50" يوضح مدى استناد سبل وطرق التدريس على مختلف اللغات الأجنبية في التدريس.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
44	18,24	50	41,24	113	33,59	92	05,48	15	01,45	04	274

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "مؤشر المعرفة العربي 2016"، مرجع سبق ذكره، ص 55.

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "مؤشر المعرفة العربي: 2015"، مرجع سبق ذكره، ص 60.

يبين لنا هذا الجدول مدى استناد طرق وسبل التدريس على مختلف اللغات الأجنبية في التدريس وفيه نجد الدرجة "ضعيف" تحتل المركز الأول بنسبة 41,24%، وتأتي في المركز الثاني الدرجة "متوسط" بنسبة 33,59%، وتأتي في المركز الثالث الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 18,24%، وتأتي في المركز الرابع الدرجة "قوي" بنسبة 05,48%، وفي المركز الأخير تأتي الدرجة "قوي جدا" بنسبة 01,45%، ومن خلال ماسبق وجمع نسبي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" واللذان تبلغ نسبتهما 59,48% وهي نسبة فوق المتوسط، وهذا يدل على أن طرق وسبل التدريس في الجزائر لا تستند في عملية التعليم على استعمال اللغات الأجنبية في التدريس إلى جانب اللغة الأم (اللغة العربية) خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث نجد اللغة الغالبة في التدريس هي اللغة العربية. أما اللغة السائدة في كلية العلوم والهندسة فهي اللغة الفرنسية، ولقد صرح بعض الأساتذة الذين قابلناهم من هذه الكلية بالجامعتين أنهم مضطرون للشرح باللغة العربية في بعض الأحيان لأن الطلبة لا يجيدون استعمال وفهم اللغة الفرنسية جيدا، يقال أن اللغة الأم هي اللغة الضرورية في فهم وتوصيل المعارف إلا أنه من الضروري تعلم اللغات الأجنبية التي تصدر بها مختلف المعارف والعلوم.

وهذا ما نجده يتطابق تماما مع إجابات الأساتذة في الجدول رقم "27" من محور دور المحتوى التعليمي في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، والمتعلق بمدى تضمن المحتوى التعليمي تعليم مختلف اللغات الأجنبية إلى جانب التخصص الرئيسي، حيث كانت آراء الاساتذة فيه مركزة على الدرجة ضيف. وبالتالي كيف يمكن اعتماد هذه اللغات في التعليم والتدريس، والمحتوى التعليمي خالي من تلقينها وتدريبها للطلبة.

ومن خلال كل التحليلات السابقة وكنتيجة عامة لمحور طرق وسبل التدريس التي يعتمد عليها التعليم العالي في الجزائر نستنتج أنه وباستثناء العبارتين "02"، "03" اللتين عرفت فيهما الدرجة "متوسط" أكبر نسبة، وكذلك العبارة رقم "01" التي عرفت فيها الدرجة "قوي" أكبر نسبة وهذا ما هو شائع بالفعل حيث نجد أن طريقة المحاضرة هي الطريقة الأكثر استعمالا وشيوعا في عملية التدريس بالجامعات الجزائرية. أما باقي عبارات هذا المحور فإننا نجد الدرجة "ضعيف" هي أكبر نسبة وهذا يدل على أن التعليم العالي في الجزائر لا يعتمد على التنوع في طرق التدريس بشكل كبير وخاصة طرق التدريس الحديثة كطريقة حل المشكلات، وطريقة العمل الجماعي، وكذلك طريقة الحوار والمناقشة...إلخ.

فهذه الطرق أهمية وفائدة علمية كبيرة، حيث نجدها تنمي طريقة التفكير لدى الطالب وتشعره بالمسؤولية، كما أنها تثير اهتمامه وتدفعه للتعلم وتشوقه للمعرفة، بالإضافة إلى أنها تساعد على الإبداع والابتكار وتشجع على التعليم الذاتي والدائم والمستمر والذي يؤدي بدوره إلى الإبداع وإنتاج المعرفة. كما نستنتج مما سبق أن طرق وسبل التدريس في الجامعة الجزائرية لا تعتمد بشكل كبير على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى عدم اعتمادها على اللغات الأجنبية بشكل كبير، وكل هذه العوامل تحد من فعالية عملية التعليم والتعلم، ولا تحفز الطالب على البحث عن المعرفة والتعلم، وبالتالي نستطيع القول أن سبل وطرق التدريس التي يعتمد عليها التعليم العالي في الجزائر لا زالت لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب ولا تساهم في بناء مجتمع المعرفة.

وفي نهاية هذا المحور نستطيع القول أنه لإثارة الدافعية للتعليم الجامعي واستمراريتها لدى المتعلم، فإنه يفترض على القائم بالتدريس أن يقدم المادة التدريسية بخبراتها ونشاطاتها بأسلوب تدريسي جامعي مثير للتفكير (الإثارة الفكرية) والتساؤل والبحث والتقصي والاكتشاف. فإثارة العقول وإيقاضها وحفزها وتطويرها استقصائيا وتميها يتطلب جهدا وأسلوبا إبداعيا في التدريس الجامعي، كما يتطلب مشاركة إيجابية في التعلم، وتفاعلا متكاملًا بين القائم بالتدريس والمتعلم والمنهاج، وذلك لتحقيق أهداف التدريس الفعال من جهة، ووظائف الجامعة من جهة أخرى¹ والتي من بينها إعداد موارد بشرية مؤهلة ومكونة ومدرّبة في مختلف تخصصات المعرفة، وقادرة على التكيف مع مختلف التطورات والتغيرات المعرفية والتكنولوجية، بالإضافة إلى قدرتها على إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة في المجتمع الذي تنتمي إليه، وهذا ما يتطلبه العصر الجديد أو عصر المعرفة.

5- تحليل البيانات المتعلقة بمحور البحث العلمي ومدى مساهمته في بناء مجتمع المعرفة:

البحث العلمي المقصود في دراستنا هذه هو البحث الذي تختص به كليات ومعاهد التعليم الجامعي، والبحث العلمي في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقديم العلم، وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الفرد المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث العلمي المتقدمة، والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع وصنع المستقبل وخدمة الإنسانية.²

¹ - سعيد جاسم الأسدي: "مرجع سبق ذكره"، ص 48.

² - فوزيل دليو: "إشكالية المشاكل الديمقراطية في الجامعة الجزائرية"، الجزائر، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001،

جدول رقم "51" يوضح مدى توفر البحث العلمي على البيئة والظروف البحثية الملائمة.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
45	24,08	66	39,80	109	32,48	89	03,64	10	00	00	100	274

يوضح لنا الجدول الموجود أعلاه مدى توفر البحث العلمي على البيئة والظروف البحثية الملائمة حيث نجد أن الدرجة "ضعيف" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 39,80%، ثم تأتي في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 32,48%، وتليها في المرتبة الثالثة "ضعيف جدا" بنسبة 24,08%، وفي المرتبة الرابعة تأتي الدرجة "قوي" بنسبة 03,64%، أما في المرتبة الأخيرة نجد نسبة "قوي جدا" بنسبة 00,00%، فمن خلال القراءة الأولية لإحصائيات هذه العبارة وجمع نسبي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المرتبة الأولى بنسبة 63,86%، وتأتي في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 24,08%، وفي المرتبة الثالثة وجمع الدرجتين "قوي وقوي جدا" نجد أن نسبتهما تقدر بـ: 03,64% وهي نسبة ضئيلة جدا، وهذا ما يدل على أن البحث العلمي في الجزائر حسب آراء مجتمع بحثنا لا يتوفر على بيئة بحثية مناسبة للبحث العلمي، وهذا ما نجده يتطابق مع الأدبيات والعديد من الدراسات العربية والمحلية التي أجريت في هذا المجال والتي تؤكد على ضعف البيئة البحثية للجزائر وللدول العربية ككل. حيث جاء في تقرير المعرفة العربي لسنة 2014 " أن المؤسسات البحثية القائمة في الدول العربية، ظروف عملها لا تساعد العلماء على تحقيق مستويات علمية متقدمة في مجالات الانتاج المعرفي والابتكارات التقنية. كما يشير تقرير اليونسكو لعام 2010 أن عددا محدودا جدا من الباحثين في العالم العربي هم الذين حصلوا على تقدير المؤسسات العلمية الدولية".¹

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير المعرفة العربي 2014: الشباب وتوطين المعرفة"، مرجع سبق ذكره، ص 111.

جدول رقم "52" يتمتع البحث العلمي في الجزائر بالحرية الكاملة في دراسة مختلف القضايا والمشكلات المتعلقة بالمجتمع.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
46	11,52	31	21,93	59	37,55	101	25,65	69	03,35	09	269

يبين لنا هذا الجدول مدى تمتع البحث العلمي في الجزائر بالحرية الكاملة في دراسة مختلف القضايا والمشكلات المتعلقة بالمجتمع، ونسجل من خلال هذه العبارة أن خمسة (05) أفراد من المبحوثين لم يجيبوا عليها، وبالتالي فعدد المجيبين عنها هو: 269 فرد. ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن آراء أغلبية مجتمع البحث مركزة على الدرجة "متوسط"، حيث احتلت هذه الدرجة المرتبة الأولى بنسبة 37,55%، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "قوي" بنسبة 25,65%، ثم تليها في المرتبة الثالثة الدرجة "ضعيف" بنسبة 21,93%، وفي المرتبة الرابعة نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 11,52%، وفي الأخير نجد الدرجة "قوي جدا" بنسبة 03,35%.

ومن خلال هذه القراءة الأولية لمختلف درجات العبارة نجد أن الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بنفس الدرجة المذكورة سابقا، وتأتي المرتبة الثانية وجمع الدرجتين "ضعيف جدا وضعيف" بنسبة 33,45%، وأخيرا وفي المرتبة الثالثة وجمع الدرجتين "قوي وقوي جدا" بنسبة 28,99%. فمن خلال الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال وكذلك من خلال وجودنا برفقة بعض الأساتذة أثناء ملئ هذه الاستمارة، فإنه تبين لنا أن الدراسات والبحوث التي تجرى في التخصصات العلمية فالباحث فيها يكون حرا في اختيار المواضيع والقيام بمختلف الدراسات والبحوث التي يرغب في دراستها والبحث فيها وهذا بتصريح من قبل الأساتذة أنفسهم، أما فيما يخص البحث في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية فهناك قيود تفرض على الباحث في اختيار ودراسة بعض المواضيع خاصة فيما يتعلق بالنظام الحاكم والسلطة، فبعض الحكام ورجال السلطة يمنعون الباحثين الدراسة والبحث والتعمق في بعض المواضيع والمسائل، كما أن المعلومات والبيانات في هذا المجال تحاط بالسرية التامة ويصعب الحصول عليها من الدوائر الإدارية المختصة، وهذا ما يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 والذي جاء تحت شعار نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية" والذي يثبت أن "السياسة والقوانين في الوطن العربي

تتدخل بشكل مباشر أو عن طريق قنوات غير مرئية في رسم الخطوط الحمراء للبحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية¹. وهذا ما تؤكدته كذلك نتائج بعض الدراسات التي قام بها بعض الأساتذة الباحثين في هذا المجال والتي من نتائجها سيطرة البعد السياسي على توجيه البحث الاجتماعي، الأمر الذي ينجم عنه غياب الحرية الأكاديمية للباحث الاجتماعي، ويبرز ذلك من خلال²:

- عزلة البحث الاجتماعي عن السياسات التنموية الوطنية، فجميع نتائج البحوث لا تؤخذ بعين الاعتبار.
- انخفاض مستوى تقدير البحث الاجتماعي في السياسة الجزائرية، وتهميش العلوم الاجتماعية والانسانية بشكل عام، وهذا نتيجة لمنح قدر أكبر من الاهتمام للعلوم الطبيعية مقارنة بالعلوم الاجتماعية.
- غياب حرية المؤسسات العلمية والأكاديمية واستقلالها المالي والإداري.
- ونتيجة لارتباط مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بقطاعات الدولة، أدى الأمر إلى "انعدام حرية البحث وحرية التعبير وممارسة الرقابة بأشكال متعددة في مستويات مختلفة، إذ كثيرا ما رفضت مشاريع بحث وأعمال ذات مستوى علمي لا لشيء سوى لأنها تعتمد مقاربات نقدية وتثير قضايا تدخل ضمن المسكوت عنه والمكبوت، سواء من طرف الجماعات المختلفة في المجتمع المدني أو السلطة السياسية."³
- ومن جهة أخرى تسييس مراكز الأبحاث على كل المستويات، وهذا ما أدى إلى تقليص هامش الحرية التي يمكن لمراكز الأبحاث أن تمارسه في التخطيط أو العمل على البحث العلمي وعلى نشره، كما أدى إلى عدم تثمير جدي وفعال للمساعدات التي يمكن لمنظمات دولية كاليونسكو أن تقدمها.⁴

لذلك نعتبر الدرجة "متوسط" في بحثنا صحيحة وذلك نتيجة لتركيبية مجتمع بحثنا الذي يتضمن أساتذة من كليتين مختلفتين. (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكلية العلوم والهندسة).

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003: نحو بناء مجتمع المعرفة"، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² - نادية عيشور: "تحديات البحث السوسولوجي في العالم العربي، الجزائر نموذجا"، الملتقى الوطني حول علم الاجتماع في الجزائر (الواقع والآفاق)، الجزائر، جامعة جيجل، 6-7 ماي 2006، ص 06.

³ - العياشي عنصر: "نحو علم اجتماع نقدي - دراسات نظرية وتطبيقية -"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 79.

⁴ - نادية عيشور: "مرجع سبق ذكره"، ص 03.

جدول رقم "53" يوضح مدى توفر البحث العلمي على مخابر بحث كافية ومتطورة ومجهزة بمختلف الوسائل والأجهزة البحثية الحديثة والمتطورة.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
47	21,53	59	35,05	96	29,92	82	13,13	36	00,37	01	274

نلاحظ من خلال الجدول السابق والذي يتمحور حول مدى توفر البحث العلمي على مخابر بحث كافية، ومتطورة ومجهزة بمختلف الوسائل والأجهزة البحثية الحديثة والمتطورة، والذي نجد فيه الدرجة "ضعيف" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 35,05%، وفي المرتبة الثانية تأتي العبارة "متوسط" بنسبة 29,92%، والمرتبة الثالثة نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 21,53%، وفي المرتبة الرابعة نجد الدرجة "قوي" بنسبة 13,13%، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة الدرجة "قوي جدا" بنسبة 00,37%. فمن خلال الإحصائيات السابقة نجد أنه وجمع الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" يحتلان المرتبة الأولى وبنسبة 56,67%، وبالتالي هذه النسبة تثبت ما هو موجود في الواقع وتتطابق مع مختلف نتائج الدراسات في هذا المجال، والتي تؤكد أن الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة لا تمتلك مخابر بحث كافية ومتطورة، ومجهزة بمختلف الوسائل والأجهزة البحثية والمتطورة، وهذا بالرغم من أن الإحصائيات تشير إلى أن الجزائر تملك إلى حد الآن 640 مخبر بحث وتضم ما يقارب 14000 أستاذ باحث، وتنفيذ 794 مشروع بحث¹. "وتم تسجيل ارتفاع في مخابر البحث من 1297 مخبر سنة 2013 إلى 1324 مخبرا بحثيا سنة 2015 (بما في ذلك مخابر بحث مشتركة، ومخابر بحث مشاركة) موزعة على مجموعة من التخصصات الكبرى، والتي جندت حوالي 27584 أستاذ باحث وطالب دكتوراه.² إلا أن هذا العدد يبقى غير كافي مقارنة مع الدول المجاورة ومع بقية الدول المتقدمة. وتأتي في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 29,92%، وهي نسبة ضعيفة نوعا ما لأن هناك بعض المخابر فقط في بعض الجامعات التي تتوفر على امكانيات لا بأس بها، وتعتبر مقبولة للقيام بالبحث العلمي في ظروف مناسبة ومواتية للبحث.

¹ - حازم المصري ، آمال عيد : " دور مخابر البحث العلمي في تنمية مجتمع المعرفة من خلال آراء عينة من الباحثين والأكاديميين في الجامعة الجزائرية"، المؤتمر 23 للإحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الدوحة، قطر، 13-20 نوفمبر 2012، ص 1642.

² - المجلس الشعبي الوطني، "التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

أما في المرتبة الأخيرة فنجد الدرجتين "قوي وقوي جدا" بنسبة 13,50%، وهي نسبة ضعيفة جدا وهذا يعبر على رأي فئة قليلة جدا من المبحوثين الذين شملتهم الدراسة، والتي ترى بأن هناك مخابر حديثة ومجهزة بأحدث الوسائل لكنها قليلة جدا. وعن فعالية المخابر الموجودة والمجهزة جاء في ندوة الصالون العاشر للكتاب بوهان المنظمة بتاريخ 2013/04/08 والتي جاءت تحت عنوان: "المخابر الجامعية، بين إنتاج المعرفة وصناعة النخب"، حيث أكد المشاركون في هذه الندوة أن المناخ العام لا يساعد هذه المخابر على القيام بالدور المطلوب منها، رغم الإمكانيات المالية المرصودة لها. وقد قدم المشاركون في هذه الندوة عروضاً متنوعة حول المخابر البحثية الجامعية التي يتجاوز عددها خمسمئة (500) مخبر، تحتوي على مئات فرق البحث، وقد دعا هؤلاء المشاركون الذين هم أساتذة جامعيون بجامعة وهران إلى ضرورة إخراج البحث الجامعي من الدوائر الإدارية والاهتمام بالأوضاع المستجدة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والمشاكل الآنية التي تواجه المجتمع. وهذا ما طالب به الدكتور "بن مزيان بن شرقي"، حيث نبه إلى ضرورة الاهتمام بالواقع المحلي في مختلف القضايا والمشكلات القائمة في المجتمع، والابتعاد عن الجوانب النظرية، كون المخابر الجامعية وجدت لتحقيق هدف معين، وهو ترقية البحث العلمي، وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات القائمة في المجتمع، وهو الأمر الذي تفتقده هذه المخابر اليوم.¹

جدول رقم "54" يوضح مدى توفر البحث العلمي على قوى بشرية مؤهلة ومدربة على مختلف تقنيات وسبل البحث العلمي.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
48	12,79	35	29,56	81	43,06	118	14,23	39	00,36	01	100	274

يبين الجدول الموجود أعلاه مدى توفر البحث العلمي على قوى بشرية مؤهلة ومدربة على مختلف تقنيات وسبل البحث العلمي، والذي نجد من خلاله أن آراء أغلبية أفراد مجتمع البحث مركزة على الدرجة "متوسط" التي احتلت المرتبة الأولى بنسبة 43,06%، وهي تعتبر نسبة قريبة من المتوسط، ثم تأتي في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 29,56%، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الدرجة "قوي" بنسبة

¹ - ح.ع: "المخابر الجامعية لا تساهم في إنتاج المعرفة"، جريدة الخبر اليومي، الصادرة بتاريخ: 2013/04/10، ص 25.

14,23%، ثم تليها في المرتبة الرابعة الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 12,79%، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الدرجة "قوي جدا" بنسبة 00,36%، فمن خلال هذه القراءة السابقة لهذه الإحصائيات نجد أن الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بنفس النسبة المذكورة سابقا أي 43,06%، ثم تأتي في المرتبة الثانية بعد جمع الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" بنسبة 42,35%، وهي متقاربة مع النسبة في الدرجة الأولى وتأتي في المرتبة الثالثة بعد جمع الدرجتين "قوي وقوي جدا" بنسبة 23,13%، وهي نسبة ضعيفة نوعا ما. وهذا يدل على أن المخابر البحثية في الجزائر لا تتوفر على موارد بشرية مؤهلة وكفوة ومتمكنة من مختلف طرق وتقنيات البحث العلمي.

فإجابات الأساتذة في هذه العبارة نجدها تتطابق مع إجابات الأساتذة في الجدول رقم: "37" من محور دور الأساتذة الجامعيين في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، والمتعلق بإتقان أعضاء هيئة التدريس لمختلف طرق وتقنيات البحث العلمي، والتي كانت فيها آراء الأساتذة مركزة على الدرجة متوسط. لكن الدراسات الموجودة تثبت عكس ذلك حيث تؤكد ضعف إتقان مختلف طرق وتقنيات البحث العلمي من قبل أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الوطن العربي ككل.

وفي هذا المجال توجد العديد من الدراسات التي تثبت أن البحث العلمي في الجزائر يعاني من نقص في توفر موارد بشرية مؤهلة ومدربة على مختلف طرق البحث العلمي، وأن الكفاءات التي لها خبرة ومؤهلة وتحسن تطبيق مختلف طرق البحث العلمي تغادر البلاد وذلك بسبب العديد من العراقيل الصعوبات والمعوقات التي تعترضها للقيام بالبحث العلمي في جو وبيئة مناسبة مع توفير كل ظروف وشروط البحث العلمي داخل بلده. كما تؤكد مختلف الأدبيات في هذا المجال على "ضعف الإعداد والتدريب على إنجاز البحث العلمي، لذلك يجب إعداد باحثين مؤهلين خاصة في مجال المعلومات وتبادلها وتنظيم تدفقها وفق أحدث الأسس العلمية بغية الاستعمال العلمي والعقلاني لمختلف مصادر المعلومات. و تدل الإحصائيات والدراسات التي أقيمت في هذا مجال أن قطاع البحث العلمي في الجزائر يشهد عجزا في عدد الباحثين المكونين والمؤهلين للقيام بوظيفة البحث والمتحصلين على الدرجات العلمية العليا كدرجة الدكتوراه، "وهذا ما أشار إليه المدير العام للبحث العلمي والتطور التكنولوجي إلى أن أهم التصنيفات الخاصة بالباحثين في الجزائر والتي تتوزع على الأساتذة الجامعيين الباحثين بمراكز ومخابر البحث العلمي والأطباء الإستشفائيين والمهندسين باعتبارهم يشكلون مصادر دعم للبحث والباحثين، وتشكل هذه الفئات مجتمعة ما يزيد عن 23819 باحثا جامعيًا يعملون على مستوى 1116 مخبر بحث معتمد منهم 3800 باحث يحضرون الدكتوراه و5200 يحضرون الماجستير. كما أشار المدير العام

للبحث العلمي والتطور التكنولوجي أن غالبية الباحثين الممارسين حاليا لعملية البحث العلمي و البالغ عددهم 2066 باحث غير متحصلين على شهادة الدكتوراه، حيث نجد 17% منهم فقط لديهم هذه الشهادة.¹

ويضيف السيد المدير العام للبحث العلمي والتطور التكنولوجي أن الجزائر تحصي أزيد من 42 ألف أستاذ جامعي، وأن نصف من يحملون لقب باحث هم في الواقع لا يمارسون البحث بشكل فعلي، علما أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يحصي 2066 باحثا دائما فقط إلى جانب 30 ألف باحث في جميع الاختصاصات والقطاعات العلمية. من خلال هذه الإحصائيات يبقى معدل الباحثين في الجزائر ضعيفا وأقل نسبة مقارنة مع نظرائهم في المنطقة العربية ودول حوض المتوسط. ولا يتعدى معدل الباحثين في الجزائر 700 باحث لكل مليون ساكن مقارنة بمتوسط المعدل العالمي الذي يشير إلى 1600 باحث لكل مليون ساكن، أي أننا بعيدون بكثير من هذا المعيار العالمي، حيث نجد اليابان تحصي 5400 باحث لكل مليون ساكن، وفرنسا تحصي 3500 باحث لكل مليون ساكن. أما في الجزائر وحسب مدير البحث العلمي والتطور التكنولوجي فقد بلغ عدد الباحثين 480 باحث لكل مليون نسمة سنة 2010، وهو رقم ضئيل مقارنة بالتطور الهائل الذي تشهده معظم دول العالم خصوصا المتطورة منها، حيث أن المتوسط الدولي لعدد الباحثين لكل مليون نسمة هو 1080 باحث.² " ووصلت القدرات البحثية في الجزائر سنة 2014 إلى حوالي 29183 باحث (الأساتذة الباحثين، والباحثين الدائمين)، يتكون هذا العدد من 26607 أستاذ يمارسون البحث من مجموع 51229 أستاذ، 2576 باحثين دائمين (1468 باحث دائم تابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1108 باحث دائم خارج قطاع التعليم العالي).³ وفي هذا المجال نجد العديد من الدراسات العربية التي تدور حول أهم المقومات التي يجب أن تتوفر في الباحث في مؤسسات التعليم العالي في ضوء مجتمع المعرفة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:⁴

- يجب أن يكون ممتثلا بأخلاقيات البحث العلمي والباحثين.
- أن يكون على معرفة ودراية بطرق وأساليب البحث العلمي المستقبلي وأنواعه وأدواته الحديثة.
- أن يكون متقنا لإحدى اللغات الأجنبية الحية بالإضافة إلى اللغة العربية.

¹- <http://ar.algrie360.com> , 28/02/2013,p1.

²- المرجع السابق، ص1.

³ - Republique Algerienne Démocratique et Populaire, C.N.E.S , « **Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-20115= Quelle place Pour Les Jeunes Dans La Perspective Du Développement Humain Durable En Algérie** », Algérie,2016,p71.

⁴- خليل عبد الفتاح حماد، محمود عبد الحميد عساف: "مرجع سبق ذكره"، ص 114.

- أن يكون مستخدما متميزا للأجهزة والأدوات العلمية والتكنولوجية التي تساعده في المهام البحثية وخاصة الحاسب والآلي والأترنت والأساليب الاحصائية.
- أن يكون ماهرا في التعامل مع مصادر المعرفة المختلفة المتضمنة في المكتبات العادية والإلكترونية.
- يسعى دائما إلى تنمية نفسه علميا والتعرف على الجديد في مجال تخصصه، وأن يعرف كيف يتعامل مع مشكلاته البحثية وخطوات البحث العلمي في تناول هذه المشكلات.
- أن يكون لديه الدافعة المستمرة للبحث العلمي بهدف تجديد معلوماته والاسهام في تنمية مجال تخصصه.
- تكمن لديه الرغبة في العمل ضمن الفرق البحثية لخدمة العلم والمجتمع.

جدول رقم "55" يوضح مدى تمتع البحث العلمي بالاحترافية اللازمة في تشخيص المشكلات البحثية والتوصل إلى الاستنتاجات السليمة.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
49	11,31	31	40,51	111	40,14	110	07,68	21	00,36	01	274

يبين لنا الجدول الموجود أعلاه مدى تمتع البحث العلمي بالاحترافية اللازمة في تشخيص المشكلات البحثية والتوصل إلى الاستنتاجات السليمة، والذي نجد فيه الدرجة "ضعيف" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 40,51%، ثم تليها المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 40,14%، ثم تليها في المرتبة الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 11,31%، ثم في المرتبة الرابعة الدرجة "قوي" بنسبة 07,68%، ثم في المرتبة الأخيرة الدرجة "قوي جدا" بنسبة 00,36%. " ومنه نستطيع القول وبجمع الدرجتين ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المرتبة الأولى بنسبة 51,82%، وهي نسبة فوق المتوسط، وتأتي في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 40,14%، وفي المرتبة الأخيرة وبجمع نسبتي الدرجتين "قوي وقوي جدا" بنسبة 00,02% وهي نسبة ضعيفة جدا. وهذا يدل على أن القائمين بالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية ليست لديهم الخبرة الكافية والاحترافية اللازمة في تشخيص المشكلات البحثية والتوصل إلى حلول مناسبة لها. وهذا قد يكون أحد أسباب معيقات التنمية في الجزائر وفي جميع الميادين، لذلك وجب

على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر تنظيم دورات تدريبية لإعداد وتكوين الباحثين في هذا المجال ويشمل التكوين كل التدريبات الفكرية والفنية الخاصة بالبحث العلمي والتي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- **المعرفة الواسعة بموضوع البحث:** فبدون توافر خلفية كافية لدى الباحث حول موضوع البحث أو المشكلة المراد دراستها تكون إجراءات البحث ونتائجه ضعيفة. فمثلا لا يمكن أن نتصور أن يقوم شخص بعمل بحث في مجال إجراءات المحاسبة إذا افترض هذا الشخص للمعارف الأساسية بهذا الحقل.¹
- **إتقان المهارات اللازمة والمتقدمة للبحث العلمي:** "بحيث أن هناك العديد من المهارات التي يتحتم على الباحث التدرب عليها وإتقانها، بغية تنفيذ البحث بطريقة سليمة، وتمثل أساسا في: حسن اختيار الموضوع، وصياغة الإشكالية بطريقة سليمة، وتحديد مصطلحات بحثه، ومهارة في مراجعة واختيار الدراسات السابقة ونقدها والاستفادة منها، ومهارة في تحديد واستخدام الأدوات المناسبة لجمع البيانات، ومهارة في ترتيب وتنظيم وتحليل هذه النتائج المتوصل إليها...، فالباحث العلمي بذلك لا يعتبر تدريبه متكافلا إلا إذا اكتسب قدرا من المهارة في هذه التقنيات سألقة الذكر".²
- **الموضوعية والحياد في تصميم وعرض النتائج:** فالباحث الجيد هو الذي يقوده إعداده إلى القدرة على الالتزام بالحياد التام في إجراءات بحثه، فعليه أن يلتزم بالموضوعية في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج ومن ثم إصدار الأحكام العلمية، بالإضافة إلى إتباع الموضوعية التامة في الملاحظة وتصوير الوقائع كما هي دون تحريف.
- **التمكن من مهارات تكنولوجيا المعلومات:** فالباحث العلمي الجيد هو القادر على التحكم في أجهزة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، خصوصا شبكة الانترنت التي قد تفتح له مجالات واسعة تفيده في أبحاثه، كمشح شامل لجميع الدراسات السابقة حول بحثه وأن يكون على دراية كاملة بما هو جديد ومتجدد في جميع أنحاء العالم، وكيفية الحصول على استشارات علمية من أساتذة متخصصين في مختلف أنحاء العالم وتبادل الخبرات معهم، بالإضافة إلى

¹- محمد عبيدات وآخرون: "مرجع سبق ذكره"، ص 91.

²- رجاء وحيد دويدري: "البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارساته العملية"، ط2، سوريا، دار الفكر، 2002، ص 91.

وجوب قدرة الباحث العلمي على التحكم في استخدام جهاز الحاسوب الذي يمكنه من المعالجة السريعة للبيانات المتحصل عليها.¹

جدول رقم "56" يتوفر البحث العلمي في الجزائر على مختلف الفئتين والمختصين في التقنيات الحديثة المستخدمة في البحث العلمي.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
50	15,70	43	39,78	109	36,50	100	08,02	22	00	00	274	100

يوضح الجدول الموجود أعلاه مدى توفر البحث العلمي في الجزائر على مختلف الفئتين والمختصين في التقنيات الحديثة المستخدمة في البحث العلمي. والذي نجد فيه أراء أغلبية الأساتذة مركزة على الدرجة "ضعيف" والتي تمثل أكبر نسبة ب: 39,78%، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 36,50%، ثم تأتي المرتبة الثالثة الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 15,70%، وفي المرتبة الرابعة نجد الدرجة "قوي" بنسبة 08,02%، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الدرجة "قوي جدا" بنسبة 00,00%، ومن خلال هذه المعطيات الإحصائية وبعد جمع الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الأول بنسبة 55,48%، وهي نسبة فوق المتوسط، وتأتي في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 36,50%، وهي نسبة ضئيلة نوعا ما، وتأتي في المرتبة الأخيرة بجمع النسبتين للدرجتين "قوي وقوي جدا" بنسبة 08,02%، ومن خلال هذا التحليل نجد أن البحث العلمي في الجزائر يفتقر للموارد البشرية المؤهلة والمختصة في تسيير وتشغيل مختلف الوسائل والأجهزة البحثية التي تتوفر عليها المخابر، حيث صرح بعض الأساتذة الذين تحاورنا معهم على هامش ملئ هذه الإستمارة فيما يخص هذه العبارة أن هناك بعض الأجهزة مازالت لم تستغل منذ جلبها إلى المخابر إلى حد الآن، وذلك نتيجة عدم وجود مختصين وفنيين يحسنون ويتقنون تسيير وتركيب هذه الأجهزة، كما صرح هؤلاء الأساتذة أن بعض الأجهزة استعملت وتعطلت وهي مازالت معطلة لعدم وجود أيادي مؤهلة تقوم بصيانة وإعادة تصليح هذه الأجهزة.

¹ - " المرجع السابق"، ص 92.

جدول رقم"57" يوضح مدى توفر البحث العلمي على مصادر معلومات متنوعة من كتب ومكتبات ومواقع الكترونية.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
51	06,58	18	24,45	67	45,25	124	21,17	58	02,55	07	274

يتضح لنا من خلال هذا الجدول والذي يتضمن مدى توفر البحث العلمي على مصادر معلومات متنوعة من كتب ومكتبات ومواقع الكترونية. أن آراء أغلبية أفراد مجتمع البحث كانت مركزة حول الدرجة "متوسط" التي احتلت المرتبة الأولى بنسبة 45,25%، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 24,45%، وفي المرتبة الثالثة "قوي" بنسبة 21,17%، وفي المرتبة الرابعة "ضعيف جدا" بنسبة 06,58%، وفي المرتبة الأخيرة الدرجة "قوي جدا" بنسبة 02,55%.

ومن خلال هذه القراءة الإحصائية لدرجات هذه العبارة نجد أن الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 45,25%، ثم تليها في المرتبة الثانية وبعد جمع الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" بنسبة 31,03%، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة وجمع نسبي الدرجتين "قوي وقوي جدا" بنسبة 23,71%، وهي نسبة ضئيلة نوعا ما. وهذا يدل على أن البحث العلمي لا يتوفر على مصادر بحث متنوعة وحديثة من كتب ومكتبات ومجلات ومواقع إلكترونية...الخ، وهذا ما نجده يتطابق مع مختلف الدراسات التي أجريت في هذا المجال والتي تقر بأن البحث العلمي في مختلف الدول العربية وفي بلادنا يفتقر إلى مصادر بحث متنوعة وحديثة، وتعتبر مصادر المعلومات بوجه عام والمكتبات بوجه خاص من أهم الدعائم التي يستند إليها الباحث للقيام ببحثه العلمي، والجامعات الجزائرية تحوي على بنك مكتباتي لا بأس به من حيث العدد، "حيث تضم الشبكة الجامعية الجزائرية 106 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية وتضم 50 جامعة والباقي عبارة عن مراكز ومعاهد ومدارس عليا وملحقات جامعية".¹ مجهزة كلها بمكتبات تابعة لها، وتحتوي هذه المكتبات على أوعية معلومات متنوعة من كتب ومجلات علمية وموسوعات وقواميس...الخ، وفي بعض الجامعات نجدها مجهزة بالانترنت والتي تكون تحت تصرف الطلبة والأساتذة والباحثين للقيام بأبحاثهم العلمية. لكن كل هذه الإمكانيات والمصادر تبقى غير كافية ولا

¹ - [http:// www.mesrs.dz/ar/reseaux-universitaires,26/09/2015](http://www.mesrs.dz/ar/reseaux-universitaires,26/09/2015).

تتلبى احتياجات الباحثين للقيام ببحث علمي جيد، لأن هذه المصادر تتصف بالقدم من حيث المعلومات وعدم الدقة، ولا يعتمد عليها الباحثين كثيرا في انجاز بحوثهم، كما أن المكتبات الجزائرية لا زالت لم ترق إلى المستوى المطلوب لعدم امتلاكها واستخدامها لأجهزة الإعلام والاتصال والتقنيات العلمية الحديثة والجد متطورة، كاحتوائها على فهارس الكترونية وأقراص ليزرية أو ما يعرف بالمكتبات الإلكترونية التي تسهل عملية الحصول على المعلومات وسرعة الوصول إليها، كما أن الباحث الجزائري يجد صعوبة في الحصول على بعض المعلومات من الدوائر الإدارية بحجة أنها معلومات حساسة وتحاط بالسرية التامة مما يشكل صعوبات وعراقيل للقيام بالبحث في بعض القطاعات.

وهذا طبعا ما يتوافق مع الدراسة التي قاما بها كل من " صلاح الدين محمد أمين الإمام" و " شذى عبد الحسين الزبيدي" بعنوان " معوقات نشر البحث العلمي العربي في بيئة النشر العالمية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية -الجامعة التقنية الوسطى أنموذجا- بالعراق"¹، والتي تضمنت فرضية فرعية أولى والتي كانت مصاغة كما يلي: " توجد علاقة ارتباط معنوية بين نشر البحث عالميا والمعوقات المتصلة بالمعلومات"، واحتوت الاستمارة في هذا المحور على العبارات التالية:

- عدم توفر معلومات كافية لدى المؤسسات المعنية بالبحث.
- تردد المؤسسات ذات الصلة بإعطاء المعلومات المطلوبة بسبب سريتها.
- صعوبة الحصول على البحوث المنشورة في الجامعات والمؤسسات البحثية.
- عدم دقة المعلومات المتوفرة لدى المؤسسات المعنية بالبحث.
- قيام المؤسسة على تزويد المعلومات بشكل شخصي.
- عدم توفر المصادر من كتب ومجلات متخصصة ودوريات بشكل مباشر وكافي.
- عدم وجود شبكة تقنية وحديثة لدى مكتبة الكلية.

وأثبتت أراء المبحوثين أن هناك صعوبات أو معوقات كبيرة متصلة بالمعلومات من أجل القيام بالبحث العلمي ونشره على المستوى العالمي.

¹- صلاح الدين أمين الإمام، شذى عبد الحسين الزبيدي: " معوقات نشر البحث العلمي العربي في بيئة النشر العالمية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية -الجامعة التقنية الوسطى أنموذجا"، المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي، الإمارات، جامعة الشارقة، 3-5 مارس 2015، ص ص 432،437،443.

جدول رقم "58" يوضح مدى تميز البحث العلمي في الجزائر بوفرة الإنتاج المعرفي والعلمي من مؤلفات، ودوريات ومنشورات علمية مختلفة.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
52	16,80	46	34,30	94	38,32	105	09,86	27	00,72	02	100	274

نلاحظ من خلال الجدول الموجود أعلاه والذي يوضح مدى تميز البحث العلمي في الجزائر بوفرة الإنتاج المعرفي والعلمي من مؤلفات، ودوريات ومنشورات علمية مختلفة أن الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 38,32%، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 34,30%، ثم تليها المرتبة الثالثة الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 16,80%، ثم تليها في المرتبة الرابعة الدرجة "قوي" بنسبة 09,86%، وفي المرتبة الأخيرة الدرجة "قوي جدا" بنسبة 00,72%. ومن خلال القراءة الإحصائية للجدول نجد وبعد جمع الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 51,08% وهي نسبة تفوق المتوسط. في حين تأتي في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 38,32% وهي نسبة ضعيفة نوعا ما، أما في المرتبة الثالثة والأخيرة وجمع نسبي الدرجتين "قوي وقوي جدا" بنسبة 10,57% وهي نسبة ضئيلة جدا. وهذا يدل على أن الإنتاج العلمي للباحثين الجزائريين "ضعيف وضعيف جدا" وهذا ما تثبته الإحصائيات المتوفرة بين أيدينا والتي تقر بأن "براءات الاختراع في الجزائر ضعيفة جدا، حيث لم يتجاوز خلال 13 سنة 6841 طلبا. وهو ما يعني ضعف الطاقات الإنتاجية الفكرية في الجزائر، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة من أجل تشجيع البحث العلمي من خلال زيادة عدد المخابرة". أما فيما يخص المقالات العلمية فبلغ عدد المقالات العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجزائريين خلال الفترة 2003 إلى 2012 حوال 15540 مقال أي ما نسبته 30.62%، من إنتاج المغرب العربي، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول الناشطة في هذا المجال، وذلك بسبب قلة المجالات العلمية المحكمة والمتخصصة، إلا أن هناك بوادر لرغبة الجزائر في البروز في هذا الميدان من خلال وضعها لعدة مشاريع بحث تهدف إلى رفع القدرات على كتابة العديد من المقالات العلمية، ومن أهم المشاريع والبرامج الوطنية للبحث العلمي PNR ومشاريع الإبداع Projet D'innovation ومشاريع فرق

العمل CNEPRU.¹ كما أن هذا الضعف في النشر راجع إلى مجموعة من المعوقات التي تخص البحث العلمي العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وهذا ما اشار إليه الباحثان "صلاح الدين أمين الإمام"، "شذى عبد الحسين الزبيدي"² في دراستهما المذكورة سابقا أين أقر أن الضعف في النشر في الدول العربية راجع إلى مجموعة من المعوقات المتصلة بالنشر في حد ذاته. حيث انطلقا في دراستهما من الفرضية الفرعية التالية: توجد علاقة ارتباط معنوية بين نشر البحث العلمي ومعوقات متعلقة بالنشر. واحتوت الاستمارة في هذا المحور على العبارات التالية:

- انخفاض مكافأة المقيم تؤثر سلبا على سرعة تقييم البحث.
- يتم تقييم البحوث بشكل شخصي وليس علمي.
- ضعف إجراءات المتابعة للبحوث المرسله للتقييم.
- تعتمد عملية النشر على اللجنة العلمية المشرفة على المجلة ولا توجد أسس موضوعية لقبول البحث.
- تأخر المجلات العلمية المتخصصة بتزويد الباحثين بملاحظة المحكمين.
- تأخر المجلات العلمية المتخصصة بإعلام الباحثين بشأن قبول البحث من عدم قبوله.
- تأخر إرسال البحوث للمحكمين بسبب عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة للاختصاصات الدقيقة لدى اللجنة العلمية.
- إن عملية نشر البحث عملية بطيئة ومعقدة.

وكانت آراء مجموعة البحث موافقة وبشدة على العبارات التي جاءت في الاستبيان والتي تقر بمجموعة من المعوقات المتعلقة بالنشر التي تقف كحاجز أمام الباحث من أجل إجراء البحوث ونشرها. كما تشير نتائج تقرير "واجهات البحث" الذي استعرض أبرز الأعمال البحثية في مئة مجال في العلوم والعلوم الاجتماعية حول العالم لعام 2013، إلى الغياب التام للجامعات العربية ومع أن الدول العربية، باستثناء موريتانيا، عرفت خلال الفترة 2002-2008 زيادة ملحوظة في إعداد المقالات العلمية المؤلفة، فإنها تبقى متخلفة عن الدول النامية بل وعن أقل البلدان نموا، ولم يتغير الوضع كثيرا خلال السنوات الخمس

¹- نصر الدين قريني، سفيان الشارف بن عطية: "مرجع سبق ذكره"، ص 83.

²- صلاح الدين أمين الإمام، شذى عبد الحسين الزبيدي "مرجع سبق ذكره"، ص ص، 432، 438، 444.

الأخيرة، حيث تشير الاحصائيات العلمية إلى أن الإنتاج العلمي للدول العربية مازال قليلا ولا تشكل البحوث المنشورة سوى 0,8% من المتوسط العالمي.¹

وهذا ما يثبت لنا الجدول رقم "39" من محور دور أعضاء هيئة التدريس في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة والمتعلق بـ: مدى امتلاك أعضاء هيئة التدريس إنتاج فكري في مجال تخصصهم، والذي كانت فيه إجابات الأساتذة مركزة على الدرجة متوسط إلى ضعيف. لأن نخبة الباحثين في الجزائر تتركز كلها على أساتذة التعليم العالي والعاملين بالمخابر العلمية التابعة للتعليم العالي والبحث العلمي.

جدول رقم "59" يوضح مدى وجود عقود شراكة بين مخابر البحث العلمي الخاصة بالتعليم العالي ومختلف مؤسسات المجتمع.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
53	25,55	70	36,13	99	29,20	80	09,12	25	00,00	00	274

يتضح لنا من خلال هذا الجدول الذي يوضح مدى وجود عقود شراكة بين مخابر البحث العلمي الخاصة بالتعليم العالي ومختلف مؤسسات المجتمع، حيث نجد فيه الدرجة "ضعيف" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 36,13%، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 29,20%، وفي المرتبة الثالثة الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 25,55%، وفي المرتبة الرابعة نجد الدرجة "قوي" بنسبة 09,12%، والأخير الدرجة "قوي جدا" بنسبة منعدمة، ومنه نستطيع القول بعد جمع نسبتي درجتني "ضعيف وضعيف جدا" أنها تحتل المرتبة الأولى بنسبة 61,68%، وهي نسبة فوق المتوسط، في حين تأتي في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 29,20%، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة نجد الدرجة "قوي وقوي جدا" بنسبة 09,12%، وهذا يدل على عدم وجود عقود شراكة بين مخابر البحث العلمي التابعة للتعليم العالي في الجزائر ومختلف المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية...الخ. وإن وجدت توجد بنسبة ضئيلة جدا، وهذا مانجده يتطابق مع الواقع ومع مختلف الأدبيات والدراسات التي أجريت في هذا المجال والتي تؤكد على عدم وجود عقود شراكة بين مخابر البحث العلمي ومختلف مؤسسات المجتمع في الجزائر خاصة الصناعية منها. لذلك جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003: نحو بناء مجتمع

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير المعرفة العربي 2014: الشباب وتوطين المعرفة"، مرجع سبق ذكره، ص 112.

معرفة بضرورة إنشاء قنوات للعمل بين مؤسسات التعليم العالي من ناحية، وأجهزة الدولة ومشروعات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى، في تدريب وإعادة تدريب العاملين في البحث والتطوير، المطلوبان لدعم وترقية الإنتاجية المجتمعية، وينطوي ذلك التوجه على تعميق الوظيفة الإنتاجية لمؤسسات التعليم العالي أينما كان مناسبا، لتوثيق الصلة بين مؤسسات العالي والنشاط المجتمعي، وإنشاء مؤسسات البحث والتطوير ذات الاستقلال الذاتي، وتتميز أنشطة هذه المؤسسات بتفاعل التخصصات بالمشاركة الفاعلة مع قطاعات المجتمع الثلاث (الدولة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص).¹ كما أن اكتساب المهارات وتنمية الإبداع والابتكار والاستثمار في البحث العلمي لا يمكن أن يتحقق دون ارتباط بين التعليم العالي والقطاع الخاص، ودون إيجاد شراكات مع القطاعين العام والخاص، وإيجاد آليات تحقيق الوظيفة الثالثة للجامعة، وغيرها من مؤسسات التعليم العالي وكذلك إيجاد بيئات اقتصادية حافزة لخريجي الجامعات على اكتساب معارف ومهارات عالية المستوى مرتبطة باقتصاد ومجتمع المعرفة".²

جدول رقم "60" يوضح مدى اهتمام الباحثين بالبحث العلمي في الجزائر.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
54	11.31	31	31.75	87	43.80	120	11.69	32	01.45	04	274
											100

يبين لنا الجدول الموجود أعلاه والذي يوضح مدى اهتمام الباحثين بالبحث العلمي، حيث نجد الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 43,80%، ثم تأتي في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 31,75%، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الدرجة "قوي" بنسبة 11,69%، وبعدها تأتي في المرتبة الرابعة الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 11,31%، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة الدرجة "قوي جدا" بنسبة 01,45%. منه نستطيع القول أن الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 43,80%، ثم تليها في المرتبة الثانية

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003: نحو بناء مجتمع المعرفة"، مرجع سبق ذكره، ص 168.

² - برنامج الامم المتحدة الإنمائي: "تقرير المعرفة العربي 2014: الشباب وتوطين المعرفة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 104، 105.

بعد جمع نسبتي الدرجتين "ضعيف جدا وضعيف" بنسبة 43,06%، ثم تليها في المرتبة الثالثة والأخيرة وجمع نسبتي الدرجتين كذلك "قوي وقوي جدا" بنسبة 13,14%، ومنه نستنتج أن القائمين بالبحث (الباحثين) في الجزائر ليس لديهم اهتمام كبير ورغبة كبيرة في القيام بالبحث العلمي إلا عند الضرورة. فأراء الأساتذة في هذه العبارة نجدتها تتطابق مع إجاباتهم في الجدول رقم "39" من محور دور أعضاء هيئة التدريس في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، والمتعلق ب: مدى امتلاك أعضاء هيئة التدريس إنتاج فكري في مجال تخصصهم والذي كانت فيه آراء الأساتذة مركزة على الدرجة متوسط. وهذا ما يتطابق مع مجمل الدراسات التي أقيمت في هذا المجال، والتي تقر بأن القائمين بالبحث العلمي في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة لا يولون اهتمام كبير بالبحث العلمي ولا يقومون به من أجل خدمة مجتمعاتهم أو التوصل إلى حلول مناسبة لمشاكل يعاني منها المجتمع أو وضع استراتيجيات وخطط تنموية لتطوير مجتمعاتهم، وإنما يقومون به من أجل الترقية فقط والحصول على درجات علمية عليا، وهذا ما نجده يتطابق مع إحدى الدراسات الأردنية التي أقيمت في هذا المجال، حيث أقرت 81% من عينة الدراسة وهم من الباحثين لا يرون وجود أية صلة تربط بحوثهم بمتطلبات التنمية والغالبية تكون لأغراض الترقية العلمية أو لأبحاث الماجستير والدكتوراه.¹

جدول رقم "61" يوضح مدى توفير الدعم المادي والمالي الكافي للقيام بالبحث العلمي في الجزائر.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
55	13,89	38	28,10	77	38,32	105	17,51	48	02,18	06	274	100

يوضح الجدول الموجود أعلاه مدى توفير الدعم المادي والمالي الكافي للقيام بالبحث العلمي في الجزائر، حيث نجد الدرجة "متوسط" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 38,32%، ثم تأتي في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 28,10%، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الدرجة "قوي" بنسبة 17,51%، ثم تأتي في المرتبة الرابعة الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 13,89%، وفي الأخير الدرجة "قوي جدا" بنسبة 02,18%. ومن خلال هذه الإحصائيات نجد بعد جمع نسبتي الدرجتي "ضعيف وضعيف جدا" تحتل المرتبة الأولى

¹ - صلاح الدين عرفة محمود: "مرجع سبق ذكره"، ص 244.

بنسبة 41,99%، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 38,32%، ثم تأتي في المرتبة الثالثة والأخيرة وبعد جمع الدرجتين كذلك "قوي وقوي جدا" بنسبة 19,69%. ومن خلال ماسبق نرى أن الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر يبقى ضعيف وضعيف جدا مقارنة بباقي دول العالم أو الدول العربية المجاورة. وهذا ما تؤكدته الإحصائيات المتوفرة، حيث نجد أن الميزانية المخصصة لقطاع البحث العلمي في الجزائر تقدر بحوالي 0,2% من الدخل المحلي الإجمالي وإنها نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة مع ما تخصصه كثير من الدول في العالم ولا سيما المتقدمة منها التي تتفق ما يقارب 5% من أموال هذا القطاع. نظرا للدور الريادي الذي يلعبه البحث العلمي في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي، ويؤكد تقرير البنك العالمي أنه فيما يخص الوسائل المادية وغيرها التي تتطلبها سياسة مضبوطة للبحث العلمي أن المجهود المالي الحالي الذي تقدمه الجزائر لا يسمح بممارسة نشاط بحث علمي ذا نوعية رفيعة سواء كانت أساسية أو تطبيقية، بالإضافة إلى أن الأموال المخصصة لهذا القطاع لم تستهلك إلا بنسب ضعيفة جدا حوالي 30 منها فقط، وحسب بعض التقديرات هذه الظاهرة تعود إلى انعدام تسيير فعال من ناحية، ومن ناحية أخرى غياب عمال مساعدون لاستعمال التجهيزات العصرية المتوفرة يشكل عائق آخر هام. وهذه الوضعية تدل على غياب سياسة وطنية واضحة للبحث العلمي الذي يتطلب هياكل ملائمة وتحفيزات حقيقية للباحثين والتي تفرض تحديد المحاور ذات الأولوية بالنسبة للاحتياجات الوطنية.¹

حسب إحصائيات 2010 فالجزائر تتفق ما قيمته 2,6% من الناتج المحلي، ويبقى ما تتفقه الجزائر على قطاع التعليم العالي مقبولا إذا ما قورن على ما ينفق على التعليم العالي في باقي الدول العربية.²

ويمكن القول في هذا السياق بأنه رغم الجهود المبذولة من أجل تحسين وتطوير ظروف البحث العلمي في الجزائر إلا أن هذا الأخير يبقى يعاني قصورا واضحا في تلبية الاحتياجات المحلية والوطنية، إضافة إلى الإنجازات المحتشمة في هذا الميدان مقارنة بإنجازات دول أخرى، ذلك أن الجزائر لم تخصص عمليا مثلا في السنوات العشرة الأخيرة إلا ما قدره 00,27% من الناتج المحلي الإجمالي للبحوث العلمية. بينما بلغت هذه النسبة في بعض الدول كاليابان والو.م.أ وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة حوالي 02,9%، و02,7%، و02,3%، و02,24%، و01,9%، على التوالي، وتخصص كل من سنغافورة وجنوب إفريقيا والبرازيل وتركيا والهند على التوالي 01,2%، و01%، و00,88%، و00,84%، من

¹ - واقع البحث العلمي في الجزائر in <http://mbenmerabet.mactoooblog.com>, 28/02/2012.

² - "البنك الدولي"، مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، أوت 2010، ص 25.

الناتج المحلي الإجمالي لتمويل البحوث العلمية.¹ " كما نجد أن الجزائر في مجال الدعم المادي للبحوث تعاني من:²

- ضعف إدارة التمويل وسوء الميزانية المالية المخصصة للبحث العلمي، وضعف قدرة الامتصاص للأموال المتاحة لأن مؤسسات البحث العلمي في الجزائر تشكو من اختلالات في مجال إدارة التمويل والثغرات القانونية، والأسس ذات الطابع البراغماتي في نسيج شبكة العلاقات والارتباطات فيما بين المؤسسات البحثية والاجتماعية وحتى بين الأفراد الباحثين أنفسهم.
 - غياب الدعم المالي من القطاعات الاقتصادية ومؤسسات المجتمع بصفة عامة، حيث نجد أن الإنفاق على البحث العلمي يتم من ميزانية الدولة فقط، الأمر الذي ينجم عنه انعدام الصلة بين مواضيع البحث الاجتماعية والواقع المحلي، أي غياب صفة- بحث، تنمية-.
 - مشاكل مادية وتجهيزية فشكل عام يمكن القول أن البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية يعاني من فقر في القاعدة المادية والتجهيزات المطلوبة وهي بوضعها الحالي تعيق مسيرته.
- جدول رقم "62" يوضح مدى اهتمام السلطات العمومية بنتائج البحث العلمي (توظيف مختلف نتائج البحث العلمي على أرض الواقع).

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
56	45,62	125	37,96	104	15,32	42	01,10	03	00,00	00	274

نلاحظ من خلال هذا الجدول والذي يوضح مدى اهتمام السلطات العمومية بنتائج البحث العلمي. (توظيف مختلف نتائج البحث العلمي على أرض الواقع)، أن الدرجة "ضعيف جدا" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 45,62%، ثم تليها في المرتبة الثانية الدرجة "ضعيف" بنسبة 37,96%، ثم تليها الدرجة "متوسط" بنسبة 15,32%، ثم تليها في المرتبة الرابعة الدرجة "قوي" بنسبة 01,10%، وفي الأخير الدرجة "قوي

¹- الطاهر إبراهيم: "الجامعة ورهانات عصر العولمة"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 8، جامعة باتنة، الجزائر، ص 32.

²- نادية عيشور: "مرجع سبق ذكره"، ص 06.

جدا" بنسبة 00,00%. ومن خلال هذه القراءة الإحصائية لدرجات هذا الجدول وبعد جمع نسبي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا"، نجدها تحتل المرتبة الأولى بنسبة 83,98% وهي نسبة كبيرة جدا، وفي المرتبة الثانية الدرجة "متوسط" بنسبة 15,32%، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة نجد وجمع نسبي الدرجتين "قوي وقوي جدا" بنسبة 01,09%، وهذا يدل على أن نتائج البحث العلمي لا تحظى بالاهتمام من قبل السلطات العمومية في الجزائر ولا تعير أي اهتمام بنتائج هذه البحوث، فهي تبقى مجرد حبر على ورق. ولقد أثبتت لنا العديد من الحقائق أن معظم رسائل الماجستير والدكتوراه التابعة لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر ترمى وتحرق، ولا يأبه المسؤولون لنتائج هذه الدراسات أو التوصيات والافتراضات التي تخرج بها.

وكخلاصة لهذا المحور نستطيع القول إن الباحث العلمي يحتاج لوجود مناخ علمي يساعده على القيام ببحثه على أكمل وجه، وهذا لا يتأتى إلا في ظل وجود حرية أكاديمية واطمئنان نفسي يتيح للباحث العمل بحرية، وهذا ما لا يتوفر لدى الباحث الجزائري بحيث نجده يعاني من غياب الحرية الأكاديمية، والقيود التي تفرضها عليه السلطة التي لا تعير أي اهتمام للبحث العلمي الأكاديمي، فيجد الباحث صعوبة في التعبير عن آرائه بكل حرية كما يوجد نفسه في وضعية صعبة في اختيار المواضيع التي يريد دراستها، كما يجد صعوبة في الوصول إلى المعلومات التي تقيده في انجاز بحثه، وهذا ما نجده خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية لأن هذه المجالات تكشف بسهولة أنماط السلطة وطرق السيطرة والحفاظ عليها، ومنه نستنتج أن متخذي القرار وأصحاب السلطة في بلادنا يمارسون الضغط والقهر على الباحثين في بعض المجالات، كما أنهم لا يعيرون اهتمام كبير بالبحث العلمي الجامعي ويعمدون إلى تهميشه، بالإضافة إلى القيود المفروضة على نشر المعلومات وتداولها مما يحول دون إتاحتها للباحثين، فنجد علماء ينتمون لمصالح الحكومات، ويتولون مناصب في غالب الأحيان مهام إدارية، وعلماء آخرون خارج الدائرة وهم كثيرون وأكثر نشاطا وإنتاجا لا يستشارون في التخطيط لأية سياسة علمية أو اقتصادية أو اجتماعية ولا يستفتون في القرارات الحكومية المتعلقة بالعلم ومجالاته وتطبيقاته، وكذلك طغيان السلوك الإداري والبيروقراطي على أجهزة الإدارة الجامعية ومرافقها ومخابرها، وشيوع سلوكات أخلاقية بين الهيئة العلمية والقطاعات الممولة يؤدي إلى انتشار الانتهازية وعدم العدالة في تكليف الباحثين وتفرغهم وتمويل

أبحاثهم، بالإضافة إلى قلة العائد المالي للباحثين مما يؤدي بالباحث إلى ترك ميدان البحث العلمي والاكتفاء بالتدريس فقط أو الهروب والهجرة نحو الخارج".¹

هناك إقرار عام في التقارير الوطنية والعربية بضعف البنى البحثية وقلة البحث العلمي، ويتخذ ذلك عدة أشكال كالتوسع في البرامج أو لاسيما الدراسات العليا التي تقل متطلباتها البحثية من مختبرات وقوى بشرية، ضعف ثقافة البحث العلمي لدى مؤسسات القطاع العام والخاص، ضعف العلاقة بين المشاريع البحثية الجارية في الجامعات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا القطاعات الإنتاجية، قلة المختبرات والأجهزة والمعدات الحديثة والمواد والكتب والمراجع والدوريات ووسائل النشر، ضعف التواصل العلمي مع المؤسسات العلمية الإقليمية والعالمية، ضعف التمويل والإنفاق على البحث العلمي، عدم وجود أطر واضحة لإدارة البحوث وتقييمها، عدم وجود دعم للبحوث والاستشارات والمشاركة في المؤتمرات لدى بعض مؤسسات التعليم العالي، كثرة عدد الساعات التدريسية لأعضاء الهيئات الأكاديمية، هجرة كثير من الإطارات العلمية المؤهلة للخارج.²

وحسب تقرير المعرفة العربي لسنة 2014 أن البحث العلمي في الدول العربية يعاني من مجموعة من المعوقات التي تقف حائلا أمام إنتاج المعرفة في الوطن العربي وبالتالي المساهمة في بناء مجتمع المعرفة وأهمها:³

- غياب ثقافة داعمة للبحث العلمي والإبداع.

- ضعف حوكمة مؤسسات البحث العلمي.

- غياب السياسات الشاملة لبناء نظم متكاملة للبحث والتطوير.

- ضعف التمويل والمصادر البشرية.

ونستطيع القول مما سبق أن البحث العلمي في الجزائر مازال يعاني من بعض الصعوبات والعوائق والتي تحد من مساهمته في إيجاد حلول لمختلف مشاكل المجتمع، كما تحد من فاعليته في إنتاج وتوليد المعرفة ونشرها وتوظيفها في المجتمع، بالتالي فالبحث العلمي في الجزائر لا يساهم في بناء مجتمع المعرفة. وللنهوض بالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية ينبغي مراعاة ما يلي:⁴

¹ - واقع البحث العلمي في الجزائر in <http://mbenmerabet.mactoolog.com>, 28/02/2013.

² - منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: "المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي 2009"، القاهرة، 31ماي- 02 جوان 2009، ص55.

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير المعرفة العربي للعام 2014: الشباب وتوطين المعرفة"، مرجع سبق ذكره، ص107.

⁴ - سليم صيفور: "مرجع سبق ذكره"، ص ص، 73، 74.

- وضع الخطط المتكاملة والمدروسة للبحوث والدراسات العلمية التي تجريها الجامعة استجابة لحاجة المجتمع.
- توفير المختبرات والأجهزة العلمية الحديثة واللازمة لإجراء البحوث.
- توفير مراجع البحث والمكتبات، وتداول المجلات والمنشورات العلمية.
- توفير البيئة والمناخ العلمي الصالحين، لمساعدة الباحثين على الإنتاج والإبداع.
- عقد المؤتمرات العلمية، والندوات التي تتناول قضايا المجتمع ومشكلاته بالبحث.
- تشجيع المشاركة في المؤتمرات العلمية على المستوى الإقليمي، والعربي، والعالمية.
- إعطاء حوافز للجامعات التي تنتج بحوث علمية مؤهلة لاحتياجات المجتمع وذات مستوى عال.

6- تحليل البيانات المتعلقة بمحور متطلبات تطوير التعليم العالي والبحث العلمي من أجل بناء مجتمع المعرفة:

جدول رقم: "63" يوضح مدى ضرورة تصميم برامج تعليمية متنوعة ومتطورة تساير مختلف التطورات التي تحصل في المجتمع.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
57	05,83	16	14,97	41	27,00	74	33,21	91	18,99	52	274
											100

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يعبر عن مدى ضرورة تصميم برامج تعليمية متنوعة ومتطورة تساير مختلف التطورات التي تحصل في المجتمع، أن معظم آراء أفراد عينة البحث كانت مركزة على الدرجة "قوي" التي احتلت المركز الأول بنسبة 33,21%، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "متوسط" بنسبة 27,00%، ثم تليها في المركز الثالث الدرجة "قوي جدا" بنسبة 18,99%، وفي المركز الرابع تأتي الدرجة "ضعيف" بنسبة 14,97%، وفي المركز الأخير نجد الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 05,83%. ومما سبق نلاحظ أنه وبجمع نسبي الدرجتين "قوي وقوي جدا" نجد أنها تحتل المركز الأول بنسبة 52,20%، وفي المركز الثاني نجد الدرجة "متوسط" بنسبة 27,00%، وفي الأخير وبجمع نسبي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الثالث بنسبة 20,80%، ومنه نستطيع القول ومن خلال آراء أغلبية

أفراد مجتمع بحثنا أن الجزائر مطالبة بوضع وتصميم برامج تعليمية متنوعة ومتطورة تسير مختلف التطورات التي تحدث في المجتمع.

جدول رقم: "64" يوضح مدى ضرورة اعتماد سبل وطرق تدريس حديثة ومتنوعة.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
58	05,49	15	11,31	31	29,92	82	31,75	87	21,53	59	274

يبين لنا الجدول الموجود أعلاه والذي يوضح مدى ضرورة اعتماد سبل وطرق تدريس حديثة ومتنوعة، أن الدرجة "قوي" تحتل المركز الأول بنسبة 31,75%، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "متوسط" بنسبة 29,92%، ثم تليها في المركز الثالث الدرجة "قوي جدا" بنسبة 21,53%، وفي المركز الرابع تأتي الدرجة "ضعيف" بنسبة 11,31%، وفي المركز الأخير الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 05,49%. ومما سبق نلاحظ أنه وجمع نسبي الدرجتين "قوي وقوي جدا" أنها تحتل المركز الأول بنسبة 53,28%، وفي المركز الثاني نجد الدرجة "متوسط" بنسبة 29,92%، وفي الأخير وجمع نسبي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الثالث بنسبة 16,80%. ومنه نستطيع القول ومن خلال آراء أغلبية المبحوثين ضرورة اعتماد التعليم العالي في الجزائر على طرق وسبل تدريس متنوعة وحديثة حتى يتسنى لها تكوين إطارات أو كفاءات مؤهلة وكفؤة وقادرة على الاعتماد على نفسها في تكوينها وبالتالي القدرة على إنتاج المعرفة وخدمة المجتمع.

جدول رقم: "65" يوضح مدى ضرورة تطوير وتجديد برامج ومناهج التدريس داخل مؤسسات التعليم العالي.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
59	04,01	11	10,94	30	25,20	69	35,40	97	24,45	67	274

نلاحظ من خلال الجدول السابق الذي يوضح مدى ضرورة تطوير وتجديد برامج ومناهج التدريس داخل مؤسسات التعليم العالي، أن الدرجة "قوي" تحتل المركز الأول بنسبة 35,40%، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "متوسط" بنسبة 25,20%، ثم تليها في المركز الثالث الدرجة "قوي جدا" بنسبة 24,45%، وفي المركز الرابع تأتي الدرجة "ضعيف" بنسبة 10,94%، وفي المركز الأخير الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 04,01%. ومما سبق نلاحظ أنه وجمع نسبي الدرجتين "قوي وقوي جدا" نجد أنها تحتل المركز الأول بنسبة 69,85%، وفي المركز الثاني نجد الدرجة "متوسط" بنسبة 25,20%، وفي الأخير وجمع نسبي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الثالث بنسبة 14,95%. ومنه نستطيع القول ومن خلال آراء أغلبية المبحوثين أن التعليم العالي في الجزائر مطالب بضرورة تطوير وتجديد مختلف برامج ومناهج التدريس فيه، وخاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية أين نجدها تعتمد على برامج ومناهج قديمة، وذلك كلما تطلبت الضرورة لذلك.

جدول رقم: "66" توضح مدى ضرورة تجديد وتطوير مباني وهياكل (فضاءات التدريس) التعليم العالي.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
60	02,91	08	09,86	27	35,03	96	32,85	90	19,35	53	274
											100

يبين لنا هذا الجدول الذي يتضمن ضرورة تجديد وتطوير مباني وهياكل (فضاءات التدريس) التعليم العالي، حيث نجد أن أغلبية آراء واتجاهات أعضاء هيئة التدريس الذين شملتهم دراستنا تركزت حول الدرجة "متوسط" التي احتلت المركز الأول بنسبة 35,03%، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "قوي" بنسبة 32,85%، ثم تليها في المركز الثالث الدرجة "قوي جدا" بنسبة 19,35%، وفي المركز الرابع تأتي الدرجة "ضعيف" بنسبة 09,86%، وفي المركز الأخير الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 02,91%. ومما سبق نلاحظ أنه وجمع نسبي الدرجتين "قوي وقوي جدا" نجد أنها تحتل المركز الأول بنسبة 52,20%، وفي المركز الثاني نجد الدرجة "متوسط" بنسبة 35,03%، وفي الأخير وجمع نسبي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الثالث بنسبة 12,07%. ومنه نستطيع القول أن الهياكل والمباني وبالأخص فضاءات التدريس في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تعاني من نقائص

كثيرة ويجب على القائمين على التعليم العالي في الجزائر أن يقوموا بتجديد هذه القاعات وتجديد مختلف تجهيزاتها خاصة فيما يخص وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

جدول رقم: "67" يوضح مدى ضرورة اعتماد على موارد بشرية (أعضاء هيئة التدريس) مكونة ومؤهلة ومتخصصة في أداء العملية التعليمية.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
61	01	00,36	21	07,67	72	26,28	98	35,77	82	29,92	274

يتضح لنا من خلال هذا الجدول الذي يوضح مدى ضرورة اعتماد على موارد بشرية (أعضاء هيئة التدريس) مكونة ومؤهلة ومتخصصة في أداء العملية التعليمية، حيث نجد أن آراء أغلبية الباحثين مركزة على الدرجة "قوي" التي احتلت المركز الأول بنسبة 35,77%، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "قوي جدا" بنسبة 29,92%، ثم تليها في المركز الثالث الدرجة "متوسط" بنسبة 26,28%، وفي المركز الرابع تأتي الدرجة "ضعيف" بنسبة 07,67%، وفي المركز الأخير الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 00,36%. ومما سبق نلاحظ أنه وجمع نسبي الدرجتين "قوي وقوي جدا" نجدها تحتل المركز الأول بنسبة 65,19%، وفي المركز الثاني نجد الدرجة "متوسط" بنسبة 26,28%، وفي الأخير وجمع نسبي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الثالث بنسبة 08,03%. ومنه يمكن القول أن الجزائر بحاجة إلى عضو هيئة تدريس كفؤ، ويتقن تطبيق مختلف طرق وسبل التدريس، وكذلك يتقن مختلف تقنيات البحث العلمي بالإضافة إلى أنه يجب أن يتمتع بثراء معرفي خاصة في مجال تخصصه، إلى جانب إتقانه اللغات الأجنبية لغة أجنبية واحدة على الأقل.

جدول رقم: "68" يوضح مدى ضرورة الاعتماد على وسائل وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أداء العملية التعليمية.

المجموع الكلي	قوي جدا		قوي		متوسط		ضعيف		ضعيف جدا		رقم العبارة	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
100	274	32,11	88	45,63	125	19,70	54	02,56	07	00,00	00	62

يتضح لنا من خلال هذا الجدول والذي يوضح مدى الاعتماد على وسائل وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أداء العملية التعليمية، أن آراء أغلبية أعضاء هيئة التدريس الذين شملتهم دراستنا كانت مركزة على الدرجة "قوي" التي احتلت المركز الأول بنسبة 45,63%، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "قوي جدا" بنسبة 32,11%، ثم تليها في المركز الثالث الدرجة "متوسط" بنسبة 19,70%، وفي المركز الرابع تأتي الدرجة "ضعيف" بنسبة 02,56%، وفي المركز الأخير الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة منعدمة 00,00%. ومما سبق نلاحظ أنه وبجمع نسبي الدرجتين "قوي وقوي جدا" أنها تحتل المركز الأول بنسبة 77,74%، وفي المركز الثاني نجد الدرجة "متوسط" بنسبة 19,70%، وفي الأخير وبجمع نسبي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الثالث بنسبة 02,56%. ومنه نستطيع القول أن الجزائر تعاني من ضعف كبير في استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في التعليم، لذا فهي مطالبة بتوفير مختلف وسائل وأجهزة تكنولوجيا الاتصال داخل فضاءات التدريس، وتدريب كل من الأساتذة والطلبة على استخدام هذه الوسائل، لأن لهذه الوسائل دور كبير في الحصول على المعلومات والمعرفة، وكذلك لها تأثير كبير على الاستيعاب الجيد للمعلومات، بالإضافة إلى تمكين كل من الأستاذ والطالب من الحصول على مختلف المعارف خاصة الحديثة منها.

جدول رقم: "69" يوضح مدى ضرورة توفير الدعم المادي والمالي الكافي لتطوير التعليم العالي.

المجموع الكلي	قوي جدا		قوي		متوسط		ضعيف		ضعيف جدا		رقم العبارة	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
100	274	35,76	98	35,05	96	23,72	65	04,75	13	00,72	02	63

يوضح الجدول الموجود أعلاه مدى ضرورة توفير الدعم المادي والمالي الكافي لتطوير التعليم العالي، حيث نجد فيه أن الدرجة "قوي جدا" تحتل المركز الأول بنسبة 35,76%، ثم تليها في المركز الثاني "الدرجة قوي" بنسبة 35,05%، ثم تليها في المركز الثالث الدرجة "متوسط" بنسبة 23,72%، وفي المركز الرابع تأتي الدرجة "ضعيف" بنسبة 04,75%، وفي المركز الأخير الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 00,72%. ومما سبق نلاحظ أنه وجمع نسبتي الدرجتين "قوي وقوي جدا" أنها تحتل المركز الأول بنسبة 70,81%، وفي المركز الثاني نجد الدرجة "متوسط" بنسبة 23,72%، وفي الأخير وجمع نسبتي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الثالث بنسبة 05,46%. ومنه نستنتج أن آراء أغلبية المبحوثين في هذه العبارة ترى بأن الدعم المادي والمالي الذي تتفقه الجزائر على التعليم العالي والبحث العلمي غير كافي وهي مطالبة بزيادة هذا الدعم خاصة في مجال البحث العلمي. حيث تثبت الإحصائيات أن ما تتفقه الجزائر على البحث العلمي غير كافي بالمقارنة بما تتفقه على التعليم العالي، هذا بالإضافة إلى ما تخصصه الجزائر في هذا المجال وحسب بعض الإحصائيات (تقرير يونيسكو 2010) لا ينفق كله وهذا راجع إلى سوء التسيير وسوء في توزيع واستغلال هذه النفقات.

جدول رقم: 70 يوضح مدى ضرورة توفير الجو المناسب والحرية الأكاديمية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
64	03	01,10	22	08,02	61	22,26	87	31,75	101	36,87	274

نجد من خلال هذا الجدول الذي يوضح مدى ضرورة توفير الجو المناسب والحرية الأكاديمية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، أن الدرجة "قوي جدا" تحتل المركز الأول بنسبة 36,87%، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "قوي" بنسبة 31,75%، ثم تليها في المركز الثالث الدرجة "متوسط" بنسبة 22,26%، وفي المركز الرابع تأتي الدرجة "ضعيف" بنسبة 08,02%، وفي المركز الأخير الدرجة "ضعيف جدا" بنسبة 01,10%. ومما سبق نلاحظ أنه وجمع نسبتي الدرجتين "قوي وقوي جدا" أنها تحتل المركز الأول بنسبة 68,62%، وفي المركز الثاني نجد الدرجة "متوسط" بنسبة 22,26%، وفي

الأخير وجمع نسبتي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الثالث بنسبة 09,12%. ومن خلال هذه الإحصائيات ومن خلال ما تحقق لنا سابقا في محور البحث العلمي أن الجزائر لا توفر الحرية الأكاديمية ولا توفر الجو المناسب للبحث العلمي والتعليم العالي خاصة في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية، "وجاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 أنه من شروط إزدهار البحث العلمي والإبداع في أي مجتمع هو توفير بيئة صحيحة تشجع العلماء والمبدعين وتوفر لهم الظروف المواتية لممارسة عملهم في ظل مجتمع المعرفة، وفي البلدان العربية ومنها الجزائر من غير المتوقع أن تتوفر تلك البيئة المشجعة للإبداع خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، في ظل نظم سياسية غير ديمقراطية لا تعبر عن مصالح مواطنيها.¹ و في هذه الحالة فإن الجزائر مطالبة ببذل مجهودات أكبر من أجل توفير الجو المناسب والحرية الأكاديمية للتعليم العالي والبحث العلمي خاصة فيما يخص مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

جدول رقم: "71" يوضح مدى ضرورة ربط أهداف التعليم العالي والبحث العلمي بحاجات المجتمع.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
65	00	00	00	00	15,32	42	33,58	92	51,10	140	100	274

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يوضح مدى ضرورة ربط أهداف وأهمية التعليم العالي والبحث العلمي بحاجات المجتمع، أن آراء أغلبية أفراد مجتمع البحث مركزة على الدرجة "قوي جدا" تحتل المركز الأول بنسبة 51,10%، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "قوي" بنسبة 33,58%، ثم تليها في المركز الثالث الدرجة "متوسط" بنسبة 15,32%، وفي المركزين الأخيرين تأتي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" بنسبة 00,00% لكل منهما. ومما سبق نلاحظ أنه وجمع نسبتي الدرجتين "قوي وقوي جدا" أنها تحتل المركز الأول بنسبة 84,42%، وفي المركز الثاني نجد الدرجة "متوسط" بنسبة 15,32%، وفي الأخير وجمع نسبتي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الثالث بنسبة 00,00%. ومن خلال هذه الإحصائيات ومن خلال هذه النسبة العالية جدا والمقدرة بـ: 84,42% فإن الجزائر مطالبة بضرورة

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003: نحو بناء مجتمع المعرفة"، مرجع سبق ذكره، ص 81.

ربط أهداف وأهمية التعليم العالي بحاجات المجتمع، لأنه كي يتم بناء مجتمع المعرفة يجب أن تكون الطاقات والموارد البشرية أو مخرجات التعليم العالي مكونة ومؤهلة بما يحتاجه المجتمع، ثم توظيف مختلف نتائج البحث العلمي من أجل إيجاد حلول مناسبة لمختلف مشاكله، ومن هنا تأتي مساهمة التعليم العالي والبحث العلمي في تنمية المجتمع وتطويره.

جدول رقم: "72" يوضح مدى ضرورة الاهتمام بمخرجات البحث العلمي وتثمينها.

رقم العبارة	ضعيف جدا		ضعيف		متوسط		قوي		قوي جدا		المجموع الكلي	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
66	00	00	00	00	10,59	29	36,50	100	52,91	145	274	100

يبين لنا هذا الجدول الذي يوضح مدى ضرورة الاهتمام بمخرجات البحث العلمي وتثمينها أن آراء أغلبية الباحثين تتمحور حول الدرجة "قوي جدا" التي احتلت المركز الأول بنسبة 52,91%، ثم تليها في المركز الثاني الدرجة "قوي" بنسبة 36,50%، ثم تليها في المركز الثالث الدرجة "متوسط" بنسبة 10,59%، وفي المركزين الأخيرين تأتي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" بنسبة 00,00%. ومما سبق نلاحظ أنه وجمع نسبي الدرجتين "قوي وقوي جدا" أنها تحتل المركز الأول بنسبة 89,41%، وفي المركز الثاني نجد الدرجة "متوسط" بنسبة 10,59%، وفي الأخير وجمع نسبي الدرجتين "ضعيف وضعيف جدا" نجدها تحتل المركز الثالث بنسبة 00,00%.

ومنه نستنتج أن الجزائر مطالبة بضرورة الاهتمام بمخرجات البحث العلمي وتثمينها، وذلك بتشجيع الباحثين على القيام بالبحوث في كل المجالات مع توفير الجو المناسب لذلك. والاهتمام بمخرجات البحث العلمي وذلك بتطبيقها على أرض الواقع وتقديم تشجيعات إلى الباحثين الذين يصلون إلى معارف جديدة أو إنتاج معرفي ثري وجديد من أجل تحفيزهم على مواصلة العمل في ذلك المجال.

ومن خلال التحليل السابق لعبارة هذا المحور نجد أن أغلبية عباراته تتمحور بين الدرجتين: قوي وقوي جدا ما عدا العبارة رقم: "66" أين احتلت الدرجة متوسط المرتبة الأولى، لذلك يجب على الجزائر أن تعمل على تطوير برامجها التعليمية، واعتمادها على طرق تدريس حديثة ومتنوعة، وكذلك العمل على تجديد برامج ومناهج التدريس داخل المؤسسات التعليمية، والإعتماد على موارد بشرية مكونة ومؤهلة

ومتخصصة، وكذلك الإعتماد على وسائل وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية العملية التعليمية، وتوفير الدعم المالي والمادي الكافي لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة إلى العمل على ضرورة توفير الجو المناسب والحرية الأكاديمية للقيام بالبحوث وتطويرها ومدى تحقيقها لأهداف المجتمع وحاجاته، وضرورة الاهتمام بمخرجات البحث العلمي وتمييزها.

ب- عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالملاحظة:

1- فضاءات التدريس:

تعتبر فضاءات التدريس المكان أو البيئة الأولى التي يلتقي فيها الطالب مع الأستاذ للحوار والنقاش في مختلف المواضيع والمشكلات التي تهم الطالب والأستاذ في العملية التعليمية أو المحتوى التعليمي. ومما لوحظ على هذه الفضاءات من خلال الدراسة التي قمنا بها أنها مصممة بطريقة تقليدية جدا (الأستاذ في الأمام في مستوى أعلى والطلبة في الخلف في مستوى أسفل) وحسب الخبراء والمهتمين في مجال التربية أن هذه الطريقة لا تساعد على تكوين فرد واع ومبدع بل العكس فهي تقتل روح الابداع والإبتكار فيه. حيث نجد أن المعلومة تأتي من الأعلى إلى الأسفل ويتلقاها الفرد دون تقديم نقد أو تقييم أو إبداء رأيه فيها. كما تحصر هذه الطريقة المعلومة في مصدر واحد وهو الأستاذ وهذا يعتبر مرفوض ولا يتماشى مع متطلبات التعليم الجيد والفعال في عصر أو المجتمع المعرفة، والذي يعتبر الطالب هو محور العملية التعليمية والأستاذ يعتبر مرشد وموج فيها فقط. كما يلاحظ على هذه الفضاءات أنها تفتقر إلى مختلف وسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي من إذاعة تعليمية وتلفزيون تعليمي، مكبر صوت في المدرجات، أجهزة إعلام آلي مزودة بشبكة الانترنت في القاعات، أجهزة العرض الحائطي وهذه الأخيرة أن وجدت نجدها بعدد محدود جدا أو عاطلة لاتعمل. فكل هذه الاجهزة لها دور فعال في نقل المعلومات للطلاب وترسيخها في ذهنه مما تساعده وتشجعه على التعليم والذاتي والمستمر والغبدا والغبتكار في مجال تخصصه. وأبرز ملاحظ لوحظت على هذه الفضاءات أنها غير نظيفة ومتسخة مما يهيئ جو معكر داخلها، يجعل كل من الطالب والأستاذ ينفر ويعزف على الدخول إليها كما أنها لا توفر جو يساعد ويشجع على الدراسة والبحث.

2- المحتوى التعليمي:

مما يلاحظ على المحتوى التعليمي بالجامعتين أنه يتصف بالقدم وعدم المرونة والتغيير حسب المتغيرات والمتطلبات خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث نجد نفس المواضيع التي درست منذ

عشرون سنة أو أكثر هي نفسها تدرس في الوقت الحالي. فرغم تغيير النظام التعليمي من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد LMD إلا أننا نجد أن المحتوى لم يتغير كما انه لا يتماشى مع خصائص ومتطلبات المجتمع. أما في مجال العلوم الهندسة أو العلوم والتكنولوجيا نجد عكس ذلك حيث نجد المحتوى التعليمي مرن ويتصف بالحدثة والتجديد كلما تطلبت الضرورة ذلك.

3- الأساتذة الجامعيين:

مما يلاحظ على الأساتذة بكلتا الجامعتين هو نقص التدريب والتكوين خاصة الأساتذة الجدد. فالتدريب والتكوين يلعب دور مهم في تحسين مستوى الأستاذ، وبالتالي يعود بالفائدة على تعليم وتكوين الطلاب. كما يلاحظ كذلك على الأساتذة الركود وكثرة الأعباء التدريسية مما يحد من قدرة الأستاذ على الإبداع والإبتكار خاصة في مجالي التدريس والبحث العلمي والتطوير. وهذا كله يؤثر على تكوين الأستاذ وتحسين مستواه بما يتطلبه التغيير، وهذا ما يعود بالسلب على تكوين الطلاب وإعدادهم بما يتطلبه التعليم في عصر أو مجتمع المعرفة.

4- طرق وسبل التدريس:

مما يلاحظ على مختلف طرق التدريس بالجامعتين وما نمارسه نحن كأساتذة مؤقتين على مستوى جامعة 08 ماي 1945 -قائمة- فإن طريقة التدريس المعتمدة في التعليم وفي كلتا الجامعتين هي الطريقة التقليدية (طريقة المحاضرة)، في حين نسجل غيات تام لمختلف طرق التدريس الحديثة التي يتطلبها التعليم في ظل مجتمع المعرفة والتي تتمثل أساسا في طريقة حل المشكلات، طريقة الحوار والمناقشة، طريقة التعليم التعاوني... الخ والتي يكون فيها المتعلم هو محور العملية التعليمية وليس الأستاذ. بالضافة إلى نقص الإعتماد على مختلف أجهزة ووسائل تكنولوجيا الاتصال في العملية التعليمية، حيث نجد لهذه الأخيرة دور فعال في الحصول على المعلومات وترسيخها في ذهن الطالب. كما أن طرق وسبل التدريس الحديثة والتي تعتمد على أجهزة ووسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي تشجع الطالب على التعلم الذاتي والمستمر وذا يعتبر سمة من سمات التعليم في عصر أو مجتمع المعرفة.

5- البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي في مجتمع المعرفة مصنع إنتاج المعارف في جميع الميادين والمجالات ، والبحث العلمي في الجامعتين يفتقد للاهتمام من قبل الباحثين والأساتذة وذلك راج إلى قلة المردود المادي الذي يتقاضاه الباحث من خلال إجراء البحث، لذلك نجد البحث العلمي يرتبط فقط بمسائل الترقية

والحصول على مناصب أعلى. كما ان نتائج البحوث التي توصل لها الباحثين فرغم قلتها فهي لا تستغل من قبل مؤسسات المجتمع ولا يستفاد من نتائجها وغنما تهتمش وتهمل ولا تعطى لها أي قيمة. على عكس البحث العلمي في البلدان المتقدمة التي نجد فيها تنوعا بالوفرة والتنوع الجدية ويستفاد من تطبيق نتائجها على مختلف مؤسسات المجتمع، فمن خصائص مجتمع المعرفة هي إنتاج البحوث والدراسات التي تساهم في تنمية وتطوير مؤسسات المجتمع والقضاء على مشاكلها ومعوقاتها.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية والتوصيات:

ولقد حاولنا من خلال دراستنا لموضوع: " دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة" دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري"، وهي عبارة عن دراسة استطلاعية لآراء الأساتذة حول الموضوع، أن نبين مدى مساهمة التعليم العالي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة، وذلك من خلال اتباع الخطوات المنهجية السابقة في البحث. وانطلاقا من التساؤلات والفرضيات التي اعتمدنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

01- يتضح من خلال التحليلات السابقة أن فضاءات التدريس التابعة للتعليم العالي في الجزائر لا زالت لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب، حيث نجد أن كل العبارات التي وضعت كانت فيها آراء الأساتذة تتمحور بين الدرجتين ضعيف وضعيف جدا ماعدا العبارة رقم (01) أين نجد الدرجة متوسط تحتل المرتبة الأولى. ومنه نستطيع القول أن فضاءات التدريس لا تساعد ولا توفر جو مناسب وملائم لعملية التعليم والتعلم مما يؤدي إحباط الطلبة والأساتذة على حد سواء، وبالتالي الحد من قدراتهم وامكانياتهم المعرفية، كما أنها لا تشجع الطالب على التعليم المستمر والذاتي والإستمرار في التعلم والإبداع والبحث العلمي الذي يعتبر ركن من أركان بناء مجتمع المعرفة. ومنه يمكن القول أن فضاءات التدريس في الجزائر لا تساهم في بناء مجتمع المعرفة، وهذا يؤكد لنا صدق الفرضية الفرعية الأولى التي انطلقنا منها في هذه الدراسة والتي كانت مصاغة كما يلي: " إن فضاءات التدريس في الجزائر لا توفر جو يساعد على أداء العملية التعليمية ولا تساعد على الاستيعاب الجيد للمعلومات، ومنه فهي تحد من التشجيع على الإبداع في مجال المعرفة والبحث العلمي وبالتالي فهي لا تساهم في بناء مجتمع المعرفة.

02- أما فيما يخص المحور الذي يهتم بمدى مساهمة المحتوى التعليمي في بناء مجتمع المعرفة فإننا نجد أن كل عبارات هذا المحور تدور حول الدرجة "متوسط" كقراءة أولية للدرجات الخمسة منفردة، ما عدا العبارة رقم: "03" أين نجد الدرجة ضعيف تحتل المركز الأول، ولكن وبعد جمع الدرجتين ضعيف

وضعيف جدا في العبارات "04"، "05"، "06"، "07"، و"08" نجد أن آراء الأساتذة تعبر على المستوى الضعيف، وأن المحتوى التعليمي في الجزائر لا يساير مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع، في حين نجد أن العبارات: "01"، "02"، "09" و"10" تعبر فيها آراء الأساتذة على الدرجة متوسط. وبالتالي نستطيع القول أن المحتوى التعليمي في الجزائر لا يساهم في بناء مجتمع المعرفة. وهذا أيضا ما يؤكد صحة فرضيتنا الثانية والتي كانت مصاغة على الشكل التالي: "إن المحتوى التعليمي في الجزائر لا يواكب مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع وغير قادرة على تكوين فرد نوعي يتميز بالكفاءة والمهارة والإبداع ، وبالتالي فالمحتوى التعليمي في الجزائر لا يساهم في بناء مجتمع المعرفة.

03- أما فيما يخص النتيجة التي تخص المحور الرابع والذي يهتم بمدى مساهمة أعضاء هيئة التدريس التي تعتمد عليها الجزائر في التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة، فإن آراء الأساتذة حول كل عبارات هذا المحور كانت موجبة نحو الدرجة متوسط، وهي تعتبر درجة مقبولة نوعا ما ولكن هذا أيضا يدل على أن هيئة أعضاء التدريس في الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، وأنها تحتاج إلى تكوين جيد ومستمر، خاصة في ظل التغيرات السريعة والمتتالية التي يعرفها هذا العصر، وبالأخص في مجال المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهذا طبعا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة التي انطلقنا منها في دراستنا هذه والتي كانت صياغتها على الشكل التالي: "إن أعضاء هيئة التدريس التي تعتمد عليها الجزائر مازالت تعاني من سوء التكوين، وهي غير قادرة على تكوين أفراد ذوي قدرات ومهارات، وبالتالي فهية التدريس في الجزائر لا تساهم في بناء مجتمع المعرفة.

04- أما النتيجة الرابعة التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه والتي تخص المحور الخامس والذي يهتم بطرق وسبل التدريس ومدى مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة، فإننا نجد أن آراء الأساتذة في العبارة رقم "01" والتي تدور حول اعتماد التعليم العالي في الجزائر على طريقة المحاضرة في التدريس وهي طريقة تقليدية كلاسيكية، كانت مركزة على الدرجة قوي وقوي جدا حيث وجمع نسبي هذين الدرجتين نجدها تصل إلى 62.76% وهي نسبة مرتفعة نوعا ما وهذا ما يؤكد لنا واقع التعليم العالي في الجزائر، حيث من بين عيوبه أنه يعتمد وبشكل كبير على طريقة المحاضرة في كل التخصصات العلمية والأدبية. أما بقية الطرق حسب آراء وإجابات الأساتذة الذين شملتهم دراستنا فإن نسبة تطبيقها ضعيفة وضعيفة جدا، وهذا ما يثبت ويؤكد أن التعليم العالي في الجزائر لا يعتمد على سبل وطرق التدريس الحديثة التي تساعد على الاستيعاب الجيد للمعلومات كما لا تشجع على البحث العلمي والإبداع في مجال المعرفة.

هذا ما نجده يتطابق مع الفرضية الفرعية الرابعة التي انطلقنا منها والتي كانت مصاغة على الشكل التالي: "إن التعليم العالي في الجزائر يعتمد وبشكل كبير على الطرق التقليدية في التدريس، وبالتالي فطرق التدريس في الجزائر لا تفيد في تكوين فرد مبدع ومنتج للمعرفة، وهي بالتالي لا تساهم في بناء مجتمع المعرفة".

05- أما فيما يخص النتيجة التي تهتم بمحور دور البحث العلمي في بناء مجتمع المعرفة فإننا نجد آراء الأساتذة في هذا المحور تتمحور حول الدرجتين ضعيف ومتوسط، حيث نجد أن العبارات رقم: "02"، "04"، "07"، "10" تحتل فيها الدرجة متوسط المرتبة الأولى، والعبارات رقم: "01"، "03"، "05"، "06"، "09"، "12" تحتل فيها الدرجة ضعيف المرتبة الأولى، في حين نجد أن العبارتين رقم: "08"، "11" تحتل المرتبة متوسط المرتبة الأولى ولكن بعد جمع الدرجتين ضعيف وضعيف جدا نجدها تحتل المرتبة الأولى. ومنه نستطيع القول أن مستوى البحث العلمي في الجزائر ضعيف وضعيف جدا، ومازال يعاني من العديد من النقائص والمشاكل التي تعوق القائم بالبحث بالدرجة الأولى، كما أننا نجد أن مختلف النتائج التي يتوصل إليها البحث العلمي في الجزائر لا تؤخذ بعين الاعتبار من قبل مختلف القطاعات خاصة المنتجة منها، وأن السلطات المعنية في البلد لا تثمن مجهودات الباحثين ولا تقدم لهم تشجيعات من أجل مواصلة العمل، وقطاع البحث العلمي يعتبر المجال أو الفضاء الوحيد والرئيسي لإنتاج المعرفة ومنه المساهمة في بناء مجتمع المعرفة. وهذا ما يثبت لنا صحة الفرضية الفرعية الخامسة التي انطلقنا منها في دراستنا هذه والتي كانت صياغتها كما يلي: "إن البحث العلمي في الجزائر ما زال يعاني من العديد من المشاكل والنقائص مما يعوق عملية الإنتاج المعرفي في المجتمع، وبالتالي فالبحث العلمي في الجزائر لا يساهم في بناء مجتمع المعرفة".

06- أما النتيجة رقم "06" والتي تخص محور متطلبات تطوير التعليم العالي في الجزائر من أجل بناء مجتمع المعرفة، فإننا نجد أن آراء الأساتذة في هذا المحور تتركز حول الدرجتين قوي وقوي جدا لكل عبارات المحور. ومنه نستطيع القول أن الجزائر مطالبة بالاهتمام أكثر بتجديد فضاءات التدريس، والمحتوى التعليمي، والتنوع في اعتماد طرق التدريس وخاصة الحديثة منها، والإعتماد كذلك على هيئة تدريس مكونة ومؤهلة ومتخصصة وتحمل صفات وخصائص الأستاذ الكفؤ الذي يساير مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع لا سيما في مجال المعرفة والعلم، بالإضافة إلى اعتماد وسائل تكنولوجيا المعلومات في التدريس، وتوفير الدعم المادي والمالي الكافي لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، كما يجب أيضا الإهتمام أكثر بالبحث العلمي وذلك من خلال توفير الجو المناسب والحرية

الأكاديمية للبحث، بالإضافة إلى ضرورة الإهتمام بمخرجات البحث العلمي وتثمينها وربط أهداف وأهمية التعليم العالي والبحث العلمي بحاجات المجتمع. وهذا حتى يتمكن هذا الأخير من المساهمة في تكوين قاعدة أو شريحة إجتماعية مزودة بمختلف المؤهلات والمعارف، وبالتالي المساهمة في بناء مجتمع المعرفة.

ومنه يمكن القول وكنتيجة عامة أن التعليم العالي في الجزائر وحسب مجتمع بحثنا لا يساهم في بناء مجتمع المعرفة، وذلك بما يتضمنه من عناصر أساسية في عملية التعليم والتعلم والتي تتمثل أساسا في فضاءات التدريس، المحتوى التعليمي، أعضاء هيئة التدريس، سبل وطرق التدريس وأخيرا البحث العلمي. وانطلاقا من الدراسة التي قمنا بها والنتائج التي توصلنا إليها يمكننا وضع بعض التوصيات والإقتراحات والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- على الجزائر الإهتمام أكثر بمنشآتها البيداغوجية وخاصة فضاءات التدريس، لأن البيئة والمحيط أو المكان الذي تجرى فيه عملية التعليم والتعلم يلعب دوركبير في عملية التحصيل الدراسي والإستيعاب الجيد للمعلومات، كما تشجع كل من المدرس على بذل مجهودات كبيرة من أجل إيصال المعلومة للطالب، وتشجع الطالب من أجل التعلم الذاتي والمستمر ومواصلة البحث العلمي، ومن ثم الإبداع وإنتاج المعرفة والتي تعتبر سمة من سمات قيام مجتمع المعرفة في أي مجتمع.

2- يجب على القائمين بتصميم ووضع برامج المحتوى التعليمي في أي تخصص علمي أن يقوموا بوضع محتوى تعليمي يساير مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع، كما يعمل هذا المحتوى على تكوين وإعداد فرد مبدع وفرد منتج وفرد مؤهل للقيام بدور إيجابي إتجاه مجتمعه. كما يعمل هذا المحتوى العلمي كذلك على تزويد الفرد بمختلف المعارف والمهارات والسلوكات لا سيما الحديثة منها التي تساعده على التكيف مع مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في مجتمعه، كما تساعده أيضا على مواجهة مختلف المشاكل والصعوبات التي تعترضه في حياته اليومية .

3- يجب على الجزائر بذل مجهودات كبيرة وجبارة من أجل إعداد وتكوين الأستاذ الجامعي خاصة حاملي الشهادات (ماجستير، دكتوراه) لاسيما المبتدئين منهم وذلك قبل تعيينهم في مناصبهم، حتى يقوم هذا الأستاذ بإعداد وتكوين أجيال تكون مزودة بمختلف المعارف والمهارات وتكون قادرة على المساهمة في تنمية المجتمع، لأنه من متطلبات قيام مجتمع المعرفة أن يضم هذا المجتمع قاعدة أو شريحة إجتماعية عريضة من المجتمع متعلمة ومتقفة ومزودة بمختلف العلوم والمعارف والمهارات في مختلف التخصصات والميادين.

4- لتكوين فرد مبدع وصالح ومنتج في المجتمع يجب أن يتلقى تكوين وإعداد جيد في مشواره التعليمي، وذلك لا يتم إلا بالإعتماد على طرق التدريس الحديثة والمتنوعة (طريقة الحوار والمناقشة، طريقة العمل في فرق، طريقة حل المشكلات ...)، وكذلك عن طريق التدريس الذي يعتمد على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأنها تساعد الفرد المتعلم على الإستيعاب الجيد للمعلومات، كما تشجعه على مواصلة التعلم باتباع طرق وسبل تعليم مختلفة كالتعلم الذاتي، والتعلم المستمر أو مدى الحياة أو التعلم الإلكتروني أو الافتراضي، أو التعلم عن بعد ومنه يصبح فرد قادر على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها في المجتمع ومن هنا نستطيع بناء مجتمع المعرفة.

5- يجب على الجزائر الإهتمام أكثر بقطاع البحث العلمي باعتباره حقل أو ميدان رئيسي لإنتاج المعرفة، وحتى يصبح هذا القطاع أكثر فعالية وأكثر مساهمة في خدمة وتنمية المجتمع يجب القيام بدراسات وأبحاث مرتبطة بالمجتمع، وتفيد نتائجه في إيجاد حلول لمختلف المشاكل في مختلف الميادين، لذلك يجب الإهتمام أكثر بهذا القطاع من خلال توفير الجو المناسب للقيام بالبحث، وكذلك توفير الحرية الأكاديمية لدراسة مختلف المواضيع خاصة في العلوم الإنسانية والإجتماعية. بالإضافة إلى توفير مختلف الإمكانيات المادية والبشرية التي تعمل على التسيير الجيد والعقلاني لمختلف هياكل وتجهيزات هذا القطاع.

ومنه يمكننا القول أنه رغم المجهودات المبذولة من قبل المسؤولين على قطاع التعليم العالي في الجزائر لإصلاح هذا القطاع والتي تتمثل أساسا في التخلي على النظام القديم (الكلاسيكي) وتطبيق ما جاء في مشروع بولونا (نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه) لمواجهة كل المشاكل والعوائق التي يعاني منها التعليم العالي في الجزائر والتي منها:

- زيادة الطلب الإجتماعي على هذا النوع من التعليم.
 - عدم تطابق مخرجات التعليم العالي بما يتطلبه سوق العمل وحاجات المجتمع من الأيدي العاملة.
 - ضعف المستوى العلمي لمخرجات التعليم العالي في الجزائر.
- مما يجعلها تفتقر إلى إطارات وموارد بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على المساهمة في تنمية المجتمع وتطويره، وكذلك تفتقر إلى رأس مال فكري ومعرفي قادر على التكيف مع مختلف التطورات والتحولت السريعة والمتتالية، و قادر على الإبداع والإنتاج في مجال العلم والمعرفة مما ينعكس سلبا على المجتمع. وبالرغم كذلك من المجهودات المبذولة من قبل الباحثين والدارسين والمهتمين بقضايا التعليم العالي في الجزائر وما توصلوا إليه من نتائج وتوصيات لتحسين هذا النوع من التعليم إلا أنه من خلال الواقع

المعاش نجده مازال يعاني من العديد من المشاكل والإختلالات التي لها تأثير كبير على تكوين فرد متميز ومبدع وقادر على الإبداع والإنتاج العلمي والمعرفي. كما أن لها تأثير سلبي كبير على تزويد المجتمع بمختلف الإطارات والموارد البشرية المؤهلة والمدرية والمتخصصة التي تعمل على تنمية المجتمع وتطويره، وتقر كل الأبحاث والدراسات التي أجريت في هذا المجال أنه من شروط بناء مجتمع المعرفة وجود قاعدة أو شريحة عريضة من المجتمع متعلمة ومثقفة ومكونة أحسن تكوين.

الأختام

الخاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة الراهنة التي تبحث في دور التعليم العالي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة، دراسة ميدانية في جامعتي قلمة وعنابة، والتي هي عبارة عن دراسة استطلاعية لآراء الأساتذة بهاتين الجامعتين حول دور التعليم العالي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة.

فقد عرضت هذه الدراسة في شقها النظري المتغيرات الأساسية في البحث والتي تتمثل أساسا في التعليم العالي، مجتمع المعرفة، والبحث العلمي، والعلاقة بين التعليم العالي ومجتمع المعرفة. مبررة أهم العناصر المتعلقة بكل متغير حتى يتسنى للقارئ استيعاب وفهم محددات كل منها، وبغرض استكمال الفهم حول متغيرات الدراسة والعلاقة التي تربط بينها تأتي الدراسة الميدانية التي اعتمدت المنهج الوصفي واشتملت ثلاث أدوات بحثية، وهي الملاحظة، المقابلة غير المقننة، والاستمارة. وهنا نريد الإشارة إلى أنه تم اعتماد الاستمارة كأداة أساسية، في حين استخدمنا الملاحظة والمقابلة أداتين ثانويتين، كما تم الاعتماد على بعض الأساليب الاحصائية بغية تحليل وتفسير المعطيات.

وسبق ذلك عرض الإطار العام للدراسة الذي تضمن تحديد الاشكالية بتساؤلاتها وفرضياتها، والمجال المفاهيمي بتعريفاته العامة والإجرائية، حيث كان الغرض الحقيقي من تقديم التعريفات الإجرائية هو محاولة التقرب إلى الواقع بمتغيرات عملية قابلة للقياس ميدانيا. بعدها ناقشت هذه الدراسة في هذا الإطار المقاربات النظرية لموضوع البحث، وذلك بعرض المقاربات النظرية الكبرى لموضوع البحث، وذلك بعرض النظرية الوظيفية بمدخلها الأربعة والتي تتمثل في: مدخل النسق الاجتماعي، مدخل الفعل الاجتماعي، مدخل رأس المال البشري، وأخيرا مدخل التحديث. بالإضافة إلى النظرية الماركسية، والنظرية النقدية، وبعدها تم عرض مقارنة الدراسة التي تبنتها الطالبة في دراستها. وفي الأخير تم عرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثنا والتي تتمثل في الدراسات الأجنبية والعربية والمحلية.

أما بالنسبة للدراسة الميدانية فقد أجريت بكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم والهندسة والتكنولوجيا بالجامعتين، حيث تم الاعتماد على المسح الشامل لجميع أفراد مجتمع البحث والبالغ عددهم 871 مفردة في حين تم اعتماد آراء 274 مفردة فقط. عن طريق أداة الاستمارة.

وبعد عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية تم التوصل إلى جملة من النتائج وهي:

01- يتضح من خلال التحليلات السابقة أن فضاءات التدريس التابعة للتعليم العالي في الجزائر لا زالت لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب للمساهمة في بناء مجتمع المعرفة، فهي تتصف بانعدام الظروف الفيزيائية المناسبة للتدريس، كما أنها غير قادرة على استيعاب العدد الهائل من الطلبة المندرجين ضمن هذه الفضاءات، ضف على ذلك أنها غير مجهزة بمختلف الأجهزة ووسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي. ومنه نستطيع القول أن فضاءات التدريس لا تساعد ولا توفر جو مناسب وملائم لعملية التعليم والتعلم مما يؤدي إحباط الطلبة والأساتذة على حد سواء، وبالتالي الحد من قدراتهم وامكانياتهم المعرفية، كما أنها لا تشجع الطالب على التعليم المستمر والذاتي والإستمرار في التعلم والإبداع والبحث العلمي الذي يعتبر ركن من أركان بناء مجتمع المعرفة. ومنه يمكن القول أن فضاءات التدريس في الجزائر لا تساهم في بناء مجتمع المعرفة.

02- يتضح من خلال البحث أن المحتوى التعليمي في الجزائر لا يساهم في بناء مجتمع المعرفة وأنه يتسم بالقدم والثبات، ولا يساير مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع، وبالتالي فهو محتوى غير قادرة على تكوين فرد نوعي يتميز بالكفاءة والمهارة والإبداع الذي يتطلبه مجتمع المعرفة.

03- إن أعضاء هيئة التدريس التي تعتمد عليها الجزائر في التعليم العالي مازالت تعاني من العديد من النقائص خاصة في مجال التكوين والتدريب على مختلف طرق التدريس الحديثة، وتقنيات البحث العلمي واستخدام وتوظيف وسائل تكنولوجيا الاتصال التربوي في عملية التدريس خاصة المبتدئين منهم. ومنه نستطيع القول أن هيئة أعضاء التدريس في الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، وأنها تحتاج إلى تكوين جيد ومستمر، خاصة في ظل التغيرات السريعة والمتتالية التي يعرفها هذا العصر، وبالأخص في مجال المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

04- إن التعليم العالي في الجزائر حسب آراء مجتمع البحث تعتمد وبشكل كبير على طرق التدريس التقليدية والتي تحد من الإبداع ولا تشجع على التعلم الذاتي والمستمر. وهذا ما يؤكد لنا واقع التعليم العالي في الجزائر، حيث من بين عيوبه أنه يعتمد وبشكل كبير على طريقة المحاضرة في كل التخصصات العلمية والأدبية. أما بقية الطرق حسب آراء وإجابات الأساتذة الذين شملتهم دراستنا فإن نسبة تطبيقها ضعيفة وضعيفة جدا، وهذا ما يثبت ويؤكد أن التعليم العالي في الجزائر لا يعتمد على سبل وطرق التدريس الحديثة التي تساعد على الاستيعاب الجيد للمعلومات كما لا تشجع على البحث العلمي والإبداع في مجال المعرفة.

05- إن البحث العلمي والذي يعتبر مصنع لإنتاج المعرفة يعاني من العديد من المشاكل والعراقيل منها نقص التمويل ، نقص في مخابر البحث العلمي وتجهيزاته، انعدام الحرية الكاملة في البحث نقص الانتاج البحثي (النشر العلمي). ومنه نستطيع القول أن مستوى البحث العلمي في الجزائر ضعيف وضعيف جدا، ومازال يعاني من العديد من النقائص والمشاكل التي تعوق القائم بالبحث بالدرجة الأولى، كما أننا نجد أن مختلف النتائج التي يتوصل إليها البحث العلمي في الجزائر لا تؤخذ بعين الإعتبار من قبل مختلف القطاعات خاصة المنتجة منها، وأن السلطات المعنية في البلد لا تثمن مجهودات الباحثين ولا تقدم لهم تشجيعات من أجل مواصلة العمل، وقطاع البحث العلمي يعتبر المجال أو الفضاء الوحيد والرئيسي لإنتاج المعرفة ومنه المساهمة في بناء مجتمع المعرفة.

وانطلاقا من هذه النتائج يمكن التأكيد على أنه حتى يساهم التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة فإن الجزائر مطالبة بالاهتمام أكثر بتجديد فضاءات التدريس، والمحتوى التعليمي ، والتنوع في اعتماد طرق التدريس وخاصة الحديثة منها، والإعتماد كذلك على هيئة تدريس مكونة ومؤهلة ومتخصصة وتحمل صفات وخصائص الأستاذ الكفؤ الذي يساير مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع لا سيما في مجال المعرفة والعلم، بالإضافة إلى اعتماد وسائل تكنولوجيا المعلومات في التدريس، وتوفير الدعم المادي والمالي الكافي لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، كما يجب أيضا الإهتمام أكثر بالبحث العلمي وذلك من خلال توفير الجو المناسب والحرية الأكاديمية للبحث، بالإضافة إلى ضرورة الإهتمام بمخرجات البحث العلمي وتثمينها وربط أهداف وأهمية التعليم العالي والبحث العلمي بحاجات المجتمع. وهذا حتى يتمكن هذا الأخير من المساهمة في تكوين قاعدة أو شريحة إجتماعية مزودة بمختلف المؤهلات والمعارف، وبالتالي المساهمة في بناء مجتمع المعرفة.

ومنه يمكن القول وكنتيجة عامة أن التعليم العالي في الجزائر وحسب آراء مجتمع بحثنا لا يساهم في بناء مجتمع المعرفة، وذلك بما يتضمنه من عناصر أساسية في عملية التعليم والتعلم والتي تتمثل أساسا في فضاءات التدريس، المحتوى التعليمي، أعضاء هيئة التدريس، سبل وطرق التدريس وأخيرا البحث العلمي.

وانطلاقا من الدراسة التي قمنا بها والنتائج التي توصلنا إليها يمكننا وضع بعض التوصيات والإقتراحات والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1- على الجزائر الإهتمام أكثر بمنشآتها البيداغوجية وخاصة فضاءات التدريس، لأن البيئة والمحيط أو المكان الذي تجرى فيه عملية التعليم والتعلم والذي يلعب دور كبير في عملية التحصيل الدراسي

والإستيعاب الجيد للمعلومات، كما تشجع كل من المدرس على بذل مجهودات كبيرة من أجل إيصال المعلومة للطالب، وتشجع الطالب من أجل التعلم الذاتي والمستمر ومواصلة البحث العلمي، ومن ثم الإبداع وإنتاج المعرفة والتي تعتبر سمة من سمات قيام مجتمع المعرفة في أي مجتمع.

2- يجب على القائمين بتصميم ووضع برامج المحتوى التعليمي في أي تخصص علمي أن يقوموا بوضع محتوى تعليمي يساير مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع، كما يعمل هذا المحتوى على تكوين وإعداد فرد مبدع وفرد منتج وفرد مؤهل للقيام بدور إيجابي إتجاه مجتمعه. كما يعمل هذا المحتوى العلمي كذلك على تزويد الفرد بمختلف المعارف والمهارات والسلوكيات لا سيما الحديثة منها التي تساعده على التكيف مع مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في مجتمعه، كما تساعده أيضا على مواجهة مختلف المشاكل والصعوبات التي تعترضه في حياته اليومية .

3- يجب على الجزائر بذل مجهودات كبيرة وجبارة من أجل إعداد وتكوين الأستاذ الجامعي خاصة حاملي الشهادات (ماجستير، دكتوراه) لاسيما المبتدئين منهم وذلك قبل تعيينهم في مناصبهم، حتى يقوم هذا الأستاذ بإعداد وتكوين أجيال تكون مزودة بمختلف المعارف والمهارات وتكون قادرة على المساهمة في تنمية المجتمع، لأنه من متطلبات قيام مجتمع المعرفة أن يضم هذا المجتمع قاعدة أو شريحة إجتماعية عريضة من المجتمع متعلمة ومتقنة ومزودة بمختلف العلوم والمعارف والمهارات في مختلف التخصصات والميادين.

4- لتكوين فرد مبدع وصالح ومنتج في المجتمع يجب أن يتلقى تكوين وإعداد جيد في مشواره التعليمي، وذلك لا يتم إلا بالإعتماد على طرق التدريس الحديثة والمتنوعة (طريقة الحوار والمناقشة، طريقة العمل في فرق، طريقة حل المشكلات ...)، وكذلك عن طريق التدريس الذي يعتمد على وسائل تكنولوجيا المعلومات والإتصال لأنها تساعد الفرد المتعلم على الإستيعاب الجيد للمعلومات، كما تشجعه على مواصلة التعلم باتباع طرق وسبل تعليم مختلفة كالتعلم الذاتي، والتعلم المستمر أو مدى الحياة أو التعلم الإلكتروني أو الإقتراضي، أو التعلم عن بعد ومنه يصبح فرد قادر على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها في المجتمع ومن هنا ننتسطيع بناء مجتمع المعرفة.

5- يجب على الجزائر الإهتمام أكثر بقطاع البحث العلمي باعتباره حقل أو ميدان رئيسي لإنتاج المعرفة، وحتى يصبح هذا القطاع أكثر فعالية وأكثر مساهمة في خدمة وتنمية المجتمع يجب القيام بدراسات وأبحاث مرتبطة بالمجتمع، وتقيد نتائجه في إيجاد حلول لمختلف المشاكل في مختلف الميادين، لذلك يجب الإهتمام أكثر بهذا القطاع من خلال توفير الجو المناسب للقيام بالبحث، وكذلك توفير الحرية الأكاديمية لدراسة مختلف المواضيع خاصة في العلوم الإنسانية والإجتماعية. بالإضافة إلى توفير مختلف الإمكانيات المادية والبشرية التي تعمل على التسيير الجيد والعقلاني لمختلف هياكل وتجهيزات هذا القطاع.

ويبقى موضوع دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة من المواضيع الحديثة التي هي في حاجة إلى البحث والتقصي، وذلك نظرا لأهميته في تطوير والمجتمع وتحديثه، وكذلك دوره في بناء فرد منتج ومبدع في المجتمع ومنه بناء مجتمع معرفة جزائري. ضف إلى ذلك الشح الكبير للدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة على المستوى المحلي.

ورغم أهمية النتائج المتوصل إليها والتي تهدف إلى تحديد دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة إلا أن هذا الموضوع يبقى دائما محل اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، ووضع التوصيات والاقتراحات التي تساهم في تطوير التعليم العالي وتحديثه من أجل بناء مجتمع المعرفة.

وفي نهاية هذا البحث نستطيع القول أن التعليم العالي في أي مجتمع هو مفتاح المرور لولوج وبناء مجتمع المعرفة، لذلك يجب على جميع المجتمعات خاصة النامية منها بما فيها الجزائر أن تعيد النظر في أنظمتها التعليمية وخاصة نظام التعليم العالي من حيث سياسته، وفلسفته، ومناهجه، وأهدافه حتى يساهم بفعالية في بناء فرد فعال ومتميز ومبدع، ويستطيع التكيف مع كل التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع لا سيما التطورات التي تحصل في ميدان العلم والمعرفة.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا العمل وأحطنا بمختلف جوانبه وأبعاده، كما نأمل أن تكون هذه الدراسة مرجع أو مصدر إضافي يستعان به في القيام بدراسات أخرى مماثلة أو لما لا تكون نقطة إنطلاق لدراسات أخرى أكثر دقة وأكثر تحديد.

قائمة المرجع

قائمة المصادر والمراجع:

I. المصادر

أولاً: القرآن الكريم

- 1- سورة البقرة، الآية 31.
- 2- سورة الرحمن، الآيات من 1-4.
- 3- سورة الإسراء، الآية 58.
- 4- سورة التوبة، الآية 105.
- 5- سورة الكهف الآية 30.
- 6- سورة الأنعام، الآية 135.

ثانياً: القواميس والمعاجم والموسوعات:

- 07- ابن منظور "لسان العرب" دار صفاء، بيروت، المجلد رقم 12.
- 08- ابراهيم مذكور: "معجم العلوم الاجتماعية"، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.
- 09- الموسوعة العربية العالمية: "الطبعة الثانية، الجزء 8، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999.
- 10- المنجد في اللغة العربية"، ط2، بيروت، دار المشرق، 2001.
- 11- الفيروز آبادي: "القاموس المحيط"، ج2، بيروت، دار إحياء التراث، 1977.
- 12- محمد أحمد الشامي: "الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات"، مج2، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2001.
- 13- موسوعة المعارف التربوية"، القاهرة، عالم الكتب، 2007.
- 14- مصطفى إبراهيم، الزيات أحمد حسن، عبد القادر حامد وآخرون: "المعجم الوسيط"، ج1، بيروت، المكتبة الإسلامية، دون سنة.
- 15- رضا أحمد: "معجم متن اللغة: موسوعة لغوية حديثة"، مج4، بيروت، مكتبة الحياة، 1960.

II. قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

- 16 - ابراهيم بعزیز: "تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية"، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012.

- 17- إبراهيم ناصر: "أسس التربية"، عمان، دار عمار، 1999.
- 18- أحمد حسين الصغير: "التعليم الجامعي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل"، عالم الكتب، القاهرة، 2005.
- 19- إبراهيم الملكاوي: "إدارة المعرفة: الممارسات والمفاهيم"، عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2007.
- 20- أحمد الخطيب: "التعليم العالي: الإشكاليات والتحديات"، الأردن، عالم الكتب، 2009.
- 21- أحمد الخطيب: "الجامعات الافتراضية: نماذج حديثة"، عمان، عالم الكتاب الحديث، 2006.
- 22- أحمد الخطيب: "البحث العلمي والتعليم العالي"، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2003.
- 23- أحمد علي الحاج محمد، "اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره"، عمان، دار المسيرة، 2014.
- 24- أحمد عبد الله اللوح، مصطفى محمود أبو بكر: "البحث العلمي: تعريفه، خطواته، مناهجه، المفاهيم الإحصائية"، الإسكندرية، دار الجامعية، 2002/2001.
- 25- إحسان محمد الحسن: "الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي"، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986.
- 26- العياشي عنصر: "نحو علم اجتماع نقدي - دراسات نظرية وتطبيقية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 27- بوفلجة غيات، "التربية والتعليم بالجزائر"، ط2، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006.
- 28- جونر جيرينت: "اقتصاديات التعليم"، ترجمة: أنور غالب السعيد، عمان، عمادة البحث العلمي، 2000.
- 29- جمال محمد أبو شنب، "البحث العلمي: المناهج والطرق والأدوات"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007.
- 30- هاشم فوزي الدباس العبادي، يوسف حليم الطائي: "إدارة التعليم العالي: مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر"، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2008.
- 31- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: "إصلاح التعليم العالي"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- 32- وفاء محمد البرعي: "دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002.
- 33- حداد بشير: "التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي"، عالم الكتب، مصر، 2004.

- 34- حمدي علي أحمد: "مقدمة في علم اجتماع التربية"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003.
- 35- حسن البيلاوي، سلامة حسين، "إدارة المعرفة في التعليم"، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007.
- 36- حسن شحاتة: "نحو تطوير التعليم العالي في الوطن العربي: بين الواقع والمستقبل"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003.
- 37- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: "نظرية المعرفة والمجتمع: دراسة في علم اجتماع المعرفة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 38- يوسف حجيم الطائي، محمود فوزي العبادي، هاشم فوزي العبادي: "إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي"، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2008.
- 39- كمال عبد الحميد زيتون: "التدريس: نماذجه ومهاراته"، القاهرة، عالم الكتب، 2005.
- 40- مجدي عبد الكريم حبيب: "مجتمع المعرفة والإبداع في القرن الحادي والعشرين"، القاهرة، دار الفكر العربي، 2009.
- 41- مهدي التميمي: "مهارات التعليم: دراسات في الفكر العربي والأداء التدريسي"، الأردن، داركنوز المعرفة، 2007.
- 42- موريس أنجريس: "منهجية البحث في العلوم الإنسانية"، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، ط2، الجزائر، دار القصة للنشر والتوزيع، 2010.
- 43- محمد العربي ولد خليفة: "المهام الحضارية للمدرسة الجزائرية"، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1989.
- 44- محمد بوعشة: "أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي"، بيروت، دار الجيل، 2000.
- 45- محمد منير مرسي: "الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليبه تدريسه"، عالم الكتب، القاهرة، 2002.
- 46- محمد منير مرسي: "دراسات في التربية المعاصرة"، القاهرة، دار النهضة، 1977.
- 47- محمود عودة: "تاريخ علم الاجتماع: مرحلة الرواد"، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1998.
- 48- محمد عطا مدني: "التعليم عن بعد: أهدافه وأسس وتطبيقاته العملية"، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.
- 49- محمد عبد الحميد: "البحث العلمي في تكنولوجيا التعليم"، عالم الكتب، القاهرة، 2005.

- 50- محمد عبيدات وآخرون: "منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات"، عمان، دار وائل للنشر، 1999.
- 51- محمد شفيق: "البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998.
- 52- محسن علي عطية: "الجودة الشاملة في التدريس"، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 200.
- 53- منذر الضامن: "أساسيات البحث العلمي"، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.
- 54- نادر فرجاني: "التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية" في عبدالله عبد الدايم: "التربية والتنوير في تنمية المجتمع العربي"، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 55- سامي محمد ملحم، "مناهج البحث في التربية وعلم النفس"، عمان، دار المسيرة، ط5، 2007.
- 56- سامي سلطي عفرج: "مدخل إلى التربية"، عمان، دار الفكر، 2000.
- 57- سهيلة محسن كاظم الفتلاوي: "المدخل إلى التدريس"، عمان، دار الشروق للتوزيع، 2003.
- 58- سعيد بن حمد الربيعي: "التعليم العالي في عصر المعرفة: التغيرات والتحديات آفاق المستقبل"، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008.
- 59- سعيد جاسم الأسدي: "فلسفة التربية في التعليم الجامعي والعالي"، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2013.
- 60- سرحان علي المحمودي: "مناهج البحث العلمي"، ط3، صنعاء، دار الكتب، 2019.
- 61- س. ه. هاسكنر: "نشأة الجامعات في القرون الوسطى"، ترجمة: جوزيف نسيم يوسف، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1984.
- 62- عبد الإله بن حسين العفرج، زياد علي خليل، محمد أحمد الشورى، منيب وصفي الخصاونة: "تقنيات التعليم"، ط 3، السعودية، الخوارزمي للنشر والتوزيع، 2012.
- 63- عبد الحسن الحسيني: "التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة = قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا"، بيروت، الدار العربية للعلوم الناشر، 2008.
- 64- عبد الله محمد عبد الرحمن: "سوسيولوجيا التعليم الجامعي: دراسة في علم الاجتماع التربوي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991.
- 65- عبد الله محمد عبد الرحمن، "علم اجتماع التربية الحديث: النشأة التطورية والمداخل النظرية والدراسات الميدانية الحديثة"، الإسكندرية، دار المعرفة لجامعية، 1998.

- 66- عبد اللطيف بن حسين فرج: "طرق التدريس في القرن الواحد والعشرين"، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2005.
- 67- عبد العزيز الغريب صقر: "الجامعة و السلطة" دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، الدار العالمية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
- 68- عبد القادر بن عبد الله الفتوخ: "التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة"، الرياض، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، 2012.
- 69- علي السلمي: "العلوم السلوكية في التطبيق الإداري"، مصر، دار المعرفة، 1971.
- 70- عمر أحمد همشري: "إدارة المعرفة: الطريق إلى التميز والريادة"، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013.
- 71- عمر محمد التومي الشيباني: "الاتجاهات الحديثة في مفهوم التربية"، طرابلس، المكتبة الشعبية، 1980.
- 72- عمر محمد التويبي الشيباني: "دراسات في الإدارة التعليمية والتخطيط التربوي"، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 1992.
- 73- عقيل حسين عقيل: "فلسفة مناهج البحث العلمي"، مكتبة مدبولي، 1999.
- 74- فاروق عبده: "اقتصاديات التعليم وتخطيطه"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 75- فوضيل دليو وآخرون: "إشكالية المشاكل الديمقراطية في الجامعة الجزائرية"، الجزائر، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.
- 76- فخري رشيد خضر، محمود أحمد مرسي، يوسف ابراهيم: "مدخل إلى أصول التربية"، الكويت، مكتبة الفلاح، 1986.
- 77- صالح ناصر عليما: "إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية- التطبيق ومقترحات التطوير-"، عمان، دار الشروق، 2008.
- 78- صلاح الدين عرفة محمود: "آفاق التعليم الجيد في مجتمع المعرفة"، القاهرة، عالم الكتب، 2005.
- 79- قسيم محمد الشناق، حسن على بن دومي: "أساسيات التعلم الإلكتروني في العلوم"، عمان، دار وائل للنشر، 2007.
- 80- رابح تركي: "أصول التربية و التعلم" الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

- 81- رجاء وحيد دريدي: "البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية"، بيروت، دار الفكر، 2000.
- 82- رجاء وحيد دويدري: "البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارساته العملية"، ط2، سوريا، دار الفكر، 2002.
- 83- رمزي أحمد عبد الحي: "التعليم العالي والتنمية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، 2006.
- 84- رمزي أحمد عبد الحي: "التعليم العالي الإلكتروني: محدداته، ومبرراته ووسائطه"، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2005.
- 85- روجر كينج، "الجامعة في عصر العولمة"، ترجمة فهد بن سلطان السلطان، الرياض، مكتبة فهد الوطنية، 2008.
- 86- رياض صالح الجنزلي: "الرؤية الإسلامية لمصادر المعرفة"، دار إيلاف هل، بريطاني، 1994.
- 87- شبل بدران، جمال الدهشان: "التجديد في التعليم الجامعي"، القاهرة، دار قباء للنشر، 2001.
- 88- شبل بدران، حسن البيلاوي: "علم اجتماع التربية المعاصر"، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997.
- 89- شبل بدران، سعيد سليمان: "التعليم في مجتمع المعرفة"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 90- خالد حامد: "المدخل إلى علم الاجتماع"، الجزائر، جسر للنشر والتوزيع، 2008.
- 91- ثريا عبد الرحمن الخزرجي، شيرين بدري البارودي: "اقتصاد المعرفة: الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية"، عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2011.
- ثانيا: المجلات والدوريات:
- 92- أبو بكر بوخريسة: "الجامعة والبحث العلمي في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 06، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، جوان 2006.
- 93- أحمد علي: "مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول، 2012.
- 94- الداوي الشيخ، ليلي بن زرقة: "تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004/2012"، مجلة المؤسسة، العدد 04، جامعة الجزائر، 2015.

- 95- الطاهر إبراهيم: "الجامعة ورهانات عصر العولمة"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد8، جامعة باتنة، الجزائر.
- 96- السعيد عواشرية: "برامج التعليم العالي في الدول العربية بين التمحور حول اكتساب المعرفة وإنتاجها وإشكالية هشاشتها، الجزائر نموذجا"، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2008.
- 97- باديس بوخلوة، سامي بن خيرة: "تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية بناء على تجارب عالمية وعربية"، مجلة آداء المؤسسات الجامعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد09، 2016.
- 98- بوحفص مباركي: "إصلاح التعليم العالي في المغرب العربي طبقا لمسار بولونا - آفاق وتحديات" - جامعة وهران، كلية العلوم الإجتماعية، 4-6 ماي 2010.
- 99- زياد بركات، أحمد عوض: "واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها"، جامعة القدس، فلسطين، 2001.
- 100- كمال بلخيري، "دور الجامعة في مواجهة تحديات التنمية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد15، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2006.
- 101- لطيفة علي الكميشي: "التعليم الإلكتروني ركيزة مجتمع المعرفة"، مجلة جيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل للبحث العلمي، العدد24، الجزائر، أكتوبر 2016.
- 102- مجدي محمد يونس: "دور الجامعة في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة التطور المعلوماتي: دراسة ميدانية بجامعة القصيم"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد الثامن، العدد21، 2015.
- 103- محمد بشير مناعي: "محاضرات حول نظام LMD"، أصداء جامعية نشرية إعلامية، مصلحة الإعلام والتوجيه، العدد11، المركز الجامعي تبسة، الجزائر 2006.
- 104- محمد سليم السيد، "الجامعة و الوظيفة الكبرى للعلم"، مجلة الفكر العربي، العدد 20، أبريل 1987.
- 105- محمد عمر سرحان: "تحديد الحاجات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة البلقاء التطبيقية في مجالات تكنولوجيا التعليم"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 176، ديسمبر 2017.
- 106- ميسون مارديني: "واقع البحث العلمي في الوطن العربي"، مجلة الخفجي، العدد الرابع، المملكة العربية السعودية، سبتمبر 1997.
- 107- نجات بوساحة: "إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد08، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2012.

- 108- نصر الدين قريني، سفيان الشارف بن عطية: "منظومة التعليم العالي في الجزائر ومساهمتها في بناء مجتمع المعرفة"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث، العدد15، جامعة وهران02، الجزائر، 2015.
- 109- سالم بن محمد السالم: "التحول نحو المجتمع المعرفي: الفرص والتحديات"، مجلة دراسات المعلومات، العدد09، سبتمبر. 2010.
- 110- سامية عزيز: "الصعوبات التي تعيق الأستاذ الجامعي في المواعمة بين برامج التدريس وبناء مجتمع المعرفة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 21، ديسمبر 2015.
- 111- سليم صيفور: "النتمية المهنية لأساتذة التعليم الجامعي بالجزائر بين حقائق الواقع ومتطلبات الأداء الوظيفي- دراسة نظرية-"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد03، ديسمبر 2013.
- 212- عبد الله كبار: "الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد16، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، الجزائر، سبتمبر2004.
- 113- عبد الله ساقور: "فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة واستهلاكها." طلبة قسم علم الاجتماع نموذجاً"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2002.
- 114- عبد اللطيف حسين حيدر: "الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة"، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة19، العدد21، 2004.
- 115- عبد الحليم جلال: "الأستاذ الباحث في الجزائر: قراءة في النصوص التشريعية والتنظيمية للتعليم العالي والبحث العلمي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد20، الجزائر، سطيف، جوان 2015.
- 116- عمادة التطوير الأكاديمي: "بعض طرق التدريس الحديثة"، سلسلة التميز الأكاديمي، رقم01، المملكة العربية السعودية، جامعة القصيم، 2009.
- 117- عبد الحميد ديلمي: "واقع التعليم العالي وتحديات العولمة"، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد06، جامعة منتوري، قسنطينة، أبريل 2004.
- 118- عثمان بن عبد الله الصالح: "تنافسية مؤسسات التعليم العالي= إطار مقترح"، مجلة الباحث، العدد10، السعودية، جامعة المجمعة، 2012.
- 119- فوضيل دليو: "إشكالية المشاكل الديمقراطية في الجامعة الجزائرية"، الجزائر، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.

- 120- صالح بن أحمد دخيخ، صفوت أحمد على حسنين، تامر على عبد اللطيف المصري: "أساليب التدريس الجامعي لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات"، مجلة العلوم التربوية، ج3، العدد01، يناير 2017.
- 121- صفاء طارق حبيب، شيماء صلاح حسين: "تطوير كفايات أداء هيئة التدريس الجامعي وانعكاساتها على تحقيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد27، العدد2016،06.
- 122- رايح سعدي راجح حرب: "احتياجات أعضاء هيئة التدريس من المهارات الخاصة والمعارف التقنية في عمادة البرامج التحضيرية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء الجودة الأكاديمية: دراسة استباقية لوضع برنامج تدريبي مبني على الاحتياجات"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 07، العدد05، أيار 2018.
- 123- تومي حسين: "الجامعة وتنمية المجتمع في الجزائر: بين النجاح الكمي والإخفاق الكيفي"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد05، الجزائر، مركز البصيرة للبحوث والخدمات التعليمية، جويلية 2010.
- ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية:
- 124- الزهرة الأسود: الممارسات التدريسية الإبداعية للأستاذ الجامعي وعلاقتها ببعض متغيرات الشخصية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم التدريس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، ورقلة، 2014/2013.
- 125- فلوح أحمد: مواصفات أساتذة الجامعة من وجهة نظر الطلبة: دراسة ميدانية مقارنة بين الجنس، المستوى التعليمي، والتخصص الجامعي، والكلية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012.
- 126- رقاد صليحة: تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: أفاقه ومعوقاته، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014/2013.
- رابعا: الملتقيات والمؤتمرات والندوات:
- 127- إجلال محمد سري: مشتكلات المعلم الجامعي في جامعات جمهورية مصر العربية، المؤتمر الثامن لعلم النفس، مصر، 1992.

- 128- أحمد عارف ملحم، "الأدوار المرتقبة للتعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة"، المؤتمر العلمي الدولي التاسع (الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل)، الجامعة الخليجية، البحرين، دون سنة.
- 129- بومدين سليمان، العلمي عبد الفتاح: "الإتجاهات العالمية للتعليم العالي بين العولمة والتنمية المستدامة"، ملتقى دولي حول قابلية التشغيل والإدماج المهني لحاملي شهادات التعليم العالي، الجزائر، بسكرة، 23/22 /11 /2008.
- 130- بوزقزي رزيقة، قوارح محمد: "سبل تنمية الكفايات التدريسية لدى الأساتذ الجامعي"، ملتقى التكوين بالكفايات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 131- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مجمع الجامعات الجزائرية" سكيكدة، بسكرة، قالمة، أم البواقي، تبسة"، ملتقى دولي: "قابلية التشغيل والإدماج المهني لحاملي شهادات التعليم العالي"، بسكرة، 23، 22، نوفمبر 2002.
- 132- زين الدين بروشي، يوسف بركان: "تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر- الواقع الآفاق -"، المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، مملكة البحرين، الجامعة الخليجية، 05/05 أبريل 2012.
- 133- الطاهر ابراهيمي، وسيلة بن عامر: "معايير نظم الجودة وتأثيراتها على بيئة التدريس الجامعي في ظل نظام ل.م.د"، الملتقى البيداغوجي الرابع حول ضمان الجودة في التعليم العالي، بسكرة، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 25/26/11/2008.
- 134- حامد نورالدين، العابد محمد: "أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي"، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان جودة التعليم العالي، مصر، القاهرة، 2-3 سبتمبر 2012.
- 135- محمد ابراهيم القداح: "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الأداء بمؤسسات التعليم العالي"، المؤتمر السنوي (الدولي الأول- العربي الرابع) حول الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي "الواقع والمأمول"، كلية التربية النوعية، المنصورة، 08-09 أبريل 2009.
- 136- نادية عيشور: "تحديات البحث السوسولوجي في العالم العربي، الجزائر نموذجا"، الملتقى الوطني حول علم الاجتماع في الجزائر (الواقع والآفاق)، الجزائر، جامعة جيجل، 6-7 ماي 2006.
- 137- نجاه عبو: "معوقات البحث العلمي الأكاديمي في الجامعة الجزائرية"، أعمال المؤتمر التاسع، جامعة ورقلة، 18-19 أوت 2015.

- 138- نجاح عرفات، هالة العمودي: "دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة"، 6-8-2010، جامعة البحرين.
- 139- سامي حنونة، رأفت محمد العوضي: "تطبيقات إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي"، بحث مقدم لمؤتمر التعليم الإلكتروني واقتصاديات المعرفة المنعقد بجامعة القدس المفتوحة - منطقة غزة التعليمية، يوليو 2011.
- 140- ستار جابر العيساوي، سليم محمد بيت المال: "تأثير نموذج التعليم الممزوج على تطوير مهارات الطالب الجامعي"، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان جودة التعليم العالي، مصر، القاهرة، 2-3 سبتمبر 2012.
- 141- عبد الله خلف العساف: "آليات تطوير الجودة في البحث العلمي والتعليم العالي"، المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي، الإمارات، جامعة الشارقة، 3-5/03/2015.
- 142- عبد السلام عبد الغفار، إبراهيم عيد: "أبحاث مؤتمر في مجتمع المعرفة"، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2006.
- 143- عبد الرحمن عبد السلام حامل، محمد عبد الرزاق ابراهيم وديح: "التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة"، المؤتمر الأول لمركز التعليم الإلكتروني، جامعة البحرين، 17-19 أبريل 2006.
- 144- علي أبو محمد، سميرة البدري: "واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته"، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان الجودة في التعليم العالي، مملكة البحرين، الجامعة الخليجية، 4/5 أبريل 2012.
- 145- علي إسماعيل، بيار جدعون: "تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع"، المؤتمر العربي الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت، 06-10 ديسمبر 2009.
- 146- عمر أحمد سعيد: "جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل"، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان جودة التعليم العالي، مصر، القاهرة، 2-3 سبتمبر 2012.
- 147- صلاح عابد الشهران: "التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الوطن العربي نحو التطوير والإبداع"، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الرابع عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الكويت، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جانفي 2014.
- 148- صلاح الدين امين الامام، شدى عبد الحسين الزبيدي: "معوقات نشر البحث العلمي العربي في بيئة النشر العالمية من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية -الجامعة التقنية الوسطى أنموذجاً"،

المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي،، الامارات، جامعة الشارقة، 3-5 مارس 2015.

149- صهيب الآغا، سمر أبو شعبان : "تصور مقترح لبناء مجتمع المعرفة في الجامعات الفلسطينية"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دور التعليم الإلكتروني في تعزيز مجتمعات المعرفة، مركز زين للتعليم الإلكتروني، 09-11 مارس 2010.

150- رحي مصطفى عليان: "مجتمع المعرفة: مفاهيم أساسية"، المؤتمر الـ 23 للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، قطر، الدوحة، 18-20 نوفمبر 2012.

151- خديجة منصور أبو رقية: "ضمان جودة التعليم العالي في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان جودة التعليم العالي : آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي في التعليم، مصر، القاهرة، 2-3 سبتمبر 2012.

152- خليل عبد الفتاح حماد، محمود عبد المجيد عساف: "توظيف البحث التربوي الفلسطيني في ضوء مقومات مجتمع المعرفة: رؤية مستقبلية"، بحث مقدم لمؤتمر " البحث العلمي، مفاهيمه، أخلاقياته، توظيفه، الجامعة الإسلامية، غزة، 10-11 ماي 2011.

خامسا: تقارير المنظمات الدولية والعربية:

153- اتحاد الجامعات العربية، " دليل التقييم الذاتي والخارجي والاعتماد العام للجامعات العربية"، عمان، ط2، 2008.

154- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002" "خلق الفرص للأجيال القادمة"، عمان، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002.

155- البنك الدولي ، مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، أوت 2010.

156- برنامج الامم المتحدة : "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003" نحو إقامة مجتمع المعرفة، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، طبع في عمان، 2003.

157- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير المعرفة العربي للعام 2014: الشباب وتوطين المعرفة"، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2014.

- 158- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: " مؤشر المعرفة العربي: 2015"، مؤسسة بن راشد آل مكتوم، والمكتب الإقليمي للدول العربية، 2015.
- 159- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: " مؤشر المعرفة العربي 2016"، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الإمارات العربية المتحدة، 2016.
- 160- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الإدارة العامة للتخطيط: " التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية: تقييم دولي"، المملكة العربية السعودية، 2014.
- 161- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: " المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي 2009"، القاهرة، 31 ماي- 02 جوان 2009.
- 162- تقرير التنمية الإنسانية العربية، " نحو إقامة مجتمع المعرفة"، المكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي unpp، 2003.
- 163- تقرير البنك الدولي: " بناء مجتمعات المعرفة: التحديات التي تواجه التعليم العالي"، مصر، مركز قراء الشرق الأوسط، 2003.
- 164- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، " تقرير اليونسكو عن العلوم لعام 2010: الوضع الحالي للعلوم في مختلف أنحاء العالم"، منشورات اليونسكو، 2010.
- سادسا: مناشير وقرارات وزارية:
- 165- القرار الوزاري رقم: 200 المؤرخ في: 2010/06/24 يتضمن إنشاء الأقسام المكونة لكلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة قالمة.
- 166- القرار الوزاري رقم: 1135 المؤرخ في: 17 نوفمبر 2014 يتم القرار رقم: 200 المتضمنين إنشاء الأقسام المكونة لكلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة قالمة.
- 167- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54 الصادرة بتاريخ: 29 أوت 2004.
- 168- القرار رقم : المؤرخ في: 27 نوفمبر 2001 يعدل القرار رقم: 38 المؤرخ في 04 مارس 1999 والمتعلق بإنشاء الأقسام المكونة لكلية الهندسة - جامعة عنابة-.
- 169- التقرير العام لمشروع القانون المعدل والمتمم: 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002. اصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ: 24 أوت 1998 العدد 62.

سابعاً: مواقع الأنترنت:

- 170- إياد حمدي العبيدي، "مفهوم التربية والتعلم والتعليم" in [https:// : oumou4islam.yahoo.com/t506-topic,12/05/2012](https://oumou4islam.yahoo.com/t506-topic,12/05/2012).
- 171- التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: "50 سنة في خدمة التنمية 1962 - 2012". in www.mers.dz, 28/02/2013.
- 172- المجلس الشعبي الوطني، "التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سبتمبر 2015" in <https://www.apn.dz/AR/textes-de-lois-ar/264-2015-09-13, 28/02/2016>.
- 173- بوجمعة وعلي: "اللغة العربية والتنمية = المسيرات والمعوقات" in [https:// books.google.dz,16/04/2020](https://books.google.dz,16/04/2020).
- 174- بوخرص خديجة: "مؤسسات التعليم العالي في الجزائر: بين كفاءة هيئة التدريس وجودة الخدمة التعليمية" in [https:// :democraticac.de,13/03/2017](https://democraticac.de,13/03/2017).
- 175- وثائق من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للسنة الجامعية (2010 - 2011)، in www.mesrs-dz,13/10/2012.
- 176- واقع البحث العلمي في الجزائر in [http:// mbenmerabet.mactoolog.com , 28/02/2013](http://mbenmerabet.mactoolog.com , 28/02/2013).
- 177- طلال مصطفى: "مفهوم المجتمع" in www.sociomaroc.blogspot.com.2012/04blog-post_585.rtm,04/04/2014.
- 178- السعيد بوعافية، محمد عبد الهادي: "مشهد بناء مجتمع المعرفة في الجزائر"، in http://arab-afli.org/media-library/pdf/AFLI23-2012_Bo-afia.pdf.
- 179- لحرش موسى: "ملاحظات حول البحث العلمي في الجزائر". in www.dspce.univ_biskara.dz,29/02/2016.
- 180- حجان جمعة محمد، أحمد قاسم محمد حمي: "دور الجامعة في تنمية المجتمع من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية" In Web.UOD.ac,17/04/2020,p09.
- 181- مضر خليل العمر، رقية مرشد حميد: "العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدم المجتمع" In www.arabgeographers.net/up, 16/07/2014.
- 182- محمد دغة، الحاج كادي: "طرائق التدريس المعاصرة في التعليم الجامعي وعلاقتها بالحاسوب" in

- , 04/07/2020. <https://www.asjp.cerist.dz>
- 183- نعيمة محمد أحمد: "ضمان جودة التعليم العالي في إطار مجتمع المعرفة"، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016. in <http://sustech.edu.files/workshop/2016.0511051412878,02/05/2017>.
- 184- نصر الدين غراف: "التعليم الإلكتروني ومستقبل الإصلاحات بالجامعة الجزائرية"، 23/5/2015. <http://www.webreview.dz/IMG/pdf/ar04-rist19-2>
- 185- "تقرير المعرفة العربي 2009"، مؤسسة محمد بن راشد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي in www.mbrfoundation.al/arabic/page/akr2009.aspx, 14/01/2012
- 186- عامر هواري، عبد القادر هواري: "تفعيل دور الجامعة للمساهمة في البناء المعرفي للمجتمع"، الملتقى الدولي أنظمة الابتكار والدور الجديد للجامعات - نظم الابتكار، الجامعة والإقليم - ، جامعة برج بوعريريج وجامعة غرب إنجلترا بريستون in <http://www.univ-soukahrass.dz/fr/publication/article/264>, 18/11/2015
- 187- عاقل فصيحة: "ضمان جودة التعليم العالي العربي وبعض التجارب العالمية الناجحة: نحو اقتراب نقدي سوسيو-اقتصادي"، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، الاردن، جامعة الزيتونة، 2013/04/04، ص 10. in https://search.emarefa.net/detail/BIM_552558, 30/04/2013.
- 188- علي القاسمي: "التعدد اللغوي والتنمية البشرية" in www.revue.ummtto.dz, 16/04/2020.
- 189- عمر بلخير: "واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر: دراسة تحليلية"، in <http://cofjo.jilwan.com/confjo2012.php> ?, 19/06/2012.
- 190- عبد الحميد حسن عبد الحميد شاهين: "استراتيجيات التدريس المتقدمة واستراتيجيات التعلم وأنماط التعلم"، جامعة الإسكندرية، كلية التربية بدمهور، 2011/2010. in http://www.mathmaroc.com/2015/10/pdf_24.html, 24/10/2016.
- 191- من الموقع الرسمي للجامعة in <http://fstech.univ-guelma.dz/ar/content/présentation>, 29/12/2016.
- 192- <http://faclhs-univ-annaba.dz>, 05/05/2017.
- 193- www.macromedia.com, 24/11/2011
- 194- <http://ar.algrie360.com> , 28/02/2013.
- 195- <http://fshs.univ-guelma.dz/ar/content>, 29/12/2014.
- 196- http://www.mesrs.dz/ar/reseaux_universitaires, 26/09/2015.

197- علي عباس الفرغولي: " دور الجامعة في تشجيع وتطوير وتقييم حركة البحث العلمي في

المجتمع " In

<http://pac.bascst.edu.sa/edoc/142,14.12.2012>

ثامنا: الجرائد:

198-ح.ع: "المخابر الجامعية لا تساهم في إنتاج المعرفة"، جريدة الخبر اليومي، الصادرة

بتاريخ: 2013/04/10.

III. المراجع الأجنبية:

A- Dictionnaires :

199 -Edward Elias, **Elias Collegiate Dictionary :English Arabic, Cairo** : Elias Modern Publishing haouse,1995.

200 -**Oxford : Advanced Learners Dictionary**, 5th ed, London, Oxford, 1995.

201-Grand Usuel Larousse : **Dictionnaire Encyclopedique**, Paris, Larousse, T2, 1997.

B- Ouvrages :

202 -Alvin Tofler : "**futur shock, Bantambook**",8th edution, usa, newyork ; 1979.

203-James Forest, Philip Galbach : « **Iternational Handboock of Higher Education** », Springer, 2007.

204- Jhon Vaizey : « **Economie de l'education : Economie et Humainisme** », Paris, ed ouvrieres, 1996.

C- Artcils:

205- Carlos.T, «**A new Vision of Higher Education** », Higher Education policy, Vol 9, No.1 ; 1996.

206- Druker PF, **knowledge- worker-worker productivity : the biggest challeng, California management review 41**, n2, 1999.

207-Journal d'infomation : « **Approfondissement des Reformes et Concretisations** »,université badji mokhtar- annaba-, direction de la publication, UBMA news, n 37, decembre 2015.

208 -Kwok& Tan, Christopher& Percy : « **Scaffoldind Support in project-Based Learning Through Knowledge Community (kc) Collaborative Learning Strategies & Pedagogical Facilities** »,8th GCCCE, Conference Proceeding, 2004.

209-Les amis de l'association de l'université, « **Université D'alger 1945** »,j 1959.

210-Republique Algerienne Démocratique etPopulaire, C.N.E.S , « **Rapport National Sur Le Développement Humain 2013-20115= Quelle place Pour Les Jeunes Dans La Perspective Du Développement Humain Durable En Algérie** », Algerie, 2016.

211-Seppo.H, Pertti.M, « **Responce of Finnish Higher Education Institutiosto National Information Society Programme** », Higher Education policy, vol-13, no.3, September 2000,

212-Veblen : "**the higher learning in American**" ,new hanvem,yale university press.

D- Sites d'internet.

213- Estein Albert : **Managing Intellectual capital.** in [http// www. Webbizus.com/ about.html](http://www.Webbizus.com/about.html), 28/02/2015.

214-THOMAS NL : "**Community perceptions, what higher education can learn buy listening to communities**",in [http:// www.org/ curriculum/fils commpreepdoc](http://www.org/curriculum/fils commpreepdoc), 23/07/2013,p2.



جامعة الهضاب - سطيف 02-

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

استمارة بحث مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم حول موضوع:

دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة
دراسة ميدانية في بعض جامعات الشرق الجزائري

تحت إشراف الأستاذ:

براهمية صونيا

من إعداد الطالبة:

• لعيادة مفيدة

مفاهيم الدراسة:

- التعليم العالي: هو ذلك التعليم الذي يتم على مستوى المؤسسات الأكاديمية كالجامعات والمعاهد والكليات والمدارس العليا، والذي يهدف إلى تزويد الأفراد بمختلف المعلومات والمعارف في ميدان تخصصهم وإعدادهم وتنمية قدراتهم العلمية والفكرية للقيام بأدوارهم في تنمية المجتمع وتطويره.
- مجتمع المعرفة: قدرة نوعية على التنظيم وإيجاد آليات راقية وعقلانية في مجال التسيير وترتيب الحياة والتحكم في الموارد المتاحة وحسن استثمارها وتوظيفها.

ملاحظة: الإجابة تكون بوضع إشارة "x"

"هذه البيانات لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي"

السنة الجامعية: 2015/2014

المحور الأول: بيانات أولية حول المبحوثين.

- 1- الجنس: ذكر أنثى:
- 2- الشهادة العلمية: ماجستير دكتوراه التأهيل الجامعي أخرى
- أذكرها:.....
- 3- الوظيفة: أستاذ مساعد أستاذ محاضر أ أستاذ التعليم العالي
- ب ب
- 4- الجامعة:.....
- 5- الخبرة المهنية: أقل من 05 سنوات
- من 05 إلى أقل من 10 سنوات
- من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
- من 15 إلى أقل من 20 سنة
- من 20 سنة فأكثر
- 6- إتقان اللغات: عربية: فرنسية إنجليزية أخرى أذكرها:.....

المحور الثاني: دور قاعات التدريس الخاصة بالتعليم العالي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة

7- تتسع قاعات التدريس لكل الطلبة المندرجين ضمن تلك القاعات.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

8- تتوفر قاعات التدريس على كل شروط التعليم الفيزيائية المناسبة.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

9- تتوفر قاعات التدريس على شبكة الانترنت.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

10- توفر قاعات التدريس على مختلف وسائل تكنولوجيا التعليم.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

11- تتوفر المدرجات على كل الوسائل التعليمية الحديثة من مكبر صوت، وشاشات تعليمية كبيرة... .

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

12- تصميمات قاعات التدريس تصميمات حديثة ومتطورة تساعد على الاستيعاب الجيد للمعلومات والمعرفة.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

13- يسهل تصميم قاعات التدريس من عملية التعليم والتعلم.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

المحور الثالث: دور برامج التعليم العالي (المحتوى التعليمي) بالجزائر في بناء مجتمع المعرفة:

14- يرتبط محتوى البرامج التعليمية بحاجات المجتمع الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية... الخ.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

15- يواكب محتوى البرامج التعليمية مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

16- يرتبط محتوى البرامج التعليمية بإيجاد حلول لمختلف مشاكل المجتمع.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

17- يساير محتوى البرامج التعليمية التقدم العلمي والتكنولوجي.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

18- يرتبط محتوى البرامج التعليمية بإعداد الأفراد لما يتطلبه سوق العمل.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

19- يشجع محتوى البرامج التعليمية على خلق وإنتاج معارف جديدة.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

20- يتضمن التكوين في التعليم العالي تعليم مختلف اللغات الأجنبية إلى جانب التخصص الرئيسي.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

21- يشجع محتوى البرامج التعليمية الفرد على التعلم الذاتي والمستمر.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

22- يتضمن محتوى البرامج التعليمية التدريب على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

23- يتضمن محتوى البرامج التعليمية التدريب على استخدام شبكة الانترنت في البحث عن المعرفة.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

المحور الرابع: دور أعضاء هيئة التدريس (الأساتذة) التي يعتمد عليها التعليم العالي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة.

24- يطلع أعضاء هيئة التدريس على التطورات والمستجدات التي تحصل في المجتمع.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

25- يتمتع أعضاء هيئة التدريس بثراء معرفي في مجال تخصصهم.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

26- يشارك أعضاء هيئة التدريس في مختلف التظاهرات العلمية (ملتقيات، مؤتمرات، ندوات، أيام دراسية...).

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

27- يستفيد أعضاء هيئة التدريس من برامج ودورات تكوينية لتأهيلهم وتنمية كفاءاتهم.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

28- يتقن أعضاء هيئة التدريس اللغات الأجنبية (لغة أجنبية على الأقل).

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

29- يتقن أعضاء هيئة التدريس استخدام الحواسيب وشبكة.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

30- يتقن أعضاء هيئة التدريس استخدام تقنيات البحث العلمي.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

31- يتقن أعضاء هيئة التدريس تطبيق مختلف طرق وسبل التدريس.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

32- يملك أعضاء هيئة التدريس إنتاج فكري في مجال تخصصهم (تأليف كتب، نشر مقالات، ترجمة كتب ومؤلفات أجنبية، القيام بدراسات علمية...).

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

33- يستفيد أعضاء هيئة التدريس من مختلف الخدمات المتعلقة بالعملية التعليمية (مكاتب خاصة، وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال التعليمية، خزائن...).

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

المحور الخامس: دور سبل وطرق التدريس التي يعتمد عليها التعليم العالي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة.

34- يستند التعليم العالي على طريقة المحاضرة في التدريس (الطريقة الكلاسيكية).

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

35- تعتبر طريقة المحاضرة طريقة كافية تكسب المتعلم مختلف المعلومات والمهارات في مجال تخصصه.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

36- يستند التعليم العالي على طريقة الحوار والمناقشة وتبادل المعلومات بين الأستاذ والطالب في أداء العملية التعليمية.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

37- يعتمد التعليم العالي في التدريس على طريقة حل المشكلات.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

38- يعتمد التعليم العالي على طريقة البحث والإستقصاء في التعليم.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

39- يعتمد التعليم العالي على طريقة التدريس الجماعي في التدريس.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

40- يعتمد التعليم العالي على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

41- يعتمد التعليم العالي على نظم تعليم حديثة ومتعددة في أداء العملية التعليمية (التعليم عن بعد، التعليم المفتوح، التعليم المستمر، التعليم الذاتي، التعلم الإلكتروني...).

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

42- تساعد طرق وسبل التدريس التي يطبقها التعليم العالي في الجزائر على الإبداع وإنتاج المعرفة.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

43- تستند سبل وطرق التعليم على مختلف اللغات الأجنبية في أداء العملية التعليمية.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

المحور السادس: دور البحث العلمي التابع لقطاع التعليم العالي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة.

44- يتوفر البحث العلمي على البيئة والظروف البحثية الملائمة.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

45- يتمتع البحث العلمي في الجزائر بالحرية الكاملة في دراسة مختلف القضايا والمشكلات المتعلقة بالمجتمع.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

46- يتوفر البحث العلمي على مخابر بحث كافية ومتطورة ومجهزة بمختلف الوسائل والأجهزة البحثية الحديثة والمتطورة.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

47- يتوفر البحث العلمي على قوى بشرية مؤهلة ومدربة على مختلف تقنيات وسبل البحث العلمي.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

48- يتمتع البحث العلمي بالاحترافية اللازمة في تشخيص المشكلات البحثية والتوصل إلى الاستنتاجات السليمة.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

49- يتوفر البحث العلمي في الجزائر على مختلف الفنيين والمختصين في التقنيات الحديثة المستخدمة في البحث العلمي.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

50- يتوفر البحث العلمي على مصادر معلومات متنوعة من كتب ومكتبات وقوى بشرية مؤهلة وحواسيب وشبكة الانترنت.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

51- يتميز البحث العلمي في الجزائر بوفرة الإنتاج المعرفي والعلمي من مؤلفات، ودوريات ومنشورات علمية مختلفة.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

52- توجد عقود شراكة بين مخابر البحث العلمي الخاصة بالتعليم العالي ومختلف مؤسسات المجتمع.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

53- يحظى البحث العلمي في الجزائر باهتمام من قبل القائمين بالبحث.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

54- يحظى البحث العلمي في الجزائر بالدعم المادي والمالي الكافي للقيام بمختلف البحوث.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

55- تحظى نتائج البحث العلمي في الجزائر بالاهتمام من قبل السلطات العمومية (توظيف وتطبيق وتجسيد مختلف براءات البحث العلمي في الجزائر على أرض الواقع).

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

المحور السابع: متطلبات تطوير التعليم العالي من أجل بناء مجتمع المعرفة:

56- تصميم برامج تعليمية متطورة تساير مختلف التطورات والتغيرات التي تحصل في المجتمع.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

57- اعتماد سبل وطرق تدريس حديثة.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

58- تطوير وتجديد برامج ومناهج التدريس داخل مؤسسات التعليم العالي.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

59- تجديد وتطوير مباني وهياكل التعليم العالي.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

60- الاعتماد على موارد بشرية (أعضاء هيئة التدريس) مكونة ومؤهلة ومتخصصة في أداء العملية التعليمية.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

61- الاعتماد على وسائل وأجهزة تكنولوجيا والمعلومات والاتصال في أداء العملية التعليمية.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

62- توفير الدعم المادي والمالي الكافي لتطوير التعليم العالي.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

63- توفير الجو المناسب والحرية الأكاديمية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

64- ربط أهداف وأهمية التعليم العالي والبحث العلمي بحاجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...الخ.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

65- الاهتمام بمخرجات البحث العلمي وتثمينها.

ضعيف جدا ضعيف متوسط قوي قوي جدا

الملخص:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة، خاصة في ظل ما تشهده المجتمعات من تطورات وتحولات سريعة ومتتالية في جميع المجالات لا سيما مجال العلم والمعرفة. ولمواكبة ومسايرة هذه التطورات والتغيرات والتكيف معها يجب الإعتماد على أنظمة تعليمية قوية وقادرة على تكوين أفراد ذوي خصائص علمية ومهنية ومعرفية قادرة على الإبداع والإنتاج العلمي والمعرفي.

وللتعرف على دور التعليم العالي في الجزائر في بناء مجتمع المعرفة، تطرقنا بالدراسة والتحليل إلى مجموعة من العناصر المهمة في العملية التعليمية بصفة عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة والتي تتمثل أساسا فيما يلي:- فضاءات التدريس، المحتوى التعليمي، أعضاء هيئة التدريس، طرق وسبل التدريس وأخيرا البحث العلمي.

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب والذي تم من خلاله تحليل مختلف بيانات الدراسة الميدانية، كما تم الإستعانة بمجموعة من تقنيات جمع البيانات والتي تتمثل أساسا في الإستمارة. كما تم الإعتماد كذلك على المقابلة غير المقننة وذلك من خلال القيام بتوزيع الإستمارات على الأساتذة وإعادة استرجاعها بأنفسنا أين تم الحوار مع الأساتذة حول الموضوع وأفادتنا مقابلتهم في جمع بعض المعلومات التي استخدمت في تحليل بيانات محاور الدراسة، بالإضافة إلى الاعتماد على الملاحظة بالمشاركة وذلك لكوننا مارسنا التدريس بالجامعة كأساتذة مؤقتين. وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن التعليم العالي في الجزائر يساهم مساهمة **ضعيفة جدا** في بناء مجتمع المعرفة.

الكلمات المفتاحية: التعليم، التعليم العالي، المجتمع، المعرفة، مجتمع المعرفة، الجامعة.

Resume :

L'importance de cette étude réside dans l'identification du rôle d'enseignement supérieure dans la construction d'une société de la connaissance, Surtout aux évolutions et transformations rapides et successives de sociétés dans tous les domaines, notamment dans le domaine de science et de la connaissance.

Pour suivre ces évolutions et ces changements et nous y adapter nous devons nous appuyer sur des systèmes éducatifs solides capable de former des individus ceux caractéristiques, scientifiques professionnelles et cognitives capables de créativité et de production scientifiques cognitives.

Pour en savoir plus sur le rôle de l'enseignement supérieure en Algérie dans la construction d'une société de la connaissance, nous avons étudié et analysé un ensemble d'éléments importantes dans le processus éducatifs en général, et l'enseignement supérieure en particulier, qui est principalement représenté ci-dessous : Espaces d'enseignement, contenu pédagogique, professeurs, méthodes et moyens d'enseignement et enfin recherche scientifique.

Nous sommes appuyés dans cette étude sur l'approche analytique descriptive car c'est la manière la plus appropriée d'analyser les différentes données de l'étude sur le terrain et un groupe de techniques de collecte de données à été utilisé.

Principalement sous la forme qui a été conçue selon la méthode de l'échelle de LIKHURT qui comprend cinq grades qui sont les suivants : très faible, faible, moyen, fort, très fort. comme la dépendance vis-à-vis de l'entretien non converti, en distribuant les formulaires aux professeurs et en les récupérant nous-mêmes ou était le dialogue avec les professeurs sur le sujet et qui nous a profité de leurs entretiens pour collecter une partie des informations utilisées en analysant les données des axes d'étude en plus de s'appuyer sur l'observation avec participation comme nous avons pratiqué l'enseignement à l'université en tant que professeurs temporaires, et il a été conclu à travers cette étude que l'enseignement supérieur en Algérie contribue très faiblement à la construction d'une société de la connaissance.

MOTS CLEES : l'enseignement .l'enseignement supérieure, la société. la connaissance .la société de la connaissance .l université.

Abstract :

The importance of this study lies in recognizing the role of higher education in building a Knowledge community, especially after speedy and sequentially development and transformation that societies witness in all the fields especially in the field of Science and knowledge and to keep and match these developments and change and to cope with them, it should be relied on strong learning systems able to form individuals with Scientific and professional capable to innovation and Scientific and cognitive production.

To identify the role of higher education in building the cognitive Society, we touched with study and analysis to a group of important elements in the learning process in general and the higher education in specific with basically represented in teaching spaces, learning content, members of teaching body, teaching methods and ways and finally Scientific research.

We relied in this study on the analytical descriptive approach because it is the most appropriate and through which the different date of the field of study has been analysed. Also a tool had been used to collect designed on the likert scale that consists of five degrees which are : too weak, weak, medium, strong, too strong. It also we relied on the interview through distributing forms on teachers and collect them by ourselves from the teachers where we did a conversation with them on the subject, and then interview was beneficial in collecting some information that we used to analyse some areas data study in addition observation with participation in collecting data since we taught at the university as temporary teacher and we concluded through this study that higher education in Algeria contributes so weakly in building knowledge community.

KEY WORDS: Education, Higher Education, Society. Knowledge .The Knowledge Society .L University.